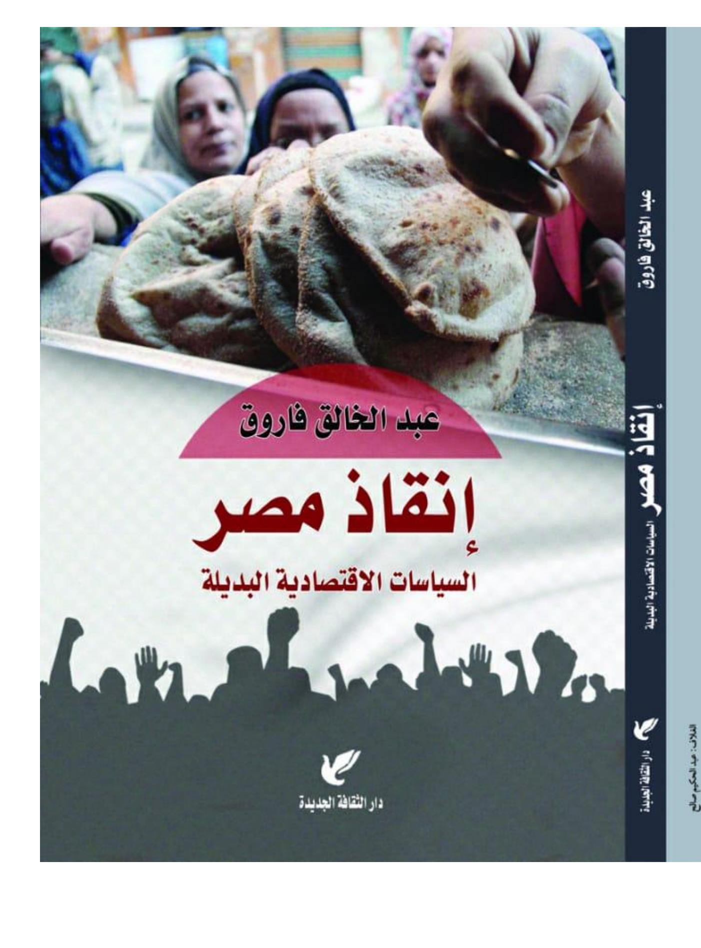




عبد الخالق فاروق

إنقاذ مصر

السياسات الاقتصادية البديلة

حاولت، منذ سنوات طويلة، أن أقدم رؤية اقتصادية مصرية، تقوم على أساس مفهوم الاعتماد على الذات، وانتهاج أساليب التخطيط وتعبئة الموارد المصرية الداخلية لتحقيق التنمية الاقتصادية الحقيقية. كما أدركت العلاقة الطردية القائمة بين انتشار الفساد في مصر على كافة المستويات، وبين ضياع فرص التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي.

ومن هنا حرصت في سلسلة مقالاتي تلك، أن أعرض تشخيصا للمشكلات بصورة مبسطة من جهة، وعرض السياسات الاقتصادية الكفيلة بالخروج من الأزمة من جهة ثانية، مما دفعني أن أفكر جديا في عرضها في صورة مجمعة على هيئة كتاب متكامل يقدم إلى الشعب المصري وأجياله الجديدة من الشباب- الذين زحف اليأس والإحباط إلى نفوسهم، بعد أن كانت الآمال قد انتعشت في صدورهم في أعقاب ثورة يناير- رؤية متكاملة ضد الفساد والاستبداد، الذي ربض على قلب وعقل المصريين لأكثر من أربعين عاما، أودت بمصر في المحصلة النهائية إلى حافة الانهيار الاقتصادي والإفلاس الأخلاقي.



إنقاذ مصر
السياسات الاقتصادية البديلة

بقلم / عبد الخالق فاروق
الخبير فى الشئون الاقتصادية

المحتويات

إهداء ..

إلى زوجتى وشريكة ما بقى من عمرى

نجلاء سلامة

فنانة يملأ العالم قلبها الحنون

المؤلف

مقدمة

منذ سنوات طويلة حاولت أن أقدم رؤية اقتصادية مصرية ، تقوم على أساس مفهوم الاعتماد على الذات ، وانتهاج أساليب التخطيط وتعبئة الموارد المصرية الداخلية لتحقيق التنمية الاقتصادية الحقيقية ، كما أدركت العلاقة الطردية القائمة بين إنتشار الفساد فى مصر على كافة المستويات ، وبين ضياع فرص التنمية والتطور الاقتصادى والاجتماعى .

وقد جاءت هذه الرؤية موزعة بين سطور وصفحات كتاباتى ومؤلفاتى جميعا ، التى تربو على خمسين كتابا ، قدمتها إلى المكتبة المصرية والعربية خلال أكثر من ثلاثين عاما من عملى البحثى .

وقد أسعدنى كثيرا أن طلب منى الصديق الكاتب الصحفى وناشر جريدة " اليوم الجديد " الأستاذ سليمان القلشى ، منذ شهر سبتمبر عام ٢٠١٦ ، وبعد حوار طويل أستغرق أسبوعين متتاليين مع الجريدة وهيئة تحريرها ، أن أواظب على نشر مقال أسبوعى ، أتولى من خلاله عرض تصوراتى حول السياسات الاقتصادية البديلة للسياسات التى كانت تمارس على مدى سنوات طويلة قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ ، وأستمرت بعدها ، حتى بعد أن تولى المشير عبد الفتاح السيسى منصبه كرئيس للجمهورية فى يونيه من عام ٢٠١٤ ، وتعلق المصريين بأمل تحسن حالاتهم الاقتصادية وخروج بلادهم من حالة العوز الاقتصادى ، من ناحية وتراكم وتركز الثروات من ناحية أخرى ، وهو ما لم يتحقق بعد مرور أكثر من عامين على حكم الرئيس الجديد الذى وعد المصريين بالكثير ، ولعب على العواطف الجياشة لدى الشعب المصرى .

ومن هنا حرصت فى سلسلة مقالاتى تلك ، أن أعرض تشخيصا للمشكلات بصورة مبسطة من جهة ، وعرض السياسات الاقتصادية الكفيلة بالخروج من الأزمة من جهة ثانية ، وقد أستمرت هذه المقالات التى لم تعجب القائمين على الحكم والإدارة لمدة عامين كاملين ، مما دفعنى أن أفكر جديا فى عرضها فى صورة مجمعة على هيئة كتاب متكامل يقدم إلى الشعب المصرى وأجياله الجديدة من الشباب – الذين زحف اليأس والأحباط إلى نفوسهم بعد أن كانت الأمال قد أنتعشت فى صدورهم فى أعقاب ثورة الشعب المصرى – ضد فساد وإستبداد نظام الرئيس الأسبق حسنى مبارك ، الذى ربض على قلب وعقل المصريين لأكثر من ثلاثين عاما ، أودت بمصر فى المحصلة النهائية إلى حافة الأنهيار الاقتصادى والإفلاس الأخلاقى .

وإذا جاز لى أن أقدم شكرى وتقديرى لمن ساعدوا فى أعداد وإصدار هذا الكتاب ، فإلى الباحث الاقتصادى وساكن مرسى مطروح الأستاذ أيمن غازى ، على ما قدمه من مساعدة فى مجال البترول ، وتكاليف إنتاج المشتقات البترولية ، وإلى زوجتى وشريكة حياتى الفنانة نجلاء سلامة ، التى لم تتذمر يوما على إنشغالى عنها فى الكثير من الأوقات بأبحاثى ودراساتى ، وإلى شباب ثورة الخامس والعشرين من يناير الشهداء منهم والمصابين والأحياء الذين لم يبخلوا عنا بالأمل ، بعد أن كاد اليأس يدب فى نفوسنا من طول فترة حكم حسنى مبارك وجماعته .

وأخيرا إلى الأديب الرائع الأستاذ صنع الله إبراهيم ، على ما تفضل به من رغبة فى نشر أحد كتبى التى لم تنشر من قبل ، وعانيت بسببها من تعسف ومماطلة فى أحدى دور النشر الحكومية الكبرى لأكثر من عامين كاملين ، أننى أقدم هذا العمل إلى أبناء وطنى جميعا راضيا بما قدمت كواجب وطنى ، لا أبتغى من ورائه جزاءا ولا شكورا ، وحتى لا يقال يوما أننا لا نمتلك رؤية بديلة وبرامج عمل واقعية قادرة على إنقاذ مصر من محنتها .

والله والوطن من وراء القصد

عبد الخالق فاروق

مارس ٢٠١٧

الفصل الأول

البوصلة الصحيحة .. كيف نفهم أزمتنا الاقتصادية

(١) ماذا تريد مصر من الرئيس الجديد ؟

يعانى الاقتصاد والمجتمع المصرى من أزمة مستعصية ناتجة عن سياسات وقرارات استمرت لأكثر من أربعين عاما كاملة ، بحيث بدا الموقف عشية ثورة الخامس والعشرين من يناير شديد الصعوبة والتعقيد ، ثم زاد الأمر تدهورا على مدار السنوات الخمس التى أعقبت الثورة المصرية فى الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ ، والسؤال الأن كيف يمكن أن يواجه الرئيس الجديد هذا الميراث الصعب وهذه التركة الثقيلة ؟

نظن أن البداية الصحيحة تتمثل فى القدرة على تشخيص المشكلات ، ثم وضع الأهداف والوسائل الكفيلة بحل هذه المشكلات ، فى ظل متغير جديد طرأ بعد الثالث من يوليه عام ٢٠١٣ وتمثل فى دخول الدولة والمجتمع المصرى فى حرب وصراع سياسى وعسكرى مفتوح ضد قوى إرهابية معادية للدولة المصرية ، وموجتها الثورية الثانية التى أندلعت فى الثلاثين من يونيه عام ٢٠١٣ ضد حكم جماعة الأخوان " المسلمين " وحلفاءهم من السلفيين والجماعات الإرهابية الأخرى ، مثل الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد .

أولا: تشخيص الوضع الاقتصادي الصعب

يعانى الاقتصاد المصرى من مجموعة من الإختلالات الهيكلية الخطيرة ، لعل من أبرزها :

١-اختلالات هيكلية في قطاعات الانتاج السلعي (الصناعة – الزراعة – الطاقة – الكهرباء) .

٢-اختلالات في الهيكل المالي (الموازنة العامة للدولة) .

٣-اختلالات في السياسة النقدية والمصرفية .

٤-اختلالات في السياسات الأجرية .

٥-دولة فساد مقنن ومنظم .

٦-انهيار قطاعات الخدمات الاستراتيجية مثل (التعليم – الصحة – البحث العلمي) .

٧-حجم بطالة من أعلى المعدلات في العالم (٢٢% إلى ٢٤% من القوى العاملة) .

٨-إنفلات الأسواق وهيمنة القوى الاحتكارية على مجالات متعددة .

ثانيا : الهدف

١. البدء في سياسات معالجة هذه الاختلالات .
٢. توفير التمويل الضروري .
٣. تحدي عنصر الوقت .
٤. إعادة توزيع الأدوار (الحكومة والقطاع العام – القطاع الخاص – القطاع التعاوني) .
٥. معالجة البيئة الإقليمية والدولية بحيث تكون معاونة أو محايدة أو هما معا.

ثالثا : الوسائل و الإجراءات:

١. بعض هذه الوسائل و الإجراءات تحتاج إلى تمويل (كيف ندبره؟)
٢. بعض هذه الوسائل و الإجراءات تحتاج تعديلات تشريعية فورية (القوانين المفسدة – قوانين الضرائب بأنواعها).
٣. بعض هذه الوسائل و الإجراءات تحتاج رؤية وسياسات جديدة تماما (الدعم – الثروة المعدنية – قطاع البترول و الغاز – الأجور و المرتبات).
٤. هناك وسائل و إجراءات ستكون ذات أولوية يتبعها أخرى، و هناك إجراءات ستسير بالتوازي مع بعضها البعض

رابعا : السياسات والإجراءات وفقا للأولويات

ينبغى أن تترتب الأولويات على النحو التالى :

(١) إعادة النظر في البنيان الوزاري بحيث يساعد في تنفيذ السياسات و تحقيق الأهداف و أبرزها:

- تجانس المجموعة الوزارية الاقتصادية .
- تكامل عمل المجموعة الوزارية الاقتصادية .
- التخفف من عبء بعض الوزارات التي تقوم بأدوارها كيانات أخرى (وزارة التنمية الإدارية – وزارة التنمية المحلية – وزارة العدالة الانتقالية) ، ودمج بعض الأجهزة الحكومية الأخرى .
- تعزيز عمل وزارات أخرى مثل وزارة الخارجية (وزير دولة لشئون أفريقيا).

نأتى الأن إلى الإجراءات والسياسات المطلوبة ومن أبرزها :

(أ) إعادة هيكلة السياسة المالية و الموازنة العامة للدولة من خلال أحدى عشرة إجراء ا على الأقل يجب إلا تستغرق ثلاثة شهور إلى سنة مالية ، وتتضمن هذه الإجراءات:

١. خفض نفقات الباب الثاني غير الضرورية (وقود – إضاءة – مستلزمات سلعية و خدمية – سيارات – مباني حكومية). حيث لدينا أضخم عدد من المبانى الحكومية تتجاوز ٤٤١ ألف مبنى حكومى ، وأسطول للسيارات والمركبات الحكومية يزيد على ١٥٠ ألف مركبة متعددة الأنواع .
٢. إلغاء نفقات وظائف لا ضرورة لها (مستشارين عماليين – مستشارين إعلاميين – لجان فض منازعات بالأجهزة الحكومية) يمكن أن توفر في السنة المالية حوالي ٧٥٠ مليون جنيه .
٣. إلغاء أو خفض نفقات وظائف المستشارين القانونيين من خارج الهيئات الوظيفية والإدارية (يمكن أن يوفر حوالي مليارى جنيه على الأقل).
٤. الشروع فورا في إعادة هيكلة الباب الأول (أجور و مرتبات) لتطبيق الحد الأدنى للأجور و المعاشات، و تطبيق صارم للحد الأقصى للأجور خصوصا في قطاعات البترول و الطاقة و البنوك (من شأنها توفير ما بين ٥ إلى ٦ مليار جنيه على الأقل) .

٥. ضم الحسابات و الصناديق الخاصة ووقف العمل بها .
٦. إعادة هيكلة قطاع البترول والغاز الذى أستغرق منذ عشرين عاما على الأقل فى سياسات بذخية ، وعلاقات فساد وإنشاء كيانات وشركات وهمية ، لمجرد إرضاء بعض الأفراد المؤثرين فى النظام السابق ، وصرف مئات الملايين فى صورة مكافآت أعضاء مجالس إدارات شركات ، وربما لا يتسع الوقت والمساحة لنشر تفاصيل هذه البنية الإدارية الفاسدة والمبددة للأموال العامة .
٧. مراجعة مصروفات الباب الخامس (مصروفات أخرى) لتخفيضة لأن حجمها لا يقل عن ٣٢ مليار جنيه عام ٢٠١٤/٢٠١٣
٨. مراجعة مصروفات الباب السادس (الاستثمارات) التى تحفل بنفقات تحتاج إلى ضبط مثل (المجموعة الخامسة أبحاث و دراسات للمشروعات الاستثمارية)، والإنفاق البذخى على مكاتب الوزراء وفى مقدمتهم وزير التخطيط ورئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، ووزير الأوقاف وغيرهم كثير .
٩. وقف الخط الرابع لمترو الأنفاق حاليا (مصر الجديدة – المطار) و استبداله بتطوير الخطوط السطحية الثلاثة (النزهة – عبد العزيز فهمي – الميرغني) لأداء هذه المهمة من شأنه توفير نفقات في حدود ١٥ مليار جنيه .

هذه عينة من بعض الإجراءات المطلوبة فورا فى الاصلاح المالى .

<u>(ب) في موضوع الدعم :</u>

يراجع الأساس المالي و المحاسبى الذي جرى على أساسه حساب ما يسمى دعم المشتقات البترولية بدءا من موازنة عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ من أجل هيكلة موضوع الطاقة عموما ،وتصحيح المعادلة التى تقوم على أساسها حساب ما يسمى دعم المشتقات البترولية ، الذى يعتبر أكثر من نصفه عبارة عن دعم إفتراضى أو حسابى ، وليس دعما حقيقيا وفقا للتعريف العلمى للمصطلح الدعم .

أما الموارد والإيرادات فهى تنطلق من تحديد دقيق للمشكلة <u>الاقتصادية الراهنة التى تواجهها مصر ، والوسائل والأهداف الكفيلة بإنقاذها من هذا المأزق الخطر ، ونستكمل الأن ، جانبا أخر وهو كيفية تعظيم الموارد والإيرادات ، وسوف نعقبها بكيفية تفكيك ركائز دولة الفساد التى بنيت منذ أكثر من أربعين عاما</u>

<u>في مجال الإيرادات سنسير على خطين متوازيين</u>:

<u>الأول</u>: تصحيح السياسة الضريبية الراهنة ، وإدخال كل الوقائع المحققة للدخل أو الربح في الأوعية الضريبية (ضرائب عقارية – ضرائب دخول – ضرائب أرباح تجارية و صناعية – ضريبة الأرباح الرأسمالية – ضرائب قيمة مضافة و غيرها) ، وتجريم والحرمان من الحقوق السياسية والمدنية لكل من يمارس التهرب الضريبي و المتهربين (من شأن هذا التصحيح زيادة الحصيلة بأكثر من ٢٠٠ مليار جنيه) .

الثاني: تنشيط شركات القطاع العام و إلغاء القانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ الخاص بقطاع الأعمال العام ، و إعادة هيكلة هذا القطاع لصالح الوزارات المتخصصة (صناعة – تجارة – خدمات... إلخ) و من شأن إعادة هيكلة و ضخ استثمارات في هذه الشركات تحقيق أكثر من هدف في آن واحد:

١–زيادة الإيرادات الحكومية على المدى المتوسط و الطويل .

٢–زيادة الانتاج المطروح في الأسواق و تعزيز المنافسة .

٣–زيادة فرص العمل و خلق الوظائف .

٤–تقليل حدة الاضطرابات العمالية .

(ج) :مراجعة فورية للموازنة المالية و النشاط الاقتصادي للهيئات الاقتصادية و الشركات القابضة لقطاع الأعمال العام:

– منذ أن جرى فصل الهيئات الاقتصادية ، وشركات القطاع العام والأعمال العام عن الموازنة العامة للدولة عام ١٩٨١/٨٠ (قانون الموازنة رقم ١١ لسنة ١٩٧٩) ، وهناك اضطراب – و فساد – في الإدارة المالية و الاقتصادية لهذه القطاعات –خصوصا في قطاع البترول و هيئاته و شركاته التي تزيد عددها عن الحجم الاقتصادي المقبول .

–و يمكن مع إعادة هيكلة قطاع البترول (وزارة – هيئة – شركات عامة – شركات مشتركةو عقود مع شركاء أجانب ، و بند استرداد التكاليف ، ونسبة الأتاواة أن توفر لنا ماليا ما لا يقل عن ٢٠ مليار جنيه سنويا . (نحصل عام ٢٠١٤/٢٠١٣ من هيئة البترول على ٧١٨١١ مليون جنيه في صورة (فائض حكومة + ضرائب الدخل + الإتاوات) يمكن أن يزداد إلى ١٠٠ مليار جنيه .

–الفترة الأمنية لتحقيق ذلك من ١٨ شهر إلى ٣٦ شهر

(د) : إعادة هيكلة قطاع الثروة المعدنية:

هذا القطاع أسير للفوضى و الفساد، ولا تحصل الخزانة العامة منه سوى أقل من ١٣٠ مليون جنيه ، بينما يتسرب حوالي ٧ مليارات جنيه إلى مسارب الفساد و المحليات والصناديق والحسابات الخاصة ، و تتضمن الإجراءات المطلوبة:

١–إنشاء وزارة مستقلة للثروة المعدنية و هيكلة بقية مكونات الوزارة (هيئة المساحة الجيولوجية) .

٢–إصدار قانون جديد للثروة المعدنية بدلا من القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٦ (صدر فعلا القانون رقم ... لسنة ٢٠١٤)

٣–إخراجه من قبضة المحليات و وزارة البترول و تولي الوزارة الجديدة النشاط الاستثماري وفقا لخريطة استثمارية صناعية مع شركاء جادين .

٤–من شأن ذلك تحقيق دخل للخزانة العامة بين ١٠ إلى ٢٠ مليار جنيه .

٥– من شأن بناء استراتيجية تصنيع لمنتجات المناجم والمحاجر توفير فرص عمل تزيد على ٢٠٠ ألف فرصة عمل للشباب من خريجى الجامعات والمهندسين من جميع التخصصات فى كافة المحافظات (أنظر دراسات خبراء التعدين ومنهم الدكتور يحيى القزاز)

(المدى الأمني ١٢ شهر إلى ٣٦ شهرا)

أما إصلاح منظومات الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة ، فسوف نتناولها بعد قليل .

(٢) ماذا تريد مصر من الرئيس القادم ؟

تناولنا فى المقال السابق تشخيص المشكلة الاقتصادية الراهنة التى تواجهها مصر ، وعرضنا للوسائل والأهداف الكفيلة بإنقاذها من هذا المأزق الخطر ، ونستكمل تصوراتنا ورؤيتنا ، من جانب أخر حول كيفية إصلاح منظومات الخدمات الإستراتيجية وفى طليعتها التعليم والصحة ، وسوف نعقبها بكيفية تفكيك ركائز دولة الفساد التى بنيت منذ أكثر من أربعين عاما

أولا : التعليم

المعطيات الراهنة :

١- خصصت الموازنة العامة لعام ٢٠١٣/٢٠١٤ حوالى ٨١.٥ مليار جنيه لقطاع التعليم الجامعى وما قبل الجامعى منها حوالى ٦٤.٠ مليار للتعليم ما قبل الجامعى .

٢-لدينا حوالى ٣٧ ألف مدرسة حكومية فى جميع المحافظات والتخصصات (عام – فنى) .

٣-لدينا حوالى ١.٧ مليون موظف يعملون فى وزارة التربية والتعليم منهم ١.٠ مليون من المدرسين

٤-تصل كثافات الفصول بين ٤٥ طالب / فصل إلى ٨٠ طالب / فصل مما يستحيل معه إدارة عملية تعليمية وتربوية صحيحة .

٥-عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الحكومى عام ٢٠١٣/٢٠١٤ حوالى ١٩.٠ مليون طالب وطالبه .

٦-عدد الفصول المتاحة حاليا حوالى ٤٥٠ ألف فصل .

أذا المطلوب :أن تكون عدد الفصول المتاحة على الأقل ٦٢٥ ألف فصل دراسى .

هنا لدينا بديلين هما :

- الأول : أن نقوم ببناء مدارس وفصول جديدة ، وهذا يحتاج إلى وقت وأموال قد لا تسعفنا ظروفنا ومواردنا الراهنة فى تحقيقها .
- الثانى : أن نقوم بتقسيم اليوم الدراسى الواحد إلى يومين تبدأ الأولى من الساعة ٧.٣٠ صباحا وتستمر حتى ١٢.٣٠ ظهرا (بواقع خمس ساعات متكاملة) ، والثانية من الساعة ١٢.٣٠ ظهرا حتى ٥.٣٠ مساءا ، وبهذا يتوافر لدينا ضعف الفصول الدراسية الراهنة فنتخفف من واحدة من أكبر المعوقات فى إدارة منظومة تعليمية كفء ، على أن يكون مفهوما أن هذا الحل مؤقت ، لحين إستكمال حركة البناء السريعة للمدارس والفصول ، فثغرة أبليس فى نظامنا التعليمى على حد تعبير أستاذنا الراحل الدكتور حامد عمار هو الكثافة الشديدة فى الفصول .

(يبقى أنه قد تواجهنا معارضة من بعض مافيات الدروس الخصوصية والأطقم الإدارية وهنا يحتاج الأمر إلى مجموعة من الإجراءات تبدأ بالمفاوضات مع النقابات وتنتهى بالإجراءات القاسية لتصحيح مسار التعليم المصرى) .

١–نحتاج إلى مراجعة نظم الأجور والمرتبات وما يسمى كادر المعلمين ، وبناء نظام فى التدرج المالى يحقق الأتى :

- حد أدنى للأجر والدخل الوظيفى لا يقل عن ثلاثة إلاف جنيها شهريا .
- حد أدنى للأجر والدخل الوظيفى لبقية وظائف العاملين الإداريين فى الوزارة لا يقل عن ١٢٠٠ جنيها (يوجد حوالى ٣٥٠ ألف من عمال الخدمات المعاونة والسعاة) ، وهذا يرتبط بإصلاح نظام الأجور ككل فى الدولة .
- هذا التدرج المالى سوف يكلفنا الأتى :

(أ) المدرسين والمشرفين حوالى ٤٨ مليار جنيه إلى ٥٢ مليار جنيه سنويا (بواقع ٣٠٠٠ جنيه شهريا صعودا إلى خمسة إلاف جنيها وفقا للتدرج المالى العلمى الصحيح) .

(ب) العاملين فى الكادر الإدارى يكلفنا حوالى ١٦.٨ مليار جنيه سنويا (بواقع ٢٠٠٠ جنيه فى المتوسط) .

- أى أن تكاليف الباب الأول (الأجور والمرتبات) يتراوح بين ٦٤.٨ إلى ٦٨.٨ مليار جنيه سنويا مع شرط إلغاء معظم عناصر الأجور المتغيرة الأخرى .قد يضاف إليها مكافأت الامتحانات بواقع مرتب شهر واحد فقط لا غير .

– أما بقية عناصر الانفاق على التعليم من الباب الثانى (المستلزمات السلعية والخدمية) ، ومنها تجهيز المعامل والمقاعد وغيرها فهى تحتاج إلى ٤٠.٠ مليار جنيه سنويا على الأقل .

وبهذا فنحن نحتاج فى موازنة التعليم قبل الجامعى إلى ١٠٤.٨ إلى ١٠٨.٨ مليار جنيه سنويا هذا دون إخلال بضرورات تطوير العناصر الأخرى فى العملية التعليمية مثل :

- المناهج التعليمية .
- نظم الرقابة والتفتيش على العملية التعليمية .
- تجريم الدروس الخصوصية وحظر هذا النشاط فى المراكز الخاصة والمساجد والكنائس وغيرها .
- إجراءات عقابية صارمة للمخالفين .

ثانيا : الصحة

المعطيات الراهنة :

١– لدينا بنية لوجيستية صحية من أكبر الكيانات الصحية فى المنطقة من حيث الحجم .

٢–هذه البنية مهلهلة وغير كفء من حيث التجهيزات ، ومن حيث الأداء البشرى (الكوادر الطبية من أطباء وممرضين) .

٣- هذه البنية كلفت الدولة والمجتمع حوالى ١٢٧.٦مليار جنيه منذ بداية إنشائها عام ١٩٣٦ حتى عام ٢٠٠٨ بما فيها الموارد البشرية (راجع فى هذا كتابنا الصحة وأحوال الفقراء فى مصر الصادر عن مكتبة الشروق عام ٢٠١٣) .

٤- ولدينا حوالى ٦٠.٠ مليون مريض يترددون على هذه المستشفيات والوحدات الصحية الحكومية ، وليس لديهم ملجأ أخر سواها .

٥- مخصصات قطاع الصحة فى موازنة العام ٢٠١٣/٢٠١٤ حوالى ٣٢.٧ مليار جنيه .

٦-ولدينا أعلى معدل فى العالم للأمراض المزمنة والمتوطنة (فيرس سى - فشل كبدى وكلوى - أمراض السكر - ضغط الدم - السرطان - القلب وغيرها) .

السؤال : كيف نستعيد عافية هذا القطاع لصالح الفقراء والمحرومين ؟

- هذا القطاع يعانى من نوعين من المشكلات يرتبطان معا :

الأولى : مشكلات ذات طبيعة إدارية وتنظيمية (إعادة توزيع الأدوار) .

الثانية : مشكلات ذات طبيعة مالية وإقتصادية .

هذه هى بعض القضايا والمعضلات التى تواجه الرئيس الجديد ، وهذه هى بعض التصورات لحلول .. ويبقى التعرف على قدرته على تحدى جماعات المصالح التى تعايشت وتربحت من فوضى السوق ، وفساد آليات العمل المتبعة على مدى أربعة عقود .

ولهذا حديث أخر قد يطول .

(٣)أزمة الرئيس والكهرباء.. ونمط فى التفكير والإدارة

تحدث الرئيس السيسى فى خطابه إلى الشعب المصرى يوم السبت الموافق ٢٠١٤/٩/٦ ، عن أزمة الكهرباء الذى يعانى منذ سنوات طويلة من عجز وقصور ، سواء فى الطاقة المولدة منه أو فى نمط إدارته .

والحقيقة أن الرجل كان صادقا ، ولا يتحمل على الإطلاق أعباء أنهيار المرافق الخدمية التى هى نتاج لسياسات مبارك وجماعته التى أستمر أكثر من ثلاثين عاما ، فأسلمتنا الدولة ومؤسساتها فى هذه الحالة السيئة .

ولأننا نعرف نحن أهل الاختصاص فى الاقتصادة والإدارة مقدار العبء ، وحجم التحديات ، فنحن لا نحمل الرجل بميراث لم يكن هو أبدا جزء من صناعته ، ولكننا فى الجانب الأخر نأخذ على الرئيس السيسى عدة نقاط جوهرية ينبغى أن يلتفت إليها فى المستقبل حينما يطل على الشعب ليواجهه بحجم هذه المشكلات وهى :

الأولى : أن الرئيس السيسى دائما ما يعرض إلينا مقدار الأموا ل المطلوبة لحل هذه المشكلات ، سواء فى مرفق الكهرباء (الذى قدره بأكثر من ١٣٠ مليار جنيه)، أو فى غيره من المشكلات ، وهذا المنهج غير صحيح فى تناول المشكلات ، لآنه ببساطة يحمل جانبا تعجيزيا للمواطنيين من ناحية ، ويقدم تبريرا لقصور وعجز فى السياسات المطبقة من جانب الحكومات المتعاقبة من جانب أخر .

الثانية : أن الأحجام الكلية المطلوبة لإصلاح هذا المرفق أو ذاك ليست هى المطلوبة فورا ، ولكنها المطلوبة على مدى خطة متكاملة قد تستغرق عدة سنوات (من ثلاثة إلى خمسة) حتى تنتهى الأزمة وتداعياتها ، ومن ثم فأن هذه الطريقة تغمض العين عن الحلول الأخرى لحل المشكلات التى يقدمها الخبراء الإقتصاديين الوطنيين المستبعدين تماما من جلسات الرئيس السيسى .

الثالثة : أن الحلول المقترحة من جانبنا تحتاج إلى نمط مختلف من التحيزات الاجتماعية من جانب الرئيس والمجموعة الوزارية الراهنة التى يعتمد عليها ، ومن أبرز هذه الحلول التى لن تكلفنا مبالغ أضافية يا سيادة الرئيس :

١- لدينا حوالى ١٠٠ منتجع سكنى فاخر compounds تضم أكثر من ١٠٠ ألف قصر وفيلا فاخرة ، يمكن بقرار بقانون من جانبكم إلزامهم ببناء وحدات توليد كهرباء بخلايا الطاقة الشمسية ، وهذا يوفر ما لا يقل عن ألف ميجاوات ساعة .

٢- لدينا حوالى ١٦٥ منتجع سياحى فاخر ، يمكن أيضا بقرار بقانون ، إلزام أصحاب هذه المنتجعات بشراء وحدات توليد بالطاقة الشمسية ، وهو ما يوفر حوالى ألف ميجاوات ساعة من الكهرباء .

٣- بالاضافة إلى ذلك لدينا قصور وفيلات أخرى منتشرة فى المجتمعات العمرانية والساحل الشمالى وغيرها يقدر عددها بحوالى ١٢٠ ألف قصر وفيلا ، يمكن أيضا إلزامهم بشراء وحدات للطاقة الشمسية ، مما يوفر حوالى ٧٥٠ ميجاو وات ساعة على الأقل .

٤– لقد أشترى المصريون المقتدرون منذ عام ١٩٨٠ حتى خلع مبارك هذه القصور والفيلات والشاليهات ودفعوا أكثر من ٤١٥ مليار جنيه ثمنا لها ، حققت من ورائها شركات البناء العقارى ما لا يقل عن ٢٠٠ مليار جنيه فى صورة أرباح على الأقل ، ولا ندرى على وجه الدقة كم سددت من ضرائب ؟

عموما سيدى الرئيس هذه القرارات من شأنها تخفيف حدة الأزمة ، بدلا من الانقطاع المتكرر على منازل الطبقة الوسطى والفقراء والورش والمصانع الصغيرة ، ومحلات البقالة وغيرهم من البسطاء .

ولكن هذه القرارات تحتاج إلى نمط جديد من التحيز الاجتماعى ، حتى ننصف الغلابة والفقراء بحق ، لا أن تكون مجرد شعارات ندغدغ بها مشاعر هؤلاء البسطاء

سيدى الرئيس فى إدارة الأمم المأزومة لا يكفى الإخلاص وحده ولا النوايا الطيبة ، وكما قال الفلاسفة قديما ، فأن جهنم مبلطة بالنوايا الحسنة .

(٤) مشكلات التمويل فى مشروع تنمية القناة وغياب فقه الأولويات

منذ أن بدأ الحديث حول تنمية محور قناة السويس ، كمدخل لتنمية سيناء ، والنقاش لم ينقطع حول الوسائل والأساليب المناسبة لتمويل هذا المشروع الضخم ، والذى قدر تكاليف المرحلة الأولى منه فقط (التفريعة – والأنفاق – والنية الأساسية للمشروعات اللاحقة) بحوالى ٦٠ مليار جنية ، ينبغى توفيرها خلال العام الجارى وربما عامين على الأكثر ، وقد بدأ الرئيس السيسى بفكرة أصدار أسهم يكتتب فيها كل المصريين كل بحسب قدراته المالية ، حتى يتحقق العنصر الذى غاب طويلا عن الشعب المصرى فى المشاركة بتملك حصة من المشروعات الكبرى ، ولا تترك فى أيدى رجال المال والأعمال أو الإدارة الحكومية وحدهما .

ولم يمض على طرح الرجل للفكرة سوى أقل من عشرة أيام ، إلا ونجحت البيروقراطية الحكومية المنتمية فكريا وسياسيا لنظام ما قبل الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ ، فى تحويل الفكرة إلى مسار مختلف تماما من خلال ما يسمى شهادات الاستثمار كوسيلة رئيسية لتمويل هذا المشروع ، وقد جاءت حجج وذرائع المعارضين لفكرة إصدار الأسهم على النحو التالى :

الحجة الأولى : أن الأسهم تلزم الشركة بالكشف عن تفاصيل وبيانات للشركة قد تمس الأمن القومى .

الحجة الثانية : أن الأسهم قد تمكن أطرافا أجنبية من السيطرة على حصة حاكمة تؤثر على ملكية المشروع .

الحجة الثالث : إن إصدار الشهادات أسرع من حيث الوقت وأسهل من حيث النتائج ، بعكس الأسهم التى قد يستغرق أصدارها الكثير من الوقت .

والحقيقة أن هذه الذرائع والحجج مردود عليها من ناحية ، وإستمرأها فى المستقبل قد يكون ضرره أكبر من نفعه لعدة أسباب هى :

١– أن منطق إدارة المشروعات الكبرى بمفهوم السرية وعدم الافصاح يمثل خطرا أكبر وأضراره أبعد لأنه يهز الثقة الدولية أصلا فى اقتصاديات المشروع ويؤدى إلى تسرب المنطق العسكرى فى إارة الاقتصاد (عسكرة الاقتصاد)
.

٢– أن الأسهم تلزم مصدرها بنشر ميزانياتها السنوية ، وهذا مطلوب للمصريين قبل الأجانب فى تقييم علمى صحيح لأداء الشركة والقائمين عليها .

٣– أن الأسهم تؤدى إلى تنشيط البورصة المصرية وسوق الأوراق المالية الذى يعانى من ركود ووصلت المضاربة إلى حد المقامرة دون أن تضيف جديدا فى الاقتصاد المصرى .

٤– أنه مثلما حظر محافظ البنك المركزى المصرى على البنوك الأجنبية شراء شهادات الاستثمار الجديدة ، يمكنه كذلك حصر شراء وتداول هذه الأسهم على المصريين فى الداخل والخارج .

٥– أخيرا فأن عودة عادة مشاركة المصريين فى الاستثمار فى المشروعات التنموية هى فى حد ذاتها هدفا إستراتيجيا (بدلا من توجيه فوائض ومدخرات المصريين وهى كبيرة فى الأصول العقارية التقليدية) .

وبالإضافة إلى ذلك فأن عبء تكلفة شهادات الاستثمار على المشروع كبيرة ، تتجاوز ٣٦ مليار جنيه فى خلال خمس سنوات .

مشكلات التمويل فى مشروع تنمية محور قناة السويس

أولا : صور التمويل المعروفة

١– الأسهم والسندات المصدرة من شركة المشروع .

٢– شهادات الاستثمار .

٣– الاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية (كالبنك الدولى) أو مؤسسات التمويل الإقليمية (كصناديق التمويل العربية والأفريقية والأوربية) .

٤– الإقتراض من البنوك المصرية أو الأجنبية فى صور أذون خزانة أو سندات دين على الحكومة المصرية .

بالمقابل فأن تكلفة الإكتتاب فى الأسهم تكاد تكون صفرية فى السنة الأولى وربما فى السنة الثانية حتى يبدأ المشروع فى تحقيق إيرادات من تشغيل بعض مرافقه خصوصا الممر المائى الجديد لقناة السويس .

ثالثا : حجج الرافضين لفكرة الأسهم

الحجة الأولى : أن الأسهم تلزم الشركة بالكشف عن تفاصيل وبيانات للشركة قد تمس الأمن القومى .

الحجة الثانية : أن الأسهم قد تمكن أطرافا أجنبية من السيطرة على حصة حاكمة تؤثر على ملكية المشروع

رابعا : الرد على حجج الرافضين لطرح الأسهم

١–أن منطق إدارة المشروعات الكبرى بمفهوم السرية وعدم الافصاح يمثل خطرا أكبر وأضراره أبعد لأنه يهز الثقة الدولية أصلا فى اقتصاديات المشروع ويؤدى إلى تسرب المنطق العسكرى فى إارة الاقتصاد (عسكرة الاقتصاد) .

٢–أن الأسهم تلزم مصدرها بنشر ميزانياتها السنوية ، وهذا مطلوب للمصريين قبل الأجانب فى تقييم علمى صحيح لأداء الشركة والقائمين عليها .

٣–أن الأسهم تؤدى إلى تنشيط البورصة المصرية وسوق الأوراق المالية الذى يعانى من ركود ووصلت المضاربة إلى حد المقامرة دون أن تضيف جديدا فى الاقتصاد المصرى .

٤–أنه مثلما حظر محافظ البنك المركزى المصرى على البنوك الأجنبية شراء شهادات الاستثمار الجديدة ، يمكنه كذلك حصر شراء وتداول هذه الأسهم على المصريين فى الداخل والخارج .

٥–أخيرا فأن عودة عادة مشاركة المصريين فى الاستثمار فى المشروعات التنموية هى فى حد ذاتها هدفا إستراتيجيا (بدلا من توجيه فوائض ومدخرات المصريين وهى كبيرة فى الأصول العقارية التقليدية) .

(٥) الدولار .. والجنيه المظلوم

بعد فترة طويلة من الإرتباك والتضارب فى السياسات والأراء داخل أروقة الحكومة ومؤسساتها ، أقدمت السلطات النقدية المصرية يوم الخميس (الموافق ٢٠١٦/١١/٣) على إعلان (تحرير) سعر صرف الجنيه المصرى ، وتركه لعوامل العرض والطلب فى البنوك المصرية ، على ما تصورته سياسة كفيلة بإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الأحتياطى النقدى المتاح لدى البنك المركزى من العملات الأجنبية من ناحية ، وتنفيذ أحد شروط صندوق النقد الدولى للموافقة على أتفاقية القرض مع الحكومة المصرية ، بقيمة ١٢ مليار على دولار على مدار ثلاث سنوات قادمة من ناحية أخرى

والحقيقة أنه على مدى أكثر من خمس سنوات ، وهناك جدل واسع النطاق فى الأوساط الرسمية والشعبية حول موضوع تعديل سعر صرف الجنيه المصرى (أى تخفيضه) بالنسبة للعملات الأجنبية ، وخصوصا الدولار الأمريكى الذى يعد بمثابة عملة التعاملات الدولية حتى اليوم ، سواء فى مجال التجارة أو نظم المدفوعات .

وقد نجح الخطاب الرسمى والحكومى ، ووسائل إعلامه ومجموعات البورصجية المحيطيون بالرئيس والحكومة ، فى حرف نظر الرأى العام حول طبيعة المشكلة الاقتصادية وجوهرها ، فأنصب النقاش حول العرض دون المرض

وهكذا نجحت القوى الاجتماعية المسيطرة ، التى أستفادت طوال الأربعين عاما الماضية من سياسات الانفتاح واقتصاد السوق وفوضاه ، وحققت مغانم هائلة ، فى أن تذهب بنا إلى مسارات فى النقاش ضالة ، وأن تذهب بالسياسات العامة والسياسات الاقتصادية إلى مجالات مضللة ، بهدف الابتعاد عن أن تشارك الأن فى أعباء إجراءات جادة للإصلاح الاقتصادى والمالى .

فكيف حدث ذلك ؟

علينا بداية أن نطرح إجابات عل التساؤلات التالية :

١- ما هو جوهر المرض فى الاقتصاد المصرى ؟

٢- وهل سياسات إدارة الاحتياطى النقدى وسعر صرف الجنيه أمام الدولار هى المسئولة عن الأزمة ، أم أن هناك أسباب أخرى لا يتطرق إليها رجال الحكم والإدارة ؟

٣- وهل هذه الأسباب تتمثل فى غياب الخبرة والمهارة الاقتصادية ، أم بسبب أنحيازاتهم الاجتماعية ، وعدم رغبتهم فى تحميل الأغنياء ورجال المال والأعمال عبء جزء من الأزمة ؟

٤- وهل تخفيض الجنيه سيؤدى إلى حل الأزمة الراهنة ؟

تعالوا نتأمل المشهد من النقاط المسكوت عنها فى الخطاب الحكومى وأنصاره .

أولا : دوافع الحكومة فى تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى

منذ أن بدأت مسيرة التعديل الهيكلى للاقتصاد المصرى فى منتصف السبعينات ، وأتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى ، والإندماج أكثر وأكثر فى آليات اقتصاد السوق الرأسمالى بطبعته الوحشية الجديدة ، تبنت الدولة شعارات مثل تهيئة البيئة للاستثمار ، وجذب المستثمرين ، وتشجيع الاستثمار ، تكرر تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى أكثر من تسع مرات (١٩٧٩- ١٩٨٩- ١٩٩١- ١٩٩٢- ٢٠٠١- ٢٠٠٣- ٢٠٠٥- ٢٠١٣-٢٠١٦) ، سواء بطلب من صندوق النقد الدولى وموظفيه ، أو تحت ضغوط وإبتزاز بعض كبار رجال المال والأعمال الجدد ، كما يظهرها الجدول رقم التالى :

جدول رقم (١)

تاريخ سعر صرف الجنيه المصرى الرسمى مقارنة بالدولار الأمريكى

خلال الفترة من عام ١٩٥٠ حتى نوفمبرعام ٢٠١٦

- من عام ١٩٥٠ حتى ١٩٦٧ بلغ سعر الدولار ٣٨ قرشا.
- من عام ١٩٦٨ حتى ١٩٧٨ بلغ سعر الدولار ٤٠ قرشا.
- من عام ١٩٧٩ حتى ١٩٨٨ بلغ سعر الدولار ٦٠ قرشا.
- من عام ١٩٨٩ حتى ١٩٩٠ بلغ سعر الدولار ٨٣ قرشا.
- من عام ١٩٩٠حتى ١٩٩١ بلغ سعر الدولار ١٥٠ قرشا.
- من أكتوبر عام ١٩٩٢ حتى ١٩٩٣ بلغ سعر الدولار إلى ٣,٣٣ جنيها.
- من عام ١٩٩٣ حتى ٢٠٠٠ وصل سعر الدولار إلى ٣,٤٠ جنيها.
- من عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠١ وصل سعر الدولار إلى ٣,٨٥ جنيها.
- من عام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٢ وصل سعر الدولار إلى ٤ جنيهات.
- من عام ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٣ وصل سعر الدولار إلى ٤,٦٠ جنيها.
- من عام ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٤ وصل سعر الدولار إلى ٦ جنيهات.
- من عام ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٥ وصل سعر الدولار إلى ٦,٣٠ جنيها.
- من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠ انخفض قليلا إلى ٥,٤٠ ثم عاد وأرتفع إلى ٥,٧٥ جنيها.
- فى عام ٢٠١٣ وصل سعر الدولار إلى ٧,٥ جنيه
- فى أكتوبر عام ٢٠١٥ وصل سعر الدولار إلى ٧.٩٣جنيها.
- فى فبراير ٢٠١٦ وصل سعر الدولار إلى ٨.٨٧ جنيها ووقتها أعلن محافظ البنك المركزى المصرى السيد طارق عامر بأنه سوف يدفع الدولار إلى مستويات متدنيه وسوف ينتصر على السوق السوداء .

- وفى نوفمبر من عام ٢٠١٦ تدنى السعر الرسمى إلى ما يقارب ١٣.٠ جنيه للدولار ، ونزل البنك المركزى عبر البنوك العاملة فى البلاد لشراء كميات كبيرة من الدولار بأعلى سعر ، فوصل به إلى سعر صرف يقارب ٢٠ جنيها للدولار الواحد ، ومن خلال طبع أكثر من ١٠٠ مليار جنيه من الأوراق النقدية ، فزاد الطين بله .

وفى كل مرة كانت الحكومة والسلطات النقدية المصرية تقدم ثلاثة دوافع ومبررات لتصرفها هذا هى :

١- أن تخفيض الجنيه يهدف إلى محاربة السوق السوداء (يطلقون عليها الأن تدليلا السوق الموازية) .

٢- أن تخفيض الجنيه يستهدف المحافظة على القدر المتاح من الأحتياطى النقدى من العملات الأجنبية بالبنك المركزى .

٣- أن من شأن هذا الإجراء تشجيع الصادرات المصرية من ناحية وجذب الاستثمار والمستثمرين من ناحية أخرى

لقد أدت هذا السياسة الضارة إلى قفزات هائلة فى حجم وارادتنا من الخارج ، مع تواضع الزيادة فى صادراتنا – التى كان معظمها للأسف مواد خام وبتروليه وغاز وخضروات – ، فأتسعت بالمقابل الفجوة فى ميزاننا التجارى من أقل من ٩ مليارات دولار عام ١٩٩٢/١٩٩١ ، إلى أكثر من ٢٥.٢ مليار دولار عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، وأستمرت فى التزايد حتى قاربت على ٣١.١ مليار دولار عام ٢٠١٥/٢٠١٤ ، وبنهاية عام ٢٠١٥ والربع الأول من عام ٢٠١٦ كانت الفجوة فى الميزان التجارى الفعلى قد قاربت على ٥٠ مليار دولار ، وبالمقابل أنخفضت إيراداتنا من النقد الأجنبى من أهم مصادرها وهى البترول (الذى أنهار سعره بسبب سياسات المملكة السعودية) ، والسياحة (بسبب العمليات الإرهابية لجماعات الأخوان المجرمين وحلفائهم من الدواعش والقاعدة) ، وكذلك من تحويلات العاملين المصريين فى الخارج (بسبب تدهور ثقتهم فى القيادة الجديدة للبلاد من ناحية ، وسيطرة عصابات الجلابين وتجار العملة على تحويلاتهم من جانب أخر) ، أما رسوم المرور فى قناة السويس فقد ظلت دون زيادة مطلقا .

جدول رقم (٢)

تطور قيمة الصادرات والواردات المصرية خلال الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٤ حتى ٢٠١٣/٢٠١٢" **بالمليون دولار** "

السنوات	**حصيلة**		**العجز** (١ – ٢)	**الأحتياطى النقدى**
	الصادرات (١)	**الواردات** (٢)		
٢٠٠٣/٢٠٠٢	**٨٢٠٥.٤**	**١٤٨٢٠.٤**	**(٩٦١٤.٩)**	**١٤٨٠٩**
٢٠٠٤/٢٠٠٣	**١٤٤٥٢.٥**	**٢٢٢٨٦.٣**	**(٧٨٣٣.٨)**	**١٤٧٨١**
٢٠٠٥/٢٠٠٤	**١٣٨٣٣.٤**	**٢٤١٩٢.٨**	**(١٠٣٥٩.٤)**	**١٩٣٠٢**
٢٠٠٦/٢٠٠٥	**١٨٤٥٥.١**	**٣٠٤٤١.٠**	**(١١٩٨٥.٩)**	**٢٢٩٣١**
٢٠٠٧/٢٠٠٦	**٢٢٠١٧.٥**	**٣٨٣٠٨.١**	**(١٦٢٩٠.٦)**	**٢٨٥٥٩**
٢٠٠٨/٢٠٠٧	**٢٩٣٥٥.٨**	**٥٢٧٧١.٢**	**(٢٣٤١٥.٤)**	**٣٤٥٧٢**

٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٥١٦٨.٩	٥٠٣٤٢.٢	(٢٥١٧٣.٣)	٣١٣١٠
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٣٨٧٣.١	٤٨٩٩٣.١	(٢٥١٢٠.٠)	٣٥٢٢١
٢٠١١/٢٠١٠	٢٦٩٩٢.٥	٥٤٠٩٥.٥	(٢٧١٠٣.٠)	٢٦٥٦٤
٢٠١٢/٢٠١١	٢٥٠٧١.٩	٥٩٢١٠.٩	(٣٤١٣٩.٠)	١٥٥٣٤
٢٠١٣/٢٠١٢	٢٥٩٧١.٣	٥٧٥١٣.٣	(٣١٥٤٢.٠)	١٤٩٣٦

المصدر : البنك المركزى المصرى ، النشرة الإحصائية الشهرية العدد رقم ١٦١ ، أغسطس ٢٠١٠ ، صفحات (٧٥، ٧٦)
. وبعد ذلك مصدره ( ) الأرقام بين الأقواس سالبة.

والمتأمل لهذه الواردات يجد غلبة الطابع الاستهلاكى على هذه الواردات ، مثل أجهزة الهاتف المحمول ، والكفاير والتونة والكبدة المجمدة ، والتفاح الطازج وغيرها من السلع التى تكشف عن تدنى مستونى الانتاج المصرى من هذه الأحتياجات ، وتدنى وعى المستوردين أنفسهم ، كما يظهرها الجدول رقم (٣) :

جدول رقم (٣)

بعض أهم السلع المستوردة لمصر عام ٢٠١٥/٢٠١٤ (القيمة بالمليون دولار أمريكى)

م	أهم السلع المستوردة	القيمة (بالمليون دولار)	ما يعادلها بالمليون جنيه مصرى *
١	سيارات ركوب الأشخاص	٣١٨٥.٧	٢٤٦٨٩.٢
٢	تونة محفوظة وأسماك تونة	١٨٨.٢	١٤٥٨.٦
٣	تليفونات محمولة وثابتة	١٠٥٦.٠	٨١٨٤.٠
٤	ملابس جاهزة	١٠٤٠.٨	٨٠٦٦.٢
٥	سكر ومشتقاته	٥١٩.٥	٤٠٢٦.١
٦	تفاح طازج	٣٩٨.٩	٣٠٩١.٥
٧	شاى	٢٨٤.٤	٢٢٠٤.١
٨	ألبان مركزة	٢٢٨.٠	١٧٦٧.٠
٩	كبدة مجمدة	١٩٧.٦	١٥٣١.٤
١٠	ثلاجات منزلية وتجارية	١٩١.٥	١٤٨٤.١
١١	ذرة صفراء	١٦٩٠.٩	١٣١٠٣.٥
١٢	كافيار وجمبرى	٧٧.٩	٦٠٣.٧
المجموع		٩٠٥٩.٤	٧٠٢١٠.٤

***على أساس سعر صرف ٧.٧٥ جنيه للدولار .**

هذه هى بوصلة التجار والمستوردين ورجال المال والأعمال الجدد فى مصر ، وفوق ذلك وقبله كانت بوصلة السياسة الخارجية المصرية طوال أربعين عاما من الحكم (١٩٧٤- ٢٠١٠) ، وأستمرت هكذا حتى بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير .

صحيح أن توسع طبقة المستوردين من أقل من ٤٢ ألفا فى منتصف التسعينات من القرن العشرين ، إلى أكثر من ٨٤٠ ألف مستورد فى نهاية عام ٢٠١٥ ، قد أدى لدخول تيارات جديدة من المستوردين الصغار والمتوسطين أتجهوا شرقا ، حيث الصين ، وهنا نشأت حركة تجارية جديدة مستفيدة من رخص وإنتشار البضائع الصينية فى كل أنحاء العالم ، وبما يتوافق مع كافة مستويات المعيشة والدخول والأذواق ، فزادت الواردات من الصين من ٤.٥ مليار دولار عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى أكثر من ٩.١ مليار دولار عام ٢٠١٥/٢٠١٤ كما يظهرها الجدل رقم (٤)

جدول رقم (٤)

حجم واردات مصر من الصين خلال الفترة من ٢٠١٠/٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٥/٢٠١٤

السنوات	حجم الواردات من الصين (بالمليار دولار)	ما يعادلها (بالمليار جنيه المصرى)*
٢٠١٠/٢٠٠٩	٤.٥	٣٤.٩
٢٠١١/٢٠١٠	٥.١	٣٩.٥
٢٠١٢/٢٠١١	٦.٦	٥١.٢
٢٠١٣/٢٠١٢	٦.٩	٥٣.٥
٢٠١٤/٢٠١٣	٦.٨	٥٢.٧
٢٠١٥/٢٠١٤	٩.١	٧٠.٥

***على أساس سعر صرف ٧.٧٥ جنيه للدولار**

وبينما كانت بعض الدول الراغبة فى التخلص من هيمنة الدولار الأمريكى وتقلباته الضارة ، مثل روسيا والبرازيل وإيران وفنزويلا وبعض الدول الأخرى ، وتقوم بإستبدال نظام المدفوعات فى تجارتها الخارجية بنظام للمقايضة السلعية فيما بينها ، كان طبقة رجال المال والأعمال فى مصر ترفض التعامل بهذا النظام ، وترتمى إرتماءا ذليلا فى حضن نظام المدفوعات الذى أرسته إتفاقيات " بريتون وودذ " عام ١٩٤٥ ، وأستصرخت عدة مرات لمؤسسات التمويل الدولية (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى) من أجل إنقاذها من حالات النقص الحاد والمتكرر فى الحصيلة من النقد الأجنبى وخصوصا الدولار ، وأخرها عام ٢٠١٦ .

جدول رقم (٥)

تدهور سعر الصرف والمديونية الخارجية خلال مرحلة (تحرير) السوق المصرى عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠٠٤

السنوات	سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الأمريكي	الديون الخارجية (بالمليار دولار)	الدين الحكومى الداخلى بالمليار جنيه
١٩٨٠	١.٤٣	١٣.٧	١٩.٦
١٩٨١	١.٤٣	25.5	٣٦.٥
١٩٨٢	١.٤٣	٢٨.٠	٤٠.٠
١٩٨٣	١.٤٣	٢٩.٦	٤٢.٣
١٩٨٤	١.٤٣	٣٠.١	٤٣.٠
١٩٨٥	١.٤٣	٣٦.١	٥١.٦
١٩٨٦	١.٤٣	٤١.٣	٥٩.١
١٩٨٧	١.٤٣	٤١.٥	٥٩.٣
١٩٨٨	١.٤٣	٤٣.٤	٦٢.١
١٩٨٩	١.٤٣	٤٣.٣	٦١.٩
١٩٩٠	٣.٣٠	٥٠.٠	١٠٠.٧
١٩٩١	٣.٣١	٥٠.٥	١٠٤.٦
١٩٩٢	٣.٣٣	٢٩.٢	٩٧.٢
١٩٩٣	٣.٣٧	٣٠.٩	١٠٤.١
١٩٩٤	٣.٣٩	٣٣.٠	١١١.٩
١٩٩٥	٣.٣٩	٣١.٠	١٠٥.١
١٩٩٦	٣.٤٠	٢٨.٨	٩٧.٩
١٩٩٧	٣.٣٩	٢٨.٨	٩٧.٦

١٩٩٨	٣.٤١	٢٨.١	٩٥.٨
١٩٩٩	٣.٤١	٢٨.٢	٩٦.٢
٢٠٠٠	٣.٦٥	٢٧.٩	١٠١.٨
٢٠٠١	٤.٠٦	٢٦.٦	١٠٨.٠
٢٠٠٢	٤.٦٣	٢٨.٧	١٣٢.٩
٢٠٠٣	٦.١٣	٢٨.٧	١٧٥.٩
٢٠٠٤	٦.١٨	٢٨.٩	١٧٨.٦

المصدر : الديون من ١٩٨٠ وحتى ١٩٩٦ من كتاب سياسة وإدارة الدين العام فى البلدان العربية – صندوق النقد العربي – أبوظبي ١٩٩٨ – صفحة ١٩١ . واعتباراً من ١٩٩٧ وحتى ٢٠٠٤ من التقرير السنوى للبنك المركزي المصري، سعر الصرف من النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري والتقرير السنوى للبنك المركزى المصري.

ثم أخذ الوضع فى التدهور سريعا خلال الفترة التى أعقبت ثورة يناير عام ٢٠١١ ، وسوء الإدارة الاقتصادية والسياسية فى البلاد ، وخصوصا منذ أن تولى المشير عبد الفتاح السيسى إدارة البلاد فى يونيه من عام ٢٠١٤ .

جدول رقم (٦)

تدهور سعر الجنيه مقارنة الأمريكى منذ ٢٠١٠حتى ٢٠١٦

صرف المصرى بالدولار ديسمبر يوليو

التاريخ	سعر البنك	سعر السوق السوداء
ديسمبر ٢٠١٠	٥.٨	٥.٨
يونيه ٢٠١١	٥.٩٦	٥.٩٦
ديسمبر ٢٠١١	٦.٠٣	٦.٠٣
يونيه ٢٠١٢	٦.٠٥	٦.٠٥
ديسمبر ٢٠١٢	٦.٧٥	٦.٧٥

يونيه ٢٠١٣	٧.١٠	٧.٦٧
ديسمبر ٢٠١٣	٦.٩٣	٧.٣٢
يونيه ٢٠١٤	٧.٢٤	٧.٣٩
ديسمبر ٢٠١٤	٧.٢٤	٧.٨١
يوليو ٢٠١٥	٧.٨٣	٨.١٥
أكتوبر ٢٠١٥ 25	٧.٩٣	٨.٥٠
فبراير ٢٠١٦	٨.٨٧	٩.١٥
٢٥ يوليو ٢٠١٦	٨.٨٧	١٢.٥
أغسطس ٢٠١٦	٨.٨٧	١٣.٠

وفى الوقت الذى كان الاقتصاد والمجتمع المصرى – وخصوصا الفئات المحدودة الدخل ، وكاسبى الأجور والمرتبات – تعانى من جراء هذه السياسات ، وزيادة معدلات التضخم وإرتفاع الأسعار ، والنقص الحاد فى فرص التوظف والتشغيل ، وتوفير المسكن ، والزواج ، كان هناك طبقة جديدة تراكم الثروات بصورة غير مسبوقة فى تاريخ البلاد ، وهؤلاء لا يزيدون على ألفى شخص وشركاتهم ، كما ترعرعت عائلات مالية سيطرت على مفاصل الدولة والمجتمع المصرى الاقتصادية والمالية ، والمدهش أنهم جميعا ، وبدون إستثناء ، قد سعوا وتدثروا بجنسيات أجنبية ، تقيهم شر الحساب ، وتوفر لهم الملاذ الآمن حينما ينقلب الحال ، وتفتح الملفات الخاصة بتصرفاتهم المخالفة للقوانين ، ومنها وأقلها شأنا التهرب الضريبى .

ثانيا : وهم الوصول إلى سعر عادل أو توازنى للجنيه فى اللحظة الراهنة

يطرح بعض المسئولين والمصرفيين ، والبورصجية فكرة مقتبسه ومروجة من موظفى صندوق النقد الدولى ، إلا وهى : أن ترك الجنيه المصرى لفترة من الزمن – ولتكن أسبوع أو شهر – لعوامل العرض والطلب ، حتى يستقر السوق ، ويهدأ من شأنه أن يصل بنا إلى سعر صرف عادل أو متوازن ، سوف تأخذ به السلطات النقدية وتعلنه كسعر مقبول لتعاملاتها مستقبلا .

والحقيقة أن هذه الفكرة لا يتوافر شروط تحقيقها فى الحالة المصرية لعدة أسباب :

السبب الأول: أن حجم الفجوة الكبيرة فى الميزان التجارى أكبر من قدرتنا الراهنة على إمتصاصها وأحتوائها حتى لو إضطررنا إلى تخيفض الواردات إلى حد كبير (لن تزيد أبدا على ٨ مليار دولار سنويا) ، حيث تصل هذه الفجوة إلى حوالى ٥٠ مليار دولار بين وارداتنا وصادراتنا ، خاصة مع إستمرار وضع السياحة كما هو فى الأجل

المنظور ، وكذلك سعر برميل البترول والغاز ، وأيضا تدنى تحويلات العاملين المصريين ، وأستمرار دخل قناة السويس على ما هو عليه . ومن ثم سوف يستمر العجز فى ميزان المدفوعات عند مستواه الراهن .

السبب الثانى : كما أن إستمرا ر العجز فى الموازنة العامة للدولة الذى يقارب ٣٠٠ مليار جنيه مصرى (أى حوالى ٢٥ مليار دولار) ، وعدم قيام النظام والحكم بأية إجراءات جادة لإصلاح مالى وضريبى حقيقى يأخذ من الأغنياء ليعيد ترميم الموازنة العامة ، وكذلك بقاء مغارة الصناديق والحسابات الخاصة التى تختصم مبالغ ضخمة من حق الخزانة العامة ، وإهمال شركات القطاع العام والأعمال العام ، التى من الممكن أن تزيد الإيرادات الحكومية بكافة صورها ، بل وإستمرار سياسات البيع والخصخصة ، كل ذلك يؤكد أن أمكانية سد الفجوة التمويلية فى الحالتين غير قائمة .

السبب الثالث : أن إستمرار الحرب ضد الإرهاب التى من المتوقع أن تستمر معنا لخمس سنوات قادمة على الأقل حتى ننتهى من تصفية تلك التنظيمات الإجرامية الرجعية ، من شأنها أن تؤثر سلبا على عناصر الإيرادات من العملة الأجنبية سواء من السياحة أو من تحويلات المصريين فى الخارج ، أو من جراء السياسات الضارة فى قطاع البترول التى تهدر أموال كبيرة بزعم تشجيع الاستثمار والمستثمرين ، وسوء إدارة المحافظ المالية لشركات البترول وهيئة البترول منذ سنوات ، كل هذا يجعل من الصعب تعظيم إيراداتنا من النقد الأجنبى فى الأجل المنظور ، وبالتالى تظل الفجوة قائمة .

السبب الرابع : كما أن غياب أية رؤية أو سياسة تنموية حقيقية بشأن تصحيح الإختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى ، خاصة فى قطاعات الانتاج السلعى كالصناعة والزراعة والطاقة ، من أجل تخفيض هيكلى لواردتنا من الخارج تؤدى إلى إستمرار عوامل المرض الحقيقى فى الجسد المصرى ، مما ينعكس فيما أطلق عليه البعض أزمة الدولار والجنيه ، والحقيقة أنها ليست أزمة للدولار ولا الجنيه وأنما فى فقر الفكر الذى يدير السياسة المصرية وأرتباطه بجماعات المصالح الفاسدة والأنانية

(٦) أزمة الدولار والجنيه .. أم أزمة الاقتصاد المصرى ؟

أستهدفت الإجراءات الحكومية الأخيرة فى سبتمبر عام ٢٠١٦ ، الخاصة بما سمى " تعويم الجنيه " – وهى فى الحقيقة تقصد أغراق الجنيه – تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها :

١- الإنصياع لأحد أهم مطالب وشروط صندوق النقد الدولى الذى يطالب صراحة وعلنا ، بتخفيض قيمة الجنية المصرى أو ما يطلقون عليه " إعادة تقييم سعر العملة المحلية " .

٢- النزول إلى السوق السوداء وعبر البنوك لتجميع حصيلة من النقد الأجنبى وخصوصا الدولار الأمريكى ، تتروح بين خمسة إلى ثمانية مليارات دولار ، لزيادة حجم رصيد الأحتياطى النقدى بالبنك المركزى من وضعه الحالى

الذى يدور حول ١٦.٥ إلى ١٧.٥ مليار دولار ، إلى ٢٤.٠ مليار دولار على الأقل، إستجابة أيضا إلى مطالب صندوق النقد الدولى ، خاصة بعد أن سحبت المملكة السعودية يدها من دعم النظام والحكم فى مصر ، أو على الأقل لممارسة ضغوط قهرية عليه . وقد أدت هذه السياسة النقدية إلى طبع مقابل من الجنيه المصرى تؤكد بعض المصادر المطلعة بأنه يزيد على ٦٨ مليار جنيه ، خلال الشهرين الأخيرين فقط ، هذا خلاف تلك الكميات الهائلة التى طبعت خلال العامين السابقين من حكم الرئيس السيسى ، وبصرف النظر عن مخاطر هذه السياسة فى زيادة السيولة المحلية فى الأسواق من ناحية وتأثيراتها الضارة على معدلات التضخم وإرتفاع الأسعار .

٣- وبرغم إدراك القائمون على الحكم والإدارة ، أن هذه السياسة قصيرة النظر ، وأن من غير المتوقع أن تطول نتائجها لفترة طويلة ، بسبب وجود الفجوتين السرطانيتين فى الاقتصاد المصرى ، وهما العجز فى الموازنة العامة ، والفجوة الكبيرة فى الميزان التجارى ، مع تدنى الحصيلة الدولارية لمصر من المصادر الرئيسية وهى(السياحة ، والبترول ، وتحويلات العاملين المصريين فى الخارج ، مع ثبات حصيلة ورسوم المرور فى قناة السويس ، وأستخدام جزء كبيرا منها فى خدمة أصحاب الإكتتاب فى تفريعة قناة السويس الجديدة والمشروعات الملحقة بها مثل الأنفاق) ، فأن أهم ما يشغل السلطات المصرية هو الحصول على قرض صندوق النقد الدولى ، والأهم هو الحصول على شهادة " حسن سير وسلوك " مما يسهل عليهم النزول إلى سوق الإقتراض الدولى للحصول على قروض أضافية لسد العجز والفجوتين ، وهكذا فى دورة شيطانية ، ولعبة لن نخرج منها أبدا .

٤- وهنا ينبغى أن نلفت النظر إلى أن القائلين بإستمرار سياسة التعويم المؤقت للجنيه المصرى لفترة من الزمن سوف تصل بنا إلى سعر توازنى Equilibrium Price أو سعر عادل Faire Price للجنيه مقارنة بالدولار ، ترديدا لمقولات موظفى صندوق النقد الدولى وصبيانه فى مصر ، يدفعون الجنيه المصرى إلى حافة الخطر والأنهيار ، لسبب بسيط هو أن شروط تحقق السعر العادل أو السعر التوازنى ، غير متحققة فى الحالة المصرية والحالات المشابهة التى تواجه أزمة هيكلية فى الاقتصاد من ناحية ، وفجوات تمويلية ودولارية واسعة من ناحية أخرى ، ومن هنا فأن فكرة السعر التوازنى أو العادل هى أشبة بالجرى وراء السراب فى صحراء قاحلة .

والحقيقة أن الخطاب السياسى والإعلامى الرسمى ، لم يخرج عن ما أعتاد على سماعة المصريون منذ أكثر من أربعين عاما ، حينما بدأت سياسات إلحاق الاقتصاد المصرى بالسوق الرأسمالى العالمى ، ومؤسسات التمويل الدولية كصندوق النقد والبنك الدولى .

فالإدعاء بأن ذلك هو الدواء المر ، وجرعة الإنقاذ الوحيدة ، وأن من شأن التأخير أن يزيد مشاكلنا ، كل هذه الشعارات والعبارات ليست سوى محاولة بائسة لطمس الحقيقة وأخفاء نمط التحيز للقائمين على الحكم لصالح رجال المال والأعمال والأغنياء عموما ، حيث يرى المواطن المصرى برؤية العين مقدار التنازلات والمزايا التى يمنحها رئيس الجمهورية والحكومة لرجال المال والأعمال ، وما تغدقه الدولة عليهم يوميا من مزايا ، سواء

بتخفيض الضرائب على أرباح الشركات والدخول من ٢٥% إلى ٢٢.٥% (بينما هى فى الولايات المتحدة تصل إلى ٤١%) ، وإلغاء ضريبة الأرباح الرأسمالية Capital Gains (بينما هى فى الولايات المتحدة تصل إلى ١٥%) ، ومنحهم الأرض بالمجان ، وأعفاءهم من دفع أقساط التأمينات على العاملين وتكاليف تدريب العاملين ، وتسديدها من الخزانة العامة المتوعكة بطبعها .

أذن من حيث الجوهر والعمق ، هناك تحالف إجتماعى وطبقى واضح بين رجال المال والأعمال ورجال الحكم والإدارة لا تخطئه العين ، أى إستمرار(زواج المحارم) بين رجال الحكم ورجال المال والبيزنس ، وهى عينها سياسات مبارك ومن قبله أنور السادات .

والأن .. يتساءل القراء وهذا حقهم علينا : إذا كانت هذه هى سياسة الحكومة المتحالفة مع رجال المال والأعمال ، فهل هناك بدائل لإنقاذ الوضع الاقتصادى عموما والجنيه المصرى خصوصا من حد الكارثة والأنهيار وتجنب تجارب الإنهيار والإفلاس التى واجهتها دول مثل روسيا (عام ١٩٩٩) ، والأرجنتين (عام ٢٠٠١) والبرازيل والمكسيك قبلها ، وأدت إلى إضطرابات أجتماعية وسياسية عاصفة ؟

نستطيع أن نشير إلى الإجراءات والبدائل التالية :

أولا : علينا بداية أن نقر ونعترف أنه لن يصلح حال سعر صرف الجنيه المصرى أمام العملات الأجنبية وخصوصا الدولار ، دون أن نعالج فورا ودون إبطاء أصل المرض والعمل على جبهتين هما :

١- إعادة النظر فى التركيب المحصولى المصرى ، والعودة إلى تخطيط الدورة الزراعية والانتاج الزراعى من أجل رفع نسب أكتفائنا الذاتى من اهم المحاصيل الزراعية بما يؤدى خلال عامين فقط إلى تخفيض وارداتنا من هذه السلع والمحاصيل (القمح – الذرة الصفراء – الزيوت – اللحوم – السكر وغيرها) بنحو ١٢ مليار دولار إلى ١٥ مليار دولار إعادة النظر فى هيكل وبنية الصناعة المصرية التى أصبحت قائمة على التجميع من الخارج (سيارات – أجهزة كهربائية – أجهزة إليكترونية – ملابس جاهزة .. وغيرها) ، وتنشيط شركات القطاع العام التى ستؤدى حتما إلى زيادة إنتاجنا الصناعى والصادرات المصرية ، وكذلك زيادة الحصيلة الضريبية والإيرادات الحكومية عموما المحققة من هذه الشركات (نلاحظ أن حصة رجال المال والأعمال وشركاتهم لا تزيد على ١٠% من الحصيلة الضريبية) ، ومن شان هذه السياسة التى ستنتج أثارها فى أقل من ثلاث سنوات أن تخفض حوالى ١٠ إلى ١٥ مليار دولار سنويا من مدفوعاتنا الدولارية للخارج .

ثانيا : ترشيد سجلات المستوردين الذين زاد عددهم من ٤٢ ألف مستورد عام ١٩٩٤ إلى ٨٤٠ ألف مستورد عام ٢٠١٥ ،بحيث ينضبط سوق الإستيراد .

ثالثا : العودة إلى نظام القوائم السلبية الذى كان معمولا به حتى نهاية التسعينات ، وحظر إستيراد القطاع الخاص وشركاتهم للخمسة عشرة سلعة إستراتيجية مثل القمح والذرة الصفراء والشاى والسكر واللحوم وغيرها ، ومن شأن

هذا تحقيق هدفين هامين هما : تخفيض أرباح حفنة من التجار المستوردين لهذه السلع وتوفيرها لصالح الخزانة العامة ، وضمان جودة هذه السلع والأحتياجات الأساسية للمواطنين ، وأن تقوم هيئة السلع التموينية بهذا فورا .

رابعا : التوسع فى أتفاقيات التجارة الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة على المبادلات بالمقايضة أو بنظام الدفع بالعملة المحلية (كما حدث جزئيا مع الصين مؤخرا) ، مما يؤدى إلى تقليل الأثر السلبى لتغيرات سعر صرف الدولار فى السوق الدولية ، وتخفيض مدفوعاتنا الدولارية إلى الخارج .

خامسا : إلزام المصدرين ، سواء من القطاع العام أو الخاص ، بضرورة توريد ٨٠% على الأقل من حصيلة صاراتهم بالنقد الأجنبى إلى البنوك المصرية فى الداخل ، وهناك سابقة معروفة عام ٢٠٠٣ حينما عصفت بمصر أزمة دولار مشابهة ، فقام رئيس الوزراء وطباخ السم كله الدكتور عاطف عبيد فى ذلك الوقت بإصدار القرار رقم (٥٠٦) لسنة ٢٠٠٣ الذى ينص على إلزام المصدرين والمتعاملين مع الخارج على تحويل ٧٥% من حصيلتهم بالنقد الأجنبى إلى الداخل ، ثم عاد عنه تحت ضغط جماعات المصالح الفاسدة وطبقة رجال المال والأعمال بعد أقل من عدة أسابيع .

سادسا : إعادة النظر فى سياسات تشغيل قطاع البترول والغاز المصرى ، وزيادة نسبة الأتاواة التى تحصل عليها مصر من ١٠% إلى ١٥% ، والتى كان معمولا بها من فى الستينات والسبعينات حتى منتصف التسعينات ، حينما قامت مجموعة المصالح التى أدارت قطاع البترول والغاز المصرى بتخفيض هذه النسبة إلى ١٠% إرضاء للمستثمرين الأجانب ، والتازلات الأخرى الخطيرة التى نتج عنها أن نصيب الشريك الأجنبى من آبار البترول المصرى الأن تتراوح بين ٦٠% إلى ٦٥% ، بينما هى فى الدول العربية المحيطة وكثير من دول العالم لا تزيد حصة الشريك الأجنبى عن ٤٠% .

سابعا : وضع قيود تحفيزية لحركة الأموال الساخنة فى البورصة وسوق الأوراق المصرية ، تماما كما فعل " مهاتير محمد " فى ماليزيا وقت الأزمة العاصفة التى أجتاحت دول جنوب شرق آسيا فى عام ١٩٩٧ ، وأستمرت عدة سنوات ، فلم ينصاع الرجل – صاحب الرؤية والخبرة والبصيرة – لمطالب وشروط صندوق النقد الدولى ، وأنما قيد حركة الأموال الخارجة من ماليزيا ومنح المستثمرين الجادين مزايا أضافية فى حال إستثمار أرباحهم فى داخل البلاد ، بدلا من اخراجها وتهريبها غلى الخارج كما فعل كثير من رجال الأعمال المصرين والعرب فى مصر طوال السنوات الأخيرة .

ثامنا : بناء نظام ضريبى عادل ، وبدونه لن نتمكن أبدا وإلى يوم القيامة من إعادة بناء بلادنا ، وتغطية العجز الكبير فى الموازنة العامة للدولة ، وهناك مخطط كامل لكيفية إعادة بناء منظومة الضرائب فى مصر (إداريا – تشريعيا – وظيفيا – تنظيميا – وماليا) ، بحيث لن تستغرق عملية إعادة البناء تلك ، إذا ما توافرت الإرادة السياسية ، ثمانية عشرة شهرا ، تبدأ ثمارها فى الظهور ، ومن شان هذا النظام الجديد مع محاربة الفساد بصورة

حقيقية ، ووفقا لخبراء الضرائب أن تزيد الحصيلة الضريبية بحوالى ١٥٠ مليار إلى ٣٠٠ مليار جنيه ، لأن هناك طاقة تمويلية كبيرة ، ولكن للأسف تأخر الإصلاح يؤدى إلى إهدار الموارد والقدرات .

يكفى أن نعرف أن المصريون قد أشتروا فيلات وقصور وشاليهات سياحية طوال ثلاثين عاما (١٩٨٠-٢٠١١) بحوالى ٤١٥ مليار جنيه ، وأن معظم الشركات التى قامت بالجزء الأكبر من هذا البناء (١٢ شركة كبرى) قد حققت أرباحا تقدر بحوالى ٣٠٠ مليار جنيه ، لم تسدد عنها ضرائب سوى النذر اليسير ، ، وبرغم إدراكنا بأن هذه الأفكار والسياسات سوف تواجه بمقاومة عاتية من كثير من رجال المال والأعمال والمستوردين والمحتكرين الكبار والأغنياء عموما فى البلاد ، فأن المصلحة الوطنية لمصر تفوق أية أعتبارات ، وتجب أية مصالح جزئية لهذه الفئة أو تلك .

أنها مصر فى خطر .. فهل يفهم الحكام .. وحلفائهم من رجال المال والأعمال ؟

(٧) الاقتصاد المصرى .. بين المغالطات والحقائق .. الرد على السيد احمد عز

نشرت جريدة المصرى اليوم بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢٩ مقالا للسيد أحمد عز يدعو فيه المصريين للتفاؤل بالمستقبل ويقدم مجموعة من الأفكار والأرقام والبيانات الحافلة بالمغالطات الاقتصادية والسياسية ، وقد كتبت ردا على هذا المقال وبعثت به إلى الجريدة بعد نشر مقال السيد المذكور بيومين ، لكنها للأسف لم تنشره لأسباب غير مفهومة وإن كان من الممكن إستنتاجها ، لذا أحتراما لحق القارىء المصرى فى المعرفة وخصوصا الشباب فقد قررت نشره فى جريدة (اليوم الجديد) .

* * * * * * * * * * *

كما هى عادته ، يختفى عن المسرح السياسى والإعلامى لفترة طويلة ، ثم يقفز فجأة إلى المشهد بمقال أو ظهور إعلامى هنا أو هناك . هكذا جاء مقال السيد احمد عز فى جريدة المصرى اليوم بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢٩ ، داعيا المصريين إلى التفاؤل كما يقول ، ومذكرا أياهم بأن هذه الأزمة الخانقة التى يعيشها المصريون والاقتصاد المصرى ، لم تكن هى الأزمة الأولى ، وربما لن تكون الأخيرة ، وأن هناك ما يستدعى التفاؤل إذا قارنا وضعنا بالدول الأخرى ، بل وحتى بأزمات مصر خلال الأربعين عاما الماضية .

والحقيقة أن مقال السد احمد عز ، الذى يقع فى حوالى ثمانمائة كلمة ، قد دار حول موضوعين أساسيين هما :

الأول : المديونية والإقتراض والدين العام .

الثانى : تعديل سعر صرف الجنية المصرى ، بمعنى أخر تخفيضه .

وقد حفل مقال السيد أحمد عز بالكثير من المعلومات المغلوطة ، ومنطق التحليل المستند إلى مدرسة فوضى السوق ، وما يسمى اليد الخفية فى الاقتصاد Invisible Hands التى قال بها أدم سميث منذ عام ١٧٧٦ .

تعالوا نتأمل ما قال به الرجل فى مقاله ، ونعرض لأبرز الأخطاء والمغالطات التى وردت فيه :

أولا : فى تقييم الدين العام

ذكر السيد أحمد عز فى مقاله أن الدين العام المصرى قد بلغ عام ٢٠٠٤ حوالى ١٠٣% من الناتج المحلى الإجمالى ، ثم وبحلول عام ٢٠١٠ كان قد انخفض إلى ٦٧% ، وذلك فى معرض تبريره لتجاوز الدين العام المصرى الراهن حجم الناتج المحلى الإجمالى . ولكن الحقيقة التى لم يذكرها السيد احمد عز – وكان شريكا فى مطبخ السياسات الاقتصادية فى هذه الفترة السوداء فى تاريخ مصر – أن هذه الفترة قد شهدت تلاعبا أحصائيا ومحاسبيا خطيرا قام به وزير المالية فى حكومة أحمد نظيف السيد يوسف بطرس غالى ، والحكومة كلها ، ليظهر هذا الدين بهذه النسبة المنخفضة ، وبالتواطؤ مع من يسمون خبراء صندوق النقد الدولى ، الذين أتفقوا مع حكومة

أحمد نظيف ووزير ماليته الهارب (يوسف بطرس غالى) على القيام بعمليتين خطيرتين بزعم توحيد أسس المحاسبة القومية المصرية ، وطريقة تبويب وتصنيف الموازنة العامة للدولة مع تلك المعمول بها فى تلك المؤسسات الدولية وهما :

١- تغيير طريقة حساب مصفوفة الناتج المحلى الإجمالى ، وإدخال عناصر لم تكن تحسب داخله (مثل حصة الشريك الأجنبى من البترول والغاز كمنتج ومصدر) ، أو طريقة حساب الاستثمار الأجنبى المباشر (وإدخال استثمارات شركات البترول المتعاقد عليها) ، وبالتالى رأينا قفزة فى الناتج المحلى الإجمالى من ٤١٤ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٤ إلى أن بلغ ١.٢ تريليون جنيه فى عام ٢٠١٠ ، أى تضاعف الناتج المحلى الإجمالى خلال ستة سنوات بأكثر من ٢٥٠% عبر هذا التلاعب وإعادة تقييم الناتج المحلى الإجمالى .

٢- العملية الثانية الخطيرة التى قام به حواة وصبيان صندوق النقد الدولى فى الحكومة المصرية وقتئذ ، هو الإستيلاء على أموال التأمينات والمعاشات من صندوقى التأمينات ، وإلغاء وزارة الشئون الاجتماعية التى كان ينعقد لها الإختصاص فى إدارة هذه الأموال ، وضمها فى حساب معلاه فى وزارة المالية وقدره يزيد على ٢٠٠ مليار جنيه ، وبالتالى أظهار الدين المحلى بأقل من قيمته الحقيقية ، وبهذا السحر الإحصائى Statistical Magic جرى إظهار نسبة الدين المحلى بأقل من حقيقته بالنسبة للناتج المحلى .

هذا التجاهل من جانب السيد أحمد عز لحقيقة ما جرى هو إستمرار فى منهج تضليل الرأى العام المصرى عن الجرائم التى جرت فى عهد مبارك ولجنة سياسات الحزب الحاكم وقتئذ .

ثانيا : الدين الخارجى

يشيرالسيد أحمد عز إلى أن الدين الخارجى لمصر لا يثير أى قلق ، بل أنه الطاقة الإقتراضية لمصر وأقتصادها تتحمل أقتراض ٣٠ مليار دولار أضافية ، نظرا إلى أن الدين الخارجى لا يشكل سوى ١٥% من الناتج المحلى الإجمالى الراهن (على أعتبار الدين الخارجى الرسمى المعلن الأن حوالى ٥٤ مليار دولار وأن الناتج المحلى هو ثلاثة تريليون جنيه) ، والحقيقة أن هذا المنطق الخطير والضار الذى إستسهل منذ عصر مبارك الإقتراض المحلى والأجنبى لتمويل النشاط الاقتصادى بدلا من الإعتماد على الذات ، الذى سيكلف رجال المال والأعمال من أمثال السيد احمد عز ، تحمل أعباء ضريبية عادلة لتمويل الخزانة العامة ، وتقليل حجم أرباحهم الفاجر (السيد احمد عز بلغت أرباح شركاته عام ٢٠٠٨ حوالى ٥.٦ مليار جنيه فقط لا غير ..!!) ، وبالتالى فهم ينصحون الحاكم دائما بأن يلجأ إلى الإقتراض من الخارج بدلا من أن ينظر إلى الأرباح الهائلة وأحيانا الإجرامية التى كان – ومازال – يحققها طبقة رجال المال والأعمال .

وعلى سبيل التسهيل على الحاكم الجديد ، يذكر السيد أحمد عز أن الدين الخارجى لمصر عام ١٩٨٨ كان قد بلغ ١٣٢% من الناتج المحلى ، ثم أخذ فى الإنخفاض حتى بلغ عام ٢٠٠٦ حوالى ٣٠% فقط ،وهو الأن يقارب ١٥% ..!!؟

وما لا يذكره السيد أحمد عز للقراء المصريين هو الثمن السياسى والإقتصادى الفادح الذى دفعته مصر وشعبها مقابل هذا التخفيض ، لقد عقدنا أتفاقا مع صندوق النقد الدولى ونادى باريس لتخفيض الدين المصرى بمقدار النصف بعد موقفنا فى حرب تدمير العراق عام ١٩٩١ ، وأجبرنا على بيع الشركات والأصول العامة ، وتدمير القطاع العام لصالح حفنة من السماسرة المصريين والعرب من رجال المال والأعمال ، وأجبرنا على تطبيق سياسة تعديل هيكلى فى الاقتصاد المصرى نتج عنها ما نحن فيه الأن من كارثة اقتصادية وإجتماعية ، وحالة خراب وصفها رئيس الجمهورية الجديد (الرئيس السيسى) ، فلا يذكر أحمد عز هذه الحقائق فى إطار أسلوب التضليل والتزييف على الرأى العام المصرى ، ولكن السيد أحمد عز على ما يبدو غير مطلع على حقيقة حجم الدين الخارجى المصرى الراهن ، الذى يتجاوز ما ذكره البنك المركزى المصرى فى مارس الماضى (٥٣.٨ مليار دولار) ، بالإضافة إلى هذا فهناك ديون أخرى غير مباشرة تتمثل فى ودائع لدولتى الإمارات والسعودية وجزئيا الكويت فى البنك المركزى المصرى لدعم الإحتياطى النقدى ، تتجاوز عدة مليارات من الدولارات ، وهى وإن كانت لا تدرج فى المديونية الخارجية على الحكومة المصرية ، فهى بشكل غير مباشر تعتبر إلتزاما على الدولة المصرية ، وإذا أضفنا إلى ذلك القرض المتوقع مع صندوق النقد الدولى وقدره ١٢ مليار دولار ، وقروض أخرى جرى التوقيع عليها مع البنك الدولى (ثلاثة مليارات دولار) ، وبنك التنمية الأفريقى وبعض مؤسسات التمويل العربية ، فنحن نقترب من حافة ال٧٠ مليار دولار ، أى ما يعادل ٣٠% من الناتج المحلى الإجمالى (بإحتساب الدولار يعادل ١٠ جنيهات فقط) .

ثالثا : أماالمقارنة بين حالة مصر والدول المقترضة الأخرى ، وأن مصر وضعها مطمئن ، فهو كلام خالى من المسئولية ، ذلك أن الدين المحلى أو الأجنبى لا يكون عبئا فى ثلاثة حالات فقط هى :

- الحالة الأولى : حينما يكون الإقتراض والدين فى سبيل بناء أصول إنتاجية جديدة ، وهذا غير متاح فى حالتنا حيث معظم إقتراضنا لتغطية نفقات جارية .
- الحالة الثانية : حينما يكون الاقتصاد وقطاعاته قادرة على خدمة وتسديد هذا الدين ، وهذا غير متوافر فى حالتنا ، حيث يتزايد عبء خدمة الدين العام بحيث يكاد تبتلع فوائده فقط أكثر من ثلث استخدامات الموازنة العامة (٣٠٠ مليار جنيه فى موازنة عام ٢٠١٦/٢٠١٧) ، هذا ناهيك عن أصل الدين ، وكلها تؤدى إلى تضاؤل الجزء المخصص فى الموازنة للتنمية وتلبية أحتياجات المصريين العادلة فى التعليم والصحة والبيئة والإسكان وغيرها .

- الحالة الثالثة : أن تكون هذه الديون والإقتراض غير مصحوبة بشروط قاسية سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا ، وهو كما هومعروف غير متوافر فى حالتنا حتى بالنسبة لبعض القروض العربية .

رابعا : الإستخفاف بالدين الداخلي والإقتراض الداخلي

طلع علينا السيد أحمد عز بنظرية اقتصادية جديدة تستحق التأمل ، وهى أن الدين الداخلى لا خطر منه – فى محاولة ليست ذكية لحرف نظر الرئيس الحالى عن جوهر الأزمة ومكمن الحلول – فيشير المهندس أحمد عز إلى أن الدين الداخلى مصدره مصريون من الداخل سواء من البنوك المصرية ، أو البنك المركزى (من خلال طبع مزيدا من البنكنوت) ، والحقيقة أن الدين الداخلى الذى زاد من ١٥ مليار جنيه عام ١٩٨٢ حينما تولى حسنى مبارك مقاليد الحكم ، حتى بلغ عشية خلعه ٨٨٨ مليار جنيه ، وها هو قد بلغ ٢.٥ ترليون جنيه ، ومن المقدر فى الموازنة الجديدة (٢٠١٦/٢٠١٧) أن يصل إلى ٣.٢ تريليون جنيه ، يمثل لغما قد ينفجر فى أية لحظة فى النظام المالى المصرى كله ، هذا ناهيك عن تكاليفه السنوية الباهظة كما أشرنا فى صورة فوائد وأقساط ، ولكن السيد احمد عز يدرك بالتجربة أن هذا الدين المحلى الضخم هو من مول ثرواتهم الضخمة ، فمعظم المشروعات التى قام بها نظام مبارك ، كانوا هم من يقومون بها ، ولذا فهم يقولون هل من مزيد ، وهناك علاقة طردية سوف أكشفها فى كتابى القادم حول تلك العلاقة الثلاثية بين زيادة المديونية فى الاقتصاد المصرى (الداخلية والخارجية) من جهة ، وتراكم الثروات الهائل لحوالى ٢٠٠٠ من كبار رجال المال والأعمال من جهة ثانية ، وكذلك مع حالة زيادة الفقر وتدنى المعيشة لدى الطبقات الوسطى وكاسبى الأجور والمرتبات والفقراء عموما فى البلاد من جهة ثالثة ، وكلنا نتذكر حينما كتب السيد أحمد عز قبل ثورة يناير مباشرة بعد تنقيبه فى زبالة المصريين ليستخلص منها أن مستوى معيشة المصريين مرتفعة بعكس ما يقول به الخبراء الاقتصاديين ..!! لكن للإقتراض الداخلى بعد أخر فمعظم البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية الخاصة والبنوك الأجنبية التى تكتتب فى هذا الدين (أذون خزانة وسندات دين على الحكومة المصرية) ، إذا ما تعرضت قدرة الحكومة المصرية فى أى لحظة عن السداد فسوف ينهار النظام المالى والمصرفى كله ، ولن ينفع معها عمليات طبع البنكنوت الجنونية التى تجرى حاليا لتغطية بعض النفقات وتسديد بعض الإلتزامات .

خامسا : الإقتراض والأصول المملوكة للحكومة

يقدم السيد أحمد عز قراءة جديدة مستنبطة من خبراته فى شراء وبيع الأراضى والأصول المملوكة للدولة أو الحكومة ، حيث يشير إلى أن الطريقة المتبعة من الاقتصاديين فى حساب نسبة الدين العام إلى الناتج المحلى

الإجمالى ، هى طريقة غير دقيقة ، والصحيح هونسبة الديون العامة للحكومة على أصولها التى تمتلكها وهى كبيرة ، وبالتالى تصبح نسبة الدين العام أقل مما تظهره البيانات الرسمية القائمة .

والحقيقة أن هذا المنطق يتفق تماما مع عقلية رجل مارس السمسرة فى شراء وبيع الشركات العامة (شركة الدخيلة) ، ومارس التجارة فى البورصة وسوق الأوراق المالية ،ومارس السمسرة فى أراضى الدولة فى البيع والشراء ، ولكنها لا تصلح أبدا فى تقييم الدين العام لدولة من الدول ، منسوبا إلى الناتج القادر على تسديد هذا الدين أو خدمته ، إلا إذا كان المطلوب الأن وفقا للسيد أحمد عز ، أن تكون الأصول المملوكة للدولة المصرية هى الضامن لهذه الديون ، وهى المرتهنة لدى الدائنين ، وهكذا دخلنا فى مسار جديد تماما ينزلق بنا إلى التفكير فى إستكمال جريمة البيع والخصخصة ، وهذه المرة للدائنين العرب والجانب والمصريين من أمثال السيد احمد عز ؟

سادسا : تخفيض الجنيه المصرى

يتميز الإنسان عن غيره من الكائنات الحية – وفى طليعتها الحيوان – من منظور علماء الأنثروبوجيا ، بأنه صاحب ذاكرة ، ومن هنا توارثت الأجيال البشرية المعرفة وبنت حضارات إنسانية ، على عكس الكائنات الأخرى .
وهنا نأتى إلى الموضوع الأخير والخطير فى تحليلات السيد أحمد عز وهو الخاص بدعوته إلى تعديل سعر صرف الجنيه المصرى – أى تخفيضه بأختصار – وينطلق الرجل من فكرتين طالما تكررتا فى كل مرة تلجأ فيها الحكومات المصرية منذ عام ١٩٧٦ إلى تخفيض قيمة الجنيه أمام العملات الأجنبية وخصوصا الدولار الأمريكى وهما :

١– أن تخفيض قيمة الجنيه سوف تؤدى إلى زيادة صادراتنا ، وهو هنا يشير إلى أنها ستؤدى إلى زيادتها بنسبة ١٠% من قيمتها الحالية (أى حوالى ٢ مليار دولار) .

٢– وأن تخفيض الجنيه من شأنه تخفيض وارداتنا بحوالى ٦ مليار دولار .

وبالتالى فأن النتيجة هو تحقيق وفر يعادل ٨ مليار دولار ، بما يكاد يعادل نصف الفجوة الدولارية ، وفى نفس الوقت فان السيد أحمد عز لا ينكر التأثيرات الضارة لتخفيض الجنيه على حياة الطبقة الوسطى والطبقات الفقيرة ، ولكنه يقول أن الاقتصاد قادر على التصحيح الذاتى للأمور مع الزمن ، أو كما كان يقول أدم سميث منذ عام ١٧٧٦ بالأيدى الخفية Invisible Hands ، وكما قال ميلتون فريدمان زعيم مدرسة النقديين ومدرسة شيكاغو فى الاقتصاد ، التى قادت الموجه العاتية للرأسمالية المتوحشة ، التى أوصلتنا فى مصر وفى النظام الرأسمالى العالمى إلى ما وصلنا إليه من حافة الكارثة .

وهذا الكلام المفتقر إلى العلم والخبرة التاريخية القريبة من شأنه أن يدفع صانع السياسة الاقتصادية الراهنة إلى الإندفاع فى سياسة التدمير الذاتى لعدة أسباب :

السبب الأول: أن الفجوة الدولارية فى مصر حاليا تزيد على ٣٠ إلى ٣٥ مليار دولار وليست ١٨ مليار دولار كما يقول السيد أحمد عز ، وبالتالى فأن النتائج التى يتصورها أقل كثيرا من طبيعة المشكلة والمأزق الاقتصادى والمالى والنقدى .

السبب الثانى: أنه ومنذ أتبعت هذه السياسة بتوجيه وأوامر من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، لم تؤد إلى زيادة الصادرات كما قدروا ، ولا تخفيض الواردات كما يتصور الرجل ، ومن يراجع هيكل الصادرات المصرية يكتشف أنها تعتمد فى معظمها على الصادرات من البترول والغاز ، ثم الخضروات ، ويبقى الصناعة دون المستوى برغم حجم الحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية ودعم المصدرين – بكل الفساد المصاحب لهذه الإعفاءات والدعم – طوال الثلاثين عاما الأخيرة ، وبالتالى فلا الصادرات سوف تزيد فى ظل البنية الانتاجية الراهنة ، ولا الواردات سوف تنخفض خصوصا إذا عرفنا أن ٦٥% من غذاءنا نستورده من الخارج ، وأن ٧٠% على الأقل من مستلزمات التشغيل الصناعى نستوردها أيضا من الخارج ، وكل الجهود فى هذا المجال لن تؤدى سوى لتخفيضات محدودة خصوصا وأن لدينا طبقة جديدة من المستوردين المسجلين زاد عددهم من ٤٢ ألف مستورد عام ١٩٩٤ إلى ٨٤٠ ألف مستورد عام ٢٠١٦ .

السبب الثالث : أن كل عمليات تخفيض سعر صرف الجنيه (١٩٧٦-١٩٧٩- ١٩٩١-٢٠٠٢-٢٠١٤-٢٠١٦) ، كان يصاحبها عادة تكرار لنفس المعزوفة الثلاثية المتمثلة فى أن التخفيض سيؤدى إلى :

١- زيادة الصادرات المصرية .

٢- محاربة السوق السوداء للعملة وعمليات المضاربة على الجنية .

٣- تخفيف الضغط على الأحتياطى النقدى المتاح لدى البنك المركزى .

ومن يراجع طبيعة العلاقة بين هذه المكونات الثلاثة – وإذا أضفنا إليها ما أضافه السيد احمد عز من عنصر تخفيض الواردات – يكتشف أن هذه التخفيضات المتتالية للجنيه المصرى لم تحقق النتائج التى يتصورها أنصار فوضى السوق ، وأقتصاد السداح مداح ، وهيمنة رجال المال والأعمال على مفاصل الاقتصاد والسياسة والإعلام فى مصر .

والغريب والمدهش أن السيد أحمد عز ، وتقريبا كل رجال المال والأعمال فى مصر ، فى ظهورهم الإعلامى أو الصحفى لم يتطرق أحدا منهم إلى ضرورة تصحيح الخلل الجوهرى فى النظام الضريبى المصرى ، الذى جعل الكثيرون منهم يحققون أرباحا بعشرات المليارات فى صفقات شراء وبيع الشركات والأراضى دون أن يسددوا مليما واحدا فى صورة ضريبة على الأرباح الرأسمالية Capital Gains، وكذلك الإستخفاف الذى يبدونه إزاء التأثيرات الضارة من جراء تخفيض الجنيه المصرى على مستويات معيشة المصريين ، والمرور عليها مرور الكرام .

(٨) الضرائب التصاعدية العادلة ومستقبل مصر

يتخبط صناع القرارات فى بلادنا منذ ثلاثة عقود ماضية حول السياسات الناجحة لإنقاذ البلاد ، وللأسف لم يتوصل هؤلاء السياسيون إلى برنامج للإنقاذ بسبب تحيزاتهم الإجتماعية لصالح الأغنياء ورجال المال والأعمال ، وهنا نحاول أن نقدم زاوية أخرى من زوايا الإصلاح الاقتصادى الحقيقى بعيدا عن اللف والدوران الذى ينتهجه المسئولون فى بلادنا حتى اليوم .

دائما ما تثار فى المجتمعات كافة قضية الضرائب العادلة ، و يختلف الجميع حول مفهوم وحدود العدالة فى أداء الضرائب العامة ، فبينما يرغب الأغنياء ورجال المال والأعمال عادة فى تجنب الضرائب ، والحصول على الإعفاءات الضريبية والجمركية ، وحبذا لو كان الأعفاء شاملا حقوق العاملين فى التأمين الصحى والأجازات القانونية ، والحماية من الفصل التعسفى ، يطالب الخبراء والعمال ، والفئات الوسطى ومحدودى الدخل فى المجتمع بضرورة تحمل الأغنياء وأصحاب المشروعات بالضرائب التى تتناسب مع معدلات أرباحهم وضرورة وجود جهات لقياس هذه الأرباح والمكاسب بصورة محايدة وموضوعية .

وهذا الجدال والنقاش يدور فى كل المجتمعات تقريبا ، بما فى ذلك الدول الرأسمالية العريقة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا وغيرها . وعادة ما تميل الأحزاب اليمينية إلى الرأى الأول مطالبين بتخفيض الضرائب على الأغنياء والمشروعات ، بينما تميل الأحزاب اليسارية والليبرالية الاجتماعية إلى الرأى الثانى .

بيد ان هذه المجتمعات المتقدمة قد استقرت نسبيا على معدلات للضرائب تترواح بين ٢٥% إلى ٤١% على أرباح الشركات والمشروعات ، وتتصاعد على دخول الأفراد من الحد الأدنى إلى أن تصل فى بعض المجتمعات – كالدينمرك والسويد – إلى ٦٠% على الدخول التى تزيد عن حد معين (أنظر الجداول أرقام ٨ و ١٠).

وفى المتوسط العام تصل نسبة الحصيلة الضريبية من الناتج المحلى الإجمالى فى الدول المتقدمة بين ٣٥% إلى ٤٥% ، بينما هى فى مصر تترواح بين ١١% إلى ١٣% .. وهنا يثور السؤال كيف نستطيع أذن أن نبنى بلدنا بحصيلة متدنية إلى هذا الحد ، خصوصا إذا عرفنا أن ٩٠% من هذه الحصيلة فى مصر تأتى من القطاعات الحكومية ، ومن الموظفيين ومحدودى الدخل ، بينما لا تزيد حصيلة قطاعات الأعمال الخاصة التى حققت أرباحا بمئات المليارات خلال السنوات العشرين الماضية على ١٠% من هذه الحصيلة المتدنية أصلا ، بل أن قطاعات

المهنيين مثل الأطباء والمكاتب الاستشارية الهندسية والمحامين والمدرسين وغيرهم ، والذين يقارب عددهم حوالى ١٨٠ ألف شخص ، ويتراوح دخولهم السنوية بين ٤٠ إلى ٥٠ مليار جنيه ، لا يسددون سوى أقل من ٤٠٠ مليون جنيه سنويا ، بما يكاد يمثل ٠.٨ % إلى ١% من إجمالى دخلهم السنوى الحقيقى

وتحت شعار جذب الاستثمار والمستثمرين ، وتشجيع الاستثمار ، وتحفيز الاستثمار جرت أكبر عملية إستنزاف لثروات البلاد ، وخلق تركزات للثروات غير مسبوقة ولا معروفة فى تاريخ مصر الحديث .

يكفى أن نشير أن كثير من رجال الأعمال فى عهد مبارك حققوا فى بعض صفقات شراء وبيع الشركات الحكومية كشركات الأسمنت مثلا أرباحا تتجاوز عشرين مليار جنيه فى شركة ، و٤.٨ مليار جنيه فى شركة أخرى ، دون أن يسددوا مليما واحدا كضرائب ، لأن قوانين الضرائب المصرية بعد عام ١٩٩٢ قد ألغت تماما الضرائب على الأرباح الرأسمالية Capital Gains ، وبعضهم الأخر قد حصل على ملايين الأمتار من الأراضى فى أجمل المواقع بدولار واحد للمتر المربع وبالتقسيط المريح ، وقام بإعادة بيعها بستين وسبعين دولارا للمتر المربع الواحد ؟؟

ومن هنا فأن المطالبة بتغيير النظام الضريبى الظالم الراهن ، وبناء نظام ضريبى أقرب إلى العدالة يبدأ من الحدود الدنيا وينتهى عند ٣٥% أو ٤٠% من أرباح الشركات وكذلك على دخول الأفراد فى مصر من شأنه أن يوفر لنا على الأقل ١٥٠ مليار جنيه شريطة أن يعاد وبسرعة بناء المنظومة الضريبية ، ووضع رقابة صارمة وعقوبات قاطعة على كل من يتلاعب بالحقوق الضريبية للدولة والمجتمع ، سواء من الممولين الذين يتفاخرون بقدرتهم على التهرب والتملص الضريبى ، أو من بعض الفاسدين من العاملين فى التحصيل والربط الضريبى ، مع نظام قضائى ناجز للانتهاء من المنازعات الضريبية فى آجال محددة لا تزيد عن عام . وبهذا لن نحتاج إلى الإقتراض من الأشقاء ، أو من المؤسسات التمويلية الدولية .

جدول رقم (٧)

تطور حصيلة الإيرادات الضريبية من عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ حتى عام ٢٠١٦/٢٠١٥

السنة المالية	تقديرات موازنة		الفعلى		معدل النمو عن سابقة فعليات
	القيمة (بالمليون جنيه	% من الناتج	القيمة(بالمليون	% من الناتج	
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٧٩٨٤٢	%١٤.٨	٧٥٧٥٩	%١٤.١	%١٢.٨
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٨١٦٠٧	%١٣.٢	٩٧٧٧٩	%١٥.٨	%٢٩.١
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٠٥٦٤٥	%١٤.٢	١١٤٣٢٦	%١٥.٣	%١٦.٩
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٢٠٨٢٤	%١٣.٥	١٣٧١٩٥	%١٥.٣	%٢٠.٠
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٦٦٥٧٠	%١٦.٠	١٦٣٢٢٢	%١٥.٧	%١٩.٠
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٤٥٥٤٤	%١٢.١	١٧٠٤٩٤	%١٤.١	%٤.٥
٢٠١١/٢٠١٠	٢٠٠٤٢٤	%١٤.٦	١٩٢٠٧٢	%١٤.٠	%١٢.٧

٢٠١٢/٢٠١١	٢٣٢٢٢٢	%١٥.٠	٢٠٧٤١٠	%١٣.٤	%٨.٠
٢٠١٣/٢٠١٢	٢٦٦٩٠٥	%١٥.٢	٢٥١١١٩	%١٤.٣	%٢١.١
٢٠١٤/٢٠١٣	٣٥٨٧٢٩	%١٨.٠	٢٦٠٢٨٩	%١٣.٠	%٣.٧
٢٠١٥/٢٠١٤	٣٦٤٢٩٠	%١٥.٠	٣١٧٨٣٩	%١٣.١	%٢٢.١
٢٠١٦/٢٠١٥	٤٢٢٤٢٧	%١٤.٩			

المصدر : البيان المالى لموازنة ٢٠١٦/٢٠١٥ .

ووفقا لتصريحات الدكتور مصطفى عبد القادر رئيس مصلحة الضرائب لجريدة المصرى اليوم بتاريخ ٢٠١٥/٨/٢٨ ، وبعد أن ترك منصبه وأحيل إلى التقاعد القانونى فأن أحد عيوب قانون الضرائب على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ هو الربط الذاتى للضريبة ، أى أن الممول هو الذى يتولى ربط الضريبة على نفسه ؟! ، كما أن نسبة الحصيلة الضريبية فى مصر تدور حول ١٤% من الناتج المحلى الاجمالى مقارنة بنسبة ٢٥% على الأقل فى الدول الشبيهة بنا ، وأن الفاقد من الضريبة فى مصر يعادل نسبة ١١% أى حوالى ٣٠٠ مليار جنيه سنويا .

ونلاحظ على النظام الضريبى المصرى الأتى :

أولا : أن السياسة الضريبية فى مصر قد تغيرت حتى تتناسب مع التغيرات التى طرأت على دخول بعض الفئات الاجتماعية وخصوصا المهنيين وأفراد الطبقة الوسطى (الأطباء – المهندسين – مكاتب المحاماة – المقاولين – موردى البضائع للمصالح الحكومية – أصحاب المهن الحرة والتجار) دون أن يصاحب ذلك تغييرا جوهريا لأصحاب الدخول المحدودة من كاسبى الأجور والمرتبات سواء فى الأجهزة الحكومية أو حتى لدى العاملين بالقطاع الخاص .

ثانيا : سارت التشريعات على سياسة توسيع عدد الشرائح الخاضعة للضريبة (من أثنتى عشرة شريحة عام ١٩٦١ إلى تسعة عشرة شريحة فى قانون عام ١٩٧٨ ، ثم إلى ثلاثة وعشرين شريحة فى قانون عام ١٩٨١ ، ثم عادت الشرائح إلى العدد الأقل فى قانون الضرائب على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ الذى أوصل الشرائح الضريبية إلى ستة شرائح فقط .

ثالثا : كما صاحب ذلك تخفيض سعر الضريبة على كافة الشرائح العليا من الدخل ، مقارنة بما كان سائدا فى القوانين السابقة ، بما يؤكد طبيعة التحيزات الاجتماعية للسياسة الضريبية فى عهد الانفتاح والمزايا لرجال المال والأعمال الجدد

رابعا: كما أعتمدت السياسة الضريبية طوال هذه الفترة الممتدة من عام ١٩٧٤ حتى عام ٢٠١٥ على التوسع فى الإعفاءات الضريبية لأنشطة متعددة وواسعة النطاق (الاستصلاح الزراعى– تربية الدواجن – التعامل فى البورصة وسوق الأوراق المالية وغيرها كثير جدا) .

خامسا : برغم ما جرى من عدة تعديلات وتراجعات على قانون الضرائب على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ بعد ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ ، والتى أضافت شريحة جديدة لمن يزيد دخولهم على مليون جنيه سنويا ، يحصل منه ٣٠% ، ورفع حد الضريبة على أعلى الدخول من ٢٠% إلى ٢٥% ، وكذلك فرض ضريبة جديدة بنسبة ١٠% على الأرباح الرأسمالية الناتجة من البورصة وسوق الأوراق المالية وغيرها ، إلا أن الحكومة بعد ٣ يوليو عام ٢٠١٣ ، قد عادت وألغت هذه التعديلات ، وزاد عليها أن خفض سعر الضريبة التى كانت ٢٥% على أعلى الدخول إلى ٢٢.٥% فقط ، فى إشارة لا تخطئها عين البصير إلى طبيعة توجهات وتحيزات النظام والحكم بعد ٣٠ يونيه .

وعلينا هنا أن نلاحظ مجموعة من الحقائق :

الأولى : أن معظم أصحاب المهن غير التجارية ، مثل الأطباء والمكاتب الاستشارية الهندسية والمحامون ومكاتب المحاسبة والمدرسين وغيرهم ، هؤلاء الذين يقارب دخولهم السنوية حوالى ٤٠ مليار جنيه إلى ٥٠ مليار جنيه سنويا ، لا يؤدون الضرائب المفروضة على دخولهم ، ويتهربون منها (لدينا ١٨٠ ألف عيادة خاصة + أكثر من أربعة آلاف مستشفى ومستوصف طبى خاص ، وآلاف المكاتب الهندسة ، وأكثر من ٢٥٠ ألف محامى معظمهم لديه مكتب محاماة خاص ، بخلاف المدرسين الذين يزيدون على مليون مدرس) .

الثانية : أن الضرائب على الثروة العقارية (المبانى والأراضى والأطيان) متدنية للغاية لا تعكس أبدا التطور العقارى الذى تم فى كافة المدن المصرية طوال الأربعين عاما الماضية ، والذى أدى إلى مشتريات للمصريين من القصور والفيلات والشاليهات السياحية بأكثر من ٤١٥.٠ مليار جنيه منذ عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠١١ .

الثالثة : أن ضرائب باقى الشركات ، ومنها حوالى ٥٠% شركات حكومية تقريبا والباقى من القطاع الخاص ، لا تمثل سوى ثلث حصيلة الضرائب على أشخاص الأعتبارية ، وهى عموما لا تمثل سوى أقل من ربع (٢٥%) تقريبا من إجمالى الحصيلة الضريبية سنويا .

الرابعة : يضاف إلى هذا حقيقة أن الربط الضريبى على الفئات المختلفة ، مثل أصحاب المرتبات وما فى حكمهم ، والشركات الحكومية يجرى تحصيلها مباشرة وفوريا ، بينما أصحاب الشركات الخاصة يماطلون فى تسديد الضريبة المفروضة عليهم ، عبر التنازع القانونى ، كما يظهرها بيانات المتأخرات الضريبية سنويا .

الخامسة : أما ضريبة الأرباح الرأسمالية التى أقر العمل بها عام ٢٠١٣ بنسبة ١٠% ، فقد جرى إلغاءها فى عام ٢٠١٥ ، بنفس الحجج القديمة المتعلقة بما يسمى بيئة الاستثمار وجذب المستثمرين ، بينما نجد أن الولايات المتحدة التى تعد من أفضل البيئات الاستثمارية فى العالم ، تأخذ بهذه الضريبة منذ سنوات بعيدة (أنظر الجدول رقم ٤)

وبالمقابل فقد حفل قانون الضرائب على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ الذى يقع فى ١٤٨ مادة ، بعشرات المزايا والتسهيلات الجديدة لرجال المال والأعمال والسماسرة والمتهربين ووكلاء الشركات الأجنبية وغيرهم ومن نماذج ذلك :

١- تخفيض السعر المطلق للضريبة على الدخل من ٤٢% إلى ٢٠% كأقصى حد للضريبة على أى دخل للممول.
٢- إذا كان القانون الجديد قد قام بإلغاء الإعفاءات المقررة بقانون الاستثمار رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ وغيره من قوانين بالنسبة للمشروعات الجديدة ، إلا أنه أحتفظ بها للمشروعات القائمة التى ما زالت مدة السريان قائمة " ١٠ سنوات من تاريخ بدء النشاط " ، أو تلك المشروعات التى حصلت على موافقة بنشاطها دون أن تبدأ النشاط فعلا شرط أن تبدأ العمل خلال ثلاث سنوات من تاريخ سريان القانون الجديد أى حتى عام ٢٠٠٨ .
٣-سمح القانون الجديد بترحيل الخسائر التى تقع على الشركات أو الأشخاص لمدة ٥ سنوات مالية، وهى ثغرة تفتح الباب لكثير من التلاعبات المالية والمحاسبية التى أشتهر بها رجال المال والأعمال وشركات القطاع الخاص المصرى عموما، وأستمرارها لمدة خمس سنوات هى فترة طويلة جدا.
٤- كما سمح القانون الجديد بخصم ٣٠% من قيمة المبالغ المستثمرة فى الآلات والمعدات المستخدمة فى الإنتاج، سواء كانت جديدة أو مستعملة فى أول فترة ضريبية يتم فيها استخدام هذه الآلات، وإذا كان مفهوما أن الهدف من وراء ذلك هو تشجيع الاستثمار فى الآلات والمعدات الجديدة ، فأن من شأن إدخال الآلات والمعدات المستعملة، والتى تشكل فى حد ذاتها عبئا على الاستثمار ذاته يصبح كذلك عبئا على الموارد المالية للدولة عبر إرتفاع مخصصات الصيانة وإستيراد قطع الغيار ونسب الإهلاك والإستهلاكات.
٥-ويرتبط بذلك أيضا وضع القانون نظاما جديدا لحساب نسب الإهلاك والإستهلاكات التى تعد لدى كل الخبراء الاقتصاديين بمثابة "تفاحة إبليس" للمشروعات العاملة فى البلاد، حيث أعتادت هذه المشروعات المبالغة فى نسب الإهلاك والإستهلاكات، بهدف إظهار أرباحها بأقل من حقيقتها، وراجعوا ما سبق ونشرته حول شركات المحمول والشركة المصرية للإتصالات، حيث يجرى استخدام هذا الأسلوب فى الشركة الأخيرة من أجل التلاعب المحاسبى، وها هو القانون الجديد يقدم مزيدا من التسهيلات فى هذا المجال.
٦-فى محاولة من القانون الجديد لضرائب الدخل تجنب ثغرة كان بمقتضاها يقوم الممولون أو الشركات بإبرام عقود قروض وهمية، أو المبالغة فى الإقتراض بهدف الإستفادة من خصم تكاليف خدمة الدين من الوعاء الضريبى نص القانون الجديد على خصم العوائد المدنية التى تدفعها هذه الشركات على القروض والسلفيات التى حصلت عليها فيما لا يجاوز أربعة أمثال حقوق الملكية، وهى نسبة مرتفعة جدا لأنها تتضمن ليس فقط رأس مال الشركة " المدفوع " أو " المصدر " بل يضم إلى ذلك عناصر وبنود أخرى.

٧–كما سمح القانون الجديد (المادة ٢٨) بخصم الديون المعدومة للممول وفقا لتوافر أربعة شروط هى(وجود حسابات منتظمة للمنشأة ، وأرتباط الديون المعدومة بنشاطها .. الخ)، والأهم فى تقديرنا هو غياب ثقافة "الواجب الضريبى" لدى الممولين المصريين خاصة رجال المال والأعمال الجدد الذين قفزوا إلى سطح الحياة المصرية عبر وسائل بعضها أحتيالية مثل التلاعب بالقروض المصرفية، وأستغلال النفوذ والمجاملات والوساطة والرشاوى لكبار المصرفيين وكبار المسئولين وابنائهم .. الخ ، مما يجعلنا نتشكك فى كثير من التسهيلات والمزايا الجديدة الواردة فى قانون الضرائب، بأعتبارها فتح منافذ جديدة أمامهم إما للتهرب الضريبى ، أو نقل العبء الضريبى، أو حتى التملص الضريبى .

٨–استبعد القانون الجديد فى (مادة ٥٣) من حساب الأرباح والخسائر ، الأرباح الرأسمالية الناجمة عن تغيير الشكل القانونى للشركة، وبالتالى عدم إخضاعها للضريبة ، وحدد القانون تغيير الشكل القانونى فى أعمال من قبيل أندماج شركتين أو أكثر، أو تقسيم شركة مقيمة إلى شركتين أو أكثر ، أو تحول شركة أشخاص إلى شركة أموال، وأخيرا عملية شراء أو استحواذ على ٥٠% أو أكثر من الأسهم أو حقوق التصويت ، سواء من حيث العدد أو القيمة فى شركة مقيمة مقابل أسهم فى الشركة المشترية أو المستحوذة ، وهى كلها نفتح مجالات واسعة لتهرب ضريبى ، أو تخفيف عبء الوقع الضريبى على أنشطة الشركات الخاصة أو الجديدة (وهذا يفسر السلوك اللاحق لكبار رجال المال والأعمال المصريين والعرب والأجانب بعد هذا التاريخ من خلال تغيير الشكل القانونى وفقا لهذه الصيغ الواردة فى القانون للتهرب من الضرائب العامة مثل تقسيم شركة إلى شركتين أو أكثر ، أو دمج شركتين أو أكثر) .

٩–سمح القانون الجديد كذلك بخصم الخسارة التى تقع للشركات وعقود المقاولات والإنشاءات فى فترة معينة من أرباح الفترة السابقة ، وبما لا يجاوز الأرباح فى تلك الفترة .

١٠–كما أعفى القانون – تماما كما القانون السابق – إيرادات النشاط الزراعى والمساحات المزروعة فى الأراضى الصحراوية لمدة عشر سنوات تبدأ من التاريخ الذى تعتبر الأرض فيه منتجة، أما من هو الذى يملك سلطة أعتبار الأرض منتجة فهى مسألة غير محددة بما يفتح الباب على مصرعيه لتهرب ضريبى من جانب بعض كبار المال والأعمال .

١١–وكما هى عادة الحكومات المصرية ونظام التحالف الاجتماعى الحاكم منذ أربعة عقود أو يزيد، حيث إزدواجية المعايير والكيل بمكيلين ، فالشدة والعقاب للمتهربين الصغار والحرفيين، أما الممولين الكبار فإن الليونة والتسامح هى السياسة الحكومية والضريبية إزاءهم، ويظهر ذلك جليا فى حالتين :

الأولى: ما نصت عليه المواد (١٢٠ و١٢١ و١٢٢و ١٢٤) من طريقة تشكيل لجان الطعن وحدود ونطاق صلاحياتها ، وكذلك ما نصت عليه المادة (١٣٨) من جواز تفويض الوزير لرئيس المصلحة فى إجراء تصالح مع

المتهرب من دفع الضرائب ، وكذلك ما نصت عليه المادة (١٣٧) من أنه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية عن الجرائم الضريبية، أو إتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق إلا بعد الرجوع إلى الوزيرالمختص، وهو هنا وزير المالية السيد "يوسف بطرس غالى" ولا ندرى بالضبط ما هى الحكمة من

ذلك، إلا إذا كانت محاولة حماية كبار المتهربين من رجال المال والأعمال المشاركين فى حكم مصر والمجلس التشريعى والرئاسى، فتصبح رقابهم فى أيدى الوزير وفى أيدى الرئيس ومن حوله؟

الثانية: سيطرة رجال المال والأعمال على لجان الطعن ذاتها، حيث نصت المادة (١٢٠) على أن يكون تشكيل هذه اللجان على النحو التالى:

١- رئيس اللجنة من غير العاملين بمصلحة الضرائب ..!!

٢- عضوان من موظفى المصلحة يختارهما الوزير ..!!

٣- عضوان من ذوى الخبرة يختارهما اتحاد الغرف التجارية وأتحاد الصناعات المصرية من المحاسبين المقيدين فى جداول المحاسبين والمراجعين للشركات ..!!

وللوزير الحق فى تعيين أعضاء احتياطيين ، وتكون هذه اللجان تابعة مباشرة للوزير، ويكون أنعقادها صحيحا فى حال حضور رئيسها وثلاثة من أعضائها على الأقل.

ولهذا ظلت الحصيلة الضريبية برغم زياداتها الظاهرية تنتقل من كتف الأغنياء ورجال المال والأعمال إلى كتف الشركات العامة وهيئة البترول وقناة السويس والبنك المركزى والبنوك الحكومية التابعة ، ومن قبلهم وبعدهم الموظفين ومحدودى الدخول .

وهذه الضجة المفتعلة من جانب المضاربين فى البورصة المصرية وسوق الأوراق المالية ، لا تتناسب مطلقا مع الحركة المالية المتواضعة لهذا السوق الذى لا تعمل فيه سوى ٢٢٠ شركة فقط ، والناشط منها لا يتعدى مائة شركة ، وسوق يعج بالسماسرة ، حيث تزيد شركات السمسرة على ١٤٠ شركة (سوق المقصورة) ، أى بما يزيد على عدد الشركات النشطة والفعالة فى البورصة المصرية ، لكن الأخطر والأهم ، هو عمليات الدمج والإستحواذ التى تتم عبر البورصة المصرية ، وتجعلها خارج نطاق الخضوع الضريبى تماما ، كما حدث فى إعادة بيع شركات القطاع العام عموما وشركات الأسمنت خصوصا ، التى حققها من ورائها بعض رجال المال والأعمال (أحمد هيكل – حسن هيكل – نجيب ساويرس وناصف ساويرس) أرباحا طائلة تتجاوز عشرات المليارت من الجنيهات ، دون سداد جنيه واحد كضريبة .

وعلى العكس من ذلك فى الدول الغربية حينما أجتاحتها الأزمة المالية والاقتصادية العاصفة أواخر عام ٢٠٠٧ وأوائل عام ٢٠٠٨ ، قامت بمجموعة من الإجراءات الضريبية القاسية ، ففى الولايات المتحدة ، زادات الضرائب على الدخول المرتفعة من ٣٥% إلى ٣٩.٦% لمن يزيد دخله السنوى على مليون دولار .

وفى بريطانيا قام بنك الأحتياطى بفرض ضريبة على مكافآت رجال البنوك بعد عام ٢٠٠٨ ، بهدف أجبار البنوك على تخفيض هذه المكافآت ، كما قامت حكومة حزب العمال عام ٢٠١٠ ، بفرض ضريبة مؤقته بنسبة ٥% سنويا على أصحاب الدخل الذى يزيد على ١٥٠ ألف جنيه إسترلينى ، كما شملت هذه الإجراءات زيادة الضريبة المفروضة على الأرباح الرأسمالية Capital Gains ، وعلى أرباح الاستثمار العقارى والمشروبات الخفيفة والخمور

أما فرنسا فقد قامت حكومتها بفرض ضريبة أضافية مؤقته لمدة عامين بواقع ٣% سنويا ، على أصحاب الدخول التى تزيد على ٥٠٠ الف يورو أو يزيد . وفى إيطاليا تقرر فرض زيادة ضريبية على شريحتين من الدخل هما:

- ٣٠٠ ألف يورو سنويا .
- ٥٠٠ ألف يورو سنويا .

جدول رقم (٨)

ضريبة الأرباح الرأسمالية وضريبة الدخل فى الولايات المتحدة الأمريكية فى عام ٢٠١٢

ضريبة الأرباح الرأسمالية قصيرة الأجل	ضريبة الأرباح الرأسمالية طويلة الأجل	معدل ضريبة الدخل العادية
%١٠	صفر	%١٥
%١٥	صفر %١٥	%١٥
%٢٥	%١٥	%٢٨
%٢٨	%١٥	%٣١
%٣٣	%١٥	%٣٦
%٣٥	%١٥	%36.9

المصدر : source www.wikipedia, the free encyclopedia

هكذا تدار الدول .. هل يفهم من يديرون بلادنا ؟

فلنتأمل حالة واحدة على سبيل المثال وليس الحصر ، وهى حالة أحدى شركات مجموعة أوراسكوم لعائلة (ساويرس) التى حققت أرباحا تزيد على ٣٠.٦ مليار جنيه خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠١٣ ، لم تسدد عنها سوى ٣.٩ مليار جنيه (أى بما يقل عن ١١% من إجمالى الأرباح) ، هذا بخلاف تحقيق أرباح رأسمالية من جراء صفقة بيع شركة أسمنت إلى أحدى الشركات الفرنسية بلغت أرباحها أكثر من ٢٣.٠ مليار جنيه دون أن تسدد عنها ولو جنيها واحدا .

جدول رقم (٩)

نتائج أعمال شركة أوراسكوم للإنشاء والصناعة (ناصف ساوير) منذ عام ٢٠٠١ حتى ٢٠١٣

(بالمليون جنيه)

السنوات	الإيرادات	الربح قبل الضرائب	الضرائب	أرباح رأسمالية	رأس المال	أصول طويلة الأجل	إجمالي الأصول	حقوق الملكية	الإلتزامات
٢٠٠١	٢٥٩٥	٤٥٦	١١	–	٨٢٥	٣٢٧٨	٥٦٣٣	٢٠٢٩	٣٦٠٤
٢٠٠٢	٣١٣٦	٤٧٥	٩	–	٩٥٢	٣٨٧٤	٦٣٢٧	٢٣١٥	٤٠١٢
٢٠٠٣	٤٩٥٧	٨٥٢	٢٩	–	٩٥٢	٦٣٢٧	٨١١١	٣٣٠٤	٤٨٠٧
٢٠٠٤	٨٥٥٦	١٥٨١	٧٧	–		٧٠٨٣	١٢٧٥٠	٤٥٣١	٨٢١٩
٢٠٠٥	١١٣٦٦	٢٢٧٦	١١٤	–	٩٥٢	٨٨٠٧	١٧٦١٠	٦٢٣٠	١١٣٨٠
٢٠٠٦	١٢٥٤٣	٣٤٨٣	١١٨	–	١٠١٠	١٥٥٤٥	٢٩٢١٦	١١١٦٠	١٧٤٥٦
٢٠٠٧	١٣٤٨١	٣٩٣٤	٨٢	٦٢٢٧٤	١٠١٠	٣٤٧٣	٩٤٩٥٢	٧٣٨٩٥	٢١٠٥٧
٢٠٠٨	٢٠٢٥٢	٤٥٧٤	٥٧٥	١٤٣٣	١٠٧٤	٢٣١٦٦	٤٣٠٢٥	١٧٥٨١	٢٥٤٤٤
٢٠٠٩	٢١٣١٢	٣٠٠٦	٤٩١	–	١٠٣٤	١٤٩٩٠	٤٦٨٥٧	١٧١٤٣	٢٩٧١٤
٢٠١٠	٢٧٥٥٢	٤٢٧٩	٨٤٠	٠	١٠٤٥	١٨٦٠٥	٥٤٨٧٦	١٩٠٨٤	٣٥٧٩٢
٢٠١١	٣٢٧٢٢	٥٧٢٤	١٥٥٥	–	١٠٤٥	٢٠٠٥٥	٥٩٣٠٠	١٩٨٧٢	٣٩٤٢٨
٢٠١٢	٣٣٢٨٧	(٩)	٠	–	١٠٤٥	٣٠١٥٥	٦٥١٥٢	١٠٣٦١	٥٤٧٩١
٢٠١٣	٦٢١٢	(١)	٠	–	١٠٤٥	٢٧٨٠١	٥٣٦٦٠	١١٥٠٠	٤٢١٦٠
المجموع	١٩٧٩٧١	٣٠٦٣٠	٣٩٠١						

المصدر : من واقع ميزانيات وبيانات الشركة . **( ) الأرقام بين الأقواس سالبة .**

تأملوا معى نتائج اعمال هذه الشركة :

١- فالشركة التى حققت أرباحا رأسمالية فى عام ٢٠٠٧(صفقة بيع شركة الأسمنت إلى لافارج الفرنسية) قدرها أكثر من ٦٣.٧ مليار جنيه ، لم تدفع مليما واحدا فى صورة ضرائب بسبب عوار قانون الضرائب على الدخل الذى أعدته جماعة رجال المال والأعمال وقدمه وزير المالية الهارب (يوسف بطرس غالى) بأسم وزارة المالية وحكومة أحمد نظيف عام ٢٠٠٥ تحت رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ ، الذى لم ينص على فرض أية ضرائب على الأرباح الرأسمالية ، ومعاملات البورصة المصرية (وهو ما جرى عليه العمل حتى بعد ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ ، حينما قام الرئيس المشير عبد الفتاح السيسى بإلغاء ما سبق فرضه من ضريبة على الأرباح الرأسمالية بنسبة ١٠% عام ٢٠١٣) .

٢- كذلك تشير الأرقام أن الشركة حققت إيرادات تقترب من ١٩٨ مليار جنيه فى الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٣ وبلغت أرباحها قبل الضريبة ٣٠.٦ مليار جنيه ، لم تسدد طوال هذه الفترة سوى ٣.٩ مليار جنيه كضرائب (أى بنسبة ١٠% تقريبا من أرباحها) ، وبالتالى فقد بلغت أرباحها الصافية من النشاط حوالى ٢٦.٧ مليار جنيه ، هذا بخلاف الأرباح الرأسمالية التى تحققت من صفقة لافارج والمقدرة بأكثر من ٦٣.٧ مليار جنيه .

٣- تكشف البيانات المقدمة من الشركة – ولن نفترض هنا التلاعب المحاسبى – أن الأصول الطويلة الأجل للشركة ، والتى تتقلب بصورة دراماتيكية من عام إلى أخر ، أن الشركة تمارس عمليات سمسرة ومضاربة على الأراضى ، التى هى واحدة من أهم الأصول الطويلة الأجل لشركات كبار رجال المال والأعمال ، كما شاهدنا فى حالات مثل مجدى راسخ ، وأحمد المغربى ومنصور عامر ، وكل رجال المال والعمال الجدد ، المتحلقين والمتحالفين مع رجال المؤسسة الأمنية والعسكرية التى تدير الدولة منذ عام ١٩٧٤ .

٤- و تكشف الأرقام عن إنخفاض دراماتيكى فى إيرادات الشركة عام ٢٠١٣ لتصل إلى ٦ مليارات جنيه فقط ، بعد أن كانت تخطت ٣٣ مليارا فى العام السابق ، و تقديرنا أن ذلك يرتبط أساسا بإعادة هيكلة لشركات المجموعة ، والقيام بعمليات التقسيم وتغيير الشكل القانونى لبعض شركات المجموعة للأستفادة من المادة (٥٣) فى قانون الضرائب على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥

وعبر أساليب جديدة فى العمل الاقتصادى نشأ مع ميلاد طبقة رجال المال والأعمال الجدد فى مصر ، وفى غيرها من البلاد العربية وغير العربية ، فى عقدى السبعينيات والثمانينات ، تقوم كل شركة من هذه الشركات ، سواء القابضة أوة حتى الشركات التابعة والشقيقة ، بالمشاركة فى رأسمال شركات أخرى ، بحيث تخلقت شبكات معقدة من التعاملات المالية والاقتصادية من ناحية ، وترابط بين جماعات المصالح الجدد من ناحية أخرى ، هذا ناهيك عن صعوبة المحاسبة الضريبية وغير الضريبية ، وإمكانيات تحويل –= وتهريب – الأموال عبر الحسابات الكثيرة لهذه الشركات إلى خارج مصر .

ويضاف إلى ذلك حالة المنكفه الضريبية التى يمارسها كبار الممولين وشركاتهم من خلال المتأخرات الضريبية من ناحية ، ثم التقاضى والتنازع الضريبى الطويل الأجل من ناحية أخرى ، والتى تنتهى غالبا بعد عدة سنوات بتراكم تلك الضرائب ، فتلجأ الحكومات المصرية المتعاقبة إلى التنازل عن حقوقها الضريبية عبر ما يسمى " التصالح الضريبى " وأسقاط المتأخرات الضريبية على هؤلاء ، فى تكرار ممل لهذه العملية التى هى أقرب إلى التواطؤ المتبادل بين الطرفين ، على حساب المصالح الوطنية وحقوق الشعب الفقير لدى هؤلاء وأولئك .

جدول رقم (١٠)

بيان بالمتأخرات الضريبية على الجهات الخاصة والحكومية حتى ٢٠١٣/٢/٢٨ " بالمليون جنيه "

الجهات	غيرمتنازع عليه	متنازع عليه	المجموع	%
قطاع خاص	٣١٥٤.٥	٣٧٦٧٥.١	٤٠٨٢٩.٦	%٦٦.٢
مؤسسات صحفية	٣٠٦٥.٤	٦١٢٧.٤	٩١٩٢.٨	%١٤.٩
هيئات عامة	٠	٢٢٩٧.٠	٢٢٩٧.٠	%٣.٧
شركات قابضة	٣٥.٨	٤٠٩١.٩	٤١٢٧.٧	%٦.٧
شركات قطاع أعمال عامة	١١.٢	١٢٨٣.٤	١٢٩٤.٦	%٢.١
شركات تابعة للقابضة	٣٥.٨	١٤٢٠.٩	١٤٥٦.٧	%٢.٤
بنوك	٠.٣	١٥٥٢.٤	١٥٥٢.٧	%٢.٥

مصانع حربية	٠	٥٥٢.٥	٥٥٢.٥	%٠.٩
شركات قطاع عام	٠.١	٣٧٦.٠	٣٧٦.١	%٠.٦
شركات تأمين	٠.١	١٩.٥	١٩.٦	%٠.٠٣
المجموع	٦٣٠٣.٢	٥٥٣٩٦.١	٦١٦٩٩.٣	%١٠٠

المصدر : مصلحة الضرائب،قطاع الفحص والتحصيل، منشوربجريدة المصري اليوم بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٠. ص ٣ .

جدول رقم (١١)

متوسط الاستقطاع الضريبى فى دول العالم حتى عام ٢٠١١

م	البلد	معدل الاستقطاع الضريبى
١	الولايات المتحدة	٣٥% على الأفراد الذين يزيد دخلهم على ٣٧٣ ألف دولار في العام يتم دفعها للحكومة الاتحادية ف إليها نحو ٨% يتم دفعها لحكومة الولاية، بينما بلغ معدل الضريبة على الشركات نحو ٤٠%.
٢	اليابان	المعدل ٥٠% على من يزيد دخله الفردي عن ١٨٢.١ ألف دولار في العام، بينما بلغ المعدل على ات ٤١%.
٣	ألمانيا	المعدل ٤٥% على الفرد الذي يزيد دخله عن ٣٣٤.٥ ألف دولار في العام، بينما بلغ ٢٩% على ات.
٤	فرنسا	المعدل ٤٠% على من يزيد دخله الفردي على ٩٢.٩ ألف دولار، بينما بلغ المعدل على الشركات .
٥	بريطانيا	المعدل ٤٠% على من يزيد دخله الفردي على ٦٦.١ ألف دولار، بينما بلغ المعدل على الشركات .
٦	إيطاليا	المعدل ٤٣% على من يزيد دخله الفردي على ١٠٠.٣ ألف دولار، بينما بلغ المعدل على الشركات .
٧	الدينمرك	معدل ٦٢% على من يزيد دخله الفردي عن ٦٢.٣ ألف دولار، بينما بلغ المعدل على الشركات .
٨	السويد	المعدل ٥٧% على من يزيد دخله الفردي عن ٦٦.٤ الف دولار، بينما بلغ المعدل ٢٦% على ات.

٩	هولندا	المعدل ٥٢% على من يزيد دخله الفردي عن ٧٣.٣ ألف دولار في العام، بينما بلغ المعدل على ات ٢٦%.
١٠	الصين	تعد أكبر دولة مستقبلة للاستثمارات الأجنبية ، وتحتل دائما واحدا من المراكز الثلاثة الأولى على في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ٤٥% على من يزيد دخله الفردي عن ١٧٥.٥ ألف في العام، بينما بلغ ٢٥% على الشركات.
١١	تايلاند	المعدل ٣٧% على من يزيد دخله الفردي عن ١١٣.٢ ألف دولار، بينما بلغ المعدل ٣٠% على ات.
١٢	ناميبيا	وبلغ المعدل في ناميبيا ٣٧% على من يزيد دخله الفردي عن ٩٠.٤ ألف دولار، بينما بلغ المعدل الشركات ٣٥%.
١٣	جنوب أفريقيا	وبلغ المعدل ٤٠% على من يزيد دخله عن ٦٣.٣ ألف دولار في العام، بينما بلغ المعدل ٣٥% على الشركات.
١٤	مصر	٢٥%خفضت إلى ٢٢.٥% عام ٢٠١٥ على من زاد دخله على ١٥٠٠٠ دولار وبالنسبة للشركات خفضت من ٢٥% إلى ٢٢.٥%

pp 312-3142010,Development Indicators, World Bank, World

جدول (١٢)

المعدل الأعلى للضريبة على أرباح الشركات والشرائح العليا لدخول الأفراد في دول مختارة عام ٢٠١١

الدولة	أعلى معدل للضريبة على الأفراد	دخل الفردي الذي يفرض عليه الضريبة(بالألف دولار)	أعلى معدل للضريبة عل ركات
مصر	٢٥%خفضت إلى % عام ٢٠١٥	١٥٠٠٠ (وفقا لسعر الصر قتئذ)	٢٥%خفضت إلى ٢٢.٥ ٢
الولايات المتحدة	%٣٥	٣٧٣	%٤٠
الدانمرك	%٦٢	٦٢.٣	%٢٥
السويد	%٥٧	٦٦.٤	%٢٦
هولندا	%٥٢	٧٣.٣	%٢٦
النمسا	%٥٠	٨٠.٣	%٢٥
بلجيكا	%٥٠	٤٥.٩	%٣٤
اليابان	%٥٠	١٨٢.١	%٤١

إيرلندا	٤٦%	٤٨.٧	١٣%
الصين	٤٥%	١٧٥.٧	٢٥%
ألمانيا	٤٥%	٣٣٤.٥	٢٩%
كرواتيا	٤٥%	٥٤.٧	٢٠%
إيطاليا	٤٣%	١٠٠.٣	٣١%
أسبانيا	٤٣%	٧١.٥	٣٠%
البرتغال	٤٢%	٨٥.٨	٢٥%
سلوفينيا	٤١%	١٩.٨	٢١%
شيلي	٤٠%	١٠٩.٥	١٧%
بريطانيا	٤٠%	٦٦.١	٢٨%
فرنسا	٤٠%	٩٢.٩	٣٣%
اليونان	٤٠%	١٠٠.٣	٢٥%
النرويج	٤٠%	١١٠.٢	٢٨%
تايلاند	٣٧%	١١٣.٢	٣٠%
تركيا	٣٥%	٢٨.٦	٢٠%
كوريا الجنوبية	٣٥%	٦٩.٤	٢٤%
سويسرا	٤٠%	٦٣٠.٣	٢١%
الإمارات	صفر	–	٥٥%
ناميبيا	٣٧%	٩٠.٤	٣٥%
جمهوريـــــة جنـــو	٤٠%	٦٣.٢	٣٥%

المصدر : World Bank, World Development Indicators 2010,pp 312-314

(٩) البطالة فى مصر ..وكيف تتلاعب الحكومات بالأرقام

تعانى مصر من أزمة مستعصية منذ سنوات طويلة ، تفاقمت أثارها ومظاهرها على قطاعات واسعة من الشباب والفتيات ، سواء من خريجى النظام التعليمى أو من غير المتعلمين والحرفيين ، إلا وهى مشكلة " البطالة " .

وتتفاوت التقديرات والنتائج الإحصائية الصادرة من الجهات الحكومية والرسمية من جهة ، وبينها وبين الدراسات العلمية والأكاديمية الرصينة التى قدمها وقام بها عدد من الباحثين والخبراء من جهة أخرى . فبينما تشير المصادر الرسمية (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – مركز معلومات مجلس الوزراء) أن عدد المتعطلون فى البلاد يتراوح بين ١.٩ مليون شخص بما يعادل ٩.٦% من القوى العاملة فى مصر عام ٢٠٠٤ ، وقد بلغوا عام ٢٠١٣ حوالى ٣.٢ مليون شخص بما يعادل ١٣.٢% من القوى العاملة ، بينما تشير الدراسات المستقلة بأنهم يتجاوزون حوالى ٦.٠ مليون شخص عام ٢٠٠٤ ، وهم الأن يقدرون بحوالى ٨ مليون شخص عام ٢٠١٣ .

والسؤال المزدوج الذى ينبغى أن نطرحه على القراء والمتخصصين معا هو: ما هى ملامح مجتمع المتعطلون فى مصر ؟ ما هى الأسباب العلمية وراء هذا التباين الكبير فى تقديرات البطالة فى المجتمع المصرى ، وربما غيرها من المجتمعات العربية ؟

أولا : الملامح الأساسية لظاهرة البطالة فى مصر

تشير الدراسات والبيانات الرسمية المتاحة أن عدد المتعطلين – بطالة صريحة – قد زاد فى مصر من ١٧٥ ألف شخص عام ١٩٦٠ (بما يمثل حوالى ٢.٦% من القوى العاملة التى كانت تقدر بحوالى ٦.٧ مليون شخص) إلى ٨٥٠ ألف شخص عام ١٩٧٦ (بما أصبح يشكل ٩.٤%من القوى العاملة التى بلغ عددها حوالى ٩.٠ مليون شخص) ، ثم أصبحت ٢.٠ مليون شخص عام ١٩٨٦ (بما أصبح يشكل حوالى ١٤.٩% من القوى العاملة فى ذلك الوقت التى قدرت بحوالى ١٣.٤ مليون شخص) وبعد أكثر من عشرين عاما ، إذا بنا نواجه أرقاما رسمية تشير إلى أن البطالة فى مصر عام ٢٠٠٧ لم تزد على ٢.١ مليون شخص ، يشكلون ما نسبته ٩.٠% من إجمالى القوى العاملة فى المجتمع التى لم تزد على ٢٣.٩ مليون مواطن ، بينما كان سكان مصر يزيدون على ٨٥ مليون نسمة ..!!

أما عام ٢٠١٣ فلم يزد عدد المتعطلين على ٣.٦ مليون شخص ، من إجمالى القوى العاملة الذين لم يزيدوا عن ٢٧.٦ مليون مواطن ، بينما عدد سكان البلاد يقارب ٩٥ مليون نسمة.

أما الملمح الثاني للبطالة فى مصر ، فهو زيادة المكون النسبى للمتعلمين من حاملى الشهادات العليا والمتوسطة بين المتعطلين من ٢٤.٢% عام ١٩٦٠ إلى ٦٠.٢% فى تعداد عام ١٩٧٦ ، ثم إلى ٩٠% فى تعداد عام ١٩٨٦ ، ثم هو يقارب ٩٢ % من المتعطلين فى العام ٢٠١٣ .

الملمح الثالث لظاهرة البطالة فى مصر ، فهى زيادة عمر المتعطلين حيث تبين عام ١٩٨٦ أن ٧٧% من هؤلاء المتعطلون قد تجاوز عمرهم ٣٠ عاما ، زادت هذه النسبة فى تعداد عام ١٩٩٣ إلى ٩٥% ، أى أن البطالة الصريحة والسافرة تزداد عبر الزمن .

أما الملمح الرابع أن معدلات البطالة المسجلة – رسميا – فى تعداد عام ١٩٩٦ أعلى فى محافظات الدلتا (مثل محافظات الشرقية والدقهلية وكفر الشيخ وغيرها) وفى أقصى محافظات الصعيد عنها فى محافظات مثل القاهرة وهو ما يضع عهلامات إستفهام حول منهج جمع وإستيفاء البيانات .

الملمح الخامس فهو أن البطالة بين الإناث أعلى منها لدى الذكور ، وهى كذلك مرتفعة بين الإناث غير المتعلمات ، ووفقا للبياننا الرسمية فأن البطالة بين الإناث زادت من ٢٢.٧% عام ٢٠٠٧ إلى ٢٤.٢% عام ٢٠١٣ ، وهى أيضا بيانات غير دقيقة كما سوف نعرض بعد قليل .

هذه هى الملامح الأساسية لظاهرة البطالة فى مصر ،

والأن لماذا تتفاوت وتتباين التقديرات الخاصة بالبطالة فى مصر ؟

ثانيا : أسباب التفاوت والإختلاف فى تقديرات البطالة فى مصر

تستند الدراسات الرسمية والحكومية حول البطالة والتشغيل فى مصر على أربعة مصادر للمعلومات هى :

١– نتائج التعداد العام للسكان والتوزيعات المهنية فى ليلة التعداد .

٢– مسوح القوة العاملة عن طريق العينة .

٣– بيانات مستمدة من مكاتب التوظيف والتشغيل التابعة لمديريات وزارة القوى العاملة .

٤– البيانات المستخرجة من سجلات التأمين ضد البطالة فى حال توافرها .

وهناك مشكلات متعددة فى كل مصدر من هذه المصادر فى دراسة مستوى التشغيل أو البطالة فى المجتمع المصرى ، ليس هنا المجال لشرحها بالتفصيل ، ولكن ما سنركز عليه هنا هو جوهر الخلل المنهجى فى حسابات المصادر الرسمية والحكومية المصرية وإظهار حجم ومعدل البطالة بتلك الصورة غير المطابقة للواقع المصرى على الإطلاق ، وأهم هذه الإختلالات المنهجية الأتى :

١– التعريف الإجرائى المستخدم لمفهوم غير الناشطين إقتصاديا: حيث عادة مايجرى التضييق من المدرجين فى مفهوم الناشطين اقتصاديا ، مثل الطلاب وأصحاب العوائد الريعية ، والمتقاعدين بنظام المعاش المبكر ، ورجال الأمن المركزى بحيث يبدو أن القوى العاملة أقل من حجمها الحقيقى .

٢– مفهوم سن العمل : ووفقا للتعريف المعتمد لحالة البطالة الصريحة ، فأن سن العمل يلعب دورا رئيسيا فى تحديد حجم القوى العاملة فى البلاد ، حيث أرتفع سن العمل من ٦ سنوات (بسبب أطفال الريف والأطفال العاملين فى الورش والحرف) فى إحصاءات ما قبل عام ١٩٨٦ ، إلى ١٢ عاما فى تعداد عام ١٩٨٦ وما بعدها ، ثم أخذ بسن ١٥ عاما كسن للعمل بدءا من تعداد عام ١٩٩٦ وصدور قانون الطفل رقم (١٢) لسنة ١٩٩٦ ، وفى كل مرة من تلك كان حجم القوى العملة ينخفض .

٣– مفهوم الفترة المرجعية : يمثل أيضا مفهوم الفترة المرجعية عنصر حاسما فى تخفيض أو زيادة عدد العطلين عن العمل ، فمما لا شك فيه أن إتخاذ الفترة المرجعية كأسبوع أو شهر أو أكثر أو أقل فى سؤال أفراد العينة عن ما إذا قد عملوا لفترة ساعة أو يوم أو أسبوع خلال الأسبوع الماضى على الإستبيان ، أو الشهر السابق أو الثلاثة أشهر السابقة ، كل هذه الفترات تلعب دورا فى إظهار المشتغلين أو المتعطلين بأقل من حقيقتها .

٤– معيار الإتاحة أو الجاهزية للعمل : وهنا قد تلجأ بعض الدراسات بالعينة إلى استبعاد بعض الفئات الاجتماعية من تعريف الجاهزية للعمل من خلال توسيع مساحة وحجم الأفراد غير الراغبين فى العمل ، تحت ظروف مختلفة ، مثل المحبطون أو اليائسون من إيجاد عمل .

ويزيد الأمر تعقيدا بسبب تشوه أسواق العمل فى مصر ، حيث تتنوع تلك الأسواق فى خصائصها على النحو التالى :

ثالثا : أسواق العمل فى مصر ومشكلاتها

تتواجد فى مصر حتى العام ٢٠١٣ ، كما فى غيرها من دول العالم النامى ، ثمانى أسواق للعمل هى ، لكل منها خصائصها وهيكلها ، ويؤثر هذا التنوع سلبيا لأسباب عديدة سوف نتعرض لها بعد قليل ، وهى:

١– سوق العمل الحكومى ، ويضم حوالى ٦.٥ مليون مشتغل .

٢– سوق العمل بشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام ، ويضم حوالى ٦٢٥ ألف إلى ٧٠٠ ألف عامل وموظف .

٣– سوق العمل بالقطاع الخاص غير المنظم ، ويضم حوالى 8 إلى ١٠ مليون عامل ومشتغل (١٤) .

٤– سوق العمل بالقطاع الخاص المنظم من الشركات والمؤسسات المرخصة ويضم داخله حوالى ٥٠٠ ألف عامل وموظف .

٥- سوق العمل المشترك أى بين القطاعين العام والحكومى والقطاع الأجنبى ، ويضم فى عضويته حوالى ٢٠٠ ألف عامل وموظف خصوصا فى قطاعات المصارف والبترول والتأمين التجارى وغيرها .

٦- سوق العمل بالمشروعات الأجنبية ، ويضم داخله ما لايزيد عن ١٥٠ ألف عامل وموظف .

وتتفاوت وتتباين المزايا الممنوحة للعاملين فى كل واحدة من هذه الأسواق ، من حيث المزايا التأمينية والصحية ، واجازات العمل المتعارف عليها ، ولا شك أن أسوأ هذه الأسواق هو القطاع الخاص غير المنظم ، والقطاع الخاص المنظم من زاوية حرمان العمالة لديهم من الكثير من المزايا والحقوق ، مع تغاضى الدولة ومؤسساته خصوصا وزارتى القوى العاملة والتأمينات الاجتماعية ، عن تلك الحقوق ، سواء بسبب الفساد والرشى ، أو بشبب رغبة القيادات بالدولة فى تسهيل عمل المستثمرين المصريين والعرب والأجانب ، ومن ثم التغاضى عن تلك الحقوق وعدم تطبيق قوانين العمل المتعلقة بهذا الشأن كأحد المزايا الممنوحة للمستثمرين ، وهذا يفسر الإندفاع لملايين الشباب المصرى للتقدم إلى الوظائف الحكومية ، برغم أن بعضهم يعمل فعلا بالقطاع الخاص والاستثمارى بأجور قد تزيد عن تلك المعمول بها فى القطاع الحكومى .

والأن كيف نعالج تلك المشكلة المتفاقمة فى مصر والتى تجاوز عدد العاطلين فيها حتى عام ٢٠١٥ حوالى ٩ مليون شاب وفتاه ؟

(١٠)رؤية استراتيجية لمعالجة مشكلة البطالة

هكذا .. مع تصاعد الظواهر الخطرة ، لتفشى ظاهرة البطالة بين الشباب ، وما تبين أن هذه كانت بمثابة البيئة الخصبة لتنامى السلوكيات الإجرامية أو جماعات العنف السياسى الاسلامى ، والتيارات المعارضة عموما ، واذا جاز لنا أن نلخص عناصر الأزمة وعوامل استمرارها وتفاقمها ، فاننا نرجعها إلى قسمين أساسيين أحدهما معلن ومعروف ، وثانيهما مسكوت عنه كما يلى :-

(أ) عناصر الأزمة المعلن عنها والمعروف من الكافة :

١. ضعف معدل النمو والاستثمار فى الداخل بسبب أزمة الركود ٠
٢. الزيادة السكانية واستمرارها .
٣. عودة العمالة المصرية من الخارج.
٤. زيادة اقبال الفتيات على التعليم وطلبهن العمل.
٥. طبيعة تحيز الاستثمار الرأسمالى فى مصرإلى التكنولوجيات كثيفة رأس المال على حساب التكنولوجيات كثيفة العمالة.
٦. تأثير بعضاالأزمات الإقليمية والدولية على بعض القطاعات الاقتصادية فى مصر.
٧. بداية الخصخصة وبيع الشركات العامة وبالتالى تقلص فرص جديدة للتوظيف .
٨. طبيعة النظام التعليمى وتخريج خريجيين من تخصصات غير مطلوبة فى سوق العمل المصرى.
٩. قصور نظم التدريب التحويلى والتدريب التعديلى.
١٠. عدم دعم الدولة والهيئات التمويليلة للقطاع الخاص غير المنظم ومشروعاته.
١١. نمط التوطن الصناعى أو الاستثمارى الراهن وعدم انتشارها إلى المناطق المحرومة خاصة الصعيد.

(ب) : عناصر الأزمة المسكوت عليها :

١. انتشار الوساطة والمحسوبية فى شغل الوظائف العامة والخاصة وفى القطاع المشترك والأجنبى مما خلق حالة نفسية من الاحباط واليأس لدى أعداد واسعة من الشباب والفتيات تصب فى النهاية لصالح تعزيز بؤر التوتر الاجتماعى فى البلاد.

٢. غياب آلية حقيقة لتطبيق قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية والصحية فى منظمات ووحدات القطاع الخاص المصرى ، والاستثمارى شبه المنظم وغير المنظم فى البلاد ، مما خلق حالة من عدم الآمان الوظيفى ، والتوتر النفسى ودفع مئات الآلف إلى الانتظار فى طوابير التعيين بالوظائف الحكومية الأقل دخلا ولكن الأكثر أمنا واستقرارا ، واستمرار هذه الحالة – ناهيك عن خلق بؤر توتر اجتماعية متفاقمة يطلق عليه بعض الخبراء "مركب البطالة " ، أو الأنماط السلوكية المصاحبة لهؤلاء المتعطلين ، واستمرارها لسنوات قد تؤدى إلى مخاطر جدية على النظام الاجتماعى والسياسى برمته.بما يؤدى على المدى المتوسط والطويل إلى تآكل تام للمراهنة على القطاع الخاص المصرى كقاطرة للتنمية فى مصر، ويهز دعائم الإستراتيجية الحكومية التى بنيت عليها سياساتها منذ عام ١٩٧٤ .

والحقيقة أن النظام السياسى فى مصر – يجد نفسه إزاء تحديات متعاظمة سواء من مصادر سياسية وإقليمية دولية أو بسبب تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وفى طليعتها مشكلة البطالة ، وهنا نجد أن هذا النظام يواجه ثلاث خيارات أو احتمالات هى :

السيناريو الأول إستمرار النهج القديم :

أن تستمر النظرة الحكومية فى التعامل مع المشكلة على حالها من زواية التقليل من حجمها ، والتباطؤ فى حلها والتعويل على القطاع الخاص والرأسمالية المحلية فى توفير فرص جديدة للتوظيف ، انتظارا لانتعاش جديد فى الاقتصاد المصرى لا تبدو ملامحه فى الأفق القريب، ويكفى للإشارة إلى مخاطراستمرار هذه السياسة من خلال متابعة ما جرى فى مؤتمر شرم الشيخ الأخير (مارس ٢٠١٥) ، حيث تبين أن من يديرون الدولة المصرية ينتهجون نفس السياسات القديمة التى أوصلت الاقتصاد المصرى إلى ما آل إليه الوضع الراهن والتى نطلق عليهم (البورصجية) ، حيث إستمرار الاعتماد على رجال المال والأعمال المصريين والعرب والأجانب ، ومد اليد بطلب المساعدات الأجنبية والعربية ، وعقد الصفقات التجارية والاستثمارية ، دون أن يهتموا بفكرة إعادة بناء القدرات الذاتية للاقتصاد المصرى – وهى كبيرة جدا – ووقف سياسات الفساد ونهب وإهدار الأصول العامة والشركات العامة التى تركت البلاد نهبا لرجال المال والأعمال لأكثر من أربعين عاما فوصلنا إلى ما نحن فيه الأن .

السيناريو الثانى : إدخال بعض التعديلات الجزئية على النظام :

هذا السيناريو يتعلق بإجراء بعض التعديلات أو التصحيحات الجزئية فى آليات التنفيذ ، وبعض أولويات السياسة المصرية. ومراجعة العناصر المسببة للمشكلة ، خذ مثلا عنصر ضعف الاستثمار المحلى وتباطؤ نمو الناتج المحلى الاجمالى خلال السنوات الخمسة الماضية ، أن لتغيير هذا العنصر حدودا وقيودا، فإذا كان من المتصور زيادة الاستثمار الحكومى المباشر ، فإن الثمن المنتظر دفعة فى الأجل القصير والمتوسط هو اللجؤ أما إلى الاقتراض من الخارج ، أو الداخل أو عبر التمويل بالعجز وزيادة طبع البنكنوت ، فالخيار الأول يستصحب زيادة مؤشر المديونية وزيادة مخصصات خدمة الدين المحلى أوالاجنبى بكل أضراره المستقبلية والثانى يحمل فى طياته ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع الاسعار بما يسببه من أضرار معيشية لمحدودى الدخل والطبقات الفقيرة فى المجتمع ، وبهذا يتحول الدواء إلى سم .

السيناريو الثالث : التغيير الجذرى فى السياسات وإنتهاج وسائل التخطيط

يحتاج هذا السيناريو إلى إنقلاب حقيقى للنظام الجديد فى مصر على مجمل تحالفاته الاجتماعية فى الداخل (رجال المال والاعمال ورجال الأمن والجيش) ، وعلى تحالفاته الاقليمية مع الدول المانحة ، من أجل إجراء تغيير جوهرى فى فلسفة العمل الاقتصادى الداخلى وآلياته ، من فوضى السوق التى أوصلتنا إلى ما وصلنا إليه ، إلى استخدام وسائل التخطيط الاقتصادى لتعبئة الموارد وإعادة هيكلة قطاعات الانتاج الحيوية خصوصا الصناعة وقطاع البترول والثروة المعدنية ، بما يخلصهم من حالة الفساد والإهدار الراهن ، إلى قطاعات تضيف للناتج القومى ، وتخلق فرص عمل جديدة قادرة على إمتصاص حجم كبير من البطالة ، لأن القطاع الخاص المصرى والعربى والأجنبى قد وصل إلى طريق مسدود ، أو بمعنى أدق وصل إلى مستواه الأقصى

وهناك مخطط متكامل أعده بعض الخبراء الاقتصاديين الوطنيين لإعادة هيكلة الاقتصاد المصرى ووضعه على مسار التنمية الحقيقية .

جدول رقم (١٣)

التقديرات الحكومية المصرية لحجم البطالة ونسبتها فى مصر خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٣(العدد بالآف)

السنوات	قوة العمل			المشتغلون			المتعطلون			نسبة البطالة في مصر
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	
١٩٩٤	...	...	١٦٨١٢	...	...	١٤٩٣٩	...	...	١٨٧٣	%١١.١
١٩٩٥	...	....	١٦٩٦٩	...	...	١٥٠٥٨	...	...	١٩١٠	%١١.٣
١٩٩٧	...	...	١٧٢٧٧	...	...	١٥٨٣٠	...	...	١٤٤٦	%٨.٤
١٩٩٨	...	...	١٧٦٣١	...	...	١٦١٨٣	...	...	١٤٤٨	%٨.٢
١٩٩٩	...	...	١٨٢٣٠	...	...	١٦٧٥٠	...	...	١٤٨٠	%٨.١
٢٠٠٠	١٤٧٠٢	٤١٩٩	١٨٩٠١	١٣٩٥٨	٣٢٤٤	١٧٢٠٣	٧٤٣	٩٥٤	١٦٩٨	%٩.٠
٢٠٠١	١٥٢١٣	٤١٢٧	١٩٣٤٠	١٤٣٦١	٣١٩٥	١٧٥٥٦	٨٥١	٩٣١	١٧٨٣	%٩.٢
٢٠٠٢	١٥٥٣٤	٤٣٤٣	١٩٨٧٧	١٤٥٥٠	٣٣٠٥	١٧٨٥٦	٩٨٣	١٠٣٧	٢٠٢١	%١٠.٢
٢٠٠٣	١٥٨٣٩	٤٥٢١	٢٠٣٦٠	١٤٦٥٢	٣٤٦٦	١٨١١٩	١١٨٦	١٠٥٤	٢٢٤١	%١١.٠
٢٠٠٤	١٥٨٧٩	٤٩٩٢	٢٠٨٧٢	١٤٩٣٦	٣٧٨١	١٨٧١٨	٩٤٢	١٢١١	٢١٥٤	%١٠.٣
٢٠٠٥	١٦٧٨٧	٥٠٠٥	٢١٧٩٢	١٥٨٨٩	٣٧٧٢	١٩٣٤٢	١١٩٤	١٢٥٦	٢٤٥٠	%١١.٢
٢٠٠٦	١٧٧٦٧	٥١١١	٢٢٨٧٨	١٦٨٧٦	٣٨٩٨	٢٠٤٤٤	١٢٠٨	١٢٢٧	٢٤٣٤	%١٠.٦
٢٠٠٧	١٨١٦٧	٥٦٩٢	٢٣٨٥٩	١٧٤٣٩	٤٦٨٣	٢١٧٢٤	١٠٧٨	١٠٥٧	٢١٣٥	%٩.٠
٢٠١٣	٢١١٦٦	٦٤٥٦	٢٧٦٢٢	١٩٠٨٤	٤٨٩١	٢٣٩٧٥	٢٠٨٤	١٥٦٤	٣٦٤٨	%١٣.٢

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتب السنوية ، والكتاب السنوى لعام ٢٠١٤ ص ٧٧ . (...) بيانات غير متاحة

(١١) حقيقة الدعم .. وأكاذيب الحكومة

أثارت قضية دعم الحكومة للأسعار – ولا زالت – الكثير من النقاش والجدال والصخب حول مدى جدوى هذه السياسة، ومقدار عبئها على الموازنة العامة للدولة، ومستوى كفاءة النظام المتبع في تحقيق الأهداف المرجوة منها، وكلما اشتدت الأزمة الاقتصادية والمالية في البلاد، ازدادت الأصوات –خاصة من المصادر الحكومية والرسمية ويضاف ليها رجال المال والأعمال – المطالبة بإلغاء هذا النظام، مرة تحت **شعـا ر**" ترشيد الدعم" ، وأخرى حول " ضرورة توصيل الدعم لمستحقيه "، وثالثة بشأن " ضرورة استبدال الدعم العيني بالدعم النقدي أو البدل النقدي ".

على كل الأحوال، فإن هذه القضية مستمرة منذ منتصف السبعينات من القرن العشرين، حينما بدأت السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة المصرية في التغير من دولة التخطيط إلى دولة **"الانفتاح الاقتصادي "**.

وفى هذا تداخلت مصالح قوى اجتماعية ورؤى سياسية، بمطالب دولية، سواء من دول غربية ترى أن هناك ضرورات لإعادة تركيب منظومة السياسات الاقتصادية والاجتماعية المصرية، بما يتواءم مع سياسة الالتحاق بالاقتصاد الرأسمالي الدولي، أو من مؤسسات تمويلية دولية (كالصندوق والبنك الدوليين) تحرص بدورها على رعاية هذا التحول والدفع به إلى أوضاع تتناسب مع وضع مصر فى عجلة الاقتصاد الرأسمالى التابع . وخلال هذه الفترة الزمنية الطويلة (١٩٧٤ حتى الآن) ، لم تصل الجهات الرسمية إلى قرار محدد بشأن السياسة الواجبة التنفيذ ، برغم تعقد المشكلة وتضخم أحجامها المالية والاقتصادية.

وعلى الجانب الآخر ، فإن الأدبيات الاقتصادية ، التي استغرقت لفترة زمنية طويلة للبحث عن حلول لهذه المشكلة ، قدمت في الكثير منها الجوانب الحقيقية للمشكلة ، من حيث كونها مجرد " **عرض** " " **لمرض** " أكثر عمقاً فى جسد الاقتصاد المصري واختلالاته الهيكلية التي اتسعت عاماً بعد آخر بعد عام ١٩٧٤ وانتهاج الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادي.

والحقيقة انه برغم كثرة الكتابات حول هذا الموضوع إلا أن الجديد الذي أتى به وزير المالية الأسبق (يوسف بطرس غالى) منذ عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ما يسمى " دعم المشتقات البترولية " قد أضاف أبعادا جديدة وخطيرة لهذه السياسة الضارة التي انتهجتها الحكومات المصرية طوال الأربعين عاماً الماضية. فعلى أي أساس جرى احتساب ما يسمى " دعم المشتقات البترولية " وكيف يتوزع دعم هذه المنتجات البترولية بين قطاعات الإنتاج المختلفة من جهة وقطاعات الاستهلاك من جهة أخرى ؟

ثم كيف يمكن الخروج من هذا المأزق ، الذى فاقم من ظاهرة العجز في الموازنة العامة للدولة من ناحية ، ودفعنا لمزيد من الاقتراض المحلى والخارجي لسد جانب من هذا العجز من ناحية أخرى ؟ ومن جانب أخر فأن تساؤلات أخرى تثور منها :

– هل تحقق هذه السياسة النتائج المرجوة منها ؟

– وهل الآليات المستخدمة فى تنفيذها مناسبة لأغراضها ؟

–وهل الأرقام الرسمية المعلنة عن حجم الدعم تعبر عن الحقيقة تماماً ؟

–وأخيراً ما هي الصيغة المثلى لتحقيق أهداف سياسة الدعم ، أو تخفيف عبء آليات السوق على كاسبى الأجور والمرتبات والفئات محدودة الدخل ؟

وينطلق فهمنا وتحليلنا لهذه المشكلة من عدة فروض أساسية هي :

الفرض الأول : أن مشكلة " **الدعم** " قد نشأت بسبب اتساع الفجوة بين قدرات الاقتصاد المصري على الإنتاج وتلبية متطلبات مواطنيه المعيشية من جهة (الغذائية –مستلزمات الإنتاج .. الخ) ، ومن الاحتياجات المتزايدة للسكان والزيادة السكانية الكبيرة وتزايد هذه المتطلبات من جهة أخرى .

الفرض الثاني : أن مشكلة " **الدعم** " قد نشأت بسبب سؤ الإدارة الاقتصادية للدولة والمجتمع، وسؤ إدارة الموارد المتاحة لدينا مما أدى لتفاقم هذا العجز وهذه الفجوة ؟

الفرض الثالث : أن سيطرة جماعات المصالح الخاصة ، أدى إلى تنامي هذه المشكلة ، وتحملها الاقتصاد المصري كله ، وأثر تأثيراً سلبياً على مستويات معيشة الغالبية العظمى من السكان مقابل تزايد أرباح أصحاب المصالح الخاصة تلك.

الفرض الرابع : إن من شأن " إعادة هيكلة الموازنة العامة للدولة" ووقف الهدر المالي والاقتصادى أن يؤدى إلى كبح جماح هذه المشكلة وتقليص أثارها السيئة على الاقتصاد المصري والموازنة العامة للدولة.

الفرض الخامس : إن من شأن إعادة الاهتمام بالقطاع الزراعي وزيادة الاستثمار فيه ، وإعادة النظر في التركيب المحصولي السائد ، أن يؤدى إلى تقليص الفجوة بين مستلزماتنا الغذائية وحجم وارداتنا من الخارج من المواد الغذائية وبالتالي يمكننا من السيطرة على مشكلة " **الدعم** " .

ويُعرف" الدعم " subsidy علميا بأنه (الفارق النقدي الذي تتحمله الحكومة وموازناتها وهيئاتها المختلفة ، بين تكاليف إنتاج سلعة أو خدمة معينة محملة بهامش ربح مناسب وبين سعر بيعها للجمهور).

لقد ظهر بند دعم السلع لأول مرة في موازنة عام١٩٤١/١٩٤٢ بمبلغ ٩٠٠ ألف جنية مصري لدعم أسعار الكيروسين والسكر ، حينما انقطعت الواردات من هذه المواد بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية ، وتواضع طاقة الإنتاج المحلية عن تلبية احتياجات المواطنين ، ثم عاد وظهر هذا البند مرة أخرى في موازنة العام المالى ٦٠ /١٩٦١ بمبلغ ٩ ملايين جنيه لدعم أسعار نفس المواد تقريباً (القمح والكيروسين وسكر البطاقات) وهي السلع التي يحتاجها ملايين الفقراء في مصر، وأخذت في التزايد عاماً بعد آخر.

وأخذت في التزايد بعد ذلك لتصل عشية عدوان ٥ يونيو عام ١٩٦٧ (موازنة ١٩٦٧/٦٦) إلى ٢ر٤٦ مليون جنية ، ثم بلغت في موازنة عام ١٩٧٣ نحو ٥٣ مليون جنيه ، وما أن هلت تباشير الانفتاح الاقتصادي في مصر عام ١٩٧٤، حتى اتسع الخرق على الراتق،لتشمل دعم أسعار فوائد بعض القروض المصرفية لما سمى بالأمن الغذائي واستصلاح الأراضي ، والإسكان الشعبي والتعاونيات الاستهلاكية والإنتاجية ، وتجديد وصيانة المباني السكنية ، وعشرات السلع في محاولة غير علمية لتخفيف حدة الفروق بين أسعار الواردات الغذائية وغير الغذائية من جهة ، وبين الأسعار المحلية من جهة أخرى.

وتتعامل الحكومة المصرية ومسئوليها مع مسألة الاعتمادات المالية المخصصة لدعم أسعار بعض السلع والخدمات وفوائد بعض أنواع القروض،من زاوية واحدة هي حجم هذه الاعتمادات ونصيب الفرد منها الذي قدرة وزير المالية في معرض عرضة لمشروع الموازنة لعام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بأنها تعادل ١٧٥جنيها للفرد.

والحقيقة أن تحليلاً اقتصادياً واجتماعياً لهذه الظاهرة المالية سيصل إلى نتائج مغايرة من زوايا ثلاث :

الأولى : أن إهمال قطاعات الإنتاج السلعي خلال هذه المرحلة العصيبة من تاريخنا الاقتصادي قد أدى لاتساع الفجوة بين الإنتاج من ناحية ، والاستهلاك من ناحية أخرى. خاصة وأن قوى اجتماعية جديدة قد أخذت في النمو منذ عام ١٩٧٤ واستفحل سلوكها الاستفزازي والمتسم بالسفه والبذخ والمظهرية .

الثانية: أن الاندفاع السياسي للاندماج في الاقتصاد الرأسمالي الدولي منذ عام ، ١٩٧٤وحتى الآن كان يؤدى بدوره إلى تعديل أسعار صرف الجنية المصري بالنسبة للدولار كل فترة زمنية تحت طلب وإلحاح صندوق النقد الدولي (١٩٧٩، ١٩٨٤، ١٩٩١، ١٩٩٩ وأخيرا عام ٢٠١٥ و ٢٠١٦) وهو ماكان من شأنه زيادة فاتورة الواردات عموماً ، وبالتالي زيادة الاعتمادات المالية لدعم أسعار السلع على وجه الخصوص ،وهو ما كان يصب أيضاً في خدمة قوى اجتماعية جديدة أسست الشركات ومكاتب السمسرة في تجارة مصر الدولية ، وأدارت جزء كبير من واردات مصر من السلع الأساسية كالقمح وهذه الشركات كان يديرها رؤوساء وزراء و وزراء فى الحكومة المصرية سابقين وحاليين وحققت من ورائها أرباح طائلة تقدر بمئات الملايين على مدار العقود الأربعة الماضية ، فعلي سبيل المثال زادت الواردات الغذائية من أربع مجموعات خلال الفترة ١٩٧٨– ١٩٩٥ فحسب من ٨ر٦٨٥ مليون جنية إلى أكثر قليلاً من ١١.٤ مليار جنية ، أي تضاعفت قيمتها خمسة عشر ضعفاً خلال خمسة عشر عاماً تقريباً، بينما لا تشير حقائق الأوضاع عن تحسن في مستوى معيشة السكان ، كما أن معدل التزايد السكاني الذي يبلغ سنويا حوالي ٢.٣٪ إلى ٢.٥٪ خلال نفس الفترة ، بما يعنى أن تضاعف عدد السكان خلال نفس الفترة لمرة واحدة ، ينفى العلاقة السببية الحميمة بين هذا التزايد السكاني وبين زيادة الاعتمادات المالية لدعم أسعار السلع والخدمات.

ومع ذلك، فإذا عدنا للمخصصات المالية لدعم الأسعار، فنلاحظ أن هذه الاعتمادات تتجه إلى التضاؤل والتآكل في قيمتها الحقيقية عاماً بعد آخر لأربعة أسباب :

السبب الأول: التضخم وارتفاع الأسعار المستمر منذ عام ١٩٧٤ وحتى يومنا ، صحيح أن معدل التضخم قد مر بموجات من الارتفاع المستمر في العشر سنوات الأولى بما يجاوز ٢٥٪ إلى ٤٠٪ سنوياً ، ثم أخذ في الاعتدال إلى مادون٢١.٩٪في الفترة من ١٩٩٠/٨٩ حتى عام ١٩٩٥ ، ثم أخذ في الانخفاض في السنوات الثمانية التالية ليتراوح بين ١٠٪ عام ١٩٩٥ حتى ٧.٦٪عام ١٩٩٦ ، ووصل إلى ٥٪ عام ١٩٩٧ وفقاً للتقديرات الرسمية ، وإن كان قد أخذ في التزايد في السنوات الثلاث الأخيرة ليتجاوز ١٢٪ أما إذا أخذنا بالأرقام القياسية لأسعار الجملة خلال الفترة (٨٦/٨٧-٩١/٩٢) فهي تتراوح في المتوسط بين ١٢.٩٪ إلى ٢٣٪سنوياً.

السبب الثاني :الانخفاض المستمر في القيمة الحقيقية للقدرة الشرائية للجنية المصري حيث شهد عام ١٩٨٨/٨٧ انخفاض قيمته أمام الدولار بنسبة ٢٥٪ ثم عاد عام ١٩٩٢/٩١ إلى الانخفاض في إطار سياسة تحرير سعر الصرف بنسبة ٣٠٪ ثم تعرض بحلول عام ٢٠٠٠ و٢٠٠١ إلى الانخفاض بنحو ٧٠٪ من قيمته مرة أخرى ، وها هو فى أواخر عام ٢٠١٦ ينخفض بأكثر من ٥٠% من قيمته قبل عدة شهور سابقة .

السبب الثالث: هو الانخفاض في القيمة المطلقة لاعتمادات " **الـــدعم** "وخفض تكاليف المعيشة عاماً بعد آخر كما يظهر فى الجدول رقم (١١) ، فالرقم أخذ في المراوحة بين ٤٤٦٩ مليون جنيه عام ١٩٩٢/٩١ ثم ينخفض إلى مادون أربعة مليارات جنيه عام ١٩٩٥/٩٤ ثم يعاود الارتفاع مرة أخرى إلى ٤٤٧٩ مليون جنيه عام ١٩٩٧/٩٦ (بنسبة ١٥.٣٪) إلى أن بلغ بحلول عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ حوالي ١٣.٨ مليار جنيه هذا الارتفاع **كما أشرنا** يعود إلى انخفاض قيمة الجنيه بالنسبة للدولار وبالتالي فأن القيمة الحقيقية لهذه المخصصات المالية تنخفض عام بعد آخر بمعدل حقيقي بين ١٢٪ إلى ١٨٪ خلال العقود الثلاثة الماضية .

السبب الرابع: أن تعبير " الــدعم "في المفهوم الحكومي الرسمييشتمل على عنصرين هما :

- الدعم المباشر للسلع والخدمات direct Subsidies.
- الدعم الغير مباشر Indirect Subsidies

والأخير هو دعم ضمني يقوم على افتراض الفرصة البديلة بمعنى الفرق الناتج عن بيع سلعة (كمشتقات البترول من بنزين وكيروسين وسولار ...الخ) في الداخل بسعر أقل من سعر بيعها فى السوق الدولية ، والحقيقة أن التحليل الصحيح لمكونات الدعم السلعي ينبغي أن يستبعد مفهوم الدعم غير المباشر لأنه دعم دفتري أو حسابى .

ولعل هذا ما دفع المجلس القومي للإنتاج التابع للمجالس القومية المتخصصة إلى التنبيه من أن ما تم صرفه على دعم أسعار السلع الغذائية كان من الضخامة ، بحيث كان يمكن أن يوجه لاستصلاح نحو نصف مليون فدان في المتوسط سنوياً بما يؤدى إلى توفير الغذاء وسد الفجوة الغذائية .

الثالثة: ويقودنا هذا إلى الزاوية الثالثة لتحليلنا إلا وهو سؤ الإدارة الاقتصادية والسياسية للدولة والمجتمع ، والفشل في إدارة الموارد بصورة تعظم من فرص الحياة وتعزز من مركز مصر الإقليمي والدولي، سواء كان ذلك بالمنظور الكلى للدولة والمجتمع (البنية السياسية، الأداء الاقتصادى، غموض الأهداف،غياب الاستراتيجيات ... الخ) أو على الصعيد الجزئي Micro .

خذ مثلاً دراسة معهد بحوث الصحراء التي أكدت أن المخلفات الزراعية في مصر تقدر بنحو ٣٥ مليون طن سنوياً ، ودراسة أخرى تشير إلى أن الفاقد من الخضر والفاكهة بسبب الحشرات والقوارض والتلوث الميكروبيولوجى يعادل حوالي ٣٠٪ من هذه المحاصيل ، وهى نسبة كبيرة جداً مقارنة بالمعدل العالمي الذي لا يزيد عن ٦٪ من المحصول العالمي ، وهي كلها عناصر أدت إلى تأكل القدرة الإنتاجية المصرية (زراعية – صناعات غذائية) ، والاعتماد الذاتي في مجال الغذاء فأوقعت القرار السياسي والاستراتيجي المصري في قبضة الدول والمؤسسات والدائنين من كل شكل وصنف .

جدول رقم (١٤)

تطور الاعتمادات المخصصة لدعم أسعار السلع والخدمات خلال الفترة ١٩٧٩/٧٨ حتى ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥"القيمة بالمليون جنية"

السنة المالية	قيمة الدعم	السنة المالية	قيمة الدعم
١٩٧٩/٧٨	١٢٣٠	١٩٩٣/٩٢	٤٠٥٩
١٩٨١/٨٠	١٥٧٢	١٩٩٤/٩٣	٣٤١٧
١٩٨٢/٨١	٢٩٠٩	١٩٩٥/٩٤	٣٩٣٩
١٩٨٣/٨٢	٢٠٥٤	١٩٩٦/٩٥	٤٧١٧
١٩٨٤/٨٣	١٩٨٧	١٩٩٧/٩٦	٤٤٧٩
١٩٨٥/٨٤	٢٠٥٤	١٩٩٨/٩٧	٤٧٢٦
١٩٨٦/٨٥	١٩٩٦.١	١٩٩٩/٩٨	٤٩٠٦
١٩٨٧/٨٦	١٧٤٦.١	٢٠٠٠/٩٩	٥٣٨٧
١٩٨٨/٨٧	٣١٩٥	٢٠٠١/٢٠٠٠	٥٧٨٩
١٩٨٩/٨٨	٢٥٧٢	٢٠٠٢/٢٠٠١	٦١٥٠.٠
١٩٩٠/٨٩	٢٠٦١	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٦٩٣٦.٤
١٩٩١/٩٠	٣٥٧٩.٣	**٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٠٣٤٧.٣
١٩٩٢/٩١	٤٤٦٩	٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٣٧٦٤.٨

**** حدثت الزيـادة فى عـام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ فـي مخصصات الدعم بالموازنـة العامـة بسبب تغير سعر صرف الجنيـه المصري إلى العملات الأجنبية خاصة الدولار واليورو .**

فإذا تأملنا تطور بند " الدعم " في الموازنة العامة للدولة نجد أننا إزاء مرحلتين مختلفتين:

الأول : التي تمتد منذ عام ٤١/ ١٩٤٢ حتى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ، وقد انحصر معظمها في دعم أسعار السلع التموينية والغذائية ، وإن كانت قداتسعت بعد عام ١٩٧٤ لتشمل دعم أسعار الفائدة المصرفية لبعض الأنشطة الخدمية والاقتصادية مثل الإسكان الشعبي والقروض الميسرة الأخرى ، ثم ادخل عليها بدءاً من عام ١٩٩٩/٩٨بنداً جديداً يتعلق بدعم المصدرين .

الثاني: والتي بدأت من موازنة عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ التي أظهرت لأول مرة في تاريخ الموازنة العامة المصرية مايسمي " **دعم المشتقات البترولية** " والتي بلغت في ذلك العام أكثر من 41.0 مليارجنية ثم أخذ في التزايد عاماً بعد الآخر حتى تجاوز ٩٠ مليار جنية عام ٢٠١١/٢٠١٠ ، ثم إلى حوالى ١٣٠.٠ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، ومع أنهيار سعر برميل البترول بسبب السياسات السعودية ، أنخفض الرقم المسجل لدعم ما يسمى المنتجات البترولية إلى أقل من ٧٠.٠ مليار جنيه ، ومع ذلك لم تتوقف النغمة النشاذ حول أعباء الدعم وضرورة التخلص منه لتصحيح الوضع الاقتصادى

فإذا كان " **الدعم** " وفقاً للدليل المبسط لتصنيف الموازنة العامة للدولة ، وموجز إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ هو:(التحويلات الجارية من جانب الحكومة بدون مقابل إلى المنتجين من أجل مساندتهم في عملياتهم الإنتاجية لتشجيع الصادرات ، أو للتأثير على العرض ودعم المستهلكين بهدف رفع معيشتهم) فإن **دعم ما يسمى المشتقات البترولية** هو أكذوبة كبرى بدأت منذ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ على يد الوزير الهارب يوسف بطرس غالى ، وأستمرت حتى يومنا ، وهو ما يحتاج إلى مراجعة دقيقة للتعرف على أصل التلاعب المحاسبي لهذا البند.

فلنتأمل معاً التطور اللافت في مخصصات " الدعم " ، الواردة في الموازنة العامة للدولة في مصر بدءاً من عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ حيث نكتشف مجموعة من المستجدات اللافتة :

أولها : ظهور ما يسمى " **دعم المشتقات البترولية** " بمبلغ يتجاوز ٤١.٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ واستمر في التزايد الرسمي حتى بلغ في موازنة ٢٠١٢/٢٠١١ حوالي ٩٥ مليار جنيه ..!!.

ثانيها: تزايد " **دعم فوائد القروض الميسرة** " من ناحية ومخصصات " **دعم المصدرين من رجال الأعمال** " من ناحية أخرى ، بكل ما صاحب هذه العمليات من فساد كشفت عنها تحقيقات ما بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ ،خاصة فيما سمى " **برنامج دعم الصناعات** " وبرامج الشراكة الأورومتوسطية وغيرها.

ثالثها: وبالمقابل تضاءلت المخصصات المالية لدعم المزارعين (لخفض مستلزمات التشغيل الزراعي) من ٧٩٢.٢ مليون جنيه عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ إلى ٢٢٠ مليون جنيه في العام التالي (٢٠٠٩/٢٠٠٨) ، وترك القطاع الزراعي

كله، والمزارعين تحت رحمة احتكارات لشركات خاصة وحكومية فرضت الأسعار والكميات التي تراها لمستلزمات الإنتاج الزراعي (بذور . تقاوي . سماد . مبيدات .. الخ).فى الوقت نفسه كانت دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى فى أوربا ، OECD ، وكذلك الولايات المتحدة وبقية الدول الصناعية الكبرى تقوم بدعم المزارعين لديها ، ففى الدول الأوربية بلغت مخصصات دعم المزارعين عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ حوالى ٤٠٦ مليار دولار ، بما يكاد يعادل ٤٠% من إجمالى الدخل الزراعى ، أما اليابان فتكاد تصل هذه النسبة حوالى الثلثين ، وفى الولايات المتحدة بلغ دعم المزارعين لديها عام ٢٠٠٨ حوالى ٣٠٠ مليار دولار .

فإذا كان مفهوماً " دعم السلع التموينية" ، خاصة القمح المستورد الذي يستحوذ وحده على حوالي ٤٠٪ إلى ٦٠٪ في المتوسط من إجمالي مخصصات الدعم التمويني ككل ، والتي يعود جزء كبير إلى سؤ إدارة قطاع الزراعة وتبنى إستراتيجية خاطئة منذ منتصف الثمانينات قائمة على معاداة فكرة الاكتفاء الذاتي كهدف استراتيجي وطني مقبول في أهم الحاصلات الزراعية (كالقمح والقطن وغيرها) ، واستبدالها بما سمى " الزراعات النقدية " من قبيل النباتات العطرية والفواكه والكانتالوب وغيرها بما يعنى دعم كبار المستوردين المصريين للقمح من جهة **و** دعم المزارعين الأجانب في روسيا وأوكرانيا واستراليا والولايات المتحدة وفرنسا والأرجنتين وغيرها من جهة أخرى.

أذن كيف تلاعبات الحكومات المصرية منذ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٧/٢٠١٦ بالرأى العام ، ومررت أكاذيب فاضحة حول تكاليف الدعم وأعباءه على الموازنة العامة للدولة ؟ وهل وراء ذلك مصالح لرجال المال والأعمال المصريين والعرب الذين بيعت لهم منذ عام ١٩٩٤ أبارا مصرية للبترول ، والأن حان أوان بيع المنتجات البترولية للمصريين بالأسعار العالمية من أجل تعظيم أرباح هؤلاء ؟

(١٢) أكذوبة دعم المشتقات البترولية

فجأة ومع صدور قانون الموازنة الجديد (رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥) الذي أشرف على إعداده وزير المالية المصرية الأسبق (يوسف بطرس غالى بحيث يتوافق تصنيف الموازنة المصرية مع النظم الإحصائية المتبعة في صندوق النقد الدولي ، ظهر لأول مرة في تاريخ الموازنات المصرية ما يسمى " دعم المشتقات البترولية " بقيمة تجاوزت ٤١.٠ مليار جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ثم أخذ في التزايد عاماً بعد آخر حتى تجاوز المائة مليار جنيه بحلول عام ٢٠١٢/٢٠١٣ فكيف جرى ذلك ؟ وعلى أي أُسُس محاسبية أعدت الموازنة وهذا البند تحديداً ؟

فإذا تأملنا هذه الأرقام ، ومصر دولة منتجة للنفط والغاز ومصدره لهما ، نجد أننا إزاء ثلاث حقائق تخفى طبيعة هذه الأرقام ومضمونها المالي والاقتصادي وهى :

الحقيقة الأولى:

أن استهلاك البترول في مصر يتوزع بين قطاعات النقل (٢٧.١٪) ، والصناعة (٢٠.٧٪) والكهرباء (١٥.٧٪) ، ثم القطاع العائلي (١٢.٢٪) ، ثم تأتى بقية القطاعات ، أما الغاز الطبيعي فإن معظمه يتجه إلى قطاع الكهرباء (٥٨.٢٪) ثم قطاع الصناعة (٢٩٪) .

ومن بين كل قطاع الصناعة فإن هناك ٤٠ مصنعاً كثيفة استخدام الطاقة (أى المصنع الذي يستخدم ٦٦ مليون متر مكعب فأكثر سنوياً من الغاز أوما يعادلها من المنتجات البترولية والكهرباء) .وهذهالمصانع تستحوذ وحدها على :

- ٥٥٪ من إجمالي الطاقة المخصصة للقطاع الصناعي.
- ٧٥٪ من إجمالي دعم الغاز الطبيعي.
- ٦١٪ من إجمالي دعم الكهرباء.

وبرغم ذلك فإن مساهمتها في الناتج الصناعي لا تتعدى ٢٠٪ ، ومساهمتها في العمالة الصناعية لا تزيد على ٧٪ ، والمشكلة أن هذه المصانع وهى تستحوذ على النسبة الأكبر من إجمالي دعم الطاقة ، فإنها تقوم ببيع منتجاتها (الحديد . الأسمدة . الاسمنت . الألومونيوم ، وغيرها) بما يكاد يزيد على سعر بيعها في الأسواق العالمية ، فتحقق بذلك ربح مزدوج من خلال حصولها على أسعار للطاقة والمشتقات البترولية بأسعار محلية أدنى كثيراً من الأسعار العالمية ، ثم تقوم بإعادة بيع منتجاتها للمستهلكين المصريين بالأسعار العالمية.

فعلى سبيل المثال كانت أسعار توريد الغاز الطبيعي والكهرباء إلى هذه المصانع حتى أغسطس ٢٠٠٧ لا يتعدى دولار واحد للمليون وحدة حرارية (B.T.U) ، أي المليون وحدة حرارية بريطانية (B.T.U) كانت تباع بأقل من ٥٦٦ قرشاً (أي أقل من دولار أمريكي واحد) بينما كان سعر بيعها في الأسواق الدولية تتراوح بين ٦ إلى ٩

دولارات ، بل أن الزيادة المقدرة والتدريجية لمدة ثلاث سنوات (حتى ٢٠١٠) لم تكن تصل بها إلا إلى أقل من ٢ دولار للمليون وحدة حرارية بما يعادل خُمس سعره العالمي ؟!

الحقيقة الثانية :

إن طريقة حساب ما يسمى " دعم المشتقات البترولية " قد اعتمدت على عنصرين :

الأول : حساب سعر المقابل من المنتج البترولي في الأسواق الدولية ، سواء كان هذا المنتج محلياً ، أو يأتي عن طريق الاستيراد ، وقد أعتمد البنك الدولى هذه الصيغة منذ سنوات ، ومعه صندوق النقد الدولى تحت تعبير " سعر الظل " Shadow Prices ، في محاولة للوصول إلى ما أسموه تحقيق الأمثلية Optimization فى تخصيص الموارد ، وهى مغالطة محاسبية واقتصادية وسياسية نظراً لأن الدول المنتجة للبترول لا تحاسب مواطنيها هكذا (السعودية . الكويت . الإمارات .. الخ) ، وإنما يقتصر حساب قيمة الدعم على فارق السعر بين سعر استيراد المنتج البترولي من الخارج ، وسعر بيعه فعلاً في الأسواق المحلية ، وطبقاً لإحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فإن حجم وارداتنا من هذه المشتقات البترولية لم تزد على ٥ مليارات دولار عام ٢٠١١ (أي أقل من ٣٠ مليار جنيه) ، زادت حتى قاربت ٩.٠ مليار دولار عام ٢٠١٣/٢٠١٤ .

الثانى :ونظراً لطريقة الحساب تلك فقد قامت وزارة المالية بدءاً من عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بزيادة الضرائب المفروضة على هيئة البترول المصرية والشريك الأجنبي بأكثر من ٢٥٠٪ مرة واحدة (من ٤.٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ١٢.٥ مليار جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، واستمرت في هذه الزيادة الضريبية) عاما بعد أخر حتى قاربت ٣٥.٨ مليار جنيه عام ٢٠١٠/٢٠١١ ، وفقا للتصنيف والتبويب الجديد للموازنة العامة الذى تم بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى ، ووجد تطبيقه فى صدور قانون الموازنة الجديد رقم (٨٧) لسنة ٢٠٠٥ ، فقد جرى نقل الحساب المفترض لدعم ما يسمى المشتقات البترولية من حساب هيئة البترول (هيئة اقتصادية خارج الموازنة العامة) إلى حساب الموازنة العامة للدولة ، كما يظهرها البيان رقم (١٥) :

جدول رقم (١٥)
تطور العبء الضريبي والإتاوات على هيئة البترول والشريك الأجنبي وما يسمى الدعم الافتراضي للمشتقات البترولية
خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٠ بالمليون جنيه

السنوات	الضرائب على أرباح (فعلى)هيئة البترول والشريك الأجنبي (١)	الإتاوات المفروضة " عائد إيجارات "	دعم ما يسمى المشتقات البترولية (٢)	% للضرائب إلى ما يسمى الدعم (١)÷(٢)
٢٠٠٤/٢٠٠٥	٤٧٧١.٥	–	صفر	–
٢٠٠٥/٢٠٠٦	١٢٥٤٤	٣٨٠٠	٢٢٠٧٨.١	%٥٦.٨
٢٠٠٦/٢٠٠٧	٢٦٨١٣.٠	١٧٩٧.٠	٤٠١٢٩.٥	%٦٦.٨

٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٩٢٦٨.٤	١٤٤٤.٠	٦٠٢٤٨.٨	%٤٨.٦
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٣٤١٣٥.٢	٣٦٦٢.٠	٦٢٧٠٢.٥	%٥٤.٤
٢٠١٠/٢٠٠٩	٣٠٣٨٧.٢	٢٠٩٨.٩	٥٧٠٥٧.٦	%٥٣.٣
٢٠١١/٢٠١٠	٣٥٧٦٥.٣	٢١٩٢.١	٦٧٦٨٠.٠	%٥٢.٨

المصدر : من واقع البيان الإحصائي والتحليلي للموازنة العامة للدولة للسنوات المشار إليها (٢٠٠٦/٢٠٠٥) صفحات (٤١، ٥٧) ، (٢٠٠٧/٢٠٠٦) صفحات (٦، ١٠، ١٩) ، (٢٠٠٨/٢٠٠٧) صفحات (٨، ٩، ١٢، ٢٢) ، (٢٠٠٩/٢٠٠٨) صفحات (٨٠، ٨٣، ٩٠) ، (٢٠١١/٢٠١٠) صفحات (٧٤، ٧٧، ٨٤).

ويكشف تحليل تطور الضرائب والإتاوات المفروضة على هيئة البترول والشريك الأجنبي مقدار العلاقة الطردية بينهما ، والزيادة الكبيرة غير المبررة لما يسمى " **دعم المشتقات البترولية** " ولننظر معاً في هذا البيان لنكتشف جوهر الخلل والتلاعب بالرأي العام المصري فيما يسمى دعم " **المنتجات البترولية** ".

الحقيقة الثالثة: أنه ومنذ عام ١٩٩٤ دخل على الخط جماعات مصالح جديدة من رجال المال والأعمال والمستثمرين العرب والأجانب ، بعد أن قررت الحكومة المصرية بيع وخصخصة بعض آبار البترول ، فبيعت إلى أمثال صلاح دياب ومحمد إبراهيم كامل ومحمد خميس ، ومجدى راسخ ، والمستثمر الكويتى المرحوم ناصر الخرافى وعشرات غيرهم ، وأصبح هؤلاء قوة ضاغطة من أجل تصحيح الأسعار وبيع منتجاتهم البترولية وفقا للأسعار العالمية ، وليس طبقا لتكاليف الانتاج المحلية ، وساعدتهم فى ذلك عصابة كانت تحكم مصر برئاسة الرئيس الأسبق حسنى مبارك وأنجاله وأصهاره والرجل الغامض حسين سالم وأخرين .

فإذا تأملنا بيانات الجدول السابق نكتشف أنه كلما زادت الضرائب المحصلة أو المربوطة على هيئة البترول لصالح مصلحة الضرائب العامة ، كلما زاد بالمقابل رقم ما يسمى دعم " المشتقات البترولية " ، مما يؤكد حقيقة على جانب كبير من الأهمية ، وهو أن هناك تحايلا محاسبيا تم على الرأي العام المصري في هذه القضية الحيوية من زاويتين :

الأولى:أن ارتفاع تكلفة هذه المنتجات البترولية يرجع إلى الزيادة المستمرة للضرائب المفروضة على قطاع البترول.

الثانية : افتراض أن أسعار بيع هذه المنتجات السائدة في الأسواق الدولية متعادلة مع التكاليف الفعلية لإنتاجها في السوق المصرية المحلية ، وهى مغالطة كبرى وخديعة محاسبية وسياسية .وبهذا يتحقق لوزارة المالية ووزيرها – وقتئذ– هدفين فى آن واحد:

الأول: إظهار الإيرادات الضريبية بصورة مبالغ فيها ، بما ينعكس تقديراً لكفاءة وزير المالية السابق .

الثانى : معادلة السعر المحلى للمنتجات البترولية ، بالأسعار العالمية عبر معادلة سعرية جديدة ، ومن خلال العبء الضريبي فيما يمكن أن يسمى نفقة الفرصة البديلة Opportunity cost.

وقد اعتمدت الحكومة المصرية ممثلة فى وزارتى البترول والمالية معادلة سعرية تتأسس على مفهوم مغلوط ، إستنادا إلى ما جرى الاتفاق عليه مع البعثة الفنية لما يسمى خبراء صندوق النقد الدولى منذ عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ ، وأسفرت على إعادة تصنيف وتبويب الموازنة العامة للدولة (بصدور قانون الموازنة الجديد رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥) من ناحية ، وإعادة تصنيف وحساب مصفوفة الناتج المحلى الاجمالى بالاتفاق مع وزارة التخطيط ، التى كان قد جرى تغيير مسماها منذ عام ٢٠٠٥ إلى وزارة التنمية الاقتصادية ، وتقوم هذه المعادلة السعرية الجديدة على الأتى :

تكاليف دعم المشتقات البترولية المصرية = (كمية الانتاج المحلى للمشتقات البترولية × سعرها المعادل فى السوق الدولية + كمية الواردات من المشتقات البترولية × سعرها فى السوق الدولية) – سعر بيعها فى السوق المحلية بالاسعار المحلية أو الإدارية المقررة من الحكومة المصرية).

وهكذا يبدو واضحا مقدار التلاعب والخلل فى الإدارة السعرية للمنتجات البترولية المحلية منذ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، سواء فى الموازنة العامة المصرية ، أو فى حسابات هيئة البترول . علما بأننا ننتج محليا ٦٣% من السولار ، و٥٠% من أنبوبة البوتاجاز ، و٧٠% تقريبا من البنزين ، فحساب نفقة الفرصة البديلة هو الذي يحرك السياسة الحكومية تجاه مشكلة الدعم ، والحقيقة أن أمام صانع السياسة الاقتصادية بديلين لكل منهما ثمناً اقتصادياً وسياسياً وإجتماعيا :

الأول : هو استمرار تقديم المشتقات البترولية للمصانع أو للقطاعات الاقتصادية والإنتاجية المختلفة (صناعة . نقل . الكهرباء .. الخ) بالأسعار المحلية ، مع إلزام هذه القطاعات ببيع منتجاتها للمصريين أيضاً بالأسعار المحلية وليس بالأسعار العالمية ، ومن شأن ذلك المحافظة على استقرار الأسواق في الداخل والسيطرة على معدلات التضخم وارتفاع الأسعار، خاصة وأن جزء كبيراً من منتجات هذه القطاعات تمس مستويات معيشة الطبقات الوسطى ومحدودي الدخل.

الثاني : هو على العكس من الأول ، تقديم المشتقات البترولية (غاز . مازوت . سولار .. الخ) بالأسعار المماثلة للأسعار العالمية ، مع اقتطاع حصة الحكومة من الأرباح ، وفقاً لنظام ضريبي عادل (مبدأ الضريبة التصاعدية) ، وهذا من شأنه تعظيم حصيلة الإيرادات الحكومية الضريبية ، وإن كان هذا سيؤدى إلى انفلات الأسواق وخروج معدلات التضخم وارتفاع الأسعار عن حدود السيطرة الحكومية ، بما له من أثر اجتماعي وسياسي فادح.

وهكذا يبدو واضحاً أن قضية " **الدعم** " ، لا ينبغي التعامل معها ببساطة كما يبدو في الخطاب الحكومي والإعلامي الرسمي (رفع أسعار المشتقات البترولية) ، وإنما يتطلب الأمر حساب الأثر العكسي للقرار الاقتصادي على بقية مكونات دورة الإنتاج والتشغيل والأسواق.

وقد إستمرت هذه السياسة المرتبكة – والضارة – حتى بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ ، وظل العقل الحكومى يتناول قضية ما يسمى دعم المشتقات والمنتجات البترولية ، بصورة فيها من التضليل ، بأكثر ما فيها من العدل والانصاف .

والأن ينبغى أن نطرح السؤال التالى : كيف نعيد بناء وهيكلة قطاع البترول والطاقة كمدخل رئيسى للإصلاح الاقتصادى ؟

خطورة التعامل مع قضية دعم الطاقة تكمن فى أنها تتشابك وتتسرب داخل قطاعات الإنتاج والتوزيع كافة ، ومن ثم فأن حصرآثارها السعرية فى حدود قطاع الصناعة وحده سيكون من أكثر المعالجات صعوبة ، بيد أن تحليل مكونات الصورة المعقدة ، قد تتيح لنا استخلاص نتائج تساهم فى رسم سياسات رشيدة ومتوازنة فى هذا المجال .

ونجاح سياسات الهيكلة الحقيقية تكمن فى كيفية " الحد المؤكد " من أثر الزيادة السعرية لإمدادات الطاقة (كهرباء– غاز – سولار – مازوت) للمصانع المختلفة ، على أسعار منتجاتها فى السوق الداخلية المصرية ، ومن ثم على التضخم وارتفاع الأسعار بما يؤثر سلبا على حياة المصريين؟

بمعنى آخر : كيف نضمن أن تؤدى زيادة أسعار مصادر الطاقة والمنتجات البنرولية للمصانع إلى تخفيض نسب أرباح هذه الشركات المغالى فيها ، دون أن تنزل إلى مستوى نقل عبء هذه الزيادات السعرية على عاتق المستهلكين ؟

هذا هو التحدى الحقيقى الذى يواجه الدولة الوطنية المصرية ، ورجال رسم السياسات الاقتصادية بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير ، **وهنا نقترح السياسات التالية :**

أولا : تطهير وتغيير سياسات التشغيل فى قطاع البترول

لقد أدت سياسات التشغيل فى قطاع البترول على مدى الثلاثين عاما الأخيرة ، إلى تحول هذا القطاع من مصدر للثرة والدخل إلى عبء على الاقتصاد واستنزاف الجزء الأكبر من هذه الثروة من خلال ثلاثة سياسات :

الأولى: سياسة التساهل فى الاتفاقيات مع الشريك الأجنبى ، سواء فى حصص كل طرف أو بند استرداد التكاليف.

الثانية : توقيع عدد كبير من اتفاقيات الغاز الطبيعى المصرى لتصديره وتوريده إلى سبعة دول أجنبية وعربية بلغت ٢١ اتفاقية بأقل من خمس سعره العالمى (أسبانيا – ايطاليا – فرنسا – الأردن – إسرائيل وغيرها)، مما أدى لخسارتنا فى أربعة أتفاقيات فقط مع إسرائيل والأردن وشركة جاز دى فرانس ، والشركة الأسبانية الإيطالية المشتركة " يونيون دى فيونسيا " منذ عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠١٢ حوالى ٥٠.٠ مليار دولار عدا ونقدا .

الثالثة: سياسة تأسيس شركات كثيرة دون مبرر موضوعى ، الكثير منها كانت مجرد واجهات من أجل إرضاء وإغواء كبار المسئولين فى الدولة وأعضاء مجلسى الشعب والشورى من خلال تعيين أبنائهم وأقربائهم بمرتبات كبيرة

، واكتسابهم تبعا لذلك لسياسات الوزير السابق (سامح فهمى وجماعته) والصمت على فساده فى إدارة هذا القطاع.

يكفى أن نعرف أن عدد شركات هذا القطاع أو الشركات المساهمة فيها تزيد على ٩٥ شركة ، عشرين شركة منها غير ذى جدوى اقتصادية ، كما بلغ عدد اتفاقيات التعاقد مع الشركاء الأجانب التى صدرت بقوانين منذ عام ١٩٨١ حتى عام ٢٠١٠ حوالى ٤٧١ اتفاقية (بقانون) ، وكانت عملية التلاعب التى تجرى فى هذا القطاع وتواطؤ بعض قيادات قطاع البترول تتم كالتالى :

١-يجرى التعاقد مع شركة أجنبية للبحث والتنقيب ويصدر قانون بذلك من مجلس الشعب المصرى.

٢-وقبل أن تنتهى فترة البحث والتنقيب تقوم الشركة الأجنبية ببيع حق امتيازها إلى شركة أجنبية أخرى ، أو جزء من حصتها فيمتد التعاقد دون مراجعة جادة وحقيقية من هيئة البترول غالبا.

٣-ثم تقوم كل واحدة ببيع جزء من حصتها إلى شركة ثالثة أو رابعة لنجد أنفسنا أمام تكتل مصالح دولى غالبا ، كل هذا يتم ولا تتحرك هيئة البترول ، وكأننا بصدد عملية غسل تعاقد وإهدار للحقوق المصرية.

٤-ومن صور تواطؤ بعض قيادات البترول أيضا واستنزاف حقوقنا عبر عدة وسائل وإجراءات:

-التحايل فى حساب تكاليف الأصول الثابتة ، حيث يجرى تحويلها إلى مصروفات تشغيل سنوية فتحمل على بند استرداد التكاليف بدلا من استنفاذها.

-المبالغة الشديدة فى حساب أجور الخبراء الأجانب (١٥ ألف دولار شهريا كأجور ومزايا عينية) وبعضهم ليسوا خبراء حقيقيين فى مجال البحث والتنقيب وإنما هم طباخون ..!!

-سيارات قطاع البترول وشركاته معفاه من الجمارك ويجرى استخدامها بصورة غير اقتصادية وكذلك وقود هذه السيارات .

-خفض نسبة الأتاواة لصالح مصر من ١٥% قبل عشرين عاما إلى ١٠% فقط .

٥-وقد أضيف إلى هذا التلاعب ما جرى من وزارة أحمد نظيف ويوسف بطرس غالى بالتواطؤ مع صندوق النقد الدولى ، بإعادة احتساب وتنظيم مصفوفة حساب الناتج المحلى الاجمالى المصرى والموازنة العامة للدولة بما يتوافق مع النظم الإحصائية للصندوق ، وبمقتضى ذلك أدخل عناصر فى حساب الناتج ليست من طبيعته ولم تكن تدرج سابقا على الإطلاق ، مثل إدخال حصة الشريك الأجنبى فى الناتج المحلى المصرى ، والتى أدت إلى قفزة غير مبررة فى حساب هذا الناتج من ٤١٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ إلى ما يزيد على تريليون ومائة مليار جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠) ..!!

٦–وكذلك طريقة حساب الاستثمار الأجنبى والتى أدت إلى قفزة غير مبررة فى هذا الاستثمار الأجنبى ، وفى مجال البترول راجعوا مثلا ما جرى من تطور صادرات مصر من البترول التى صاحبها زيف وتلاعب محاسبى أظهرت الصورة بغير حقيقتها كالتالى :

جدول رقم (١٦)

تطور صادرات مصر من البترول خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٠

السنوات	قيمة صادرات مصر من البترول (بالمليار دولار)	ملاحظات
٢٠٠٠	٣ر٢	
٢٠٠١	٦ر٢	
٢٠٠٢	٤ر٢	
٢٠٠٣	٢ر٣	
٢٠٠٤	٩ر٣	
٢٠٠٥	٣ر٥	
٢٠٠٦	٢ر١٠	
٢٠٠٧	٢ر١٠	من هنا أدخلت حصة الشريك الأجنبى
٢٠٠٨	٥ر١٤	فى حساب صادرات مصر النفطية.
٢٠٠٩	٠ر١١	
٢٠١٠	٣ر١٠	

المصدر: من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٥ النشرة الشهرية للبنك المركزى المصرى ص(١٦٣، ٧٦) وبعد ذلك النشرة الشهرية للبنك المركزى المصرى ، ص ٧٦ .

وهكذا زاد رقم الصادرات المصرية بالمخالفة للحقيقة والواقع ، وأعطت انطباعات خاطئة لدى الرأى العام غير المتخصص – بل وحتى لدى كثير من المتخصصين – بشأن صادراتنا وعن قدراتنا الاقتصادية الحقيقية ، وأيضا عن معدلات نمو الناتج المحلى التى كان يتغنى بها ليل نهار رجال النظام الفاسد طوال عشر سنوات قبل ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ .

على أية حال : كيف نطهر قطاع البترول والثروة المعدنية ، ونعيد النظر فى سياسات تشغيله ؟

لدينا هنا ثلاثة محاور ومستويات للعمل :

المستوى الأول : طلب فتح باب التفاوض مع الشركاء الأجانب بشأن نظام الخصص التى يحصل عليه الشريك الأجنبى سواء من الخام المكتشف أو الغاز المستخرج ، ولنا فى عدة دول قامت بهذا الأختيار وأخرهم اليمن الشقيقة ، ومن قبلها البرازيل والسودان وغيرها ، ول يحجج البعض بتعبير " إحترام الدولة لعقودها السابقة " ، خاصة إذا كانت عقودها السابقة تلك قد شابهها الفساد المؤكد ، وليس أدل من محاكمة وزير البترول الأسبق سامح فهمى .

كمـا أن موقفنـا يعـززه أهميـة السـوق المصـرية فـى عـالم الـنفط والغـاز ، خاصـة إذا مـا أدرك الشـريك الأجنبـى (خصوصـا الأمريكـى والبريطـانى والفرنسـى) ، أن الأختيـارات المصـرية مفتوحـة للتعاقد شـرقا مـع دول مثـل الصـين وروسيا وماليزيا وغيرهم .

المستوى الثانى : مراجعة عقود تصدير وبيع الغاز الطبيعى المصرى مع الدول المتعاقدة ، خصوصا وقد حكمت المحاكم المصرية بفساد التعاقد فـى بعضـها ، وعرف العـالم كلـه مستوى الفسـاد والنهب الـذى كـان يمارسـه حسـنى مبـارك وأولاده ، والجماعـات المحيطـة بـه من رجـال المـال والأعمـال المحليين والأجانـب ، ويسـتهدف هـذا الإجـراء تحسين أسعار التصدير وتحسين ميزان المعاملات لهيئة البترول وشركاتها .

المستوى الثالث : تعيير جذرى فى قيادات قطاع البترول ، خصوصا هؤلاء الذين إرتبطوا إرتباطا عضويا بسياسات الرئيس المخلوع فى قطاع البترول ، أى قيادات الصفين الأول والثانى داخل هذا القطاع ، مع تغيير هيكلى فى بنية هذا القطاع على المستويات الإدارية (الشركات والشراكة) والوظيفية ، والمالية ، بهدف تعظيم الفائض المحول من هذا القطاع إلى الخزانة العامة ، مع ضم هيئة البترول إلى الموازنة العامة للدولة داخل قطاع الأعمال بالموازنة ، لزيادة الرقابة المالية والإدارية على ما يجرى داخله ، والكثير منه مشين .

جدول رقم (١٧)

تطور مصروفات الدعم بالحساب الختامي للموازنة العامة للدولة

خلال السنوات ٢٠٠٦/٢٠٠٥ حتى ٢٠١٢/٢٠١١ " **القيمة بالمليون جنيه** "

السنوات	**٢٠٠٦/٢٠٠٥**	**٢٠٠٧/٢٠٠٦**	**٢٠٠٨/٢٠٠٧**	**٢٠٠٩/٢٠٠٨**	**٢٠١٠/٢٠٠٩**	**٢٠١١/٢٠١٠**
البيان	**الفعليات**				**متوقع**	**مشروع**
دعم المؤسسات غير المالية						
دعم السلع التموينية	**٩٤٠٦.٧**	**٩٤٠٥.٩**	**١٦٤٤٤.٥**	**٢١٠٧١.٩**	**١٤٠٩٨.١**	**١٣٥٨٥.١**
دعم المنتجات البترولية	**٤١٧٧٨.١**	**٤٠١٢٩.٦**	**٦٠٢٤٨.٨**	**٦٢٧٠٢.٥**	**٥٧٠٥٧.٦**	**٦٧٦٨٠.٠**
دعم تنشيط الصادرات	**١٠٨٤.٩**	**١٥٢٨.٤**	**١٩٦٠.٢**	**٤٢١٩.٦**	**٣٠١٣.٧**	**٤٠٠٠.٠**
أخرى (*)	**١٦١٥.٢**	**١٤١٢.٣**	**٣٣٦٣.٩**	**٣١٩١.١**	**١٠٠١٤.٨**	**١٤٠٠٣.٦**
إجمالي الدعم لمؤسسات غير مالية (١)	**٥٣٨٨٤.٩**	**٥٢٤٧٦.٢**	**٨٢٠١٧.٤**	**٩١١٨٥.١**	**٨١١٧١.٢**	**٩٩٢٦٨.٧**
ثانياً دعم المؤسسات المالية						
دعم فائدة القروض الميسرة	**٣٥٩.٧**	**٧٠٧.٨**	**٧٧٧.٩**	**٨٤٥.٣**	**٦٦٢.٠**	**٧٥٣.٤**
دعم إسكان محدودي الدخل	**٠.٠**	**٤٥٠.٩**	**٩٩٩.٧**	**١٠٤٩.٩**	**١٣٠٠.٠**	**١٠٠٠.٠**
أخرى	**٠.٠**	**٣٢٤.٠**	**٤١٠.٣**	**٧٥٠.٠**	**٧٥٠.٠**	**٧٥٠.٠**
إجمالي الدعم لمؤسسات مالية(٢)	**٣٥٩.٧**	**١٤٨٢.٧**	**٢١٨٧.٩**	**٢٦٤٥.٢**	**٢٧١٢.٠**	**٢٥٠٣.٤**

الإجمالي العام للدعم (١+٢)	٥٤٢٤٤.٦	٥٣٩٥٨.٩	٨٤٢٠٥.٣	٩٣٨٣٠.٣	٨٣٨٨٣.٠	١٠١٧٧٢.١

المصدر : الفصل التشريعي التاسع / دور الانعقاد العادي الخامس . مضبطة الجلسة الرابعة والسبعين . مجلس الشعب . ٢٠ مارس ٢٠١٠ص (١٤١) والبيان التحليلي لمشروع موازنة عام ٢٠١٠/٢٠١١، صفحات (٥١، ٨٤) .

* أخرى تشمل دعم المزارعين ودعم خدمات النقل العام والتأمين الصحي على الطلاب والأدوية والألبان للأطفال وفروق أسعار القطن ودعم الإنتاج الصناعي وتنمية الصعيد وغيرها.

(١٣) كيف نقدر تكاليف المنتجات البترولية فى مصر ؟وكيف يجرى التلاعب بمفهوم الدعم ؟

منذ سنوات بعيدة – وتحديدا منذ يوليو عام ٢٠٠٥– ظهر فى الموازنة العامة للدولة فى مصر بند يسمى " دعم المنتجات البترولية ، بقيمة ٤١.٠ مليار جنيه ، وكان المقصود من وجهة نظر الحكومة المصرية التى يترأسها د. أحمد نظيف ، ويشارك فيها عدد كبير من رجال المال والأعمال (٢٠٠٤–فبراير ٢٠١١) ، كما يتولى فيها منصب وزير المالية الدكتور يوسف بطرس غالى ، الذى كان أول الهاربين خارج مصر بعد الساعات الأولى من قيام ثورة الخامس والعشرين من يناير ، وقبل أن يوجه إليه أية إتهامات من أى نوع ، ما يضيع على الخزانة العامة المصرية من إيرادات بسبب بيع تلك المنتجات – مثل البنزين والسولار والغاز الطبيعى والمازوت – بالأسعار المحلية ، بدلا من بيعها بأسعار المثل السائد فى الأسواق العالمية ، أو بالتحديد فى الأسواق الأمريكية والأوربية .

ولم ينتبه لهذا التلاعب المحاسبى والمالى سوى كاتب هذه السطور ، الذى نشر عدة مقالات ودراسات ، وأبدى رغبة متكررة عبر القنوات التليفزيونية لمناظرة أيا من المسئولين فى الدولة ، سواء قبل ثورة يناير عام ٢٠١١ ، أو بعدها وتقديم الحقيقة للرأى العام المصرى .

والحقيقة أن التعريف الذى تبنته الحكومات المصرية منذ يوليه عام ٢٠٠٥ ، وحتى يومنا الراهن فى ٢٠١٧ ، والقائم على مفهوم نفقة الفرصة البديلة Opportunity Costلا يتفق على الإطلاق مع التعريف العلمى الصحيح والمنضبط لمفهوم الدعم Subsidyفى العلوم الاقتصادية والمالية ، والذى يقصد به (ما تتحمله الخزانة العامة للدولة من أعباء مالية ، نتيجة بيع سلعة أو خدمة فى الأسواق المحلية بأقل من تكلفة إنتاجها ومحملة بنسبة ربح مناسبة أو معقولة)

وهنا مناط الخلاف والإختلاف بين الدعم الحقيقى ، والدعم الإفتراضى أو الحسابى .

فالدعم الحقيقى ينصرف إلى ما تتحمله الخزانة العامة فعلا من أعباء مالية نظير بيع هذه السلعة أو الخدمة بأقل من تكاليف إنتاجها ، بينما يذهب المفهوم الحكومى – المستند إلى رأى صندوق النقد الدولى – منذ عام ٢٠٠٥ وحتى يومنا الراهن ، إلى معنى مختلف يقوم على ما يسمى فى علم الاقتصاد بنفقة الفرصة البديلة ، أى بحساب الفارق المالى الذى ضاع على الدولة أو الخزانة العامة بسبب بيعها هذه السلعة أو الخدمة بأسعا تقل عن سعر بيع مثيلتها فى السوق الدولية ، حتى لو كانت هذه السلعة أو الخدمة يتكلف إنتاجها أقل كثير من تكاليف إنتاج مثيلتها فى السوق الدولية مثما هو الحال فى الولايات المتحدة أو أوربا .

وبرغم ظهور بعض الوزراء والمسئولين فى قطاع البترول فى وسائل الإعلام المختلفة طوال السنوات الأثنتا عشر الماضية (سامح فهمى – أسامة كمال – طارق الملا) ، فأن أحدا منهم لم يقدم للرأى العام أرقاما دقيقة بشأن تكاليف الانتاج المحلية للتر البنزين أو السولار أو غيره من منتجات بيترولية ، وبإستثناء تصريح صحفى لوزير البترول طارق الملا منشور بجريدة الوطن المصرية بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٠ ، التى أشار فيها إلى أن :

١- أن الدولة تدعم لتر بنزين (٩٢) أوكتين بحوالى ٦٠% حيث يتكلف إنتاجه ٤.٣٠ جنيها ، بينما يباع فى السوق المحلية بسعر ٢.٦جنيها .

٢- وأن الدولة تدعم لتر بنزين (٨٠) أوكتين بنسبة ٥٤% ، حيث يتكلف ٢.٩٥ جنيها ، بينما يباع فى السوق المصرية ب ١.٦٠ جنيها .

٣- وكذلك السولار يدعم بنسبة ٥٦% حيث يتكلف اللتر ٣.٢٠ جنيها بينما يباع بسعر ١.٨٠ جنيها .

٤- أما أنبوبة البوتاجاز فمرة يقول أنها تتكلف ٥٨ جنيها ، مرة أخرى يقول أنها تتكلف ٥٠ جنيها ، بينما تباع فى السوق المحلية بسعر ٨.٠ جنيهات .

٥- أما لتر بنزين (٩٥) أوكتين فقد أعترف الوزير بأنه يتكلف ٥.٠ جنيهات، بينما يباع فى السوق المصرية بسعر ٦.٢٥ جنيها .

وقد كان هذا هو أوضح تصريح لوزير مصرى حول التكاليف الخاصة بلتر المواد البترولية ، وقد أضاف الوزير الملا ، ما أعتبره العناصر الثلاثة لتقدير الدعم الوارد فى الموازنة العامة وهى :

أ- حجم الاستهلاك المحلى من المنتجات البترولية والغاز الطبيعى .

ب-أسعار النفط العالمية .

ت-سعر صرف العملات الأجنبية .

كما أضاف الوزير ما يفيد حينما قال ، بأن بعض المنتجات البترولية تقوم الحكومة المصرية بشرائها من الشركات الاستثمارية والأجنبية بالأسعار العالمية ، وكذلك من حصة الشريك الأجنبى ، وخصوصا من البوتاجاز والسولار .

أذن علينا أن ننتبه إلى الحقائق التالية قبل أن نبدأ فى حساب تكاليف الانتاج الفعلية للتر المنتجات البترولية فى مصر ، وهذه الحقائق هى :

١- أن سوء إدارة قطاع البترول والغاز طوال الأربعين عاما الماضية ، قد أدت إلى هيمنة الشركات الأجنبية والاستثمارية التى يملكها رجال المال والأعمال المصريين والعرب ، ومنهم أسماء كبيرة من المرتبطين بنظام الحكم فى عهد مبارك (حسين سالم – صلاح دياب – مجدى راسخ –محمود الجمال – جمال مبارك – علاء مبارك – شفيق بغدادى – أكمل قرطام – محمد إبراهيم كامل – ناصر الخرافى – أبناء عبد الحميد أبو بكر – وغيرهم كثير جدا) ، والذى بدأوا اقتحام هذا القطاع منذ مطلع التسعينات ، والأن أصبح لهم قوة طاغية ومصالح عاتية ورجال يناصرونهم فى الإدارة الحكومية المصرية ، يطالبون ويصرون على تقديم منتجاتهم بالسعر العالمى ، بينما حصلوا على أمتيازاتهم وأبار بترولهم بالسعر المحلى ..!!

٢- تنازلت الحكومة المصرية ممثلة فى وزارة البترول وهيئة البترول منذ أكثر من ثلاثين عاما عن بعض حقوقنا فى إنتاج البترول وخصوصا تخفيض حصتنا فى الإتاوة من ١٥% إلى ١٠% فقط ، مما أدى لخسارة قطاع البترول المصرى أكثر من ١٥ مليار دولار لصالح الشركاء الأجانب تحت بند واحد ، وتحت نفس اللافتة التى نهبت مصر تحتها ، إلا وهى تشجيع الاستثمار الأجنبى وجذب المستثمرين ، علما بأن هذه النسبة لا تقل عن ١٥% لدى أبو ظبى والكويت والسعودية وتصل إلى ١٦.٦% فى ليبيا فى عهد القذافى .

٣- كما تساهلت وزارة البترول وهيئة البترول المفاوضة للأطراف الأجنبية ، فى بند إسترداد التكاليف ، وفى توزيع الحصص بيننا وبين الشركاء الأجانب ، فأصبح الشريك الجنبى يحصل فى المتوسط على ما بين ٦٠% إلى ٦٥% سنويا من إنتاج الأبار المصرية ، بينما فى معظم الدول المنتجة ينبغى أن لا يزيد حصة الشريك الأجنبى على ٤٠% إلى ٤٥% على الأكثر شاملة بند إسترداد التكاليف .

٤- وعندما يشير وزير البترول المصرى فى كلمته أمام المؤتمر الاقتصادى الذى عقد بالقاهرة فى شهر أكتوبر عام ٢٠١٥ ، ونشره موقع مصراوى بتاريخ ٢٠١٥/١٠/١٤ ، بأن ٤٠% من أحتياجاتنا من المواد البترولية (منتجات وخام) تستورد من الخارج وبالأسعار العالمية ، ويقر الرجل بأن كثير من هذه المنتجات نشتريها من الشركات الاستثمارية والأجنبية ومن حصة الشريك الأجنبى ، فأنه لا يقدم معلومات بشأن طريقة أحتساب هذه المشتريات وفقا لعقود البترول الموقعة مع الشريك الأجنبى ، حيث تسمح عقود البترول فى كافة دول العالم العربى المنتجة بخصم ما يسمى " المسموحات " من السعر المعلن ، مثل مسموحات التسويق ومسموحات تنفيق الأتاواة ، والتى تختلف من بلد إلى اخر ، فهى فى ليبيا (قبل اضطرابات الثورة الليبية عام ٢٠١١) فى حدود خمسة سنتات أمريكى لكل برميل ، وبالتالى ففى هذا الحال فأن السعر الذى تحصل عليه مصر من الشريك الأجنبى يقل عن السعر العالمى، وهناك الكثير من التنازلات التى قامت بها قيادات قطاع البترول طوال الثلاثين عاما الماضية ، أما تحت أعتبارات الفساد والمصالح الشخصية ، أو تحت ضغط الرئيس ومن حوله من الفاسدين . وهو موضوع أخر يطول شرحه ولدينا مستنداته ووثائقه .

٥- قد تمّ الاتفاق بين متداولي النفط على اختيار أنواع محدّدة تكون بمثابة معيار للجودة ، وعلى أساسها يتم زيادة أو خفض قيمة السلع البترولية ، فعلى مستوى العالم أختير خام برنت في المملكة المتحدة ليكون مرجعاً عالمياً ، وفي منطقة الخليج العربي يستخدم خام عمان و دبي كمعيار للتسعيرة ، وفي الولايات المتحدّة خام وسط تكساس المتوسط .وهم من حيث الجودة علي الترتيب (تكساس – برنت – سلة أوبك) .

جدول رقم (١٨)

تكاليف إستخراج برميل من النفط الخام فى أهم الدول المنتجة

البلد	تكاليف الاستخراج (بالدولار)		
	المصروفات التشغيلية	المصروفات الرأسمالية	الإجمالى
بريطانيا	٣٠.٧	٢١.٦	٥٢.٣
البرازيل	٣١.٥	١٧.٣	٤٨.٨
كندا	٢٢.٤	١٨.٧	٤١.١
الولايات المتحدة	١٤.٨	٢١.٥	٣٦.٣
النرويج	١٢.١	٢٤.٠	٣٦.١
أنجولا	١٦.٦	١٨.٨	٣٥.٤
كولومبيا	١٩.٨	١٥.٥	٣٥.٣
نيجيريا	١٥.٣	١٦.٢	٣١.٥
الصين	١٤.٣	١٥.٦	٢٩.٩
المكسيك	١٠.٧	١٨.٣	٢٩.٠
كازاخستان	١١.٥	١٦.٦	٢٧.٨
ليبيا	٧.٢	١٦.٦	٢٣.٨
فنزويلا	١٣.٩	٩.٦	٢٣.٥
الجزائر	٧.٢	١٣.٢	٢٠.٤
روسيا	٨.٤	٨.٩	١٧.٣
إيران	٥.٧	٦.٩	١٢.٦
الإمارات المتحدة	٥.٧	٦.٦	١٢.٣
السعودية	٥.٤	٤.٥	٩.٩
الكويت	٤.٦	٣.٧	٨.٣
مصر	غير متاح	غير متاح	غير متاح

المصدر : الوكالة الدولية للطاقة ، ٢٠١٥ .

فكيف تحسب الحكومة المصرية تكاليف إنتاج لتر من المنتجات البترولية (بنزين – سولار – كيروسين – مازوت) ، أو الغاز الطبيعى ؟

عناصر التكاليف للمنتجات البترولية :

وفقا للمنظور الحكومى المصرى الذى ساد منذ يوليو عام ٢٠٠٥ ، أثناء حكومة الثنائى (أحمد نظيف – يوسف بطرس غالى) ، فأن معادلة التكاليف تتحدد كالتالى :

١- تكاليف إستخراج برميل النفط الخام ، سواء كانت مصاريف رأسمالية Capital Costs الطويلة المدى والتى تشتمل على تكاليف البحث والتنقيب ووالمعدات والآلات ، أو مصاريف تشغيلية Operational Costs والتى يقصد بها تكلفة رفع برميل البترول من باطن الأرض ، والتى تضم مصاريف العمالة والأجور والمرتبات والمصاريف الإدارية الأخرى .

٢- مصاريف عمليات النقل للمادة الخام ، سواء عبر الأنابيب أو الناقلات أو السيارات .

٣- مصاريف التكرير فى معامل يفترض أنها تحظى بالصيانة والجودة والطاقة الفنية المناسبة .

٤- مصاريف النقل والتوزيع سواء لمحطات الوقود للمستهلكين ، أو لمحطات الكهرباء والمصانع .

٥- يضاف إلى ذلك ربح عملية الاستخراج ، وربح عملية التكرير ، ثم ربح عملية التوزيع بواقع ٥% لكل منها من تكلفة إستخراج البرميل .

٦- ونظرا إلى أن الحكومة المصرية – بسبب سوء إدارة هذا القطاع وإنتشار الفساد فيه منذ عقود طويلة – فأن إنتاجنا المحلى قد أنخفض من ٩٥٠ ألف برميل يوميا من النفط فى أواخر الثمانينات ، إلى أقل من ٧٠٠ ألف برميل يوميا فى الوقت الراهن (٢٠١٧) ، وتضطر إلى إستيراد ما يعادل ٣٥% إلى ٤٠% من أحتياجاتنا من الخارج ، ومن هنا أضافت هذه الحكومة منذ يوليو عام ٢٠٠٥ عنصر جديد وغير مسبوق للتكاليف هو ما يسمى نفقة الفرصة البديلة Opportunity Cost، أى الفارق بين سعر بيع المنتجات البترولية المباعة محليا ، وبين سعر بيع مثيلتها فى الأسواق الغربية ، وتحديدا الولايات المتحدة ودول أوربا الغربية ، وهو كما يتبين مجرد عنصر أفتراضى أو حسابى ، لا تتحمله فعلا الخزانة العامة للدولة ، وهنا مناط التلاعب المحاسبى .

فنحن ننتج محليا حوالى ٦٣% من أحتياجاتنا من مادة السولار ، وكذلك ٥٠% من مادة البنزين بجميع أنواعه ، و٣٠% من أنبوبة البوتاجاز ، وحوالى ٥٠% من مادة المازوت ، بينما نستورد بقية النسب من الخارج ، وخصوصا من الدول العربية الشقيقة ، التى تمنحنا بعضها فى صورة منح ، أو فى صورة تعاقدات وفقا لتسهيلات فى الدفع ولمدد طويلة (كما أعترف الوزير طارق الملا فى تصريحاته المشار إليها).

وحتى نقترب أكثر من الحقيقة تعالوا نتأمل الحقائق التالية :

١- أن تكاليف إستخراج البرميل من النفط الخام تتفاوت من دولة إلى أخرى ، فهى فى بريطانيا من أعلى التكاليف حيث تبلغ ٥٢.٣ دولار للبرميل ، بينما فى الكويت تتدنى إلى أدنى مستوى حيث تصل إلى ٨.٣ دولار للبرميل الخام .

٢- أن متوسط إنتاج البرميل من النفط بعد تكريره – وبصرف النظر عن نوعه أو كثافاته – يصل إلى ١٥٩ لترا ، طبقا للدراسات المتخصصة التى قامت بها الوكالة الدولية للطاقة ، ويتوزع على النحو التالى :

٣-

(المعادلة رقم ١) :

- ٧٠.٦ لترا من البنزين بنسبة ٤٣.٤% من إجمالى إنتاج البرميل .
- ٤٣.٢ لترا من الديزل بنسبة ٢٣.٥% .
- ١٥.٠٨ لترا من وقود المحركات النفاثة بنسبة ٩.٢% .
- ٧.٧٩ لترا من فحم الكوك بنسبة ٤.٩% .
- ٧.٥٤ لترا من الغاز النفطى المسال وغازات أخرى LPG بنسبة ٧.٣% .
- ٣.٧٧ لترا من زيت الوقود الثقيل بنسبة ٣.٨% .
- ٤.٩٣ لترا من الأسفلت وزيت القار (البيتومين) بنسبة ٣.١% .
- بتروكيماويات بنسبة ٢.٤% .
- نواتج أخرى بنسبة ٢.٢% .

المجموع ١٥٩ لترا بنسبة ١٠٠%

وفى مصر تقترب مخرجات البرميل من النفط الخام من تلك النسب والكميات ، حيث نستخلص ٧٠.٠ لترا من البنزين ، و٣٢ لترا من السولار ، و١٥ لترا من الكيروسين ، و٤٢ لترا من المواد الأخرى .

ومن هنا يتفاوت سعر بيع لتر البنزين من دولة إلى أخرى ، طبقا لنمط الإدارة السياسية والتحيزات الاجتماعية للحكم من ناحية ، ووفقا لمستويات المعيشة السائدة لدى غالبية السكان من ناحية أخرى . فبلد مثل فنزويلا تبيع لتر البنزين بسنت أمريكى واحد ، بينما يباع فى السعودية بما يعادل ٢٤ سنتا أمريكيا (أقل من ٢ جنيه مصرى قبل تغريق الجنيه المصرى فى نوفمبر عام ٢٠١٦) ، بينما يباع فى الولايات المتحدة ب٦٨ سنتا ، أى بأقل من من ٥.٤٤ جنيها قبل تغريق الجنيه المصرى ، والجدول التالى يبين أسعار لتر البنزين فى كثير من دول العالم :

جدول رقم (١٩)

سعر بيع التجزئة للتر البنزين (٢٩ أوكتين و٩٥ أوكتين) فى بعض دول العالم عام ٢٠١٣ (بالدولار)

م	الدولة	سعر لتر البنزين	م	الدولة	سعر لتر البنزين	م	الدولة	سعر لتر البنزين
١	فنزويلا	٠.٠١	٢٦	أذربيجان	٠.٦٧	٥١	نيوزيلاندا	١.٣٤
٢	السعودية	٠.٢٤	٢٧	باكستان	٠.٦٨	٥٢	سلوفاكيا	١.٣٥
٣	تركمنستان	٠.٢٧	٢٨	أمريكا	٠.٦٨	٥٣	سويسرا	١.٣٩
٤	الجزائر	٠.٣٢	٢٩	روسيا	٠.٧٠	٥٤	هندوراس	١.٤١
٥	الكويت	٠.٣٤	٣٠	لبنان	٠.٧١	٥٥	ألبانيا	١.٤٢

٦	إيران	٠.٣٤	٣١	بنما	٠.٧١	٥٦	أيرلاندا	١.٤٢
٧	مصر	٠.٣٦	٣٢	تونس	٠.٧٣	٥٧	سنغافورا	١.٤٢
٨	الأكوادور	٠.٣٩	٣٣	بوتسوانا	٠.٧٤	٥٨	ألمانيا	١.٤٢
٩	البحرين	٠.٤٢	٣٤	كولومبيا	٠.٧٤	٥٩	مالطا	١.٤٣
١٠	ماليزيا	٠.٤٤	٣٥	فيتنام	٠.٧٥	٦٠	تركيا	١.٤٤
١١	قطر	٠.٤٥	٣٦	السلفادور	٠.٧٨	٦١	ليخنشتاين	١.٤٥
١٢	نيجيريا	٠.٤٦	٣٧	سيرليون	٠.٧٨	٦٢	بلجيكا	١.٤٥
١٣	عمان	٠.٤٧	٣٨	جواتيمالا	٠.٧٨	٦٣	فرنسا	١.٤٥
١٤	كازاخستان	٠.٤٨	٣٩	سورينام	٠.٧٨	٦٤	بريطانيا	١.٤٨
١٥	الإمارات	٠.٤٨	٤٠	ليسوتو	٠.٧٩	٦٥	سان مارينو	١.٥٢
١٦	بوليفيا	٠.٥٢	٤١	أثيوبيا	٠.٧٩	٦٦	السويد	١.٥٤
١٧	مينمار (بورما)	٠.٥٢	٤٢	تايوان	٠.٨٠	٦٧	مايوت	١.٥٤
١٨	تريندداد	٠.٥٣	٤٣	بنين	٠.٨٠	٦٨	البرتغال	١.٥٥
١٩	قرغيزيستان	٠.٦٠	٤٤	ليبريا	٠.٨٠	٦٩	فلندا	١.٥٥
٢٠	أفغانستان	٠.٦٣	٤٥	ناميبا	٠.٨١	٧٠	الدينمرك	١.٥٧
٢١	العراق	٠.٦٣	٤٦	جورجيا	٠.٨٤	٧١	باربادوس	١.٥٧
٢٢	أندونيسيا	٠.٦٣	٤٧	أوزبكستان	٠.٨٤	٧٢	أوراجواى	١.٦٠
٢٣	منغوليا	٠.٦٥	٤٨	سيرلانكا	٠.٨٤	٧٣	اليونان	١.٦٢
٢٤	بورتريكو	٠.٦٥	٤٩	اليمن	٠.٨٥	٧٤	إيطاليا	١.٦٢
٢٥	روسيا البيضاء	٠.٦٦	٥٠	هايتى	٠.٨٥			

المصدر/http://ar.globalpetrolprices.com/gasoline_prices

....

وطبقا للمفهوم الحكومى فأن تكاليف إنتاج لتر من المنتجات البترولية تكون وفقا للمعادلة رقم (٢) التالية :

المعادلة رقم(٢)

تكاليف إنتاح لتر من المنتجات البترولية = (مصروفات الإستخراج + مصروفات النقل + مصروفات التكرير + مصروفات التوزيع على مستودعات المستهلكين والمصانع + ربح الاستخراج + ربح عملية التكرير + ربح عملية التوزيع) ÷ (حجم الانتاج) مضافا إليها ما يسمى نفقة الفرصة البديلة أى الفارق بين سعر المثيل فى السوق الغربية وسعر البيع المحلى . وبلغة المعادلات الرياضية فأنها :

ت ل = (ت خ + ت ن + ت ك + ت ع + ر خ + ر ك + ر ت) ÷ ح ن ______________ ٥ + ن ف

حيث :

ت ل = تكاليف لتر من المنتجات البترولية .

ت خ = تكاليف استخراج برميل من النفط الخام .

ت ن = تكاليف نقل البرميل الخام سواء بالأنابيب أو الناقلات أو السيارات .

ت ك = تكاليف تكرير برميل من النفط الخام .

ت ع = تكاليف التوزيع على محطات الاستهلاك أو المصانع .

ر خ = ربح عملية الاستخراج بواقع ٥% .

ر ك = ربح مرحلة التكرير بواقع ٥% .

ر ت = ربح مرحلة التوزيع بواقع ٥% .

ح ن ـــــــــــــــــــــــــ ٥ = حجم الانتاج من أنواع المنتجات البترولية الخمسة المشار إليها .

ن ف = نفقة الفرصة البديلة .

وهنا مناط الإختلاف بيننا وبين الحكومة المصرية ، بسبب أضافة نفقة الفرصة البديلة إلى طرف المعادلة ، بحيث تتساوى تكاليف المنتجات المستوردة مع تلك المنتجة محليا ، وهى مخاتلة ومخادعة محاسبية ، لا تقوم بها حكومة تحترم شعبها ، وتراعى مستويات المعيشة والأجور المتدنية السائدة فى مصر مقارنة بنظرائهم فى الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية ، حتى لوقارنا أسعار بيع لتر البنزين فى أوربا والولايات المتحدة نجدها تتفاوت تفاوتا كبيرا ، (أنظر الجدول رقم ١٩) ، فهى فى الولايات المتحدة ٦٨ سنتا ، بينما فى إيطاليا ١.٦٢ دولارا ، أما فرنسا فهى ١.٤٥ دولارا ، وفى المملكة السعودية ٢٤ سنتا وفى ايران المحاصرة ٣٤ سنتا ، وهكذا دواليك .

فلنبدأ أذن فى بناء المعادلة الحسابية الصحيحة لتكاليف إنتاج لتر من البنزين ، أو السولار ، أو غيرها من المنتجات البترولية وفقا للتكاليف المحلية ، وبأستبعاد المنتجات المستوردة ، وفقا للحقائق والعناصر التالية :

١- أن لدينا ثمانية معامل لتكرير المنتجات البترولية تنتج عام ٢٠١٣ – التى تتوافر لدينا بيانات مناسبة بشأنها – حوالى ٤٤٥ ألف برميل يوميا ، برغم أن طاقتها القصوى تبلغ ٧٠٤ ألف برميل / يوميا ، ولكن

٢- نظرا لسوء الصيانة وتقادم تكنولوجيتها أنخفضت طاقتها الانتاجية .

٣- إنتاج مصر من البترول الخام بلغ عام ٢٠١٣ حوالى ٧٠٠ ألف برميل / يوميا ، وبأفتراض أن حصة الحكومة المصرية من هذا الانتاج يعادل ٥٠% ، شاملة نسبة الأتاواة (١٠%) ، فأن حصتنا لم تزد على ٣٥٠ ألف برميل يوميا .

٤- لدينا منافذ للتوزيع (محطات الوقود للمستهلكين) يصل عددها إلى ٢٥٢٩ منفذا .

جدول رقم (٢٠)
جدول رقم (٢٠) الانتاج المحلى والاستهلاك المحلى من المنتجات البترولية عام ٢٠١٣ (بالآلف طن)

٥- أن متوسط مخرجات برميل البترول الخام – وبصرف النظر عن الكثافة – يتم طبقا للمعادلة رقم (١) .

٦- وبأفتراض أن تكاليف إستخراج برميل البترول المصرى من باطن الأرض يعادل ١٥ دولارا / برميل .

٧- وأن متوسط تكاليف النقل لمعامل التكرير تعادل ٥٠ سنتا / للبرميل .

٨- وأن تكاليف التكرير تعادل ٥ دولار / للبرميل الواحد .

٩- وأن متوسط تكاليف التوزيع لهذه المنتجات سواء لمحطات الوقود أو المصانع تعادل دولار واحد / للبرميل .

١٠- وأن ربح عملية الاستخراج بواقع ٥% أى ما يعادل ٠.٧٥ دولارا للبرميل .

١١- وأن ربح مرحلة التكرير بواقع ٥% ، أى ما يعادل ٠.٧٥ دولارا للبرميل .

١٢- وأن ربح مرحلة التوزيع بواقع ٥% ، أى ما يعادل ٠.٧٥ دولارا للبرميل .

١٣- يبلغ الانتاج المصرى من المنتجات البترولية ، ومن الاستهلاك من هذه المنتجات (بالأف طن) على النحو التالى :

نوع المنتجات	حجم الانتاج المحلى	حجم الاستهلاك المحلى	العجز/ الفائض
بوريان/ بوتاجاز	٥٠٤	٤٣٤٠	(٣٨٣٦)
بنزين / نافتا	٦١٢٢	٥٦٧٠	٤٥٢
كيروسين / تربواين	١٦٦٠	١٠	١٥٦٠
سولار / ديزل	٧٤٩٧	١٢٧٧٠	(٥٢٧٣)
مازوت / مقطرات شمعية	٨٩٠٢	٨٠٠٠	٩٠٢
مجموع المنتجات الرئيسية	٢٤٦٨٥	٣٠٧٩٠	(٦١٠٥)
منتجات أخرى خاصة (تشمل مذيبات – ألكيل /بنزين – تلوين /بنزول – كبريت – أسفلت – فحم – سولار/ ديزل مخصوص – زيوت معدنى / متعادل / طبى – وكيماويات)			
مجموع المنتجات الخاصة	١١٧٧	١٧٤٠	(٥٦٣)
الاجمالى	٢٥٨٦٢	٣٢٥٣٠	٦٦٦٨

المصدر : التقرير السنوى للهيئة المصرية للبترول لعام ٢٠١١/٢٠١٢ ، ص ٢٩ .

( ) الأرقام بين الأقواس تمثل عجزا بين الانتاج المحلى والاستهلاك المحلى .

أى أنه مقابل وجود عجز فى إنتاجنا من بعض تلك المنتجات البترولية ، مثل البوتاجاز والسولار والمنتجات الخاصة الأخرى ، فأن لدينا فائض ملموس من إنتاج البنزين والمازوت والكيروسين ، لكن يسيطر عليه الشركات الاستثمارية لرجال المال والأعمال المصريين والعرب والأجانب .

وبالتطبيق فى المعادلتين رقمى (١) و (٢) نستخلص النتائج التالية :

أولا : إنتاج مصر من المنتجات البترولية على النحو التالى :

(١)حصة الحكومة المصرية من الخام × متوسط إنتاج البرميل الواحد

(٣٥٠ ألف برميل × ١٥٩ لترا) = ٥٥٦٥٠٠٠٠ لترا يوميا (أى ٥٥.٦٥ مليون لتر يوميا) .

(٢)ويتوزع هذا الانتاج على المنتجات العشرة التالية :

- البنزين (٥٥.٦٥ مليون لتر يوميا × ٤٣.٥%) = ٢٤٢٠٧٧٥٠ لترا / يوميا .
- السولار (٥٥.٦٥ مليون لتر يوميا × ٢٣.٥%) = ١٣٠٧٧٧٥٠ لترا / يوميا .
- وقود محركات نفاثة (٥٥.٦٥ مليون لتر يوميا ×٩.٢%) = ٥١١٩٨٠٠ لتر / يوميا .
- فحم الكوك (٥٥.٦٥ مليون لتر يوميا ×٤.٩%) = ٢٧٢٦٨٥٠لتر / يوميا .
- غاز نفطى مسال وغازات أخرى (٥٥.٦٥ مليون لتر يوميا ×٧.٣%)= ٤٠٦٢٤٥٠لتر / يوميا .
- وقود ثقيل (٥٥.٦٥ مليون لتر يوميا × ٣.٨%) = ٢١١٤٧٠٠ لتر / يوميا .
- اسفلت وقار (٥٥.٦٥ مليون لتر يوميا × ٣.١%) = ١٧٢٥١٥٠ لتر / يوميا .

– بتروكيماويات (٥٥.٦٥ مليون لتر يوميا × ٢.٤%) = ١٣٣٥٦٠٠ لتر / يوميا .

– نواتج أخرى (٥٥.٦٥ مليون لتر يوميا × ٢.٢%) = ١٢٢٤٣٠٠ لترا / يوميا .

ثانيا : تكاليف إنتاج هذه المنتجات

سوف نبنى تقديرنا لتكاليف إنتاج لتر من البنزين أو غيره من تلك المنتجات – فى ظل غياب شبه كامل ومتعمد للبيانات والمعلومات الرسمية والحكومية المصرية – فى ضوء ثلاثة سيناريوهات أو إحتمالات هى :

الإحتمال الأول : أن يكون تكلفة الإستخراج والنقل والتكرير والتوزيع وأرباحها فى حدود ٢٣.٧٥ دولارا للبرميل الواحد .

الإحتمال الثانى : أن يكون تكلفة الإستخراج والنقل والتكرير والتوزيع فى حدود ٢٧.٠ دولارا للبرميل .

الإحتمال الثالث : أن يكون تكلفة الإستخراج والنقل والتكرير والتوزيع فى حدود ٣٠.٠ دولار للبرميل .

وذلك تحت قيد سعر صرف للجنيه المصرى قبل نوفمبر عام ٢٠١٦ (أى قبل تغريق الجنيه) ، وكذلك تحت قيد سعر صرف للجنيه المصريى بعد نوفمبر ٢٠١٦ (أى بعد تغريق الجنيه) .

فلنبدأ بالسيناريو الأول :

(١) حصة الحكومة المصرية من الخام × فى تكاليف الاستخراج والنقل والتكرير والتوزيع .

(٣٥٠ ألف برميل / يوميا × ٢٣.٧٥ دولار) = ٨٣١٢٥٠٠ دولارا امريكيا يوميا .

أى ما يعادل ٢.٤٩مليار دولار سنويا (بأفتراض أيام العمل ٣٠٠ يوما فقط) .

(٢) وإذا أحتسبناها بالعملة المصرية (الجنيه) قبل تغريقه فى نوفمبر ٢٠١٦ فأن تكاليف الانتاج = (٨٣١٢٥٠٠ × ١٠ جنيه) = ٨٣.١٢ مليون جنيه مصرى يوميا .

وبالتالى يصبح تكلفة لتر منتجات البرميل من النفط بالأسعار المحلية = (٥٥.٦٥ مليون لتر ÷ ٨٣.١٢ مليون جنيه) = ١.٤٩ جنيها / للتر الواحد.

(٣)أما تكاليف إنتاج هذه المنتجات بعد تغريق الجنيه المصرى فى نوفمبر ٢٠١٦ = (٨٣١٢٥٠٠ × ١٦ جنيه) = ١٣٣.٠ مليون جنيه مصرى .

وبالتالى تصبح تكلفة لتر من منتجات النفط المصرى بالأسعار المحلية = (٥٥.٦ مليون لتر ÷ ١٣٣.٠ مليون جنيه) = ٢.٣٩ جنيها للتر الواحد .

السيناريو الثانى :

(١) حصة الحكومة المصرية من الخام × فى تكاليف الاستخراج والنقل والتكرير والتوزيع .

(٣٥٠ ألف برميل / يوميا × ٢٧.٠ دولار) = ٩٤٥٠٠٠٠ مليون دولارا امريكيا يوميا .

أى ما يعادل ٢.٨٣مليار دولار سنويا (بأفتراض أيام العمل ٣٠٠ يوما فقط) .

(٢) وإذا أحتسبناها بالعملة المصرية (الجنيه) قبل تغريقه فى نوفمبر ٢٠١٦ فأن تكاليف الانتاج = (٩.٤٥مليون دولار × ١٠ جنيه) = ٩٤.٥ مليون جنيه مصرى يوميا .

وبالتالى يصبح تكلفة لتر منتجات البرميل من النفط بالأسعار المحلية = (٥٥.٦٥ مليون لتر ÷ ٩٤.٥مليون جنيه) = ١.٧٠ جنيها / للتر الواحد بصرف النظر عن تفاوت وتباين أسعار بيع المنتجات فى السوق المصرية.

(٣)أما تكاليف إنتاج هذه المنتجات بعد تغريق الجنيه المصرى فى نوفمبر ٢٠١٦ = (٩.٤٥ مليون دولار × ١٦ جنيه) = ١٥١.٢ مليون جنيه مصرى .

وبالتالى تصبح تكلفة لتر من منتجات النفط المصرى بالأسعار المحلية = (٥٥.٦ مليون لتر ÷ ١٥١.٢مليون جنيه) = ٢.٧٢جنيها للتر الواحد .

السيناريو الثالث :

(١) حصة الحكومة المصرية من الخام × فى تكاليف الاستخراج والنقل والتكرير والتوزيع .

(٣٥٠ ألف برميل / يوميا × ٣٠.٠٠ دولار) = ١٠.٥مليون دولارا امريكيا يوميا .

أى ما يعادل ٣١٥٠٠.٠ مليار دولار سنويا (بأفتراض أيام العمل ٣٠٠ يوما فقط) .

(٢) وإذا أحتسبناها بالعملة المصرية (الجنيه) قبل تغريقه فى نوفمبر ٢٠١٦ فأن تكاليف الانتاج = (١٠.٥مليون دولار × ١٠ جنيه) = ١٠٥.٠ مليون جنيه مصرى يوميا .

وبالتالى يصبح تكلفة لتر منتجات البرميل من النفط بالأسعار المحلية = (٥٥.٦٥ مليون لتر ÷ ١٠٥.٠ مليون جنيه) = ١.٨٩ جنيها / للتر الواحد بصرف النظر عن تفاوت وتباين أسعار بيع المنتجات فى السوق المصرية.

(٣)أما تكاليف إنتاج هذه المنتجات بعد تغريق الجنيه المصرى فى نوفمبر ٢٠١٦ = (١٠.٥ مليون دولار × ١٦ جنيه) = ١٦٨.٠ مليون جنيه مصرى .

وبالتالى تصبح تكلفة لتر من منتجات النفط المصرى بالأسعار المحلية = (٥٥.٦ مليون لتر ÷ ١٦٨.٠ مليون جنيه) = ٣.٠٢ جنيها للتر الواحد .

ونستخلص من ذلك أنه وفى كل الأحوال ووفقا للسيناريوهات (أو الإحتمالات) الثلاثة لتكلفة الإستخراج والنقل والتكرير والوزيع (١٨.٥ دولار / للبرميل – ٢٤ دولار / للبرميل – ٣٠ دولار / للبرميل) ، ووفقا لسعر الصرف للجنيه المصرى بالنسبة للدولار قبل قرار التغريق وبعد قرار التغريق (١٠ جنيهات / للدولار – ١٦

جنيه فى المتوسط / للدولار) ، فأن تكاليف إنتاج لتر من البنزين أو أيا من المنتجات البترولية المصرية لم تتفق أبدا مع ما يصرح به المسئولين المصريين ليل نهار وأخرهم وزير البترول المهندس طارق الملا فى جريدة الوطن بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٠ .

ووفقا للوزير طارق الملا فأن تكلفة الانتاج على النحو التالى :

جدول رقم (٢١)

تكاليف وسعر بيع المنتجات البترولية وفقا لوجهة النظر الحكومية

المادة	نسبة الدعم الحكومى	تكاليف الانتاج	سعر البيع فى السوق المحلية
بنزين (٨٠)	٥٤%	٢.٩٥ جنيه / للتر	١.٦٠ جنيه للتر
بنزين (٩٥)	الدولة لا تدعمه	٥ جنيهات للتر	٦.٢٥ جنيها للتر
السولار	٥٦%	٣.٢٠ جنيها للتر	١.٨٠ جنيها للتر
أنبوبة البوتاجاز	٨٥%	٥٠ جنيها للأنبوبة	٨ جنيهات

المصدر : تصريحات وزير البترول طارق الملا ، جريدة الوطن المصرية بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٠ .

وهذا الكلام يخالف الواقع والحقيقة على طول الخط ، حيث تبين لنا من دراستنا ، أن تكاليف الانتاج على النحو التالى :

جدول رقم (٢٢)

متوسط تكلفة إنتاج لتر من المنتجات البترولية المصرية وفقا للسيناريوهات الثلاثة

السيناريو	قبل تغريق الجنيه المصرى	بعد تغريق الجنيه المصرى
الأول	١.٤٩جنيه / للتر	٢.٣٩ جنيه / للتر
الثانى	١.٧٠ جنيه / للتر	٢.٧٢ جنيه / للتر
الثالث	١.٨٩ جنيه / للتر	٣.٠٢ جنيه / للتر

وبالقطع يتفاوت تكلفة إنتاج لتر البنزين بأنواعه الأربعة (٨٠ أوكتين – ٩٠ أوكتين – ٩٢ أوكتين – ٩٥ أوكتين) ، عن تكاليف لتر السولار أو الكيروسين أو وقود المحركات النفاثة ، وغيرها من المنتجات ، فبعضها يقل عن المتوسط المشار إليه أعلاه ، وبعضها الأخر قد يزيد قليلا عن المتوسط العام ، ولكنه فى كل الأحوال يقل كثيرا عن الأرقام التى تعلنها الحكومة ومسئوليها منذ يوليو عام ٢٠٠٥ وحتى اليوم .

وأدت بإستمرار إلى الضغط على الرأى العام فى مصر ، لتقبل أو التعايش مع فكرة زيادة أسعار المنتجات البترولية والكهرباء ، التى أعلنت وتكررت فى يوليو عام ٢٠١٤ ويوليو ٢٠١٧ .

****

ويبقى أن نشير إلى أن الجزء المستورد من أحتياجاتنا البترولية ، الذى قدره وزير البترول المصرى المهندس طارق الملا بأنه حوالى ٤٠% ، حيث نستورد شهريا منتجات بترولية وغاز بحوالى ٧٩٥ مليون دولار فى عام ٢٠١٦ (الذى يعادل ٩.٥ مليارات دولارسنويا) ، يتبع فى حساب تكاليف إنتاجه وبيعه طريقة مختلفة ، تقوم على أساس الأسعار السائدة فى الأسواق الدولية ، وسواء كان هذا الجزء مشترى من الشركات الاستثمارية المملوكة لرجال المال والأعمال المصريين والعرب والأجانب ، أو من حصة الشريك الأجنبى ، فأن الخزانة العامة للدولة تتحمل فعليا الفارق بين سعر الشراء وسعر البيع فى السوق المحلية ، وهذا الجزء لا يكلف الخزانة العامة سوى أقل من ٣٠ مليار جنيه ، وليس بالأرقام الضخمة التى كانت تشير إليها المصادر الحكومية المصرية ووفقا لسعر بيع البرميل فى الأسواق الدولية ، ويؤدى تغيير سعر صرف الجنيه المصرى بالنسبة للدولار الأمريكى إلى زيادة هذا العبء ، وهو ما تتحمله سوء السياسات النقدية وطريقة إدارة سعر الصرف فى البلاد .

وهنا تثور مشكلة : هل تخصم تكلفة تصدير المنتجات المصرية من البترول التي لا تتناسب مع قدرات التكرير المصرية مثل النوع الأول الذى يتم تصديره من نفط رأس غارب نظراً لأنه من أنواع البترول الثقيل ، ولا يتناسب مع معامل التكرير المصرية، وبالتالى هناك دول يتناسب مع معاملها وتستفيد به لأقصى درجة، وتستطيع أن تستخلص منه عدد كبير من أنواع المنتجات البترولية.

النوع لثانى وهو البروبان، وتصدره الشركة القابضة للغازات الطبيعية "إيجاس" بحوالى ٣٦ ألف طن من البروبان من خلال شركة العامرية فى محافظة الإسكندرية، حيث إن هذا المنتج والذى تصنعه شركة جاسكو عليه طلب فى السوق العالمى وهناك فائض منه فى السوق المحلى المصرى.

أما المنتج الثالث الذى نصدره هو وقود النفاثات والسفن نظرا لوجود فائض منه ، ويبلغ إجمالى نشاط تموين السفن والطائرات الأجنبية حوالى ٥٠٠ مليون دولار بما يعادل حوالى ٤.٥ مليار جنيه ، فهل يتم خصم قيمة تلك المنتجات من فاتورة الدعم ؟

والحقيقة أن إستبدال الكميات المصدرة التى لدينا فائض منها ، أو بسبب عدم قدرة معامل التكرير المصرية على التعامل معها ، بالخام الذى يجرى إستيراده من الدول العربية الشقيقة وخصوصا السعودية والإمارات والكويت ، كل ذلك لا يغير من جوهر النتائج الحسابية التى توصلنا إليها فى بحثنا .

****

أما إنتاج مصر من الغاز الطبيعى :

فقد بلغ إنتاج مصر من الغاز الطبيعى حتى نهاية عام ٢٠١٢ حوالى ٥.٩١ مليار قدم مكعب يوميا ، أى ما يعادل ١٦٧.٦ مليون متر مكعب يوميا ، وهذه الكمية كانت كافية لتلبية أحتياجات مصر من الغاز حتى ذلك التاريخ ، بيد أن السياسة التى أتبعتها الحكومات المصرية ووزارة البترول أهدرت فرص تعظيم الإستفادة من هذه الثروة الغازية لعدة أسباب أهمها :

الأول : هو حرمان قطاعات واسعة من السكان من إدخال الغاز إلى منازلهم ، حيث لم تزد الوحدات السكنية التى أدخل إليها الغاز حتى عام ٢٠١٦ عن ٧.٥ مليون وحدة سكنية ، بينما مازال هناك أكثر من ١٣ مليون وحدة سكنية لم تحظى بهذه الخدمة الحيوية ، والتى من شأنها توفي الجهد والمال ، وحالة الإحتقان المتكررة فى الشارع المصرى بسبب سوء الانتاج والتوزيع لأنبوبة البوتاجاز .

الثانى : أن التعاقد على تصدير الغاز الطبيعى كمادة خام إلى عدد من الدول العربية والجنبية والشركات ، والتى زادت على ٢١ تعاقدا للتصدير ، قد أفقد قطاع الصناعة المصرية القدرة على النمو والوسع ، وكذلك قطاع الكهرباء ، وعلاوة على أن هذه التعاقدات وبالأسعار البخسة التى جرت بها – خصوصا للأردن وإسرائيل وشركتى جاز دى فرانس ويونيون دى فينوسيا – قد أضاعت على الخزانة العامة المصرية حوالى ٥٠.٠ مليار دولار منذ عام ٢٠٠٢ حتى العام ٢٠١٢ .

الثالث : أن تقديم الغاز الطبيعى إلى المصانع المصرية كثيفة إستخدام الطاقة مثل الحديد والأسمنت والأسمدة والسيراميك وغيرها ، بأقل من ١.٥ إلى ٢.٠ دولار للمليون وحدة حرارية بريطانية BTU ، طوال الفترة الممتدة من منتصف التسعينات حتى العام ٢٠١٣ ، بينما كان سعرها المتوسط فى الأسواق الدولية تتراوح بين ٦ دولارات إلى ٩ دولارات ، لم ينعكس إيجابيا على بيع هذه المصانع منتجاتها فى السوق المصرية بأسعار مناسبة ، بل على العكس كانت منتجاتها تباع فى الأسواق المصرية وللشعب المصرى بأعلى من سعر بيعها فى الأسواق الدولية ، فزادت أرباح هذه الشركات وأصحابها من كبار رجال المال والأعمال المصريين والعرب والأجانب ، وأرتفع بالمقابل تكلفة البناء والتشييد والزراعة بأكثر مما يحتمله الاقتصاد المصرى .

ويشير وزير البترول المصرى (المهندس طارق الملا) فى تصريحاته بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٠ ، إلى حقيقة أضافية إلا وهى أن مديونيات المصانع المتعثرة لقطاع البترول (الغاز الطبيعى) بلغت فى عام ٢٠١٧/٢٠١٦ حوالى ١٤.٠ مليار جنيه مصرى ، على الرغم من تدنى أسعار توريد الغاز الطبيعى إليها بأقل من متوسط السعر السائد فى الأسواق الدولية .

كما أدى سوء إدارة قطاع البترول وتعاقدات الغاز مع إسرائيل إلى صدور حكم دولى ضد مصر بتغريمها ١.٧٦ مليار دولار لصالح شركة كهرباء إسرائيل وفقا لتصريحات الوزير الملا فى ٢٠١٦/٧/١٠ ، وبدلا من ضبط وإعادة

هيكلة هذا القطاع الذى تميزت سياساته قبل ثورة يناير وبعدها بالفوضى والتضارب ، ذهبت حكومة امهندس شريف إسماعيل إلى توسيع مشاركة القطاع الخاص – أى رجال المال والأعمال – فى سوق إستيراد وبيع الغاز الطبيعى ، وهو ما يشير بوضوح إلى إستمرار سياسة هيمنة رجال المال والأعمال وشركاتهم على هذا القطاع ، والإنسحاب التدريجى للدولة منه ، مع الإبقاء على مجرد الحصول على رسوم مقابل إستخدام مرافق نقل الغاز ، الذى تكلف على الدولة وقطاع البترول مئات الملايين من الدولارات على مدى عشرين عاما الماضية .

مخاطر إستمرار هذه السياسة على قطاعات الانتاج والطاقة :

تؤدى هذه السياسات التى أتبعتها الحكومات المصرية منذ عام ٢٠٠٥ حتى اليوم ، بشأن ما يسمى " دعم المنتجات البترولية " والطاقة إلى مخاطر وتصدعات كبيرة وعميقة على بقية قطاعات الانتاج ، وخصوصا قطاع إنتاج الكهرباء .

فلا شك أن إدخال عنصر " نفقة الفرصة البديلة " ، فى معادلة حساب تكاليف ما يسمى " دعم المشتقات البترولية " ، ثم أحتساب هذه الإمدادات بالأسعار المماثلة فى السوق الأمرسكى أو السوق الأوربى ، قد أدى لتشوهات فى هيكل التكاليف والتسعير لقطاع الكهرباء ، ومنه إلى بقية قطاعات الانتاج والخدمات وجميع نواحى الحياة فى مصر . فمحطات الكهرباء التى كانت تتسلم الوقود (غاز طبيعى – سولار – مازوت) بأسعار المنتج المحلى حتى قبل يوليو عام ٢٠٠٥ ، كانت تتكلف فى إنتاج الكيلوات / ساعة بحوالى ١٤ قرشا ، ولكن بعد رفع سعر هذه الأمدادات وحسابها وفقا للأسعار الدولية ، قفزت تكلفة إنتاج الكيلوات من الكهرباء إلى ان جاوز حاليا ٨٥ قرشا وفقا لتصريحات وزير الكهرباء والمسئولين فى هذا القطاع ، مما أدى فى المحصلة النهائية إلى تصدعات على أكثر من صعيد :

فمن ناحية أولى : أدى ذلك إلى زيادة خسائر قطاع الكهرباء وتحمله بأعباء لا ضرورة لها بسبب طريقة الحساب المتعسفة تلك .

ومن ناحية ثانية : أدى إلى زيادة تكاليف الانتاج فى كافة قطاعات الاقتصاد المصرى بكل تداعياته وتأثيراته الضارة .

ومن ناحية ثالثة : أدى إلى زيادة أعباء المعيشة على الفقراء ومتوسطى الدخول بصورة مستمرة ، بسبب تكرار قرارات زيادة أسعار الكهرباء سواء للمنازل أو المحال التجارية .

وهكذا يتبين لنا أن هذه السياسات الخطيرة والضارة ، التى بدأت مع حكومة أحمد نظيف ووزير ماليته الهارب يوسف بطرس غالى عام ٢٠٠٥ ، وأستمرت حتى الوقت الراهن ، قد أدت إلى تصدعات وآثار سلبية على مجمل أوجه الحياة فى مصر ، ولن ينصلح الحال إلا بإعادة هيكلة ما يسمى " دعم المشتقات البترولية والطاقة " ، ليس بزيادة أسعارها ، وانما بإعادة هيكلة منهجية حساب التكاليف .

(١٤) خرائط الفقر والفقراء فى مصر .. وكيف نكافحه ؟

ترتبط قضية الدعم منذ اللحظة الأولى ، بطبيعة مستوى التطور الاقتصادى والاجتماعى الذى وصل إليه المجتمع ، ومستوى الارتقاء فى مستوى معيشة أفراده وجماعاته المختلفة ، ومن هنا وبعيدا عن الجدل السفسطائى الذى يدور الأن فى المجتمع المصرى حول قضية بقاء أو إلغاء مخصصات الدعم فى الموازنة العامة للدولة ، سواء فى مجال المحروقات والمنتجات البترولية ، أو فى مجال السلع الغذائية الأساسية التى يعتمد عليها فئات واسعة من الطبقات الفقيرة ومحدودى الدخل من العمال والموظفين ، فأن المدخل الصحيح لمناقشة بقاء الدعم أو إلغائه ، أو حتى تقليصه ، تتوقف على خرائط الفقر والفقراء فى المجتمع ، والإجابة على السؤال الحيوى ، هل تحليل الخرائط الاجتماعية تفيد بتحسن دخول هذه الفئات ، أم على العكس تؤدى السياسات الراهنة إلى تدنى مستويات المعيشة تلك ، وإنخراط أعداد أوسع من المواطنين فى دائرة الفقر والعوز ؟

وهنا نستطيع أن نشير إلى أن زيادة الأعباء على الأسر المصرية من جراء السياسات التعليمية والصحية وغيرها ، وتفشى الدروس الخصوصية أو السوق السوداء التعليمية ، والتعليم الخاص منذ مطلع الثمانينات ، مقابل مجانية التعليم فعليا خلال عقدى الخمسينات والستينات ، وحتى منتصف السبعينات ، وكذلك تفشى الأمراض ، ونقل عبء العلاج فى معظمه على الأفراد والأسر والمرضى أنفسهم ، كل هذا يؤدى إلى إدخال فئات متزايدة إلى دائرة الفقر والفقراء ، وهنا نستطيع أن نحدد دوائر الفقر فى البلاد وفقا للمؤشرات الاحصائية التالية :

١- أن أعداد المستفيدين من معاش الضمان الاجتماعى . وهم أدنى الفئات حرماناً قد زاد من ١٤١.٢ ألفاً عام (١٩٩٠/١٩٩١) إلى ٨٠٠ ألفاً عام (٢٠٠٠/٢٠٠١) ثم إلى ١.٣ مليون مستفيد عام (٢٠٠٧/٢٠٠٨) ، وها هو الأن فى عام ٢٠١٦ يقترب من ٢.٠ مليون أسرة بما يؤكد أن أعداد الفقراء فقراً مدقعاً يتزايدون عاماً بعد آخر ولا يتناقصون، خاصة إذا عرفنا أن إجمالى المبالغ المصروفة من الموازنة العامة عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ لهؤلاء لم يزد على مليار جنيه ، وبالتالى فأن متوسط ما يخص صاحب المعاش الواحد لم يزد على ٦٤,٠ جنيها شهريا. وهم فى عام ٢٠١٦ يقاربون ٢.٠ مليون مستفيد ، كما زاد المبلغ المخصص للمستفيد إلى أكثر من ٤٠٠ جنيه وذلك فى عام ٢٠١٤ .

٢- وأن عدد أصحاب معاشات التقاعد والمستحقين عنهم قد بلغوا عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ حوالى ٧,٥ مليون مواطن ، مقابل ٥,٩ مليون مواطن عام ٩١/١٩٩٢ ، وهؤلاء يتقاضون مبالغ مالية متدنية للغاية تجعلهم فى أدنى درجات السلم الاجتماعى . وإذا أخذنا بمعدل إعالة لهؤلاء بمتوسط فردين أضافيين فيكون لدينا حوالى ٢١,٠ مليون مواطن يندرجون فى أدنى درجات السلم الإجتماعى .

٣- أن عدد حائزى البطاقات التموينية للسلع المدعومة . وهم الفئات الأقل من الوسطى . قد تزايدوا بدورهم من ٣٩.٤ مليون مستفيد عام ٢٠٠٥ ، حتى تجاوزوا ١٥.٣ مليون بطاقة (أى بمتوسط ٦٣ مليون إنسان) عام ٢٠١٤ ، وبصرف النظر عن معدل الأخطاء فيمن يستحقون هذه السلع التموينية ، والتى قد تتجاوز ١٥% إلى ٢٠% ، فيبقى أن لدينا أكثر من ٤٠ مليون إنسان يعيشون فى أدنى درجات السلم الاجتماعى ويرون فى أنفسهم فقراء يستحقون هذا الدعم التموينى .

٤- وفى مجال الخدمات التعليمية تؤكد كل المؤشرات بأن تدهوراً واضحاً قد حدث فى العملية التعليمية ومنها أن ٥٧٪ من طلاب المدارس عموماً يحصلون على دروس خصوصية تزيد هذه النسبة الى ٥٩٪ فى المدارس الحكومية ، وتصل الى ٥٢٪ فى المدارس الخاصة والى ٤٢٪ فى المدارس التجريبية ، وذلك وفقاً لنتائج استطلاع للرأى قام به مركز معلومات مجلس الوزراء فى نوفمبر من عام (٢٠٠٨)، بينما تؤكد نسبة ٦٣٪ من الأسر المصرية أن أبناؤهم يحصلون على دروس خصوصية، وأشارت دراسات علمية بأن حجم الإنفاق الأسرى على التعليم قد تجاوز ٥٤ مليار جنيه فى عام (٢٠٠٦)، بما يعنى تآكلاً كاملاً للمبدأ الدستورى الخاص بمجانية التعليم الحكومى ، وهذه النسب قد تزايدت بعد عام ٢٠٠٨ لتتجاوز ٩٠% من الأسر يحصل أبنائهم على دروس خصوصية .

٥- أما عن الحالة الصحية فإن المؤشرات المتاحة تثير القلق إن لم يكن الفزع حيث أظهرت المسوح الصحية أن نحو ٩ مليون شخص مصابون بأمراض الكبد الفيروسية أى بنسبة ٩,٨% من إجمالى السكان فى البلاد ، بينما مرضى السرطان يزيدون على ٤ مليون إنسان ، علاوة على زيادة سنوية فى مصابى هذا المرض الفتاك بحوالى ١٠٠ ألف إنسان ؛ أما مرضى السكر فهم يزيدون فى مصر عن ٤ مليون مريض ؛ ومرضى القلب يزيدون على ٥ مليون مريض ؛ هذا بخلاف حوالى ٤ مليون آخرين من مرضى الكلى كثيرون منهم يعانون من الفشل الكلوى .

٦ –معدلات من يقعون تحت " خط الفقر " . المقدر بدولارين يومياً للفرد . يتراوحون بين ٢١.٦٪ من اجمالى سكان مصر (أى حوالى ٢٧.٠ مليون مواطن) فى تقدير تقرير التنمية البشرية الأخير لعام (٢٠١٠) ، بينما تشير مصادر ودراسات أخرى إلى أن هذه النسبة تزيد على ٤٣٪ من اجمالى السكان فى مصر ، بينما الذين يقعون فى دائرة الفقر المدقع يصلون إلى ٢٠٪ من سكان مصر .

٧–ومن مؤشرات الفقر كذلك تلك التى تشيرإلى ظاهرة إنتشار موائد الرحمن فى شهر رمضان من كل عام حيث قدرها مركز معلومات مجلس الوزراء بحوالى ١٣٥٠٠ مائدة ، يتردد عليها حوالى ٢ مليون مواطن هم من أفقر الفقراء فى البلاد ، حيث تبين أن ٧٨.٠% منهم من العاملين بالقطاع الخاص ، وأن هذه الموائد

تتكلف سنويا حوالى ٥٠٠٠.٠ مليون جنيه وفقا للمسح الذى قام به مركز معلومات مجلس الوزراء ، كما تبين أن ٤١.٠% من المترددين على هذه الموائد من المتعطلين .

٨- أضف إلى ذلك فأنه نتيجة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية الليبرالية المتوحشة التى طبقت فى مصر منذ عام ١٩٧٤ ، وترك الأمور للقطاع الخاص والرأسمالية المحلية والعربية والأجنبية ، فقد تفاقمت مشكلة البطالة عاما بعد أخر حتى تجاوزت بحلول عام ٢٠٠٤ حوالى ستة ملايين عاطل معظمهم من الشباب والشابات المتعلمات ، وزادت بعد ذلك حتى تجاوزت عشية ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ حوالى ثمانية ملايين عاطل ، أى ما يعادل ٢٢% إلى ٢٤ % من القوى العاملة فى البلاد .

وعلى أى حال فإن معيار " **الدولارين مكافئ** " لم تعد ذات معنى فى تحليل خرائط الفقر مؤشراته العلمية فى بلد ما.

وإذا كنا قد تناولنا فى المقال السابق حقيقة ما يسمى دعم المنتجات البترولية ، وأظهرنا كذب الإدعاء الحكومى بتمويل هذا الدعم ، وكشفنا جوهر جماعات المصالح الضارة التى تضغط من أجل رفع أسعار هذه المنتجات المباعة فى السوق المحلية لتعظيم أرباحها ، وليس تخفيف العبء على الموازنة العامة التى لا تتحمل فعليا سوى ذلك الجزء المستورد من الخارج من تلك المنتجات بعد خصم سعر بيعها فى السوق المحلية ، فأننا نتوقف الأن عند الجانب الأخر من قضية الدعم ، إلا وهو دعم " رغيف العيش " ، وبقية السلع الغذائية والتموينية وغيرها . وهنا جوهر المشكلة هو سوء إدارة هذه المنظومة التى يتربح من ورائها التجار والمحتكرين الكبار والمستوردين الكبار ، وأصحاب المخابز (لدينا حاليا ٢٧ ألف مخبز بعد أن كانوا فى مطلع عام ٢٠٠٠ حوالى ١٣ ألف مخبز فقط) . فكيف نتعامل بإستراتيجية جديدة لوقف هدر المال العام من ناحية ، خصوصا بعد تجربة ربيب التجار الكبار وزير التموين السابق (د. خالد حنفى) ، وتوفير هذه المواد الغذائية بصورة كريمة للمواطنين المصريين .

(١٥) حقيقة دعم رغيف الخبز .. وعدم كفاءة الحكومة ودوائر الفساد

يتجاهل الخطاب السائد على المستويين الرسمى والاعلامى بعض المعطيات الدولية الأساسية المتعلقة بقضية الدعم لبعض القطاعات الانتاجية ، وخصوصا الزراعة والمزارعين ، فعلى سبيل المثال وليس الحصر يتجاهل هذا الخطاب حقيقة أن دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الأوربية OECD تقدم ما يعادل ٤٠% من إجمالى الدخل الزراعى فى صورة دعم للمزارعين ، وهو ما قدر بحوالى ٣٦٠ مليار دولار فى العام ١٩٩٩ ، زاد فى العام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى أكثر من ٤٠٦ مليار دولار ، ويشير باحث أخر إلى أن هذه النسبة تصل إلى ثلثى الدخل الزراعى فى اليابان والنرويج وسويسرا وكوريا الجنوبية ،وقد قدرت حجم التجارة العالمية فى مجال الأغذية عام ١٩٩٣ بأكثر من ٥٥٠ مليار دولار بما يكاد يشكل ١٥.٧% من إجمالى التجارة العالمية، و تجاوزت بحلول عام ٢٠١٣ حوالى ١.٥ تريليون دولار .

الخلل الهيكلى فى إدارة منظومة إنتاج وتوزيع الخبز

عموما فأن النظرة الصحيحة والمتكاملة لمنظومة إنتاج وتوزيع الخبز فى مصر ، تقتضى التعامل معها منذ اللحظة الأولى المتمثلة فى السياسات الزراعية المتبعة منذ سنوات طويلة وأدت إلى تفاقم المشكلة سنة بعد أخرى ، ثم ننتقل بعدها إلى مناقشة بقية مكونات المنظومة والتى يمكن التعبير عنها بالشكل التالى :

شكل رقم (١)

فلنبدأ بتحليل كل عنصر من هذه العناصر ، يليها تقديم مقترحات وسياسات لسد هذه الثغرات وإعادة بناء هذه المنظومة بصورة ايجابية وتنموية حقيقية .

أولا:الخلل فى قطاع الزراعة وإنتاج القمح :

تعرض القطاع الزراعي طوال الفترة الممتدة من منتصف الثمانينات حتى يومنا هذا لضربات قاصمة لم تتمثل فقط في الإهمال المتعمد لتطوير هذا القطاع سواء من حيث نمط التركيب المحصولي التنموي المناسب ، أو في توفير الأسمدة والمبيدات والبذور بأسعار اقتصادية ملائمة للفلاح ، أو في توفير شبكة توزيع وتسويق للحاصلات الزراعية تؤدى إلى تعزيز فاعليته وتدفع الفلاح دفعاً إلى العمل والإنتاج ، أو فى توفير الائتمان المصرفي اللازم لتطوير أدوات الإنتاج ، أو في توفير الرعاية الإرشادية الضرورية .

وأدى تفشى آليات السوق الاحتكارية من جانب كبار التجار وبعض الشركات الحكومية ، وعدم توفير مستلزمات الري وإمدادات المياه ، إلى انتشار الزراعات المروية بمياة الصرف الصحى المعالجة فى الكثير من المناطق (التي قدرت بأكثر من ٣٠٠ ألف فدان عام ٢٠٠٩) ، وجرى التآمر المباشر والمكشوف على محصولى مصر الاستراتيجي (القطن والقمح) لصالح استبداله بالاقماح المستوردة ، والأقطان قصيرة التيلة المستوردة من الولايات المتحدة والهند واليونان .

وقد أدت هذه السياسات إلى نتائج سلبية أبرزها الأتى :

١. انخفاض متوسط اكتفاءنا الذاتي من معظم السلع الغذائية الحيوية لأقل من ٤٥٪ .
٢. إنخفض نصيب الفرد من المساحة المنزرعة من ٠,٥٣ فدان فى بداية القرن العشرين لتصبح ٠,١٢ فدان فى نهاية نفس القرن .
٣. انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى من اللحوم من ٨٨% فى ٢٠٠١ لتصبح ٧٤% فى ٢٠٠٦ وأستمرت فى الانخفاض بعد ذلك إلى أدنى من ٦٠% حتى عام ٢٠١٣ .
٤. كما إنخفضت نسبة الإكتفاء الذاتى من الفول وهو من أهم المكونات الغذائية للمصريين من ٦٥ % فى المتوسط عام ٢٠٠١ لتصبح ٤٣% فى ٢٠٠٦ .
٥. ومن قبيل هذه الإجراءات الضارة ، التآمر – ولو بالصمت – على تآكل المساحة الزراعية عبر منح الاراضى القابلة للاستصلاح إلى رجال مال وأعمال و" مستثمرين " ، حولوها إلى منتجعات سياحية وسكنية شخصية (وأبرزها على طريقى القاهرة – الاسكندرية ، والقاهرة – الاسماعيلية) .
٦. وبيعت محالج القطن والمطاحن لكبار رجال المال والأعمال ؛ كما جرى منح الاراضى في المشروعات الزراعية الجديدة (توشكي . العوينات . واحة باريس ، الصالحية . ترعةالسلام فى سيناء) لمستثمرين عرب ومصريين ، أضروا بالمستقبل الزراعى لمصر وجعلوها عرضة لمخاطر متعددة .

كما ترتب على ذلك تغيير السياسات الزراعية فى البلاد منذ منتصف الثمانينات ، ووقف العمل بنظام الدورة الزراعية القومية ، وإطلاق حرية المزارعين فى اختيار المحاصيل الزراعية التى يرغبون فى زراعتها فى المواسم الزراعية المختلفة ، فانخفضت المساحة المحصولية المخصصة لزراعة المحاصيل الإستراتيجية الرئيسية مثل القمح والقطن وقصب السكر وغيرها . وبالمقابل زادت المساحات المزروعة بالمحاصيل النقدية ، كالنباتات العطرية والكنتالوب والزراعات المهجنة ، وصاحب ذلك تغيير فى السماح لإطلاق يد القطاع الخاص فى استيراد السلع والمحاصيل الإستراتيجية التى كانت محظورة على القطاع الخاص ، ومحصورة فقط فى أجهزة الدولة وهيئاتها مثل هيئة السلع التموينية ، وفزادت الواردات من القمح التمويني المتعاقد عليها عاما بعد آخر.

وهكذا نشأت جماعات مصالح من المستوردين للمواد الغذائية عموما ، و للحاصلات الزراعية خصوصا ، أرتبطت مصالحها منذ اللحظة الأولى بزيادة نسب الواردات الزراعية والغذائية من الخارج ، واستمرار تآكل نسب اكتفاءنا الذاتى من أهم المحاصيل الزراعية والإنتاج الغذائى عموما . وبالتوازى مع هذه التغيرات ، جرى تغيير فى الدور الانتمائى لبنك التسليف الزراعى الذى تحول منذ مطلع الثمانينات إلى " بنك الائتمان والتنمية الزراعية " وتغيرت سياساته ليصبح أقرب فى أدائه إلى البنوك التجارية التى تحرص على تحقيق الأرباح للبنك من خلال رفع نسب الفوائد على القروض الممنوحة للمزراعين ، كما سيطرت شركات شبه احتكارية على سوق المبيدات والبذور والأسمدة الزراعية مما جعل حصيلة العمل الزراعى للفلاح وأصحاب الأراضى خصوصا المساحات الصغيرة والمتوسطة غير ذات جدوى اقتصادية .

ويظهر البيان التالى المساحة المحصولية المخصصة لزراعة أحد أهم المحاصيل الإستراتيجية (القمح) والإنتاجية المتوسطة المتدنية للفدان طوال الاثنتى عشرة عاما الماضية (٢٠٠٠ – ٢٠١٢)٠

جدول رقم (٢٣)

المساحة والإنتاجية والإنتاج لمحصول القمح خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٢ على مستوى الجمهورية خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٢

السنوات	الاراضى القديمة			الاراضى الجديدة			الاجمالى		
	فدان	أردب/ فدان	أردب	فدان	أردب/فدان	أردب	فدان	أردب/فدان	أردب
٢٠٠٠	٢٠٣٠٨٢٦	١٨ر٦٤	٣٧٨٥٥١٩٥	٤٣٢٤٣٩	١٣ر٦٦	٥٩٠٥١٥٧	٢٤٦٣٢٦٥	١٧ر٧٧	٤٣٧٦٠٣٥٢
٢٠٠١	١٩٣٢٧٠٤	١٨ر٧١	٣٦١٦٣٣٤٩	٤٠٩٠٩١	١٣ر٥٣	٥٥٣٣٨٦٣	٢٣٤١٧٩٥	١٧ر٨١	٤١٦٩٧٢١٢
٢٠٠٢	٢٠٠١٢٣٨	١٨ر٨٢	٣٧٦٦٣٩٧٧	٤٤٩١٩٠	١٤ر٤٧	٦٥٠١٨٠٢	٢٤٥٠٤٢٨	١٨ر٠٢	٤٤١٦٥٧٧٩
٢٠٠٣	٢١٠٧٥٤٩	١٩ر٠٢	٤٠٠٩٢٩٩٠	٣٩٨٦٢٩	١٣ر٨٩	٥٥٣٨٢٩٢	٢٥٠٦١٧٨	١٨ر٢١	٤٥٦٣١٢٨٢
٢٠٠٤	٢١٨٢٠٦٦	١٩ر١٦	٤١٨٠٤٩٤٥	٤٢٣٤١٧	١٤ر٢٨	٦٠٤٧٤١٨	٢٦٠٥٤٨٣	١٨ر٣٧	٤٧٨٥٢٣٦٣
٢٠٠٥	٢٤٧١٢١٧	١٨ر٩٣	٤٦٧٧٧١٦٤	٥١٤٠٦٩	١٤ر٥٨	٧٤٩٥٩١٤	٢٩٨٥٢٨٦	١٨ر١٨	٥٤٢٧٣٠٧٨
٢٠٠٦	٢٥٣٧٥٣٧	١٨ر٦٤	٤٧٣٠١٥٧٨	٥٢٦١٦٤	١٤ر٩٤	٧٨٥٩٩٣٩	٣٠٦٣٧٠١	١٨ر٠٠	٥٥١٦١٥١٧
٢٠٠٧	٢٢٢٠٧١٠	١٨ر٨١	٤١٧٧٤٩٥٦	٤٩٤٨١٩	١٤ر٩٩	٧٤١٧٨٣٧	٢٧١٥٥٢٩	١٨ر١٢	٤٩١٩٢٧٩٣
٢٠٠٨	٢٤٤٨٣٩٣	١٨ر٧٠	٤٥٧٩٢٤٠٨	٤٧١٩٩١	١٥ر٦٥	٧٣٨٧٩٣٤	٢٩٢٠٣٨٤	١٨ر٢١	٥٣١٨٠٣٤٢
٢٠٠٩	٢٦٥٣٨١٨	١٨ر٥٢	٤٩١٤١١٥٧	٤٩٣٢١٠	١٥ر٥٧	٧٦٧٨٨١٢	٣١٤٧٠٢٨	١٨ر٠٦	٥٦٨١٩٩٦٩
٢٠١٠	٢٤٧٤٢٢٥	١٦ر٤١	٤٠٦١٢٤٠٠	٥٢٧١٥٦	١٣ر٦٢	٧١٨١٠٩٣	٣٠٠١٣٨١	١٥ر٩٢	٤٧٧٩٣٤٩٣
٢٠١١	٢٤٩٨٣١٧	١٨ر٧٨	٤٦٩٠٨٠٩٨	٥٥٠٢٨٤	١٦ر١٧	٨٨٩٥٤٠٩	٣٠٤٨٦٠١	١٨ر٣٠	٥٥٨٠٣٥٠٧
٢٠١٢	٢٥٦١٤٧٢	١٩ر١٠	٤٨٩١٦١١٣	٥٩٩١٨٨	١٦ر٢٢	٩٧٢٠٤٤١	٣١٦٠٦٦٠	١٨ر٥٥	٥٨٦٣٦٥٥٤

المصـــــدر : وزارة الزراعـــــة واستصــــــلاح الاراضـــــى ، مـــــديريات الزراعـــــة بالمحافظــــــات ، قطــــاع الشـــــئون الاقتصـــــادية بــــــالوزارة ، بيـــــان مســــــتقل ، يوليــــو ٢٠١٤

كما يبدو من البيان السابق فبرغم أن عدد سكان مصر قد زاد خلال هذه الفترة من 63.3 مليون نسمة عام ٢٠٠٠ إلى أكثر ٩٥ مليون نسمة عام ٢٠١٥ بما يعادل ٥٠ % خلال خمسة عشرة عاما ، أى ما يعادل معدل زيادة سنوية ٢.٣% ، فان المساحة المحصولية المخصصة لزراعة القمح فى البلاد لم تزد سوى بأقل من ٢٨% (من ٤٦ر٢ مليون فدان إلى ١٦ر٣ مليون فدان خلال نفس الفترة) ،أى بمعدل زيادة سنوية لا تزيد على ٢.٣% ، كما لم تزد الكمية المنتجة سوى بأقل من ٣٤ % (من ٤ر٤ مليون أردب عام ٢٠٠٠ إلى ٩ر٥ مليون أردب عام ٢٠١٢ ، أى من ٦.٢ مليون طن إلى ٨.٦ مليون طن خلال الفترة نفسها) ، وبهذا ظلت الفجوة قائمة وآخذه فى الاتساع خلال هذه الفترة تقريبا ، ولم تكن الزيادة السكانية وحدها هى المسئولة عن تزايد احتياجاتنا من القمح والدقيق ، وإنما نوعية الحياة وتغيرها مما غير من نمط استهلاك المصريين لهذه السلعة.

كما يلاحظ أن مستوى إنتاجية الفدان سواء فى الأراضى القديمة أو الجديدة ظلت عند مستوى متدنى للغاية (من ١٧ إلى ١٩ أردبا للفدان) ، فى حين أن تجارب بحثية هامة أثبتت القدرة على زيادة هذه الإنتاجية لتقارب ٢٥ أردبا للفدان ، ولكن للأسف لم يكتب لهذه التجارب الاستمرار والتعميم وتبنى الدولة ووزارة الزراعة لها .

وتكشف البيانات الحديثة الواردة من هيئة السلع التموينية التابعة لوزارة التموين ، عن حقيقة الخلل الجوهرى فى موضوع الإنتاج المحلى من محصول القمح وكمية الواردات منه ، وسيطرة التجار ورجال المال والأعمال على هذه الواردات ، بكل ما يصاحب ذلك عادة من تحقيق أرباح هائلة للمستوردين من ناحية ، وعدم ضمان الجودة المطلوبة للواردات من ناحية أخرى ، ، علاوة على المخاطر السياسية المصاحبة عادة لهذا الوضع ، والجدول التالى يبين هذا .

جدول رقم (٢٤)

بيان بالواردات من القمح المستورد (الحكومية والقطاع الخاص) خلال السنوات من ٢٠٠٩/٢٠١٠ حتى ٢٠١٣/٢٠١٤

السنة المالية	واردات هيئة السلع التموينية		واردات القطاع الخاص		إجمالى الواردات	
	الكمية(بالألف طن)	%	الكمية(بالألف طن)	%	الكمية(بالألف طن)	%
٢٠٠٩/٢٠١٠	٥٥٣٠		غير متاح		غير متاح	–
٢٠١٠/٢٠١١	٥٦٥٥	٥٤%	٤٧٣٣	٤٦%	١٠٣٨٨	١٠٠%
٢٠١١/٢٠١٢	٥٣٣٠	٥٠%	٥٢٥٥	٥٠%	١٠٥٨٥	١٠٠%
٢٠١٢/٢٠١٣	٣٣٧٥	٤٠%	٥١٣٦	٦٠%	٨٥١١	١٠٠%
٢٠١٣/٢٠١٤	٥٠٤٠		غير متاح		غير متاح	

المصدر : الهيئة العامة للسلع التموينية ، بيان مستقل ، مايو ٢٠١٤

ومن الواضح أن نسبة وكميات واردات القطاع الخاص من كبريات الشركات المحتكرة لتوريد القمح – وعددها لا يزيد على خمسة شركات – قد زادت عاما بعد أخر بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ ، برغم المطالبة الشعبية بتغيير نظام الاستيراد بحيث نعتمد على هيئة السلع التموينية لضمان الجودة من ناحية ، وتخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة ، بتقليص الأرباح التى يحققها كبار التجار فى القمح والتى تزيد سنويا على ١٥٠٠ مليون جنيه إلى ٢٥٠٠ مليون جنيه على الأقل، يمكنها أن تساعدنا فى بناء حوالى ٥٠٠ مدرسة على الأقل سنويا .

ثانيا : مشكلات التخزين :

ننتقل إلي مشكلة التخزين والتى تأتى فى مقدمتها شونات القمح ، التي تمثل سبباً مهماً في سلسلة الفقد و الهدر لمحصول القمح ومن أبرز هذه المشكلات :

١- تمتلك مصر حوالى ٤٥٠ شونةلتخزين القمح فى موسم عام ٢٠١٣ ، منها ٣٥٩ شونة مملوكة لبنك التنمية والائتمان الزراعى ، بالاضافة إلى ٩١ شونة مملوكة لقطاع الأعمال العام تستوعب حوالي ٢.٧ مليون طن ، والشونة عبارة عن قطعة أرض بور تخزن بها أجولة القمح مكشوفة ، تكون عادة معرضة لكل الظروف البيئية السيئة من رطوبة و شمس و حيوانات ضاله ، و الطيور والسرقة ، مما يتسبب في فاقد يقدره الخبراء بحوالى ١٥% من كمية المخزون ، بتكلفة حوالى ١.٥ مليار جنيه سنوياً .

٢- إضافة إلى التأثير على جودة القمح المتبقي حيث يكون مختلطاً بالحشرات والأتربة ، والفئران الميتة.

٣- علاوة على ذلك فأن أمين الشونة يقوم بتجريف جزء من أرضية الشونة و خلطها بالقمح لتعويض الفاقد الحادث ، مما يقلل بصورة كبيرة من جودة الدقيق الناتج من هذا القمح بعد طحنة ، وتتوزع الشون المملوكة لبنك التنمية والائتمان الزراعى عام ٢٠١٣ ، بين الشون الترابية (٢٦١ شونه) ، وشون أسمنتية (٥٤ شونه) ، وشون أسفلتيه (١٥ شونه) ، وأخيرا شون ترابية + أسمنتية (٢٩ شونه) فى الوجهين البحرى والقبلى .

٤- بالإضافة إلى ما كشفه تقرير لجنة تقصى الحقائق لمجلس النواب فى عام ٢٠١٦ والصادم للرأى العام فى مصر من فساد ونهب المال العام فى الصوامع والشون ، وأماكن التخزين العامة والخاصة والتى قدر حجم خسائرها بمليارت الجنيهات سنويا ، والتى على أثرها أجبر وزير التموين وربيب كبار التجار والمحتكرين (خالد حنفى) على الإستقالة .

٥- وكما يبدو واضحا فأن الشون الترابية تمثل ٧٢.٧% من إجمالى الشون فى مصر ، وهو ما يشكل ضررا فادحا على كمية القمح القابلة للانتاج فى مجالى الطحن والخبز ، حيث يشكل الفاقد فى هذا النوع من التخزين حوالى ١٠% على الأقل ، وإذا أضفنا إليها الشون الترابية التابعة لقطاع الأعمال العام ، فأن النسبة قد تصل إلى ١٥% من إجمالى المخزون ، والذى يؤدى إلى تبديد ما يعادل ١.٥ مليار جنيه فى هذه الحلقة من العملية الانتاجية

للخبز فى البلاد ، ومن هنا فأن بداية الإصلاح تبدأ من تغيير جوهرى فى نظام ووسائل التخزين كما سوف نعرض بعد قليل.

ويلفت النظر الخلل الجوهرى القائم بين كمية الانتاج الموردة من بعض المحافظات ، وأهمها محافظة الشرقية ، التى تشكل حوالى ٢٢% من إجمالى القمح المحلى المورد عام ٢٠١٣ ، وبين عدد الشون والصوامع وسعتها التخزينية فى هذه المحافظة ، فبينما تورد المحافظة حوالى ٨١٠.٨ ألف طن عام ٢٠١٣ ، فأن السعة التخزينية الصالحة للتخزين – سواء كانت شون أو صوامع بالمحافظة – لا تزيد على ٢٥٥ ألف طن ، مما يعنى نقل الكمية الأكبر عبر وسائل نقلمحفوفة بإحتمالات الفاقد إلى محافظات أخرى ، مما يؤدى إلى إهدار كميات كبيرة من هذا القمح سواء بسبب سوء التخزين بالشون ، أو فى عمليات نقل الجزء الأكبر من قمح الشرقية – على سبيل المثال – لتخزينه فى شون وصوامع موجودة بمحافظات أخرى ، أو ما تكشف فى عام ٢٠١٦ فى تقرير لجنة تقصى الحقائق بمجلس النواب المصرى من عمليات نهب وسرقة منظمة لكميات من هذا القمح ، أو تسجيله على أنه قد جرى توريده دون أن يكون ذلك صحيحا .

ومن هنا فأن التوسع فى إنشاء الصوامع بمحافظة الشرقية وظهيرها الصحراوى أصبحت من أهم السياسات المطلوبة فى المرحلة الراهنة .

ويشير البيان السابق إلى مجموعة من الحقائق الهامة التى ينبغى أن تراعى أثناء بناء سياسات عامة جديدة لمعالجة الاختلالات الهيكلية فى منظومة إنتاج وتوزيع الخبز ، ومن أهمها :

١– أن نسبة التوريد الأعلى تتم لصالح بنك التنمية والائتمان الزراعى (بنسبة ٤٣.٦%) .

٢– يليها التوريد لصالح المطاحن (بنسبة ٢٥.١%) ، ثم الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين (بنسبة ٢٦.٧%)، بينما لا تزيد نسبة التوريد للشركةالعامة للصوامع عن ٤.٦%

٣– يظهر البيان كذلك أن محافظة الشرقية هى المحافظة الأولى فى زراعة القمح ، وكذلك توريده إلى الشون والصوامع المختلفة بما يكاد يعادل ربع المورد سنويا (بنسبة ٢٢%).

٤– أما بالنسبة للصوامع ، فلم يزد عددها حتى عام ٢٠١٣ عن٥٥ صومعة ، تبلغ طاقتها التخزينية ١.٨ مليون طن ، موزعة بين الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين (٢٥ صومعة) بطاقة تخزينية ٧٥٠ ألف طن ،والشركة العامة للصوامع (بعدد ٧ صوامع) وبطاقة تخزينية ٥٧٠ ألف طن ، والشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية (وعددها ٢٣ صومعة) بطاقة تخزينية ٥٥٢.٧ ألف طن .

بالإضافة إلى خطة جديدة بدأت بعد انتفاضة ٣٠ يونيه عام ٢٠١٣ ، لبناء ٢٥ صومعة جديدة بتمويل من دولة الإمارات العربية الشقيقة بسعة تخزينية أضافية تقدر بحوالى ١.٥ مليون طن ، موزعة بين عشرة صوامع تابعة لوزارة التموين (بالقنطرة شرق – ومنوف – وهيها – وبرقاش – وميت غمر – الشيخ فضل – طنطا – دمنهور –

الحامول – شربين) بسعة تخزينية ٦٠ ألف طن لكل منها ، وأحدى عشرة صومعة تابعة لوزارة الزراعة وأستصلاح الأراضى (قلابشو– أبو حماد – مريوط – النوبارية – إيتاى البارود – بنها – طامية – سدس – بنى مزار – المراشدى – شرق العوينات) بسعة تخزينية ٦٠ ألف طن لكل منها ، وأربعة صوامع لصالح وزارة الاستثمار وشركاتها (ميناء دمياط – العامرية – التبين – العاشر من رمضان) بسعة تخزينية ٦٠ ألف طن.

وهكذا يبدو واضحا أن الخلل الجوهرى فى نشاط التخزين يكمن فى وجود ثلاثة مشكلات هى :

–الأولى : وجود شون لا تصلح للتخزين ، تؤدى إلى فقدان ما قد يصل إلى ١٥% من إجمالى المحصول المورد أو حتى المستورد من القمح .

–الثانية : سوء توزيع الصوامع أو شون التخزين بين المحافظات ، مما يؤدى إلى فقدان جزء أخر من المخزون بسبب عمليات النقل من محافظة إلى أخرى ، أو من خلال النقل إلى المطاحن .

الثالثة : عدم توافر مظلات كافية لحماية القمح فى شون التخزين من ناحية ، وعدم وجود أجولة (خيش) كافية للتخزين بدلا من الأجولة البلاستيك من ناحية أخرى .

وقد أدى هذا الواقع غير المتوازن إلى خسائر فى الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين عام ٢٠١٣ بلغت حوالى ٨٩ مليون جنيه ، مما أدى إلى عزل رئيس مجلس إدارة الشركة.

ثالثا : الخلل بالنسبة للمطاحن و الدقيق المدعم:

يبلغ عدد المطاحن فى مصر حوالى ١٠٤ مطحنا عام ٢٠١٣ ، علاوة على ثمانية مطاحن تحت الإنشاء ، موزعة بين المطاحن المملوكة لما تبقى من شركات القطاع العام (وعددها ٣٢ مطحنا) تابعة لأربعة شركات ، وتلك المملوكة للقطاع الخاص (وعددها ٧٢ مطحنا) ، وبسيطرة رجال المال والأعمال على قطاع المطاحن إنفتحت ثغرة أضافية فى منظومة البناء الوطنى لإنتاج رغيف العيش من ناحية ، وإهدار المال العام والتلاعب المنظم والمنهجى وإهدار المال العام من ناحية أخرى .

وينقسم الدقيق المدعم إلى نوعين :

الأول : دقيق إستخلاص ٨٢% و الذي يقدم للمخابز البلدية لإنتاج رغيف خبز يباع للمواطنين بخمسة قروش .

الثانى : دقيق إستخلاص ٨٠% مخصصة للمخابز تنتج رغيف خبز يباع للمواطن بقيمة خمسة وعشرون قرشا ، ومضاعفاتها (٥٠ قرشا – ٧٥ قرشا – ١٠٠ قرش أو ما يسمى العيش الطباقي).

و تطرح وزارة التموين مناقصات لتوريد كلا النوعين من الدقيق للمخابز بمختلف مناطق الجمهورية، ونظرا لخروج الدولة – ممثلة فى شركات المطاحن العامة – من هذا السوق منذ منتصف التسعينيات عبر برنامج الخصخصة ، وبيع المحالج والمطاحن إلى رجال مال وأعمال بعضهم كان من كبار المسئولين فى الدولة ومن وزرائها (حالة أمين أباظة وزير الزراعة الأسبق وشقيقه) ، فقد أنتشرت وسائل التلاعب بالدقيق المدعم ، وضعف سيطرة الدولة

على الكميات التى تدخل أو تخرج من المطاحن الخاصة ، ويمكن رصد بعض صور التلاعب فى التعامل مع سلعة الدقيق المدعم فى الأتى :

١- وجود مناطق على مستوى الجمهورية ، تقوم بتجميع الدقيق المدعم من المخابز المختلفة مثل منطقة "الأربع عزب" بمركز كفر الدوار، و "كوم العَزازي" بمركز أبو حمص بمحافظة البحيرة ، و منطقة "البرادعة" بمحافظة القليوبية – و التى تعد من أكبر مناطق تجميع الدقيق المدعم – حيث يقوم اصحاب بعض المطاحن بعد دخولهم في مناقصات توريد دقيق مدعم بشراء دقيق ٨٢% ، بدلاً من أن يقوموا بطحن القمح في مطحنهم و ذلك بعد إعادة تعبئته في عبوات جديدة بأسم صاحب المناقصة ، وكذلك الحال بالنسبة لتوريد الدقيق المخصص لإنتاج العيش الطباقي (إستخلاص ٨٠%) ، ولكن بعد أن يتم تحليل الدقيق الـ ٨٢% ليصبح مشابه للدقيق المطلوب ، وفي هذه الحالة يكون مكسب صاحب المطحن يتراوح ما بين ٣٠٠-٤٠٠ جنية في الطن الواحد.

٢- و لا يقف مسلسل إهدار الدقيق المدعم عند هذا الحد فنجد أنه في مرحلة توزيع الدقيق على المخابز ، يقوم صاحب المناقصة بتوريد جزء من يوميات الدقيق المدعم ، المقررة على المخابز شريطة أن يُوَقِع صاحب المخبز على إستلامة الكمية كاملة ، بحيث يأخذ صاحب المخبز نسبة نقدية عن كل شكارة لم يستلمها فعلياً ، و بالتالي فإن صاحب المناقصة لا يقوم بالتوريد الفعلي للكمية المتفق عليها مع وزارة التموين بالمناقصة ، برغم أنه يحصل على مستحقاتة المالية لتلك الكمية بالكامل .

٣- أما إذا كان القائم على المناقصة من أصحاب الضمير حيث يقوم بتوريد كامل الكميات إلى المخابز ، فإن أصحاب المخابز – و لا نقصد هنا التعميم – يقومون ببيع كميات من هذا الدقيق التي تسلموها إلى تلك المناطق التي سبق ذكرها ، و هكذا تستمر الدائرة الشريرة ، التي تقوم فيها الحكومة بكل أسف بتقديم الدعم للدقيق ذاتة عدة مرات.

٤- بالاضافة إلى ذلك فأن البعض من أصحاب المطاحن والمخابز يقومون بتحليل الدقيق المدعم ليصبح مشابها لشكل الدقيق الفاخر (إستخلاص ٧٢%) ، ثم يعاد بيعه فى الأسواق بالسعر الحر .

ومن ثم فأن أية سياسة جديدة تسعى لسد ثغرات التسرب من الدقيق والقمح ، ينبغى أن يرتب وضعا جديدا لعمليات الطحن ، التى تؤدى إلى إهدار مئات الملايين من الجنيهات ، لصالح حفنة من المتلاعبين بقوت الشعب وأموال الخزينة العامة .وسوف نطرح بعد قليل رؤيتنا لإعادة بناء المنظومة ومنها مرحلة الطحن .

رابعا : الخلل الكبير فى عمل المخابــز والتوزيع

تعتبر المخابز هي آخر تلك السلسلة الطويلة ، التي تمثل المرآة بالنسبة للمواطن يقيس من خلالها مدى توافر رغيف الخبز من عدمة ، أو بمعنى آخر مستوى كفاءة أداء الحكومة حيال متطلبات حياته الحيوية .

فمشكلة المخابز هي مشكلة إدارة فى جانب رئيسى منها ، وهى كذلك مشكلة ضمير فى جانب أخر، من حيث الإلتزام بالمعايير المحددة لرغيف الخبز ، ومدى الإلتزام بوقف تسريبه لأغراض أخرى ، أو المتاجرة به لتحقيق أهداف شبكات مصالح فاسدة ، تتكسب من سوء الإدارة الحكومية من ناحية ، ودرجة المعاداة الأيدلوجية لفكرة الملكية العامة والشركات العامة من ناحية أخرى .

ويظهر التطور الكبير – اللافت للنظر– حول زيادة أعداد المخابز الخاصة ، وإتجاه الكثيرين إلى الاستثمار فى هذا المجال ، إلى حقيقة ما يجنيه أصحابه من مكاسب هائلة ، لقد زاد عدد المخابز البلدية فى مصر من أقل من ١٣ ألف محبز عام ١٩٩٩ ، إلى أكثر من ٢٥ ألف مخبز بحلول عام ٢٠١٤ ، وهى الأن عام ٢٠١٧ تصل إلى ٢٧ ألف مخبز من جميع الأنواع .

ويكشف هذا التطور فى عدد المخابز خلال العشرين عاما الأخيرة ، مقدار الثراء والنشاط فى هذا القطاع ، ويبين التحليل الاجتماعى لملكية هذه المخابز أن كلها تقريبا مخابز من القطاع الخاص ، بينما لم تزد المخابز المملوكة للقطاع العام عن ١٨٩ مخبزا عام ٢٠١٤ ، وكذلك مخابز الشرطة (١٦٤ مخبزا) والهيئات الأخرى – بما فيها القوات المسلحة – عن ٤٨ مخبزا .

وبهذا فأن هذا النشاط المربح جدا قد جذب إليه مئات الأشخاص الذين أنشئوا وأستثمروا فيه خلال السنوات العشرين الأخيرة .

وهكذا نلحظ أن تطورا كميا أوعدديا قد حدث فى المخابز العاملة فى مجال إنتاج وتوزيع الرغيف من ناحية ، وتطورا مماثلا فى التكنولوجيا المستخدمة فى إنتاج الرغيف من ناحية أخرى ، فخلال هذه الفترة إنخفض عدد المخابز البلدية التى تعمل يدويا ، مقابل زيادة أعداد المخابز التى تعمل آليا أو نصف آلى ، كما تظهرها عملية المقارنة بين بيانات الجدولين رقمى () و () .

وتعتبر هذه المرحلة هى الأخطر على الإطلاق فى سوء إدارة منظومة إنتاج وتوزيع الخبز فى مصر ، حيث تتضافر عدة عوامل لتسريب جزءا كبيرا من الدقيق والخبز ، منها سوء نظام الرقابة والسيطرة ، وتفشى الفساد بين قطاع ليس بقليل من القائمين على عمليات التفتيش على المخابز ، ونتيجة لذلك نجد أن الخبز الناتج يكون غالبا غير مطابق لمواصفات الجودة ، مما يزيد نسبة الهالك منه مما يؤدى إلى تسريب جزء كبير منه ليتحول إلى علف للمواشي و الطيور.

ومن ناحية أخرى فأن نظام التعاقد الذى تغير أكثر من مرة بين وزارة التموين وأصحاب المخابز وغرفة صناعة المخابز والمطاحن ، كان يمثل فرصة لعمليات الإبتزاز التى مارسها كثير من أصحاب المخابز من ناحية ، وأدت إلى زيادة نسبة التسريب للخبز نفسه ، الذى أصبح يباع علنا فى كل الشوارع بالمدن الكبرى بأسعار تزيد عشرة أضعاف عن السعر الرسمى ، بينما تقوم المخابز بإحتساب الكمية المنتجة كلها (المدعم والمباع بسعر غير رسمى) وفقا للنظام المعمول به .

ويكشف تحليل التغيرات التى طرأت على نظام التعاقد بين الدولة – ممثلة فى وزارة التموين والتجارة الداخلية – وأصحاب المخابز – ممثلة فى غرفة صناعة المخابز والمطاحن – عن خلل جوهرى فى إدارة المنظومة على النحو التالى :

تغير نظام التعاقد بين الوزارة وأصحاب المخابز :

وفقا لما ورد فى كتاب رئيس قطاع مكتب وزير التموين والتجارة الداخلية بتاريخ ٢٠١٤/٤/٩ ، فقد تغير هذا النظام على النحو التالى :

أولا : قبل ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ :

كان نظام التعاقد بين الوزارة وأصحاب المخابز (بالتوجيه الوزارى رقم ٨ لسنة ٢٠٠٦) ، يتم على النحو التالى :

١- يحدد سعر بيع الدقيق البلدى (استخراج ٨٢%) تسليم المطحن بالعبوة زنة ٥٠ كيلو جرام قائم للمخابز البلدية الخاصة والعامة والمخابز التابعة لجهات الشرطة ، أو المدارة بمعرفة صناديق معاشاتها ، وكذلك قوات الحرس الجمهورى ، والتى تعمل بالسولار بسعر ثمانية جنيهات لا غير .

٢- يحدد سعر بيع الدقيق البلدى (إستخراج ٨٢%) تسليم المطحن للعبوة ٥٠ كيلو جرام قائم للهيئات الحكومية والأديرة والكنائس والأغراض الأخرى بغرض إنتاج الخبز الخاص بها ، والتى تعمل بالسولار بسعر ١٠.٥ جنيهات فقط لا غير .

٣- يحدد سعر بيع الدقيق البلدى (إستخراج ٨٢%) ، تسليم المطحن للعبوة زنة ٥٠ كيلو جرام قائم للمخابز البلدية الخاصة والعامة ، والمخابز التابعة لجهات الشرطة ، أو المدارة بمعرفة صناديق معاشاتها ، وكذلك قوات الحرس الجمهورى ، والتى تعمل بالغاز الطبيعى أو المازوت ، بسعر ١٠.١٥ جنيها فقط لا غير .

٤- يحدد سعر بيع الدقيق البلدى (إستخراج ٨٢%) تسليم المطحن للعبوة زنة ٥٠ كيلو جرام قائم للهيئات الحكومية والأديرة والكنائس ، والأغراض الأخرى ، بغرض إنتاج الخبز الخاص بها والتى تعمل بالغاز الطبيعى أو المازوت ، بسعر ١٢.٦٥ جنيها فقط لا غير .

ثانيا : بعد ثورة ٢٥ يناير وفى عهد حكومة الأخوان "المسلمين"

فى عهد الوزير أبو زيد محمد أبو زيد – المتهم فى بعض قضايا الفساد – وأكملها الوزير الأخوانى " باسم عوده "يقضى النظام بتحرير سعر الدقيق على أن يكون الدعم فى المرحلة الأخيرة ، وهى مرحلة إنتاج الخبز، وذلك من واقع إستلامات الخبز الفعلية من المخابز من خلال البطاقة الذكية وكان النظام المفترض كالتالى :

١– سعر بيع طن القمح مختلف الدرجات المسلم للمطاحن بسعر ٢٢٧٥ جنيها / للطن .

٢– سعر بيع طن الدقيق (إستخراج ٨٢%) للمخابز ٢٨٢٦ جنيها ، أى بسعر ٢٨٢.٦ جنيها للعبوة زنة ١٠٠ كيلو جرام ، و١٤١.٣ جنيها للعبوة زنة ٥٠ كيلو جرام .

٣– حددت الوزارة وفقا لدراستها ، تكلفة وربح إنتاج العبوة ١٠٠ كيلو جرام (إستخراج ٨٢%) بمبلغ ٨٠ جنيها ، و ٤٠ جنيها للعبوة زنة ٥٠ كيلو جرام .

٤– وبالتالى قررت الوزارة شراء الرغيف الواحد من المخابز (التكلفة مضاف إليها التصنيع) .

- فى حال إستخدام السولار كالتالى :
- **الخبز الماوى* ٣٢.٩٦ قرشا / للرغيف . (بالردة من وزن ١٣٠ جرام إلى ١١٠ جرام للرغيف) .**
- **الخبز المجر** ٣٤.٢٠ قرشا .**

٥– وفى حال إستخدام الغاز الطبيعى بالمخابز تكون تكلفة الشراء كالتالى :

- **الخبز الماوى ٣٢.٥ قرشا / للرغيف .**
- **الخبز المجر ٣٣.٧ قرشا / للرغيف .**

٦– يتم صرف فرق القيمة بين سعر بيع الرغيف للجمهور (٥ قروش) وسعر التكلفة المقدرة من جانب الوزارة المشار إليه أعلاه ، لصاحب المخبز من المطحن الذى يقوم بصرف الدقيق منه بعد التسوية التى تتم يوميا بين المخبز والمطحن .

ونستطيع أن نستنتج من واقع الرؤية المباشرة ، أن أصحاب المخابز قد حصلوا على مزايا أضافية فى هذه الفترة ، تمثلت فى الحصول على الدقيق من المطاحن مجانا – من الناحية الفعلية – ثم حساب الوزارة والمطاحن على كميات البيع ، والتى يتسرب جزء كبير منها فى السوق السوداء بالمدن والمحافظات المختلفة ، سواء فى صورة دقيق ، أو فى صورة رغيف خبز يباع بخمسة أضعاف سعره الرسمى ، مما أدى إلى إهدار حوالى ٦.٠ مليارات جنيه سنويا ، وفقا لتقرير حديث لهيئة الرقابة الإدارية .

***يقصد بالرغيف الماوى = الرغيف الطرى يمر على سير واحد ، بكمية مياه زائدة ، والوزن الفعلى له قبل قرار التخفيض كان ١٣٠ جرام وأصبح الأن ٩٠ جراما .**

**أما الرغيف المجر = الرغيف مغروف على دقيق .

*****الرغيف الملدن = الرغيف الذى يمر على سيرين بكمية مياه منخفضة ، ووزنه الفعلى قبل قرار التخفيض كان ١١٠ جرام .**

ويشير كتاب المهندس محمود عبد العزيز عامر رئيس قطاع الرقابة والتوزيع بوزارة التموين ، الصادر لنا فى يونيه عام ٢٠١٤ ، إلى أن نظام التوزيع بالبطاقات الذكية لم يتم فى ذلك الحين وظلت المنظومة على ما كانت عليه .

(١٥) كيف تلاعب وزير التموين خالد حنفى بالمصريين ؟

أقدم وزير التموين والتجارة الداخلية السابقفى الحكومة الثانية للمهندس إبراهيم محلب (يونيه ٢٠١٤ – أكتوبر ٢٠١٦) على عدة إجراءات وقرارات ، شكلت تغييرا خطيرا فى التعامل مع مسألة الخبز فى مصر وأهمها :

١– تخفيض وزن رغيف العيش المدعوم من ١٣٠ جرام إلى ٩٠ جرام فقط ، مما يعنى تخفيض الدعم المالى المخصص للخبز بحوالى ٢٥% فى موازنة عام ٢٠١٤/٢٠١٥ . والسنوات اللاحقة (القرار رقم الذى رفض المسئولين بالوزارة منحنا أياه) .

٢– إستمرار نظام التعامل مع المخابز وفقا للنظام الذى أتى به الوزير الأخوانى الأسبق (د . باسم عودة) ، والذى أشرنا إليه من قبل .

٣– توزيع الخبز بنظام البطاقات التموينية ، وعلى أساس متوسط إستهلاك للفرد ٥ أرغفة يوميا للمواطن ، فى سابقة غير معهودة فى تاريخ مصر الحديث .

٤– يحرم نظام البطاقات الجديدة تقريبا معظم المواطنين المغتربين فى محافظات غير تلك المربوط عليها بطاقاتهم التموينية ، أو محل إقامتهم الأصلية ، مثل الطلاب وعمال التراحيل وغيرهم ، مما أدى لشراء المغتربين للرغيف بسعره الحر أى ٣٥ قرشا للرغيف أو اللجوء إلى السوق السوداء للرغيف وشرائه بسعر ٢٥ قرشا أو ٥٠ قرشا للرغيف .

٥– وقد أعلن الوزير أنه جارى وضع نظام يسمح للمغتربين بالحصول على رغيف العيش ، دون أن يتحقق ذلك فعليا حتى جرى عزله وطرده من وظيفته ، على أثر تقرير لجنة تقصى الحقائق التابع لمجلس النواب فى يونيه عام ٢٠١٦ الذى كشف عن فساد فاضح فى عمليات تسليم وتسلم وتخزين القمح فى الشوون التابعة لوزارة التموين أو للوزارات الأخرى مما أدى لنهب عدة مليارات من الجنيهات سنويا لصالح الفاسدين الكبار والصغار معا .

فإذا كان الاستهلاك المصرى من الخبز يتراوح بين ٢٥٠ مليون إلى ٣٠٠ مليون رغيف يوميا ، فلنا أن نتصور حجم الأرباح الضخم الذى يتحقق للمخابز وشركة المصريين للتوزيع فى هذه التجارة الهائلة . حيث تبلغ المبالغ التى تتحصل عليها هذه المخابز حوالى ٨٧.٥ مليون جنيه يوميا إلى ١٠٥.٠ مليون جنيه يوميا ،شاملة تكاليف التصنيع والأرباح ، أى ما يعادل فى المتوسط ٣١.٩ مليار جنيه عام ٢٠١٤ ، منها أكثر من ٦.٤مليار جنيه فى صورة أرباح صافية (بنسبة ٢٠% من تكاليف الانتاج والتشغيل) ، اوزع بين أصحاب المخابز الذين يصل عددهم

حوالى ٢٧ ألف صاحب مخبز ، أى بمتوسط أرباح ٢٣٧ ألف جنيه سنويا / للمخبز ، هذا بخلاف ما يجرى تسريبه والتلاعب به من الدقيق أو رغيف الخبز ذاته ، كما أظهرتها الملاحظات الميدانية المجمعة المتاحة لدينا .

وبلا شك فقد خلق هذا الواقع شبكات مصالح متعددة المستويات ، بعضها مشروع ، وبعضها الأخر غير مشروع . كما أدى هذا النظام الذى يسيطر فيه أصحاب المخابز على الحلقة الأهم والأخطر فى إنتاج رغيف (العيش) ، إلى تحول الكثير من المخابز من الانتاج البلدى للرغيف بخمسة قروش إلى النظام (الطباقى) الذى يباع فيه الرغيف بخمسة وعشرين قرشا وخمسين قرشا حتى بلغ ثمن رغيف الخبز جنيه واحد فى المتوسط عام ٢٠١٤ فصاعدا ، مما خلق مجالا لتسريب الدقيق والخبز لصالح هذه المخابز ، والتخفى خلفها من جانب كثير من أصحاب المخابز البلدية ، حيث زاد عدد هذه المخابز من مائة مخبز عام ١٩٩٥ إلى أن بلغ عام ٢٠١٤ أكثر من خمسة آلاف وسبعمائة مخبز ، موزعة بين المحافظات المختلفة (يقصد بالمخابز الطباقى المسموح لها بإنتاج وبيع الرغيف ب ٢٥ قرشا أو ٥٠ قرشا وأكثر دون رقابة حقيقية) .

ويشير د. عارف أحمد رشاد ، رئيس مجلس إدارة شركة المصريين للتوزيع والخدمات التى أحتكرت جانبا من توزيع الخبز فى محافظتى القاهرة والجيزة ، إلى مجموعة من الثغرات فى النظام الراهن ، وطالب فى دراسته بضرورة بناء منظومة جديدة لإنتاج وتوزيع الخبز فى مصر ، ومن أبرز عيوب النظام الراهن من وجهة نظره :

١- الاعتماد بصفة رئيسية على العنصر البشرى فى إنتاج الرغيف ، بما يشكله ذلك من مشكلات صحية ونظافة وغيرها

٢- كثرة عدد المخابز مع إنخفاض طاقتها الانتاجية مما يتسبب فى تدنى الجودة وبطء الانتاج .

٣- استهلاك الأفران لكميات كبيرة من الطاقة وهدر الكثير منها بسبب نوعية الأفران وتصميماتها .

٤- إرتفاع نسبة الفاقد بسبب تسرب الدقيق إلى السوق السوداء .

٥- هذا بالاضافة إلى مشكلات أخرى ناتجة عن حجم المجهود الإدارى من جانب الدولة وإجهزتها فى المراقبة والإشراف

وبينما يذهب الدكتور عارف رشاد إلى حلول تسعى إلى تطوير المخابز وخلق كيانات كبيرة من المخابز قائمة على مبادرة المستثمرين ورجال المال والأعمال ، فأن رؤيتنا فى حل هذه المشكلة العويصة تنطلق من رؤية إجتماعية مختلفة، تقوم على فكرة أن السيطرة على هذه السلسلة الفاسدة الطويلة لن تتحقق ، إلا عبر إدارة مختلفة تماما ، تقوم على فكرة قيام الدولة بدور المنتج المرجحوالموزع المرجح ،لوقف حالة الهدر المالى من ناحية ، والسيطرة على سلعة إستراتيجية ، لا يجوز أبدا تركها لعوامل التلاعب والإهمال ، كما تكشف البيانات المتاحة من الشركة العامة لمخابز القاهرة الكبرى عن شهر مارس عام ٢٠١٤ بالجدول رقم (١٨) ، مقدار هشاشة وضعف الموقف الحكومى فى موضوع يمثل العصب الحساس لدى المصريين ، حيث يتبين أن أكبر شركة عامة فى هذا المجال لا تنتج سوى ١.٦% فقط من أحتياجاتنا اليومية من رغيف العيش ، كما يظهرها الجدول التالى :

جدول رقم (٢٥)

بيان بالمخابز التابعة للشركة العامة لمخابز القاهرة الكبرى وإنتاجها خلال شهر مارس ٢٠١٤ (الجوال = ١٠٠ كيلو جرام)

القطاع	عدد المخابز (١)	عـدد العمـال (٢)	الـــربط التمـــويني اليومى بالجوال (٣)	الانتـــاج الفعلـــي بالجوال شهريا (٤)	عدد الخطوط		انتاج الرغيف		مســـحويات شـــرك المصريين شهريا	بوابـــات المخـــابز شهريا
					نصف آلية	احتياطى	شهريا	يوميا		
شمال وشرق القاهرة	٢١	٢٣٤	٤٦٨.٥	١٣٠٠٣.٥	٢١	٣	١٤٦٧٨٧٣٠	٤٨٩٢٩١	١٣١٠٧٥٦٠	١٥٧١١٧٠
وسط وجنوب القاهرة	٣٧	٤٥٧	٩١٦.٥	٢٦٠٨٤	٣٨	٣	٢٩٤٧٤٩٢٠	٩٨٢٤٩٧	٢٤٣٨٧٠٩٥	٥٠٨٧٨٢٥
قطاع الجيزة	٣٠	٣٥٥	٦١٦	١٧٧٥٨	٣٠	٢	٢٠٠٦٦٥٤٠	٦٦٨٨٨٤	١٠٩٧٨٦٧٨	٩٠٨٧٨٦٢
المجمعات كبيرة الحجم بالشركة	١٠	٤٨٨	٨٨١.٥	١٨٤٠٤.٥	٤٢	١٣	٢٠٧٨٤٩٣٥	٦٩٢٨٣١	١٧٤٩٢٦٠٢	٣٢٩٢٣٣٣
المجمعات نصف آلية	٦	١٧٩	١٧٧٥	٣٢٨٦٠.١	٧٠	٧٠	٣٧١٣١٨٧٠	١٢٣٧٧٢٩	١٠١٧٨٥٠٠	٢٦٩٥٣٣٧٠
الإجمالى	١٠٤	١٧١٣	٤٦٥٧.٥	١٠٨١١٠.١	٢٠١	٩١	١٢٢١٣٦٩٩٥	٤٠٧١٢٣٣	٧٦١٤٤٤٣٥	٤٥٩٩٢٥٦٠

المصدر : الشركة العامة لمخابز القاهرة الكبرى ، بيان بالمخابز والعناوين وعدد العمال والانتاج الشهرى والطاقة الانتاجية المتاحة ، بيان مستقل ، يوليو ٢٠١٤ .

فإذا تأملنا الأرقام الواردة فى الجدول رقم السابق نكتشف مجموعة من الحقائق الخطيرة الجديرة بالتسجيل ، والتى تؤكد الطابع المضطرب للمنظومة كلها ، وما تسببه من فساد وإهدار للموارد والأموال منها :

١- فإذا كانت أكبر الشركات الحكومية العاملة فى هذا المجال – وربما الوحيدة – تنتج حوالى ٤.١ مليون رغيف / يوميا فقط ، بينما أحتياجاتنا اليومية تربوا على ٢٥٠ مليون رغيف يوميا (أى ما يشكل أقل من ٢%) ، فنحن فى ورطة حقيقية ، وليس بمستغرب أن تصبح الحكومة والدولة المصرية عرضة لإبتزاز مستمر من جانب أصحاب المخابز الخاصة ، الذين يشكلون أكثر من ٩٨% من إحتياجتنا اليومية من أهم سلعة استراتيجية يحتاجها المصريون يوميا ..!!

٢- بمقارنة الربط التموينى اليومى (عمود رقم ٣) لقطاعات الشركة المختلفة بالانتاج الفعلى (عمود رقم ٤) نكتشف حقائق مهمة منها :

أ – بالنسبة لقطاع شمال وشرق القاهرة : نجد أن هناك فارق هام بين الربط التموينى اليومى (٤٦٨.٥ جوال يوميا) أى بواقع ١٤٠٥٥.٥ جوال شهريا ، وبين حجم الانتاج الفعلى شهريا (١٣٠٠٣.٥ جوال) ، ويقدر هذا الفارق بنحو ١٠٥٢ جوال شهريا ، وهنا لدينا عدة إحتمالات :

الأول : أن هذه المخابز لا تعمل طوال أيام الشهر (٣٠ يوما) .

الثانى : أن ما تحصل عليه المخابز فعليا يختلف ويقل عن الربط التموينى المحدد لها يوميا وشهريا .

الثالث : أو أن هناك تسربا فعليا للدقيق قدره ١٠٥٢ جوال شهريا ، بما يعادل ٢٩٦.٧ ألف جنيه (بأحتساب سعر الجوال ٢٨٢ جنيها زنة ١٠٠ كيلو جرام) ، وهذه الكمية من الدقيق المسرب تكفى لإنتاج حوالى ١.١٥ مليون رغيف شهريا .

ب- بالنسبة لقطاع وسط وجنوب القاهرة : فالمقارنة بين الربط التموينى اليومى ، وبين الانتاج الفعلى نجد أن الفارق يقدر بحوالى ١٤١١ جوالا شهريا ، وهذه الكمية قيمتها حوالى ٣٩٧.٩ ألف جنيه شهريا (بواقع ٢٨٢ جنيها للجوال زنة ١٠٠ كيلو جرام) ، وهذه الكمية من الدقيق تكفى لإنتاج ١.٥٥ مليون رغيف شهريا .

ج – بالنسبة لقطاع الجيزة : بإجراء نفس المقارنة نجد الفارق ٧٢٢ جوالا شهريا ، وقيمتها ٢٠٣.٦ ألف جنيه شهريا ، وهذه الكمية كافية لإنتاج ٧٩٤٢٠٠ رغيفا شهريا .

د – أما بالنسبة لقطاع المجمعات الكبيرة : فنجد الفارق يصل إلى ٨٤٨٠.٥ جوالا شهريا ، بقيمة ٢.٤ مليون جنيها شهريا ، وهذه الكمية من الدقيق كافية لإنتاج ٩.٣٢ مليون رغيف شهريا .

هـ – أما قطاع المجمعات نصف الآلية : فبالمقارنة نجد أن الفارق يصل إلى ٣٢٨٦٠ جوالا شهريا ، وتعادل قيمتها المالية ٥.٨ مليون جنيه شهريا ، وهذه الكمية تكفى لإنتاج ٢.٢ مليون رغيف شهريا ، أو ٢٥.٠ مليون رغيف سنويا ، وهكذا يمكن التعبير عن هذه الحقيقة كما يظهرها البيان التالى :

جدول رقم (٢٦)

الكميات والقيمة المالية للدقيق المسرب – إفتراضيا – من قطاعات الشركة العامة لمخابز القاهرة الكبرى شهريا " **الكمية بالجوال شهريا زنة ١٠٠ كيلو جرام** "

القطاع	كمية الدقيق المسرب	قيمته المالية بالجنيه	عدد الأرغفة المسربة
شمال وشرق القاهرة	١٠٥٢	٢٩٦٦٦٤	١١٥٧٢٠٠
وسط وجنوب القاهرة	١٤١١	٣٩٧٩٠٢	١٥٥٢١٠٠
قطاع الجيزة	٧٢٢	٢٠٣٦٠٤	٧٩٤٢٠٠
المجمعات الكبيرة	٨٤٨٠.٥	٢٣٩١٥٠١	٩٣٢٨٥٥٠
المجمعات نصف الآليا	٢٠٣٩٠	٥٧٤٩٩٨٠	٢٢٤٢٩٠٠
الإجمالى	٣٢٠٥٥.٥	٩٠٣٩٦٥١	١٥٠٧٤٩٥٠

٣– كما نلاحظ من الجدول السابق ، أن مسحوبات شركة المصريين لتوزيع رغيف الخبز بلغ ٧٦.١ مليون رغيف خلال شهر مارس عام ٢٠١٤ ، بينما رقم حجم التوزيع لهذه الشركة فى نفس الشهر ، وفقا للبيان الصادر عن الشركة ذاتها يشير إلى ٣٠.٥ مليون رغيف فقط ، ومن هنا فأننا إزاء إحتمالين لا ثالث لهما :

– الأول : أن هناك خطأ فادح فى البيانات المقدمة من أحد هذين المصدرين (شركة المخابز أو شركة المصريين للتوزيع) ، أو من كليهما .

– الثانى : هذا الفارق الكبير بين مسحوبات الشركة طبقا لبيان شركة القاهرة الكبرى وبيان شركة المصريين يتجاوز ٤٥.٦ مليون رغيف شهريا ، يمثل عملية تسريب منظمة ، فأين تذهب هذه الكمية الهائلة شهريا ، والتى تقدر تكاليفها على الدولة المصرية بحوالى ١٣.٥ مليون جنيه شهريا ، أى ما يزيد على ١٦٢ مليون جنيه سنويا !!..

٤– كما يكشف البيان رقم (١٨) أيضا على أن متوسط عدد العاملين فى تلك المخابز يتراوح بين ١٠ عمال إلى ١٥ عاملا على الأكثر ، أى أنها مخابز صغيرة الحجم ، وبالتالى لا تستفيد من مبدأ وفورات النطاق ، كما أن عدد ساعات العمل توحى أن هذه المخابز تعمل بنظام الوردية الواحدة Shift ، التى لا تزيد عن ٥ ساعات فقط ، بل تبين لنا فى بعض الحالات أنها تعمل لمدة ثلاث ساعات فقط ، وهو وضع لا يتناسب مع حيوية هذه الصناعة والحاجة إلى تعدد الورديات بها لضمان توفير هذه السلعة المصيرية للمصريين بالجودة المناسبة وفى كل أوقات وساعات اليوم .

٥- مازالت بوابات المخابز تبيع حوالى ٢٨% فى المتوسط ، برغم كل الجهود السابقة والإدعاءات بشأن فصل عملية الانتاج عن التوزيع لضمان عدم التلاعب بحصص الدقيق أو بالخبز نفسه ، فقد ظلت نسبة كبيرة من عمليات التوزيع تتم من خلال بوابات ومنافذ المخابز ذاتها ، مما يسمح بالكثير من التلاعب والتسريب.

ووفقا للبيانات التى قدمتها إلينا وزارة التموين حول الحصص الموزعة على المخابز من الدقيق ، نستطيع التعرف بصورة تقديرية لحجم التسرب من هذا الدقيق خارج نطاق منظومة الخبز المدعم ، كما يظهرها الجدول رقم (٢٠) جانبا هاما وخطيرا من هذه الصورة :

جدول رقم (٢٧)

بيان بحصص المخابز البلدية ٨٢% والمخابز الطباقى ٨٠%ومتوسط نصيب الفرد خلال شهر مارس ٢٠١٤

المحافظة (١)	حصة الدقيق البلدى٨٢% (جوال يوميا) زنة ٥٠ كيلو	الانتاج اليومى من أرغفة الخبز البلدى ٨٢%	حصة الدقيق الطباقى ٨٠%	الانتاج اليومى من أرغفة الخبز الطباقى ٨٠%	متوسط نصيب الفرد من الخبز رغيف/ يوم بلدى + طباقى	الانتاج اليومى من أرغفة الخبز (البلدى والطباقى)
القاهرة	٨٢٠٥٨	٢٩١١٧٣٢٠	٨٩٢٤ر٩	٤٣١٨٥٠٠	٣ر٨	٣٣٤٣٥٨٢٠
الجيزة	٥٠٩٣٢	18072748	٩١٦٦ر٧	٤٤٣٥٥٠٠	٣ر٢	٢٢٥٠٨٢٤٨
القليوبية	٣١٦٢٩	11223206	١٢٠٤٢	٥٨٢٦٧٥٠	٣ر٥	١٧٠٤٩٩٥٦
الإسكندرية	٣٨٩١٩	١٣٨١٠٠١٩	٢٠١٥	٩٧٥٠٠٠	٣ر٣	١٤٧٨٥٠١٩
مطروح	٤٣٢٣	١٥٣٣٩١١	٣٥٥	١٧١٧٥٠	٤ر٢	١٧٠٥٦٦١
البحيرة	٣٢٦٣٦	١١٥٨٠٤٨٣	٣٤٩٧ر٣	١٦٩٢٢٤٢	٢ر٤	١٣٢٧٢٧٢٥
الغربية	٢٦٧٨٣	٩٥٠٣٧٥٧	٣٦١٧ر٧	١٧٥ر٥٠٠	٢ر٥	١١٢٥٤٢٥٧
كفر الشيخ	١٧١١٩ر٥	٦٠٧٤٦٥٩	٤٢٢١ر٢	٢٠٤٢٥١٦ر١	2.7	٨١١٧١٧٥
المنوفية	٢٣٤٥٣	٨٣٢١٩٨٣	٢٩٠٧ر٨	١٤٠٧٠٠٠	٢ر٦	٩٧٢٨٩٨٣
الدقهلية	٣١٤٧٩	١١١٦٩٩٨٦	٥٩٩٨ر٥	٢٩٠٢٥٠٠	٢ر٥	١٤٠٧٢٤٨٦
دمياط	٩١٥٣	٣٢٤٧٦٥٦	٣٢٩٠ر٧	١٥٩٢٢٥٠	٣ر٨	٤٨٣٩٩٠٦
الشرقية	٣٦٥١٠	١٢٩٥٥١٦٣	٨٨١٠ر٢	٤٢٦٣٠٠٠	٢ر٨	١٧٢١٨١٦٣
بورسعيد	٤٨٥٨	١٧٢٣٧٠٠	٠	٠	٢ر٧	١٧٢٣٧٠٠
الإسماعيلية	٩٠٩٥	٣٢٢٧١١٢	١٥٦٩	٧٥٩١٩٣ر٦	٣ر٥	٣٩٨٦٣٠٥
السويس	٥٣٣٩	١٨٩٤٥٠٤	٠ر٠٠	٠	٣ر٢	١٨٩٤٥٠٤
الفيوم	٢٣٠٣٦	٨١٧٤١٨٠	١٤٦٠ر١	٧٠٦٥٠٠	٣ر٠	٨٨٨٠٦٨٠
بنى سويف	١٩٠٧٩	٦٧٦٩٩٢٨	٢٢٠٧ر٢	١٠٦٨٠٠٠	٢ر٩	٧٨٣٧٩٢٨

المنيا	٣٥١٧٠	١٢٤٧٩٥٥١	٣٦٠١ر٧	١٧٤٢٧٤٨ر٤	2.9	١٤٢٢٢٣٠٠
اسيوط	٣٠٧٥٩	١٠٩١٤٤٥٥	٣٥٩١ر٤	١٧٣٧٧٥٠	٣ر٢	١٢٦٥٢٢٠٦
الوادى الجديد	٢٢٧٩	٨٠٨٧٤٥	٣٠٣ر٨	١٤٧٠٠٠	٥ر٤	٩٥٥٧٤٥
سوهاج	٣٣٨٥٣	١٢٠١٢١٩٣	٤٩٣٥ر٢	٢٣٨٨٠٠٠	٣ر٣	١٤٤٠٠١٩٣
قنا	٢٢٤٤٠	7962633	١٤٣٢ر٢	٦٩٣٠٠٠	٣ر٠	٨٦٥٥٦٣٣
الأقصر	١٠٩٣٨	٣٨٨١٢٣٨	٤٣١	١٦٥٠٠٠	٣ر٧	٤٠٤٦٢٣٨
البحر الأحمر	٢٨٣٥	١٠٠٥٨٨٣	٥٤٩ر٢	٢٦٥٧٤٢	٣ر٩	١٢٧١٦٢٥
اسوان	١٤٦٥٤	٥١٩٩٧٤٤	٢٠٦٦ر٧	١٠٠٠٠١٦ر١	٤ر٤	٦١٩٩٧٦١
سيناء الشمالية	٥٤٧٢	١٩٤١٧٦٦	٣٢٢ر٤	١٥٦٠٠٠	٥ر٢	٢٠٩٧٧٦٦
سيناء الجنوبية	١٤٥٨	٥١٧٢٤٨	٣١	١٥٠٠٠	٣ر١	٥٣٢٢٤٩
الاجمالى	٦٠٦٢٥٨	٢١٥١٢٣٧٧١	٨٧٢٥٧ر٧	٤٢٢٢١٤٥٨ر١	٣ر١	٢٥٧٣٤٥٢٢٩

المصدر : وزارة التموين والتجارة الداخلية ، الادارة العامة للقمح ومنتجاته ، بيان مستقل ، يونيه ٢٠١٤

ونلاحظ على البيان السابق مجموعة من النتائج والحقائق الخطيرة وذات الدلالات الاقتصادية وأبرزها :

١- فهذه الحصص اليومية للمخابز البلدية من الدقيق ، يفترض بها إنتاج أكثر من ضعفى كمية الانتاج الفعلية التى تنتجها المخابز البلدية فى كل المحافظات بالجمهورية تقريبا والتى يظهرها البيان السابق .

٢- وإذا تأملنا فى الأرقام والإحصاءات الواردة فى الجدول السابق ، نجد أن متوسط إنتاج الجوال (٥٠ كيلوجرام) بالنسبة للمخابز البلدية لا يتجاوز ٣٥٥ رغيفا يوميا (حاصل قسمة العمود رقم ٣ على العمود رقم ٢) ، بينما الصحيح هو إنتاج ٥٥٠ رغيف/ للجوال الواحد ، أى من المفترض أن تنتج حصة الدقيق اليومية للمخابز البلدية حوالى ٣٣٣.٤ مليون رغيف يوميا وليس ٢١٥.١ مليون رغيف كما فى البيان السابق ...!!

٣- أما الأرباح المشروعة لأصحاب المخابزالبلدية من التشغيل القانونى والمقدرة بنحو ٢.٥ قرشا / لكل رغيف – بعد خصم تكاليف التصنيع من الوقود والدقيق والخميرة ، وأجور العمال والكهرباء والمياه وإيجار المكان – فهى تعادل حوالى ٥.٤ مليون جنيه / يوميا ، أى ما يعادل ١٩٦١.٩ جنيه سنويا ، موزعة على حوالى ٢٧ ألف مخبز بلدى فى كل محافظات البلاد ، بينما تشير دراستنا أن هذه الأرباح تتجاوز ٦.٤ مليار جنيه عام ٢٠١٤ ، وربما تزيد على ذلك فى السنوات اللاحقة .

وهنا يأتى السؤال : أين تتسرب هذه الكميات الكبيرة من الدقيق يوميا والتى تقدر بنحو ٣٥% تقريبا من المقرر القانونى ؟ وكم تكلف الدولة والموازنة العامة للدولة ؟ ومن هم الفئات المستفيدة من هذا الفساد المنظم والتى لم تفلح الجهود الحكومية حتى الأن من السيطرة عليها ؟.

والسؤال الاستراتيجى الهام : ماذا لو تولت الدولة وشركات القطاع العام ، إنتاج وتوزيع الخبز ووقف هذا الهدر المالى والنفسى للمواطنيين المصريين ؟

(١٦) عناصر الخطة الاستراتيجية الجديدة لبناء منظومة إنتاج وتوزيع الخبز والرؤية الاستراتيجية البديلة

من واقع ما عرضنا إليه قبل قليل حول فساد منظومة الدعم ، نستطيع أن نشير إلى النتائج والاستنتاجات التالية :

١- أن الخلل فى إدارة منظومة الخبز ، تمتد من زراعة محصول القمح ، والسياسات الزراعية المتبعة ، إلى طريقة التخزين والتشوين والنقل ، إمتدادا إلى المطاحن وعمليات التلاعب الجارية ، وتنتهى عند المخابز وطريقة التوزيع ، وكل مرحلة من هذه المراحل قد تتبع وزارات متعددة ، مما يتطلب أعلى مستوى من التنسيق بين هذه الوزارات ، دون أن تترك هذه المهمة لإجتهادات كل وزارة على حده ، كما يجرى حاليا .

٢- أن تجربة الثلاثين عاما الماضية ، وخصوصا السنوات التى دخلت فيها جرثومة الخصخصة ، وبيع الشركات العامة – بصرف النظر عن الفساد والنهب المصاحب لها – قد تركت معظم عناصر عملية إنتاج الرغيف وتوزيعه فى أيدى القطاع الخاص ، الذى يحركه دائما عنصر تعظيم الأرباح ، دون غيره من العوامل والإعتبارات ، ومن ثم فأن إنتظام هذا المرفق الحيوى ، والذى يمس المصالح الوطنية العليا ، يتطلب دخول الدولة وأجهزتها وشركاتها فى إدارة وإنتاج هذا المنتج الحيوى وتوزيعه ، وبالتالى فأن الإعتبارات العملية وحدها – وليست الأعتبارات الأيدلوجية – هى التى تملى علينا ضرورة تدخل الدولة وممارستها لدور المنتج المرجح والموزع المرجح.

٣- أن شبكات المصالح التى تكسبت وترعرت من هذا النظام – شبه الفوضوى – فى إدارة هذا القطاع الحيوى ، سوف تعارض بشدة ، وستسعى لتعطيل كل محاولات الإصلاح ، ولا نستبعد أن تكون شبكات المصالح تلك قد نجحت فى تجنيد وزراء ومسئولين فى قطاعات مهمة من أجهزة الدولة لمصلحة هذه الفئات المتربحة من فوضى الإدارة الحكومية الراهنة وتركها للقطاع الخاص وحده .

٤- لقد إستبعدت الدولة من إدارة هذا المرفق الحيوى تحت إعتبارات ومسميات ولافتات خادعة تسمى (إقتصاد السوق) وحرية العرض والطلب و(آليات السوق الحرة) ، فإهدرت الأموال العامة ، وتعرض المواطنين المصريين للإهانة فى طوابير غير مسبوقة فى تاريخ مصر ، أللهم إلا فى عهود المجاعة التى مرت على البلاد فى العصور الغابرة ، وبالتالى فأن الضرورات العملية والمصلحة الوطنية العليا هى الأسبق على تلك الشعارات

المسمومة ، واللافتات الخادعة ، كما أن قلة الموارد المالية للدولة تتطلب التدخل فورا ودون إبطاء فى إصلاح هذا الخلل الاستراتيجى المستمر منذ أكثر من ثلاثة عقود حتى يومنا هذا .

٥- إن حزمة السياسات المطلوبة تتطلب تشكيل مجلس أعلى لإدارة ومتابعة هذه المنظومة التى نقترحها – وليست تلك التى يمارسها وزراء التموين وأخرهم ربيب رجال المال والأعمال وكبار التجار والمحتكرين (د. خالد حنفى)، على أن يرأسها رئيس الوزراء مباشرة وتتكون من وزير الزراعة ، ووزير التموين ، ووزير الصناعة ، أو وزير قطاع الأعمال العام بحسب تبعية شركات المطاحن لها ، ووزارة المالية ، من أجل تنسيق السياسات الزراعية (نسبة أعلى من الاكتفاء الذاتى من القمح) ، وسياسات الإستيراد من الخارج من خلال هيئة السلع التموينية ، وحظر هذا النوع من الإستيراد من القطاع الخاص ، وضبط الانفاق على ما يسمى دعم السلع التموينية ، والذى يستهدف ترشيده إلى أقل من نصف الاعتمادات الراهنة (٤٢ مليار جنيه) خلال ثلاث سنوات فحسب ، دون أن تتأثر الفئات المستفيدة على الإطلاق .

٦- قد يؤدى تطبيق هذه السياسات التى أقترحناها فى هذه الدراسة (مثل إقامة ٢٥٠ مخبزا مليونيا فى محافظات مصر كلها ، وأقامة الصوامع ونظم التخزين الحديثة) إلىزيادة الإنفاق بحوالى ٥.٠ مليارات جنيه للتنفيذ خلال العام الأول ، لكن العائد المتحقق من وقف الإهدار ونهب المال العام ، و إستمرار الفوضى الراهنة ، سيكون كبيرا وخلال فترة زمنية قصيرة نسبيا (خلال ثلاث سنوات) .

٧- إن توزيع رغيف الخبز بالبطاقات – الذكية أو الغبية – له مخاطر كبيرة نفسية وسياسية ، حيث يرسم صورة وإنطباع داخل مصر وفى العالم الخارجى ، بأننا بصدد حالة هى أقرب للمجاعة من ناحية ، وأن هذه البلاد فاشلة فى إدارة منظومة للخبز وإتاحته بصورة سلسلة وكريمة للمواطنين من ناحية أخرى ، فى وقت يرتفع الصراخ بين أنصار الرأسمالية المتوحشة بضرورة الحفاظ على السوق الحرة والسوق المفتوحة ، وعندما يأتى تقنين معيب لرغيف الخبز يصمت هؤلاء ، وكأن هذه الطريقة فى إدارة موضوع يمس الفقراء ومحدودى الدخل لا يعنيهم فى شىء .

٨- أن العاملين فى المخابز الخاصة وعددهم لا يزيد على ١٠٠ ألف شخص ، يمكن الاستعانة بهم فى إدارة المخابز العامة المليونية الجديدة ، كما أن توفير أكثر من عشرين ألف وظيفة للشباب فى شبكات التوزيع المنظمة والمنضبطة ، يفتح آفاقا جديدة للراغبين فى العدالة الاجتماعية ، كما أن وقف حالة الابتزاز التى يمارسها أصحاب المخابز الخاصة ، وغرفة المخابز باتحاد الصناعات ، من شأنها أن يعيد للدولة هيبتها وكرامتها .

٩- إن مراجعة موقف العلف الحيوانى فى البلاد ، ووضع خطة وسياسات متكاملة بشأنها بحيث يبقى سعره أقل من سعر كيلو القمح ، حتى لا يتغول أصحاب المواشى ومزارع تربية الحيوانات على المصدر الرئيسى لحياة الإنسان المصرى إلا وهو رغيف الخبز ، أمرا ضروريا لسد أحد الثغرات فى نظام دعم رغيف العيش .

ومن هنا فأن رؤيتنا لإستراتيجية فعالة فى هذا المجال ، تعلى من شأن المصلحة الوطنية العليا والاستقرار الاجتماعى والمعيشى على إعتبارات المصالح الاقتصادية والمالية الضيقة لمجموعات وشبكات مصالح ضارة .

وتتمثل المصلحة الوطنية العليا هنا فى تحقيق عدة أهداف فى آن واحد هى :

١- وصول الرغيف إلى المواطنين بصورة لائقة ، وبالوزن القانونى المناسب وفقا للدراسات الغذائية المعروفة ، ومن ثم عودة وزن الرغيف إلى ١٣٠ جراما بدلا من ذلك الذى أتى به الوزير الحالى (د. خالد حنفى) بتخفيضه إلى ٩٠ جرام .

٢- وقف الهدر المالى فى دعم رغيف العيش ، والذى قدرته هيئة الرقابة الإدارية بأكثر من ٦.٠ مليارات جنيه سنويا

٣- ضمان تشغيل أكبر عدد من الشباب والعاملين فى هذا المرفق ، سواء فى المخابز المليونية الجديدة أو فى شبكات توزيع منظمة ودقيقة وخاضعة للرقابة الصارمة مجتمعيا وإداريا .

٤- وقف حالة الإبتزاز التى تتعرض لها الدولة فى أحيان كثيرة من أصحاب المخابز ، والمطاحن الخاصة ، عبر إتباع إستراتيجية التاجر المرجع والمنتج المرجح .

٥- توفير الأرباح التى تتحقق لعدد محدود من أصحاب المخابز ، سواء بصورة مشروعة (حوالى ٢ مليار جنيه) ، أو بصورة غير مشروعة (حوالى ٣ مليار جنيه أخرى) ، عبر تسريب والتلاعب بإنتاج الرغيف أو الدقيق .

فما هى ملامح هذه الخطة الاستراتيجية لإدارة جديدة ومختلفة لمنظومة الخبز فى مصر ؟

أولا : وضع خطة لإقامة وإنشاء الحكومة ٢٥٠ مخبزا مليونا خلال ثلاث سنوات ، موزعة بين المحافظات المختلفة ، تراعى فيها الكثافات السكنية ، ونمط وحجم الاستهلاك اليومى من أرغفة الخبز فى تلك المحافظات ثانيا : تقوم هذه المخابز على فكرة المنتج المرجح ، من خلال قدرتها على إنتاج ٢٥٠ مليون رغيف / يوميا ، أو إستخدام نصف طاقتها (١٢٥ مليون رغيف / يوميا) لضبط حالة الفوضى الراهنة فى سوق إنتاج وتوزيع الرغيف . ومن هنا تستطيع أن تجمح جماح الطمع والاستغلال الذى ميز أداء أصحاب المخابز الخاصة طوال السنوات العشرة الماضية ، على أن يدخل أصحاب المخابز الخاصة التي يحتمل إغلاقها كمساهمين في تلك المخابز وكذا الحال بالنسبة للعمال حيث يتم تعيينهم في تلك المخابز المجمعة.

ثالثا : يتم توسيع شرايين المطاحن العامة ، وزيادة عددها ، وطاقة إنتاجها حتى يتسنى للحكومة وقف حالة التلاعب فى مجال إنتاج وتوزيع الدقيق ، وضبط عملية توزيعه على المخابز العامة والخاصة ، ويتم ذلك من خلال إنشاء شركات مطاحن حكومية جديدة فى كل محافظة من المحافظات لضمان إنتاج الكميات المناسبة فى الأوقات المناسبة .

رابعا : يتم تشكيل شبكات من التوزيع وفقا للأحياء والمناطق ، وتعيين عشرين ألفا من الشباب العاطل عن العمل ، وفقا للتوزيع الجغرافى بالمحافظات ، وهذا العدد يكفى لتوزيع ٢٥٠ مليون رغيف يوميا (بمتوسط ١٢.٥ ألف رغيف

يوميا / لكل شاب) ، وهؤلاء سيكلفون الدولة ٢٨٨ مليون جنيه سنويا (بمتوسط ١٢٠٠ جنيه شهريا) على أن يكون نصف الأجر من واقع إلتزامه بتوزيع الحصة المخصصه لكل منهم .

خامسا : وضع نظام للرقابة المجتمعية (عبر قيد أسماء أصحاب المصلحة فى كل حى) ، والرقابة الإدارية من خلال الأجهزة المختصة سواء فى مديريات الأمن أو قيادات الأحياء والمحافظة .

سادسا : ما يجرى توفيره من خلال سلسلة محكمة من الإجراءات ، بدءا من إنتاج وتخزين القمح ، مرورا بالمطاحن ، إنتهاءا بالمخابز وشبكات التوزيع ، من شأنها أن توفر أكثر من ٧.٠ مليارات جنيه من دعم رغيف العيش سنويا ، يمكن أستخدامها فى ملفات أخرى ، وفى زيادة عدد المشتغلين فى هذا القطاع أو فى غيره من القطاعات .

(١)السياسات الكفيلة بزيادة الإكتفاء الذاتي من محصول القمح والدقيق

تشير التقديرات المختلفة بأن الفاقد من محصول القمح فى مصر ، قد وصل إلى ما لا يقل عن ١.٥ مليون طن من القمح سنويا نتيجة سوء عمليات الحصاد و النقل و التخزين. هذا إضافة إلى ترك الفلاح وحيداً بدون نظام إرشادي صحيح ومتطور يوجهه للجديد في زراعة القمح ، وعدم توفير مستلزمات إنتاج القمح من أسمدة و مبيدات في الجمعيات الزراعية ، وهذا في المجمل يعطينا فكرة عن عدم وجود إرادة سياسية "وطنية" تعمل على تحقيق الإكتفاء الذاتي من القمح .

ويقدر إنتاج مصر من القمح المحلي عام ٢٠١٤ بحوالي ٨.٦مليون طن ، نتج من حوالي ٣.٢ مليون فدان ، تشتري منها الحكومة حوالى ٤ مليون طن قمح من المزارعين .

إن تحقيق الإكتفاء الذاتي من القمح يحتاج إلى إرادة سياسية قوية ، وبالتالي فإن المشكلة هى فى إدارة و تخطيط "وطني" في المقام الأول و ليست مشكلة زيادة مساحة فحسب.

إن السياسات المقترحة لتحقيق هذا الهدف تتمثل فى الآتى :

١- العودة لنظام التجميع المحصولي الذي يتضمن تجميع المساحات المختلفة التي تزرع بمحصول القمح معاً ، وذلك للتغلب على مشكلة تفتت الحيازة الزراعية ، وبالتالي يمكن إستعمال الميكنة الزراعية (تسوية الأرض بالليزر، الزراعة بالسطارات) ، حيث يؤدي ذلك لتقليل مياة الري المستهلكة في زراعة القمح من ناحية ، و توفير ٣٠ كجم من تقاوي الفدان الواحد والتي ستوجه بطبيعة الحال لإنتاج الدقيق من ناحية أخرى . وبحسبة بسيطة نجد أن مجرد إستخدام السطارة في زراعة القمح سيوفر حوالي ٩٠ ألف طن سنويا من حبوب القمح (٣٠كجم × ٣ مليون فدان =٩٠ مليون كجم =٩٠ ألف طن) .

٢- تعديل منظومة زراعة القمح من حيث موعد الزراعة ، وكذلك معاملات رعاية المحصول ، بما يتماشى مع التغيرات المناخية الحادثة في الآونة الأخيرة ، والجديد في مجال الإنتاج ، على سبيل المثال التسميد بسلفات الزنك عند تجهيز الأرض للزراعة ، والرش بعنصر السيليكون ، كذلك الرش بحامض الساليسيليك ، كل هذا يزيد من عدد الأفرع الناتجة و كذلك زيادة المحصول كماً و نوعاً بصورة ملحوظة.

٣- إجراء برامج تربية حقيقية لمحصول القمح بما يتناسب مع الظروف المصرية ، وكذلك طرق استهلاك الدقيق الناتج ، فيجب عند وجود الرغبة الحقيقية في النهوض بمنظومة الدقيق أن يجتمع مزارعى القمح ، وأصحاب المطاحن المنتجين للدقيق ، وأصحاب مصانع التصنيع الغذائي والمخابز لمعرفة المواصفات التي يرغبون فيها ، حتى تكون الأصناف الناتجة من برامج التربية هي إنعكاس فعلي للمرغوب في السوق

٤- بناء على إتباع سياسة التجميع المحصولي فإنة يجب أن يتم حصاد محصول القمح آلياً ، الذي بدورة يوفر نسبة كبيرة من الهدر الذى يحدث أثناء الحصاد و الدراس اليدويين ، إضافة إلى إحكام منظومة نقل و تداول حبوب القمح من مناطق الإنتاج إلى الشُوَن ، ومن الأخيرة إلي المطاحن ، حيث أن كمية الفاقد من القمح نتيجة النقل والتخزين السيئين تتراوح بين ١٠% إلى ١٥% من إجمالى كمية القمح المستخدم. فيجب أن يتم إستخدام أجولة سليمة و سيارات مجهزة لنقل محاصيل الحبوب و كذلك تحسين كفاءة عربات السكك الحديدية التي تقوم بنقل القمح .

٥-إلزام بنك التنمية الزراعية بإستلام القمح من الفلاح مباشرة ، بدلا من إستلامها من التجار ، لما يؤديه ذلك من خسارة للفلاح والبنك معا ، حيث يتبين من الواقع الميدانى ، أن الفلاحين يقومون بتسليم محصولهم إلى التجار للحصول على القيمة النقدية الكاملة بدلا من تسليمه إلى بنك التنمية والائتمان الزراعى ومخازنه ، نظرا لتأخر البنك فى سداد قيمة المحصول من ناحية ، ولعدم كفاية شون التخزين التابعة للبنك من ناحية أخرى ، ويقضى النظام المعمول به فى هذه الحالة ، بتسليم الفلاح الأردب بوزن ١٥٥ كيلو للتاجر ، على أن يتولى التاجر تسليمه إلى البنك بوزن ١٥٠ كيلو ، ويعتبر الفارق هو قيمة ربح التاجر .

٦-العمل على التوسع الأفقي لزراعة مساحات جديدة من القمح ، كما يجب أستنباط أصناف جديدة من القمح و نشجع ذلك على كافة الأصعدة لتحقيق هذا الهدف.

٧-أية توسعات فى زراعات بنجر السكر ، أو فول الصويا ، أو السمسم ، أو الفول السودانى ، ينبغى أن تكون فى الأراضى الجديدة ، وخارج نطاق أراضى الوادى القديم .

٨–التوسع فى زراعة القمح فى خطة من ثلاثة سنوات بمعدل ١٦٠ ألف إلى ٢٥٠ ألف فدان سنويا ، خصما من مساحة البرسيم للوصول بالمساحة القمحية إلى ثلث الزمام المنزرع الحالى ، لضمان توفير الحد الأدنى من الأمن الغذائى .

٩–العمل على خفض مساحة الخضر الحالية ، والتوسع فى أسلوب الصوب المحمية (حيث تزيد مساحات الخضر عن ٨٧٠ ألف فدان منها الشتوية والصيفية والنيلية .

١٠–إن مراجعة موقف العلف الحيوانى فى البلاد ، ووضع خطة وسياسات متكاملة بشأنها بحيث يبقى سعره أقل من سعر كيلو القمح ، أمرا ضروريا لسد أحد الثغرات فى نظام دعم رغيف العيش ، حتى لا يتغول أصحاب المواشى ومزارع تربية الحيوانات على المصدر الرئيسى لحياة الإنسان المصرى إلا وهو رغيف الخبز .

١١–تبني وتشجيع الحكومة لإنتاج الأعلاف الخضراء بطرق غير تقليدية مثل إنتاج الشعير المستنبت ، حيث يمكن البدء مع شركات الإنتاج الحيواني التي تستغل آلاف الأفدنة في زراعة البرسيم الحجازي ، مع إلزامها بزراعة المساحة المتبقية قمح ، وإصدار قرارات محفزة لتشجيع المستثمرين على تبني هذه التقنية في إنتاج العلف الأخضر، وهذا سيساهم في توفير مساحات جديدة لزيادة إنتاج القمح ويتميز الشعير المستنبت بالمزايا التالية :

- يمكن أن ننتج علف أخضر طوال العام بدون التقيد بموسم زراعي محدد.
- لا يوجد إحتياج إلى أراضي زراعية لإنتاجه ، مما يفيد في إستغلال تلك المساحات المتوفرة في إنتاج بعض المحاصيل الإستراتيجية التي تزرع في العروة الشتوية على وجه الخصوص.
- الإستهلاك المائي قليل جداً مقارنة بالمياة المستهلكة لإنتاج البرسيم حيث نجد أن إنتاج الطن من الشعير المستنبت يستهلك حوالي من ٤٠٠ – ٥٠٠ لتر مياه فقط.
- لإنتاج طن واحد من الشعيرالمستنبت يلزم 150 كجم من حبوب الشعيرالجافة (كل واحد كجم حبوب جافة ينتج من ٦ – ٦.٥ كجم شعير مستنبت).
- فترة أو دورة الإنتاج للشعير المستنبت قصيرة مقارنة بمحاصيل الأعلاف الأخرى ، فهي لا تتجاوز سبعة أيام .
- يتم إنتاج الشعير المستنبت دونما حاجة إلى أسمدة أو مبيدات ، و هذا في النهاية يؤدي لإنتاج مادة علفية خالية من أي متبقيات كيميائية ، مما يترتب علية منتجات حيوانية آمنة للإستهلاك الآدمي إضافة إلى الخفض الذي سيحدث في التلوث البيئي.

- يمكن انتاج الشعير المستنبت فى فصل الشتاء دون الحاجة الى مكيف و يمكن انتاج كميات كبيرة اكثر من حاجة الحيوانات اليها فى فصل الشتاء و تحفظ وتخزن فى صورة سيلاج لتغذية الحيوانات عليها فى فصل الصيف و بالتالي نوفر كهرباء المكيفات .

(٢) معالجة الخلل فى التشوين والتخزين

يقدم الخبراء والمتخصصون فى هذا المجال عدة مقترحات وحلول لتلك المشكلات لعل من أهمها :

١- الإسراع فى إنشاء صوامع لتخزين القمح ، شريطة أن تكون في تصميمها متلائمة مع طبيعة القمح المصري و كذلك طبيعة البيئة المصرية .

٢- فإذا كانت الإمكانيات محدودة فى المرحلة الراهنة فيمكن تحويل الشونات المكشوفة (الترابية) إلى مخازن تامة الإغلاق ، حيث تحجب القمح المخزن عن العوامل البيئية المختلفة.

٣- الأهم مما سبق تحسين جودة الرقابة على الأمناء و العاملين بأماكن التخزين لعدم حدوث سرقات أو غش بالقمح المخزن .

٤- إن التخزين في الصوامع المعدنية يعمل على الحفاظ على القمح بعيداً عن المؤثرات الجوية و كذلك الحفاظ على مستوي رطوبة الحبوب في المدى المناسب ، و كذا تجانسها فيما بينها ولهذا أثر كبير في تحسين عملية الطحن والإستخلاص فيما بعد، كما أن إنشاء الصوامع المعدنية سيوفر من المساحات المستغلة في تخزين القمح بصورة كبيرة.

٥- وقد أثمرت جهود التعاون مع دولة الامارات العربية الشقيقة بعد ثورة الثلاثين من يونيه عام ٢٠١٣ ، فى وضع برنامج متكامل لبناء ٢٥ صومعة غلال حديثة ، مما سيؤدى إلى التخلص بصورة كبيرة على الفاقد من القمح بسبب سوء عملية التخزين وتوفير ما يقدر بين ١.٢ مليون طن إلى ١.٥ مليون طن سنويا .

٦- ضرورة الاهتمام بالتوزيع الجغرافى الدقيق للصوامع ووسائل التخزين بالقرب من مناطق الانتاج ، تقليلا لعمليات النقل المتعددة ، وما يصاحبها عادة من فاقد وإهدار لجانب ليس بقليل من القمح .

٧- كما أن الحرص الحكومى على أن تكون الصوامع تابعة بصورة أساسية لشركات عامة يؤدى إلى تقليل هذا الفاقد ، خصوصا إذا توافرت عناصر الرقابة الصارمة ، والجزاءات الرادعة ضد كل من تسول له نفسه التلاعب فى قوت الشعب .

(٣)حل مشكلات الطحن والمطاحن

تسيطر المطاحن المملوكة للقطاع الخاص والاستثمارى على الحصة الأكبر من عملية الطحن وذلك منذ جرى التحول من دور أكبر للشركات الحكومية ، إلى سياسة الخصخصة ومنح القطاع الخاص والمستثمرين الدور الأكبر فى هذا المجال .

وقد ترتب على ذلك ظواهر جديدة فى الحياة المصرية لم تكن طافية على السطح من قبل ، حتى فى ظل نكسة عام ١٩٦٧ ، مثل طوابير الانتظار الطويلة أمام المخابز ، وإنتشار عمليات التلاعب بالدقيق وتسريب كميات كبيرة منه ، وظهور السوق السوداء فى بيع وتوزيع رغيف العيش ، والتشاحن والعراك بين المواطنيين – الفقراء طبعا – من أجل الحصول على أرغفة العيش لأسرهم ، مما أدى إلى مقتل عشرات المواطنين فى هذه الحوادث المؤسفة طوال السنوات العشرة الأخيرة ، أى تزامنا مع تغيير النظام لسياساته فى هذا المجال من ناحية ، وسيطرة القطاع الخاص والاستثمارى على حلقات أساسية فى عملية الانتاج والتوزيع لهذا المنتج الحيوى من ناحية أخرى .

وقد أظهرت التقارير الرقابية حول التلاعب القائم بين بعض المطاحن من ناحية ، وأصحاب المخابز من ناحية أخرى ، مقدار الإهدار المالى والخسائر التى تتحملها الحكومة بسبب سوء إدارة هذه المنظومة والخضوع لمقولات الرأسماليون الجدد ، ورجال المال والأعمال حول تقديس ما يسمى " اقتصاد السوق ".

كما أظهرت وسائل المتابعة المباشرة – التى سبق وأشرنا إليها بقيام الموردين وأصحاب المطاحن بتجميع الدقيق المدعم من المخابز المختلفة ، بعد دخولهم في مناقصات توريد دقيق مدعم بشراء دقيق ٨٢% من البؤر الإجرامية المتواجدة فى بعض المحافظات مثل منطقة "البرادعة" بمحافظة القليوبية ، ومنطقة "الأربع عزب" بمركز كفر الدوار، و "كوم العَزازي" بمركز أبو حمص بمحافظة البحيرة – و التى تعد من أكبر مناطق تجميع الدقيق المدعم – بدلاً من أن يقوموا بطحن القمح في مطحنهم ، وذلك بعد إعادة تعبئتة في عبوات جديدة بأسم صاحب المناقصة ، وكذلك الحال بالنسبة لتوريد الدقيق المخصص لإنتاج العيش الطباقي (إستخلاص ٨٠%) و لكن بعد أن يتم تحليل الدقيق الـ ٨٢% ليصبح مشابه للدقيق المطلوب ، وفي هذه الحالة يكون مكسب صاحب المطحن يتراوح ما بين ٣٠٠-٤٠٠ جنية في الطن الواحد.

و لا يقف مسلسل إهدار الدقيق المدعم عند هذا الحد ، فنجد أنه في مرحلة توزيع الدقيق على المخابز ، يقوم صاحب المناقصة بتوريد جزء من يوميات الدقيق المدعم و المقررة على المخابز شريطة أن يُوَقِع صاحب المخبز على إستلامة الكمية كاملة ، بحيث يأخذ صاحب المخبز نسبة نقدية عن كل جوال لم يتسلمها فعلياً ، و بالتالي فإن صاحب المناقصة لا يقوم بالتوريد الفعلي للكمية المتفق عليها مع وزارة التموين ، برغم أنه يحصل على مستحقاتة المالية لتلك الكمية بالكامل .

أما إذا كان القائم على المناقصة من أصحاب الضمير حيث يقوم بتوريد كامل الكميات إلى المخابز ، فإن كثير من أصحاب المخابز – ولا نقصد هنا التعميم – يقومون ببيع كميات من هذا الدقيق التي تسلموها إلى تلك

المناطق التي سبق ذكرها ، و هكذا تستمر الدائرة الشريرة ، التي تقوم فيها الحكومة بكل أسف بتقديم الدعم للدقيق ذاتة عدة مرات.

بالاضافة إلى ذلك فأن البعض من أصحاب المطاحن والمخابز يقومون بتحليل الدقيق المدعم ليصبح مشابها لشكل الدقيق الفاخر (إستخلاص ٧٢%) ، ثم يعاد بيعه فى الأسواق بالسعر الحر .

ومن ثم فأن أية سياسة جديدة تسعى لسد ثغرات التسرب من الدقيق والقمح ، ينبغى أن يرتب وضعا جديدا لعمليات الطحن التى تؤدى إلى إهدار مئات الملايين من الجنيهات ، لصالح حفنة من المتلاعبين بقوت الشعب وأموال الخزينة العامة .

ويتطلب هذا الأمر سياسة حكومية جديدة تقوم على عدة عناصر هى :

الأول : سد هذه الثغرة من خلال توسع الشركات العامة الحكومية فى بناء مطاحن جديدة وإدارة الجزء الأكبر من عملية الطحن ، وبما لا يقل عن ٧٠% من الكمية المطلوبة يوميا .

الثاني : مهاجمة الأمن لبؤر الإجرام تلك المنتشرة على مستوى الجمهورية و تصفيتها وإغلاقها تماما ، حتى نكون قد أغلقنا هذه السوق السوداء ، التي تستنزف عشرات آلاف الأطنان من الدقيق المدعم سنوياً، ووضع هذه المناطق تحت الرقابة الدائمة والصارمة . ويأتي هذا بالتوازي مع مجموعة إجراءات تكميلية تستهدف وقف إهدار الدقيق ، وسيطرة الدولة ومخابزها على عملية الانتاج والتوزيع .

(٤) المخابز والتوزيع

هذه هى الحلقة الأكبر والأخطر فى سلسلة طويلة من الثغرات والتسربات ، ونهب وإهدار المال العام ، وتكشف ممارسات أصحاب المخابز خلال السنوات الخمسة الأخيرة ، وكذلك سلوك وأداء الحكومات المصرية المتعاقبة ، وخصوصا بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ ، مقدار التراجع والضعف فى تحمل المسئولية ، وحماية الأموال العامة من جهة ، وتوفير رغيف العيش الذى يعد مصيريا للمواطنيين المصريين من جهة أخرى .

كما يكشف الإرتباك الذى ساد منذ تولى الوزير الأخوانى (باسم عودة) ومن بعده الوزير المنتصر لإقتصاد السوق (د. خالد حنفى) ، والحديث المتكرر عن البطاقات الذكية ، والمنظومات الجديدة التى من شأن تطبيقها ، وقف الإهدار المالى من ناحية ، وضمان وصول الخبز بصورة لائقة للمواطنيين من ناحية أخرى ، عن الخلل الجوهرى فى التعامل مع القضية الاستراتيجية تلك .

ووفقا للمنظومة الجديدة التى يحاول الوزير الحالى (د. خالد حنفى) تطبيقها ، فأن النظام سيكون كالتالى :

١- أن المخابز سوف تحصل على الدقيق بسعر السوق الحر دون دعم (أى بمبلغ ٢٤٢ جنيها للجوال زنة ١٠٠ كيلو جرام ، أو ١٤١ جنيها للجوال وزن ٥٠ كيلو جرام) وذلك من خلال المطاحن الموردة .

٢- ثم تقوم المخابز بصناعة الرغيف – الذى أصبح وزنه ٩٠ جراما بدلا من ١٣٠ جراما –ببيعه إلى المواطنين حاملى البطاقة الذكية بسعر خمسة قروش ، على أن تتولى الدولة فرق التكاليف والربح الذى قدرته بما يتراوح بين ٣٣.٠ قرشا إلى ٣٤ قرشا (الخبز الماوى ٣٢.٩٦ قرشا / للرغيف والخبز المجر ٣٤.٢٠ قرشا فى حال إستخدام السولار كوقود ، وفى حال إستخدام الغاز الطبيعى ، تكون تكلفة شراء الخبز الماوى ٣٢.٥ قرشا / للرغيف ، الخبز المجر ٣٣.٧ قرشا / للرغيف) .

٣- تقوم المخابز بحصر عدد أرغفة الخبز التى صرفتها بنظام البطاقة الذكية ، وتقوم بمراجعة المطاحن ، والوزارة لضمان التساوى بين كميات الدقيق الموردة للمخبز من ناحية ، وكميات الخبز المباعة والمنصرفة ، لضمان عدم تسرب الدعم الحكومى لرغيف إلى غير مستحقيه .

٤- لكننا إذا حسبنا بند التكاليف ، ومبلغ المبيعات وأرباح أصحاب المخابز وفقا لهذا النظام ، فلنا أن نتصور مقدار الهدر المالى للموازنة العامة من جراء هذا النظام ، الذى يحابى بالمطلق أصحاب المخابز على حساب المواطنيين والخزانة العامة . ووفقا لهذا الحساب فأن أصحاب المخابز فى مصر يحققون أرباحا تقدر فى عام ٢٠١٤ بنحو ١٩٦١.٩ **مليون جنيه** (أنظر الملحق رقم ٣) .

٥- والمشكلة ليست هنا ، بقدر ما هى فى إستمرارعمليات التسرب خارج نطاق المنظومة ، كما يكشفها الجدول رقم (١٨) ، ويضاف إليها هذه المرة من خلال تسريب الرغيف نفسه ، الذى مازال يباع بسعر يتجاوز خمسة أضعاف سعره الرسمى وأكثر (٢٥ قرشا / للرغيف أو ٥٠ قرشا / للرغيف) على أرصفة الشوارع بالقاهرة والمدن الكبرى (أنظر الملحق رقم ٤) . وقد ترتب على هذا زيادة الإختناق فى توزيع وشراء الرغيف سواء من منافذ التوزيع ، أو أمام المخابز نفسها ، ووصل الأمر إلى حد التشاجر والإقتتال ، وأضطررت الدولة عدة مرات إلى اللجوء إلى مخابز القوات المسلحة والشرطة (أى القطاع الحكومى) ، لسد الفجوة بين الانتاج والاستهلاك ، وتجنب إنفجار الوضع بين المواطنين والحكومة .

٦- فإذا حاولنا تقدير حجم الهدر والفاقد المجمع من وراء هذه الثغرات المتعددة والمتتالية فى منظومة إنتاج وتوزيع رغيف الخبز فى مصر ، فأن المبالغ تقدر بأكثر من ٧٣٧٧ مليون جنيه عام ٢٠١٣ وحدها ، وهى تكاد تتكرر كل عام ، بل وآخذه فى التزايد عاما بعد أخر من جراء إستمرار هذه المنظومة وهذه السياسات ، وهى موزعة على النحو التالى :

جدول رقم (٢٨)

مجموع الفاقد والهدر فى أموال الدعم وتكاليف إنتاج رغيف الخبز فى مصر

وفقا للنظام السائد عام ٢٠١٣/٢٠١٤ " بالمليون جنيه "

م	البند	قيمة الفاقد المقدر " بالمليون جنيه "
١	أرباح المستوردين للقمح من القطاع الخاص	٥٠٠
٢	سوء التخزين من الشون والصوامع والنقل	١٥٠٠
٣	التلاعب فى المطاحن	٤٠٠
٤	أرباح المخابز البلدية الخاصة المشروعة	١٩٦١.٩
٥	أرباح شركة المصريين للخدمات والتوزيع	١٥
٦	الأرباح غير المشروعة من جراء التسرب والتلاعب فى وزن الرغيف (تقديرى)	٣٠٠٠
المجموع ٧٣٧٧ مليون جنيه		

وبالتالى فأن وجود سياسة جديدة ومنظومة جديدة تقوم على توفير هذا الهدر المالى من خلال دور أكبر للشركات العامة وأجهزة الدولة المختلفة ، من شأنه توفير على الأقل نصف هذا المبلغ سنويا ، يمكن إستخدامه فى إعادة بناء المخابز العامة المليونية (التى ستتكلف فى المتوسط خلال ثلاث سنوات حوالى خمسة مليارات جنيه) ، علاوة على بناء منظومة متماسكة من الصوامع ووسائل التخزين الحديثة ، وبناء شبكة واسعة من الشباب العاملين فى الانتاج والتوزيع والذين يقارب عددهم ١٠٠ ألف شاب ، مما يقلل من العاطلين عن العمل ، ويخلق فرص عمل بناءة ومفيدة للمجتمع وأفراده .

(٥)تعديل الميزان الغذائى المصرى ودور البطاطس كمورد غذائى **

يتبع محصول البطاطس العائلة الباذنجانيةSolanaceae ، التي تضم أيضاً الطماطم والفلفل و الباذنجان، ويعتبر محصول البطاطس من أقدم المحاصيل في تاريخ البشرية فقد عرفت حضارة المايا القاطنة بأمريكا الجنوبية نبات البطاطس منذ حوالي ثمانية آلاف عام بجبال الإنديز بأمريكا الجنوبية ، لذا نجد أن أمريكا الجنوبية و بالأخص جبال الإنديز تحتوي على حوالي مائتى نوع من السلالات الطبيعية من البطاطس ، وقد وجد الآلاف من الأصناف المستأنسة التي تزرع ليومنا هذا.

وبعد دخول الأسبان إلى أمريكا الجنوبية ، وتدميرهم لحضارة الإنكا (عام ١٥٦٥ ميلادية) ، ظهر أول دليل على وجود البطاطس في أوروبا ، وبعد ذلك بجزر الكناري الأسبانية. لقد احتلت البطاطس منذ العديد من العقود مكانة مهمة وكبيرة خاصة في الدول الأوروبية مثل إنجلترا و ألمانيا و هولندا و أيرلندا لدرجة أنها أثرت في الفنون ، وهذا يتضح من لوحات العديد من الفنانين مثل الرسام "فان جوخ" في أواخر ١٨٠٠ و بدايات ١٩٠٠.

و لعلنا نتذكر مجاعة أيرلندا الكبرى أو ما أطلق عليه مجاعة البطاطس الإيرلندية ، و التي حدثت بين عامي ١٨٤٥ و ١٨٥٢. والتي تسببت في وفاةَ مليون إنسان و هجرة مليون آخرين من أيرلندا ، مما أدي لإنخفاض السكان بصورة كبيرة في أيرلندا. فقد كان ثلث سكان أيرلندا يعتمد على تناول البطاطس في التغذية بسبب إرتفاع مستوى الفقر بين المواطنين ، و ترجع أسباب تلك المجاعة إلى الإنتشار الوبائي لمرض باللفحة (الندوة) المتأخرة في محصول البطاطس في أنحاء أوروبا ، و لكنها كانت أشد وطأة في أيرلندا ، فتفاقمت فيها الخسائر البشرية ، لقد غيرت هذه المجاعة المشهد السكاني والسياسي والثقافي في أيرلندا و أوروبا إلى الأبد، وأصبحت نقطة فاصلة فى تاريخها.

تعتبر البطاطس رابع أهم محصول على مستوى العالم بعد القمح و الذرة و الأرز، وتعد مصر من أكبر الدول الافريقية والعربية إنتاجا للبطاطس ، بحجم إنتاج بلغ ٤ مليون طن سنوياً ، و يأتي هنا التساؤل : هل هذه الكمية تكفي لأن تكون مبتغى الدولة المصرية و منتهى أملها بما تمتلكة مصر من مميزات علمية و جغرافية تؤهلها بدون مبالغة لكي تتصدر قارة أفريقيا و الشرق الأوسط و دول شرق آسيا بالنسبة لمحصول البطاطس ، و هذا

لماذا البطاطس طعام الفقراء؟

إذا أمعنا النظر في نبات البطاطس فسنجد أنة يتم زراعته في كل النطاقات البيئية ، فهو يزرع فوق الجبال و في المناطق الإستوائية و في المناطق الباردة و الصحراوية . بناء على ذلك فإنه يمكن لهذا المحصول أن يكون حلاً جيداً لمشاكل الجوع في الكثير من المناطق الفقيرة أو التي تعاني من المجاعة ، و يمكن تعديد الأسباب التي تجيب على هذا السؤال كما يلي:

١- يمكن زراعة البطاطس في مناطق متباينة و مختلفة من حيث ظروفها الجوية و الأرضية ، حيث تزرع البطاطس فيجبـــــالبيرو و سهولأوروباالشـــــماليةو هضاب"يونان"فيالصـــــين، والمرتفعـــــات الإســـــتوائيةفيرواندا و المستنقعاتشبهالاستوائيةفيالهند.

٢- تعتبر زراعة البطاطس بالصورة التقليدية من الزراعات التي تحتاج إلى عمالة كثيفة مما يساعد على التخفيف من البطالة في المجتمعات الفقيرة.

٣–تعتبر البطاطس المسلوقة ذات مؤشر شبع عالي حيث يصل إلى ٣٢٣% مقارنة بالخبز الأبيض ، لذا فالبطاطس تعتبر من الأغذية المُشبعة مع إستخدام كميات قليلة منها في التغذية.

٣– يعتبر محصول البطاطس هو الأول مقارنة بالمحاصيل الأخرى من حيث الإنتاجية ، والاستهلاك المائي ، أى كمية الغذاء المنتج لكل وحدة مياة مستهلكة. نجد أن كل متر مكعب من مياة الري ينتج عنه ٥٦٠٠ سعر حراري في حالة إنتاج البطاطس مقارنة بـ ٣٨٦٠ سعر حراري للذرة و ٢٣٠٠ للقمح و ٢٠٠٠ سعر حراري للأرز. و كذلك فإن المتر المكعب من مياة الري للبطاطس ينتج عنة ١٥٠ جرام بروتين ، وهذا ضعف الكمية الناتجة من القمح و الذرة ، وكذلك ٥٤٠ ملجم من الكالسيوم ، وهذا ضعف الناتج من القمح وأربعة أضعاف الناتج من الأرز.

٤–معدل الإستهلاك من النبات (الجزء المستساغ من النبات) يوازي ٨٥% من نبات البطاطس ، مقارنة بمختلف محاصيل الحبوب ، التي يمثل الجزء المستساغ منها حوالي ٥٠% من إجمالي وزن النبات. كما أنه يمكن إنتاج غذاء في خلال ٦٠ يوم مع البطاطس. حبة بطاطس متوسطة الحجم (١٥٠ جم) عند اعدادها في الفرن أو مسلوقة (١١٠ سعرا) بتفاحة من نفس الوزن (٨٠ سعرا) أو كوب من اللبن منخفض الدهون (١٥٠ سعرا) أو علبة زبادي (٦٠ سعرا).

وضع مصر الحالي لمحصول البطاطس:

تعتبر مصر الدولة الأولى في أفريقيا و الوطن العربي من حيث إنتاج البطاطس ، حيث وصل إنتاجها إلى ٤ مليون طن سنوياً ، ويجب أن نأخذ في الإعتبار زيادة الإستهلاك من البطاطس في مصر بنسبة حوالي ١٠% سنوياً .

و قد تقلصت مساحات البطاطس نتيجة للسياسة التى أتبعت منذ عام ١٩٩٤ ، عندما تم تقسيم مناطق الجمهورية إلي أحواض لكل منها رقم كودي ، وتم تسجيل الاتحاد الأوروبي بأن جميعها مصاب بالعفن البني ، ومنذ ذلك الحين تم تقليص الكميات المصدرة ، و حرمت مناطق أراضي الدلتا من تصدير منتجها من البطاطس ، و الذي كان يعوض لديهم زيادة تكاليف الإنتاج ، و تمكنت فئة من القادرين علي شراء واستصلاح مساحات كبيرة من الأراضي الجديدة ، والتي تم تصدير البطاطس منها. كما أن تقاوي البطاطس التي يقوم المزارعين بشرائها من الشركات المتحكمة في استيرادها أحيانا ما تكون حاملة لأمراض تؤثر على أداء البطاطس المنزرعة و بالتالي على الإنتاج الكلي .

من القرارات التي إتخذتها وزارة الزراعة تجاة تصدير البطاطس المصرية ، أن دولة اليونان نظراً لأنها من أكبر مستوردى البطاطس المصرية (تشكل وحدها ٢٦% من إجمالى صادرات مصر من البطاطس) ، قد اشترطت على

مصر أن تستورد منها "القطن" مرة أخرى في مقابل قبولها للبطاطس المصرية ، و لقد وافق الجانب المصري على هذا الشرط .

على أية حال ، فأن الحاجة قد أصبحت ماسة لإجراء تغيير جوهرى فى ميزان الغذاء المصرى ، بالاستفادة من قدرتنا على زراعة محصول وفير من البطاطس ، ذات سعرات حرارية جيدة من ناحية ، ومربح للفلاحيين والمزارعين من ناحية أخرى .

جدول رقم (٢٩)

توزيع دعم السلع التموينيةودعم رغيف الخبز خلال الفترة من ٢٠٠٧/٢٠٠٦ حتى ٢٠١٣/٢٠١٢" القيمة بالمليون جنيه "

البيان / السنوات	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢
القمح المحلى	٢٥٦٢	٢٧١٥	٤٥٤٣	٤٧٨٨	٣٤٥١	٦١٣٦	٩٥٥٩
القمح المستورد	٤٤٩٦	١١٤٥٩	٧٨٦٠	٥٧٤٢	٩٥٧٢	٩٤٩٠	٩٩٥٠
ذرة شامية	٢٤٧	٢٩٣	٩١٦	٢١٩	١٥٨	٤١٧	٣١٧
إجمالى دعم رغيف الخبز (١)	٧٣٠٥	١٤٤٦٧	١٣٣١٩	١٠٧٤٩	١٣١٨١	١٦٠٤٣	١٩٨٢٦
المخبوزات	١٧٣	٢٤٤	٧	٥٣٤	–	–	–
قمح طباقى ٨٢%	–	–	٢٨٣	٣٣٠	–	–	–
دقيق ٨٢%	٤٨٩	٤٥	١٩	–	٧١٣	–	–
طباقى ٨٢%	٢٣	٤٦٩	٨٢	–	–	–	١٠٠٧
دقيق ٧٦%	–	–	٩٤	–	١٣٤١	١١١٣	٤٠٥
قمح ٨٢%	–	–	٥	–	–	–	–

إجمالى الطباقى (٢)	٦٨٥	٧٥٨	٤٩٠	٨٦٤	٢٠٥٤	١١١٣	١٤١٢
البيان / السنوات	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢
الزيت التموينى	٦٤٩	١١٠٢	٢٢٨٧	١٩١١	٢٣٥٨	٣١٦٣	٣٢٥٢
الزيت الإضافى	٢٩٢	٩٤٩	١٢٥٢	٧٥٨	٢٠٢٩	٢٨٩١	٣٠٨٩
مسلى نباتى	–	–	–	–	–	–	–
إجمالى الزيوت المدعمة (٣)	٩٤١	٢٠٥١	٣٥٣٩	٢٦٦٩	٤٣٨٧	٦٠٥٤	٦٣٤١
الأرز	٤٧١	٧٥٧	٥٦١	١٥٦	١٢٦١	١٧٨٩	١٦٨١
السكر	١٠٩٤	١١٤٢	٢١٤٧	٣٠٠٦	٣٦٧٦	٥٣٤٠	٥١٨٢
الشاى	(٢)	–	٦	–	(٢)	–	–
مكرونة	–	–	–	–	٦٨	٣٧٦	٢٣٢
جملة السلع الأخرى (٤)	١٥٦٣	١٨٩٩	٢٧١٤	٣١٦٢	٥٠٠٣	٧٥٠٥	٧٠٩٤
إجمالى دعم السلع التموينية	١٠٤٩٣	١٩١٧٥	20620	١٧٤٤٤	٢٤٦٢٥	٣٠٧١٥	٣٤٦٧٤
المصدر :الهيئة العامة للسلع التموينية ، الإدارة المركزية للتوزيع ، الإدارة العامة للشئون المالية ، بيان مستقل ، سبتمبر ٢٠١٤							

الفصل الثانى

الفساد وكيف نحاربه ونفكك ركائزه

(١٧) كيف يفكك الرئيس ركائزدولة الفساد ؟

هل يرغب الرئيس عبد الفتاح السيسى حقا فى القضاء على الفساد فى مصر ؟

هذا هو السؤال الكبير الذى يواجه الرئيس الجديد بحق ، ومما لاشك فيه أن الفساد فى مصر ليس قدرا آلهيا ، أو مصيبة حتمية ، بقدر ما هى نتاج لمجموعة من السياسات والتشريعات وأساليب العمل الإدارى الخاطئة ، وبيئة غير مناسبة لعمل نظيف وشفاف ، هذا بالإضافة إلى ضعف مقنن لأجهزة الرقابة والتفتيش ، سواء الداخلية أو القطاعية أو القومية .

ولا يكفى بالقطع مجرد القبض على وزير أو وزيرين ، ومجموعة من الفاسدين لنقول أننا نحقق نجاحا فى محاربة الفساد ، خصوصا إذا تذكرنا أن الرئيس المخلوع حسنى مبارك قد بدأ عهده عام ١٩٨١ بالقبض على بعض الرؤوس الكبيرة المحيطة والقريبة للرئيس الأسبق أنور السادات مثل الحاج رشاد عثمان حوت ميناء الأسكندرية ، وكذلك السيد عصمت السادات شقيق الرئيس الأسبق أنور السادات ، ثم ملأ الدنيا ضجيجا حول طهارة الحكم بينما كان فى الحقيقة ومنذ عام ١٩٧٢ لصا يحصل على عمولات سلاح ، وشكل وهو نائب للرئيس عصابة دولية للتجارة فى السلاح بالتعاون مع وكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية ، وكان يعاونه فيها السيد حسين سالم وعدد من القادة العسكريين وغير العسكريين .

ومن هنا فأن التعرف على ركائز هذه الدولة " الفاسدة " يفيد فى تفكيكها ، هذا إذا ما إفترضنا توافر الإرادة السياسية لتحقيق هذا الهدف . فما هى ركائز ودعائم الدولة الفاسدة فى حالتنا ؟

نستطيع أن نشير إلى العناصر والركائز العشرة التالية :

(١) نزاهة وشفافية النظام الإنتخابى على كافة المستويات

فوجود أى شكل من أشكال التلاعب فى العملية الانتخابية فى كافة المستويات – بدءا من الانتخابات الرئاسية ، مرورا بالإنتخابات التشريعية والمجالس المحلية والإتحادات الطلابية والنقابات العمالية والنقابات المهنية وغيرها – والتى تمثل قمة بلورة الإرداة الشعبية فى إختيار ممثلى الأمة على كافة هذه المستويات ، يؤدى إلى إنهيار شامل فى مصداقية من يديرون الدولة ومؤسساتها ، ومن ثم يفتح الباب واسعا لتلاعبات لاحقة من جانب هؤلاء المتلاعبون لضمان إستمراراهم فى تبوأ المواقع القيادية فى تلك المؤسسات ، ويخلق مثل هذا النوع من التلاعبات جماعات مصالح تحمى وتمارس هذا النوع من الجرائم ، فيصبح بقاءها وضمان مصالحها مرتبط ببقاء هؤلاء المسئولين المزورين .

لذا فأن المدخل الأول لمكافحة الفساد فى مصر – كما فى غيرها من الدول المتحضرة – هو فى ضمان نزاهة العمليات الانتخابية على كافة مستوياتها ، بما يعنيه ذلك من ضرورة توافر المقومات التالية :

١– قانون إنتخابى محل قبول عام .

٢- قوائم وسجلات صحيحة ومدققة لجداول الناخبين .

٣- نظام صارم للرقابة الانتخابية الداخلية (القضاء) والدولية مقبول من الجميع .

٤- إجراءات للدعاية والإعلان الانتخابى عادلة وحياد أجهزة ومؤسسات الدولة الإعلامية وغير الإعلامية

٥- أجراءات للتصويت متوازنة وعادلة ويسيرة على المواطنيين جغرافيا وماديا .

٦- نظام جيد وعادل لإعلان النتائج تحت الرقابة المشار إليها .

٧- نظام متوازن وعادل لقبول الطعون وإنجاز أحكامها بكفاءة وفى وقت مناسب .

ولا شك أن وجود ثغرة – أو ثغرات – داخل هذا النظام الانتخابى النزيه والشفاف يؤدى إلى حالة من الإحتقان والصراع غير الإيجابى داخل المجتمع ، بما يضر بمسار مستقر للعملية السياسية والتطور الديموقراطى من جهة وبفرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى .

(٢) مراجعة المنظومة القانونية الاقتصادية

كشف مراجعة القوانين الاقتصادية التى صدرت عن مجلس الشعب المصرى طوال الستة والثلاثون عاما الماضية (١٩٧٤ – ٢٠١١) ، البالغة أكثر من ١٤٤١ قانونا وتشريعا ، عن ثغرات هائلة وفرت فرص واسعة للفاسدين لممارسة نشاطهم بصورة كبيرة .

وسواء كانت هذه الثغرات ناتجة عن تواضع الخبرة التشريعية لأعضاء المجلس التشريعى ، أو ناتجة عن سوء نية مبيت بهدف توفير مظلة حماية للفاسدين لتسهيل عملية إفلاتهم من العقاب ، فقد كانت الحصيلة النهائية هى بناء مظلة تشريعية كاملة لحماية الفساد والفاسدين .

خذ مثلا ما جرى من تعديل المادة (٣٧١) من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب المصرى عام ١٩٧٩ ، حيث أضيفت فقرة على النص فألغت عمليا نص المادة (٩٥) من الدستور المصرى ذاته ، التى كانت تحظر على عضو مجلس الشعب أثناء فترة عضويته (أن يشترى أو يستأجر شيئا من أموال الدولة أو يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله ، أو يقاضيها عليه ، أو أن يبرم مع الدولة عقدا بوصفه ملتزما أو موردا أو مقاولا) . فأضيفت الفقرة الجديدة (ولا يسرى هذا الحظر على التعاقد الذى يتم طبقا لقواعد عامة تسرى على الكافة)

لقد جرى تصميم معظم القوانين والتشريعات طوال هذه الحقبة العسيرة من تاريخ مصر ، دون إحترام لدستور أو مصلحة وطنية عامة ، بل إخضعت عملية التشريع لمصالح جماعات مصالح تناقضت مصالحها فى الكثير من الحالات مع المصالح الوطنية العليا ، مثل التعديلات المتلاحقة فى قانون المناقصات والمزايدات رقم (٨٩) لسنة ١٩٩٨ ، وقانون مشاركة القطاع الخاص فى مشروعات البنية الأساسية رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٠ ، وقانون قطاع الأعمال العام رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ ، وقانون الضرائب على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ ، وقانون إنشاء

المجتمعات العمرانية الجديدة رقم (٥٩) لسنة ١٩٧٩ ، وقانون الأراضى الصحراوية رقم (١٤٣) لسنة ١٩٨١ ، وقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته ، وغيرها كثير من القوانين .

(٣) ضمان إستقلالية السلطة القضائية :

وتتوافر إستقلالية السلطة القضائية من منظورين :

- الأول : رفع يد السلطة التنفيذية – ووزارة العدل – عنها من خلال إلغاء ندب القضاة إلى الأجهزة التنفيذية كمستشارين ، مع نقل التفتيش القضائى إلى المجلس الأعلى للقضاء .
- الثانى : ثقة وإحترام الرأى العام ، وهو ما لن يتعزز طالما هناك شبهة أستغلال للنفوذ والوساطة والمحسوبية فى التعيين فى الوظائف القضائية ، وإهدار المبدأ الدستورى فى المساواة وتكافؤ الفرص .

(٤) إصدار قانون محاكمة الرئيس والوزراء

من أبرز المفارقات فى بناء النظام السياسى المصرى ، خاصة منذ قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ ، تعاظم وتركز معظم السلطات والصلاحيات والمسئوليات لدى رئيس الجمهورية ، ومن بعدهم الوزراء (ما يسمى السلطة المختصة) ، دون أن يقابلها نظام قانونى للمساءلة والعقاب فى حال الإخلال بواجبات الوظيفة والقسم الدستورى ، وهو ما لانجد له مثيلا فى النظم الديموقراطية فى العالم .

وقد ظلت هذه المفارقة بمثابة " السوس " الذى ينخر فى جسد المجتمع والدولة المصرية الحديثة طوال تاريخها المعاصر . وقديما قال فقهائنا الدستوريين " أن السلطة المطلقة مفسدة مطلقة " ، وبرغم وجود قانون لمحاكمة الرئيس منذ عام ١٩٥٨ (برقم ٢٧٤) وقانون أخر لمحاكمة الوزراء (رقم لسنة ١٩٥٦) ، فأن أيا منهما لم يكتب له التطبيق أبدا وطواهما النسيان عمدا .

وقد فعل المشرع الدستورى خيرا حينما ضمن لأول مرة فى التاريخ الدستورى المصرى نص المادة (١٣٨) الخاصة بضرورة تقديم الرئيس والوزراء إقرارا بذمتهم المالية طوال فترة شغلهم لوظائف ، فرفع من شأن هذا الشرط من مستواه فى القوانين العادية ، إلى المستوى الدستورى كإلتزام على كافة أجهزة الدولة .

(٥) إلغاء الصناديق والحسابات الخاصة :

بداية من إلغاء نص المادة (٢٠) من قانون الموازنة العامة للدولة رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣ ، الذى منح رئيس الجمهورية الحق فى إنشاء صناديق وحسابات خاصة خارج الموازنة العامة للدولة ، وكذلك إلغاء المواد المماثلة التى إدخلت على قوانين الإدارة المحلية (رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩) والجامعات رقم (٤٩ لسنة ١٩٧٢) وغيرهما من القوانين مثل القانون (٥٩) لسنة ١٩٧٩ و (١٤٣) لسنة ١٩٨١ و٨٨ لسنة ٢٠٠٣ . لقد تحولت الصناديق والحسابات الخاصة – التى تتحرك بداخلها أموال تقدر بحوالى ٣٥٠ مليار جنيه سنويا – وتضم فائضا ماليا (رصيد أخر المدة حتى ٢٠١١/٦/٣٠) نحو ٩٧ مليار جنيه ، ومن ضمنها صناديق وحسابات مازالت موجودة

برئاسة الجمهورية ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع وغيرها ، إلى دولة مالية خارج الموازنة الرسمية للدولة المصرية ، وجسدت أحد ركائز دولة الفساد فى عهد الرئيس المخلوع حسنى مبارك ، وتشكلت داخل مستنقعاتها وبركها ، جماعات مصالح شديدة القوة والبأس ، فى الجامعات والمحافظات والهيئات العامة الاقتصادية وأجهزة الحكم والإدارة عموما .

(٦) إعادة هيكلة الموازنة العامة للدولة والسياسة المالية :

ما جرى من تفكيك الهياكل المالية للدولة وموازنتها العامة ، تحديدا منذ عام ١٩٧٩ ، تحتاج إلى إعادة نظر فى فلسفة السياسة الاقتصادية والسياسة المالية الحكومية ، وأهدافها المتمثلة فى تحقيق العدالة الاجتماعية ، وليس التحيز المطلق لرجال المال والأعمال .

وفى هذا الصدد يحتاج الأمر إلى إتخاذ مجموعة من الإجراءات التصحيحية بهدف إعادة هيكلة الموازنة العامة للدولة ومن أهمها :

١- تنظيم الموازنة العامة بما يسمح بتطبيق مبدأى " الموازنة بالبرامج " و" موازنة البنود " ، بما يؤدى إلى مزيد من الشفافية والقدرة على المراجعة والفحص من جانب الأجهزة الرقابية من ناحية ، والأجهزة التشريعية من ناحية أخرى ، مع إقرار مبدأ العلانية الكاملة والإتاحة لوثائق الموازنة للباحثين والعاملين فى وسائل الإعلام والصحافة .

٢- إعادة ضم الهيئات الاقتصادية إلى حصن الموازنة العامة للدولة فى قطاع موحد هو قطاع الأعمال ، إعمالا لأهم أسس ومبادىء الموازنة العامة وهما مبدأى وحدة الموازنة العامة وشمول الموازنة العامة ، وإلغاء القانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٩ الذى فصل الهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام عن الموازنة العامة للدولة ، فتحولت هذه الهيئات إلى إقطاعيات خاصة لمن يديرها ، خاصة تلك الهيئات التى تحقق فائضا كبيرا وهى ثلاثة هيئات على وجه التحديد .

٣- تنظيم نفقات الباب الأول (الأجور والمرتبات) داخل الموازنة العامة للدولة ، وإعادة الإعتبار لمفهوم " المرتب الأساسى " Base Salarey ، ووقف حالة السيولة والفوضى فى نفقات هذا الباب .

(٧) إعادة تنظيم وهيكلة الجهاز الإدارى للدولة :

لا شك أن الجهاز الإدارى للدولة ، والبيروقراطية الحكومية كفئة إجتماعية ، يحتاج إلى الكثير من الجهد والتفكير المبدع لإعادة تأهيل وتنظيم هذا الجهاز الضخم الذى يعمل فيه ما يزيد على ٦.٠ ملايين موظف وعامل ، هذا بخلاف شركات القطاع العام والأعمال العام ، اللذين يعمل بهما الأن ما يقارب ٨٠٠.٠ ألف عامل وموظف .

ووفقا للبيانات والإحصاءات الرسمية فأن هناك أربعة وزارات فحسب تستحوذ وحدها على حوالى ٦٠.٠% من إجمالى العمالة الحكومية وهى وزارات التعليم والداخلية والصحة والأوقاف .

ويكشف تحليل هيكل توزيع العمالة وتوزيعات الأجور والمرتبات والمكافآت عن تركز جبرى للخطيئة الإدارية والمالية والاجتماعية ، وغياب للعدالة والإنسانية ، وإفتقار لروح المسئولية الوطنية لمن أداروا شئون الدولة والمجتمع طوال الأربعين عاما الماضية .

فنحن لدينا حوالى ٣.٥ مليون موظف يعملون فى المحافظات لا يتقاضون سوى ٤٦% من إجمالى فاتورة الأجور والمرتبات والمكافآت فى الموازنة السنوية للدولة ، بينما ١.٣ مليون موظف يعملون فى الجهاز الإدارى للدولة بالعاصمة (ومعظمهم فى وزارة الداخلية) يستحوذون على ٤١% من إجمالى هذه الفاتورة السنوية .والأخطر أنه داخل هذه الوزارات والأجهزة المركزية بالعاصمة ، لا تتحقق المساواة أو التكافؤ بين العاملين داخل الوزارة الواحدة أو الجهاز الواحد ، فهناك إدارات وهناك أشخاص يحصلون على أضعاف ما يحصل عليه زملائهم الموجودين فى الغرف المجاورة ، أو الإدارات المجاورة .

وبالمثل يمكن القول بشأن العاملين فى الهيئات الاقتصادية (وعددها حوالى ٥٠ هيئة يعمل بها حوالى ٤٠٠ ألف موظف وعامل) ، حيث نجد سيركا هائلا ليس له ضابط أو رابط من العقل والمنطق والقانون ، حيث تنفرد كل هيئة تقريبا بوضع لوائحها الخاصة فى مجال الأجور والمكافآت والمزايا العينية والمالية (٥) .

ويزيد الأمر صعوبة أن كثير من القيادات الإدارية العليا بهذه الأجهزة والوزارات قد وجدت مسارب إضافية وخلفية للتربح من الوظيفة من خلال الدفع لتفاقم ظاهرة الصناديق والحسابات الخاصة ، خارج نطاق الموازنة العامة للدولة .

والحقيقة أن إستمرار هذا الحال ، دون إجراء إصلاح وتغيير هيكلى جذرى فى نظم الأجورالمرتبات وفى الهيكل الإدارى والتنظيمى للجهاز الحكومى المصرى ، سوف يبدد كل محاولات الإصلاح الجزئية التى قد يتحرك فيها هذا المسئول أو ذاك ، مدفوعا بحسن النيه أحيانا ، أو الرغبة فى محاربة الفساد ، طالما أفتقرت هذه المحاولات لإطار أستراتيجيى شامل لكل منظومة العمل الوطنى الإدارية والمالية وغيرها ، ويضاف إلى هذا أوضاع أجهزة الرقابة والمحاسبة التى سوف نفرد لها مكانا مستقلا .

<u>(٨) إصلاح عاجل وفورى لنظام الأجور والمرتبات</u>

حيث تعرض نظام الأجور والمرتبات للعاملين فى أجهزة الدولة والقطاع العام المختلفة إلى تشوهات هائلة ، وأفتقاد للتوازن والعدالة إلى حد هائل ، بسبب التغير فى التركيب النوعى للأجور ، حيث زاد مكون الأجور المتغيرة (حوافز – أضافى – مكافآت وغيرها) ليصل إلى ٨٠% فى المتوسط من إجمالى دخل الموظف ، وقد تفاوتت هذه الأجور المتغيرة من جهة حكومية إلى أخرى بصورة كبيرة ، فبلغت فى بعض الجهات حوالى ١٨٠٠% من

المرتب الأساسى شهريا ، وتدنت لغالبية العاملين فى الجهاز الحكومى وخصوصا فى المحافظات وعددهم يربوا على ٣.٥ مليون موظف ومشتغل إلى أدنى المستويات (فى المتوسط أقل من ٢٠٠% شهريا) ، وبالإضافة إلى ما شكله ذلك من مصدر للحقد الوظيفى وخلق بيئة عمل غير مناسبة ، وربما دافعة للفساد وتعاطى الرشوة والإكراميات ، فأنها تمثل مخالفة قانونية ودستورية مكشوفة بين اصحاب المراكز القانونية شبه المتساوية .

(٩) دور الأجهزة الرقابية فى محاربة الفساد

هنا يأتى دور الأجهزة الرقابية والمحاسبية فى محاربة الفساد ، فى ضوء تصور شامل حول أوجه الخلل والقصور فى منظومات عملنا الوطنى من ناحية ، وتحليل نقاط الضعف والخلل فى أداء هذه الأجهزة الرقابية من ناحية أخرى ،، وفى مقدمتها الجهاز المركزى للمحاسبات وهيئة الرقابة ا|لإدارية ، ومباحث الأموال العامة ، وهيئة الرقابة المالية وغيرها من الأجهزة الرقابية التى سوف نفرد لها سلسلة كاملة من المقالات فى الأسابيع القادمة ، المبنية على دراسات علمية دقيقة .

(١٠) آلية التنسيق الأعلى بين الأجهزة الرقابية

تعدد الأجهزة الرقابية ضرورة تقتضيها ضخامة المهام الملقاة على عاتق الدولة ، وإجهزتها وهيئاتها وشركاتها العامة ، ولم يعد مقبولا ترك العمل الرقابى فى مصر فى حالة من الصراع البيروقراطى ، أو التشتت الخططى ، ومن ثم بات من الضرورى إيجاد صيغة تنظيمية فعالةلتنسيق الجهد الرقابى ، من خلالإنشاء و تشكيل المجلس الأعلى للرقابة ، الذى يضم فى عضويته كافة الأجهزة الرقابية ، وأن تنعقد قياداته ، إلى رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات ، بأعتباره الجهاز الأكبر والأقدم فى تاريخ العمل الرقابى فى مصر ، ويقدم تقاريره المجمعة إلى رئيس الجمهورية ومجلسى النواب والشورى ، وإلى الرأى العام المصرى والباحثين والدارسين فى قضايا الرقابة ومكافحة الفساد ، وبهذا يكتمل قوام العمل الرقابى فى مصر ، ونزيح عن كاهلنا كابوس مرحلة كانت سوداء بكل ما تحمله الكلمة من معنى .

(١١) وأخيرا لابد من إصدار قانون ديموقراطى وعصرى للمعلومات والشفافية

يجعل من الحصول على المعلومات والبيانات قيمة مقدسة ، وحق مشمول بالرعاية والتحصين . فلا يمكن محاربة الفساد وجل الجهات الحكومية تحرص على إخفاء المعلومات والبيانات ، خصوصا تلك المتعلقة بتصرفاتها المالية ونمط إنفاقها ، كما ينبغى إحترام النص الدستورى الوارد فى دستور ٢٠١٤ ، والخاص بضرورة إعلان المسئولين والقيادات السياسية العليا فى الدولة بما فيهم الرئيس عن إقرار الذمة المالية لهم ، قبل شغل الوظيفة وأثناءها .

هذه هى بإختصار روشتة وإستراتيجية تفكيك ركائز دولة الفساد المقنن والمنظم التى بنيت طوال خمسة عقود فى مصر على الأقل .. فهل نحن قادرون على ذلك ؟ وهل نحن راغبون فى ذلك ؟

هذه هى الأسئلة الكبرى بعيدا عن ديماجوجيا الإعلام والإعلان .

أما الفساد فى بعض القطاعات الاقتصادية الكبرى فى البلاد فسوف نتناولها تباعا ، فى محاولة لتقديم روشتة علمية لمكافحة الفساد ، الذى منه يتغذى الإرهاب والإرهابيين .

الفصل الثالث

الفساد فى قطاع البترول والغاز والثروة المعدنية وكيف نعالجه

يعد قطاع البترول والغاز الطبيعى من أهم قطاعات الاقتصاد المصرى ، وقد تعرض هذا القطاع إلى تحولات درامية عميقة ، فتحول من مصدر للكسب والخير لمصر ، إلى مصدر للديون والخسارة خلال السنوات العشرة الأخيرة ، وبالتالى أصبح من الضرورى على الاقتصاديين المصريين مراجعة ما جرى فى هذا القطاع من سياسات تشغيل ، ونمط للتعاقد مع الشركاء الأجانب ، وطريقة لإدارة أمواله وأستثمارها ، وهيكلية مشروعاته ، وبأختصار تحليل مشكلات هذا القطاع ، ووضع اليد على مناط ضعفه وفساد علاقاته ، وتقديم روشتة العلاج والإصلاح لمن يرغب فعلا فى الإصلاح .

(١٨) تطور الأشكال والأطر القانونية لعقود البترول

تنتظم أعمال وأنشطة قطاع البترول والثروة المعدنية فى مصر – كما فى غيرها من الدول المنتجة للنفط والغاز والمعادن – وفقا لإطار قانونى وتشريعى ولائحى معين ، يؤثر هذا الإطار القانونى بشكل أو بأخر على الحقوق المكتسبة لكل طرف ، وخصوصا على الطرف الأضعف فى هذه العلاقة وهو الدول المنتجة للنفط والغاز ، أى الدول النامية ومنها مصر لصالح الطرف الأقوى إلا وهو الشركات الأجنبية الغربية .

وعموما وقبل أن نخوض فى تفاصيل هذه البنية القانونية ، ونمط التعاقدات المصرية مع الشركات الأجنبية ، قد يكون من المناسب عرض التطور والتغير العام الذى طرأ على العقود البترولية التى وقعتها الدول المنتجة – خصوصا فى المنطقة العربية وإيران وفنزويلا – مع الشركات الأجنبية الكبرى أو ما ما كان يسمى الشقيقات السبعة خلال المائة عام الماضية :

أولا : عقود الإمتياز

بدأ هذا النوع من العقود عام ١٩٠١ حينما وقعت إيران مع الشركة البريطانية BP ، وتوالى بعدها توقيع عقود من هذا النوع مع بقية مشيخات وإمارات دول الخليج العربى ، وبمقتضاه تمنح الدولة المنتجة للشركة الأجنبية ، الحق المطلق فى البحث والتنقيب عن الموارد البترولية الكائنة فى إقليمها أو جزء منه ، وكذا الحق فى إستغلاله وذلك خلال فترة زمنية معينة – عادة لا تقل عن ٦٠ عاما وقد تصل إلى ٧٥ عاما – مقابل الحصول على هوامش مالية معينة .

كما يمنح هذا النوع من العقود الشركات الأجنبية الحق فى النقل والتصدير والتكرير ، وبمعنى أخر فأنه يمنح الشركات الأجنبية حق ملكية البترول المنتج والتصرف فيه ،لذا وصفه البعض بأنه بمثابة عقد إذعان ،وبالمقابل لا تحصل الدولة المنتجة سوى على حقوق ضئيلة هى :

١- الأتاوة أو الريع ، التى هى مدفوعات عينية أو نقدية لا تزيد عادة على ١٠% من كمية البترول المنتج ، أى أنها ثمن إستغلال مكامن البترول .

٢- الإيجار نظير إستعمال الشركة الأجنبية لسطح الأرض ، وهو مبلغ مالى ضئيل تحصل عليه الدولة المنتجة دوريا .

٣- مكافأة التوقيع على العقد ، وهو مبلغ مالى محدود يمنح للحكومة المنتجة .

ثانيا : عقود الشراكة أو المشاركة

حاولت الدولة المنتجة بعد الحرب العالمية الثانية ، وبروز دور وأهمية البترول فى الاقتصاد العالمى عموما ، وللإقتصاد الأوربى والأمريكى خصوصا ، تعديل تلك الصيغ التعاقدية ذات الطبيعة الاستعمارية ، كما ساهمت دخول الشركات الأمريكية الأصغر حجما والتى أطلق عليها فى التاريخ الاقتصادى الشركات المستقلة Independent Companies عن الشركات الكبرى أو ما كان يسمى الشقيقات السبعة ** ، فى تقديم بعض التنازلات لصالح الدول المنتجة فى صورة عقود مناصفة للأرباح ، بيد أن هذه الصيغة كانت تفتقر كذلك إلى العادلة ، حيث كانت تحسب نسبة ال ٥٠% للدول المنتجة بعد خصم الضرائب التى تدفعها الشركات الأجنبية لحكوماتها ، كما أنها لم تكن تتضمن الأرباح التى تحققها الشركات الأجنبية نتيجة بيع البترول فى الخارج ، أو نتيجة عمليات التكرير أو النقل وغيرها .

ومن ثم توصل الطرفان إلى صيغة جديدة للتعاقد هى عقود المشاركة ، التى تتحمل فيها الشركة الأجنبية مصاريف البحث والتنقيب ، مع وضع حد أدنى لهذه المصروفات على فترات زمنية متعاقبة ، وتتميز عقود المشاركة بأن مدتها أقل نسبيا مقارنة بعقود الأمتياز ، حيث تتراوح عادة بين ٢٥ عاما إلى ٤٥ عاما ، وبمساحات جغرافية أصغر ، كما تلزم العقود أحيانا الشركة الأجنبية بإنشاء معمل أو أكثر للتكرير داخل إقليم الدولة . وتتم آلية العمل من خلال إنشاء شركة وكيلة عن الشركة الأجنبية ، والجهة الوطنية المسئولة أو المشرفة على قطاع البترول فى الدول المنتجة ، تتولى القيام بعمليات البحث والتنقيب والاستغلال بعد إكتشاف البترول بصورة تجارية ، وكذلك عمليات التسويق بحسب حصة كلا منهما فى تلك الشراكة .

ثالثا : عقود المقاولة

وفقا لهذا النوع من العقود ، فأن الشركة الأجنبية تعمل لحساب الجهة الوطنية (شركة أو هيئة أو مؤسسة) المتعاقد معها ، وتتولى من خلالها تحمل نفقات البحث والتنقيب عن البترول وإنتاجه ، فإذا ما أكتشف البترول بكميات تجارية ، تتحمل الجهة الوطنية هذه النفقات ، محملة بفائدها تسددها للشركة الأجنبية ، كما يحق للشركة الأجنبية فى هذه الحالة شراء نسبة معينة من البترول المكتشفبأسعار تفضيلية ، وكذلك تعفى الشركة الأجنبية فى هذه العقود من دفع أية إيجارات أو عوائد أو ضرائب أو رسوم ، وتتراوح مدة العقد عادة بين ١٥ عاما إلى ٢٥ عاما ، أما إذا لم يتحقق كشف بترولى تجارى أو مهم ، فأن الشركة الأجنبية تتحمل وحدها هذه الخسارة وهذه النفقات ، وبرغم أن هذا النوع من العقود هو الأنسب للدول المنتجة من حيث تملكها وحدها للبترول المكتشف ،

وكافة الأصول الثابتة والمنقولة التى أستخدمتها الشركة الأجنبية ، إلا أنها لم تلق قبولا واسعا لدى الشركات الأجنبية فى العالم .

رابعا : عقود إقتسام الانتاج

تعد مصر من أوائل الدول التى أتبعت هذا النظام ، حينما وقعت عام ١٩٧٠ عقدا بين " المؤسسة المصرية العامة للبترول " وشركة " شمال سومطرة " الأندونيسية (نوسوديكو) . ووفقا لهذا النوع من العقود تتحمل الشركة الأجنبية بكافة المصروفات الخاصة بالبحث والتنقيب ، فإذا لم يكتشف البترول بكميات تجارية ، ضاعت عليها هذه النفقات ، أما إذا أكتشفت البترول فيصبح لها الحق فى :

١- إسترداد التكاليف التى تحملتها فى صورة حصة من البترول المنتج وفقا للإتفاق بين الطرفين .

٢- حصة من البترول المنتج وهى تتفاوت من عقد إلى عقد ومن شركة إلى شركة .

وطبقا لهذا النوع من العقود – والذى أصبح الأكثر إنتشارا وقبولا – فإن إدارة العمليات تميز بين فترتين :

الأولى: البحث والتنقيبالتى تقوم فيها الشركة الأجنبية بإعداد البرامج والميزانيات الخاصة بها ، وتتولى فحصها لجنة مشتركة من الجهة الوطنية المسئولة (شركة أو هيئة أو مؤسسة) ، وممثلى الشركة الأجنبية بعد تاريخ سريان العقد .

الثانية : تتولى فيها العمليات شركة يقوم بتأسيسها الطرفين – الوطنى والأجنبى – يسمى عادة (المقاول) .

وتتسم هذه العقود عادة بأن الشركة الأجنبية لا تلتزم فيها تجاه حكومات الدول المتعاقدة معها بأية إجراءات أو عوائد ، أو أى نوع من الضرائب والرسوم ، كما أن مدة سريان هذا العقد تترواح بين ٨ إلى ٢٥ سنة ، والمساحة الجغرافية للبحث والتنقيب ليست كبيرة جدا ، كما هو الحال فى عقود الأمتياز ، وفى حال النزاع يؤخذ فى هذه العقود بنظام التحكيم كوسيلة لتسوية المنازعات .

خامسا : عقود الخدمة

ويطلق عليها أيضا عقود التشغيل Operation Contracts أو عقود العمل ، وتتميز هذه العقود بأحتفاظ حكومات الدول المنتجة بملكية البترول المكتشف كاملا ، وكذلك سلطة التصرف فيه ، وتوفر الشركة الأجنبية المتعاقدة هنا ، رأس المال المطلوب لعمليات البحث والتنمية ، على أن تسترده مع الفوائد خلال سنوات محددة بعد مرحلة الانتاج ، أما نقدا أو حق شراء جزء من الانتاج بأسعار مخفضة ، وعند بدء الانتاج تتولى الحكومة دفع كافة تكاليف التشغيل .

وقد يكون عقد الخدمة لمرحلة واحدة (كالتنقيب) ، أو شاملة لكل المراحل بما فى ذلك مرحلة التسويق ، وهناك نوع أخر من عقود الخدمة تتحمل فيها الحكومة كافة مخاطر البحث ، أو بعضها وتستأجر الشركة الأجنبية المنقبة

للتنفيذ فقط ، كما هو فى حالة التعاقد بين المملكة السعودية وشركة أرامكو الأمريكية ، حيث تصل رسوم الخدمة تلك حوالى ٢٠ سنتا للبرميل الواحد أو أكثر .

وبرغم أن عقد الخدمة يحقق للحكومات المنتجة عائدا أكبر عن عقد إقتسام الانتاج ، أو عقد المشاركة ، لكن قبول الشركات الأجنبية لمثل هذا النوع من عقود الخدمة يرتبط بتقديرها لمدى وفرة البترول فى هذه الدولة أو تلك وسهولة إكتشافه ، مثلما هو الحال فى دول الخليج العربى وإيران والعراق .

ولا شك أن هناك خلافات فقهية عديدة حول الطبيعة القانونية لعقود البترول ، هل هى عقود دولية تخضع للقانون الدولى ؟ أم أنها عقود داخلية ومحلية تخضع للقانون المحلى لكل دولة متعاقدة ؟ أم هو نمط ثالث بين الأثنين ؟

ويترتب على التكييف القانونى لعقود البترول نتائج سياسية واقتصادية هائلة فى العلاقات الدولية من ناحية حقوق كلا الطرفين كما سوف نرى بعد قليل .

وتفاضل الدول والحكومات المتعاقدة بين العقود والعروض فى ضوء النقاط والمزايا التالية :

١- منح التوقيع Bonus المقدمة من الشركات الأجنبية .
٢- منح الانتاج Production Bonus .
٣- نسبة زيت الانتاج أو إسترداد التكاليف Cost Recovery .
٤- نسبة إقتسام الانتاج أو الحصص المتفق عليها بين الطرفين Production Sharing .
٥- طريقة التعامل مع فائض زيت الانتاج Excess Cost Recovery .
٦- مبالغ مخصصات تدريب العمالة المحلية Training
٧- منح مد الاتفاقية أو التجديد Extension Agreement Bonus .

أما عن الطرق المحاسبية المتبعة فى تسجيل العمليات المالية والاقتصادية للشركات الأجنبية ، فهى بدورها تحمل أوجها تحتاج إلى مزيد من التفاصيل سوف نتناولها بعد قليل .

فإذا طبقنا هذه القواعد على بعض العقود المصرية مع الشركات الأجنبية ، خصوصا فى الفترة التى أعقبت منتصف عقد السبعينات من القرن العشرين ، سوف نكتشف نمطا يتسم بالكثير من التنازلات لصالح الشركات الأجنبية ، تحت نفس المسمى والشعار " جذب الاستثمار " و " تشجيع المستثمرين " ، حتى لو كان ذلك على حساب المصالح الوطنية المصرية ، بل لقد تعدى الأمر أن كثير من هذه العقود - خصوصا بعد تولى الرئيس الأسبق حسنى مبارك مقاليد الحكم فى البلاد أواخر عام ١٩٨١ - يكاد يكون من صاغها هو المستثمر الأجنبى ووكلائه المحليين ..!!

وقبل أن نخوض فى تحليل بعض هذه العقود المصرية مع الشركاء الأجانب خصوصا فى الفترة الكالحة التى مرت بالبلاد منذ عام ١٩٨١ حتى خلع الرئيس الأسبق حسنى مبارك ونجليه من الحكم والإدارة والتسلط ، قد يكون

من المناسب عرض تطور آليات الفساد والإفساد داخل هذا القطاع التى أستمرت لأكثر من أربعين عاما كاملة ، أنتقلت فيها من شكل إلى شكل أخر ، ومن مستوى إلى مستوى .

فكيف فرطت القيادات المسئولة فى قطاع البترول والغاز المصرى فى حقوقنا ومصالحنا الحيوية ؟

(١٩) آليات تسمح بتعميق الاختلالات الهيكلية والفساد فى قطاع البترول والغاز المصرى

تميز هذا القطاع منذ نشأته بطبيعة خاصة ، تقوم على عدة عناصر ومرتكزات :

الأول : أن طبيعة تعاملاته مع الشركاء الأجانب ، بكل ما تتميز به الشركات الأجنبية العاملة فى قطاع البترول من ثراء وغنى – بصرف النظر عن نهب ثروات الشعوب المنتجة وأستنزاف ثرواتها الطبيعية – قد انعكس على العاملين المحليين (المصريين) ، فبدا أن التماهى مع الموظفيين الأجانب ، والحصول بالمقابل على مزاياهم كلها أو بعضها هدفا فى حد ذاته ، بصرف النظر عن منطقية وموضوعية هذا الطلب والطموح فى بلد يعانى من مستويات معيشة متدنية ، ويعتمد على إستغلال أمثل لموارده المحدودة أصلا .

الثانى : أن الخبرة الفنية والإدارية والقانونية المطلوبة فى تنظيم تلك العلاقة مع الأطراف والشركات الأجنبية ، تتطلب كوادر فنية وقانونية عالية المستوى ، وهو ما يعطى هذه الكوادر مساحة أكبر من التمايز الوظيفى ، يترجم نفسه فى متطلبات مالية وأجرية فوق مستوى المتوسط العام السائد فى المجتمع المصرى والمجتمعات المحلية فى الدول النامية عموما .

الثالث : تؤدى الفوضى عادة أو ضعف الرقابة المؤسسية على أداء الشركات الأجنبية ، والأطراف المصرية المتعاملة معها ، إلى تنامى إحساس لدى قيادات هذا القطاع ، بعدم المساءلة والمحاسبة ، وبالتالى تزداد فرص التربح من الوظيفة العامة ، والحصول على مكاسب شخصية حتى لو كان ذلك على حساب المصلحة الوطنية المصرية ، وإهدار المال العام .

الرابع : تسعى الشركات الأجنبية عموما ، إلى تعظيم مكاسبها من خلال إغراء بعض القيادات المحلية المؤثرة فى رسم السياسات البترولية فى بلدانها ، أو اتخاذ القرارات التنفيذية واليومية الفعالة ، خصوصا أن هناك عدد كبير جدا من القضايا الفنية والقانونية والمالية محل التنازع أو النقاش بين الشركة الأجنبية والطرف المحلى .

لكل هذه الأسباب فأن مجال الإغراءات يظل كبيرا ، يعززه السرية وعدم الشفافية فى عقود البترول عموما ، وتواضع مستوى المساءلة والرقابة من الأجهزة الرقابية ، يزيد عليها فى الحالة المصرية ، ومنذ عام ١٩٧٥ ، نمو جماعات مصالح فاسدة ورجال مال وأعمال ، وتزاوج عرفى بين رجال الحكم والإدارة ورجال المال والأعمال

سواء على المستوى المحلى ، أو على مستوى المصالح الدولية ، مما خلق شبكات فساد هائلة فى الدولة المصرية .

وتكشف بعض قضايا الفساد التى تناولتها المحاكم المصرية قبل ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ فى قطاع البترول ،وتورط شخصيات سياسية نافذة داخل النظام والحكم فيها ، و القيادات الوسطى بهيئة البترول المصرية ، عن آلية من آليات الفساد ووفقا الإوراق القضية (عضو مجلس الشعب عماد الجلدة وأخرين) التى جرى تداولها على أكثر من ثلاثة أعوام كاملة وتدارسها أكثر من ثلاثة دوائر لمحاكم جنائية ، ومحكمة النقض المصرية ، أى نظرها أكثر من أحد عشرة قاضيا كبيرا* ، وأنتهت بتوقيع جزاء السجن لفترات متفاوتة على معظم المتهمين ، والعزل من الوظيفة للمرتشين من قيادات هيئة البترول ، وتدور القضية حول طرح الهيئة عبر مزايدات دورية منذ أعوام ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٥ مساحات من الأراضى على الشركات العالمية للبترول للبحث والتنقيب ، وقد قامت هذه القيادات وعددهم ٦ قيادة بالاضافة إلى ثلاثة من كبار رجال الأعمال المصريين ، وأحدهم يشغل منصب عضو مجلس الشعب المصرى وعضو لجنة السياسات بالحزب الوطنى الحاكم ،فهرع هؤلاء لأصطياد المتقدمين للمزايدات – طبقا لوصف المحكمة – والحصول على رشى مقابل تسريب معلومات وبيانات غير مسموح بتداولها كما سعوا لإرساء بعض هذه المزايدات على هذه الشركات إخلال بمبدأ تكافوء الفرص مما أضر بالمصلحة المصرية وتسببت فى إهدار المال العام .

وقد قمنا بحصر القوانين التى صدرت بها أتفاقيات عقود الشراكة مع الشركات الأجنبية – التى غالبا ما يطلق عليه المقاول – فوجدنا أنها تقارب ٤٧١ قانونا منذ عام ١٩٧٦ حتى عام ٢٠١٠ ، شملت شركات عديدة من جنسيات مختلفة ، كما أنها تضمنت أما تعديلا لعقود سابقة ، أو كانت عقودا جديدة .

وترتكز عقود البترول والغاز مع الشركات الأجنبية وفقا لنظام تقاسم الانتاج المتبع غالبا فى مصر على عدة عناصر أساسية ، تؤدى الصياغات المطاطة ، وعدم المراجعة الدقيقة من جانب السلطة التشريعية (مجلس الشعب السابق) للبنود والتفاصيل الفنية والمالية دورا فى إتاحة الفرص للفساد والتلاعب بالمصالح الوطنية المصرية ، وحرمان الخزانة العامة من موارد مستحقة ، كما سوف نعرض تفصيلا بعد قليل .

ومن أهم المرتكزات والعناصر الأساسية فى العقود الموقعة مع الشركاء الأجانب النقاط التالية :

١- طبيعة إلتزامات الشريك الأجنبى ، سواء فى مرحلة الأمتياز الأولى (البحث والأستكشاف) ، أو فى مرحلة الإمتداد Extention ، أو فى مرحلة التنمية والانتاج ، خصوصا ما يتعلق منها بمنح التوقيع Sigenature Bouns ومنح الانتاج Production Bouns، وكذلك حجم الانفاق والاستثمار المقدرة فى كل مرحلة من هذه المراحل .

٢- المدد الزمنية للعقود ، خصوصا المدة الأولية للبحث والإستكشاف ، فكلما طالت هذه المدد ، وزاد عليها المد الأختياري للعقود ، يؤدى ذلك إلى تحمل الجانب المصرى بنفقات أعلى فى بند إسترداد التكاليف فى حال الاكتشاف التجارى للزيت الخام ، أو الغاز الطبيعى ، لأن الفترة تحمل كلها بتكاليف هذه المراحل مجتمعة من ناحية ، أو حرمان مصر من فرص إعادة طرح هذه المناطق على شركات دولية أخرى من ناحية أخرى .

٣- بند إسترداد التكاليف ، وكيفية حسابه والتدقيق فى سجلات وفواتير المقاول (الشريك الأجنبى) منعا للتلاعب أو تحميل الجانب المصرى بأعباء غير ضرورية .

٤- إنتاج الزيت الخام أو الغاز - وفقا للعقد - وطريقة توزيع الحصص ، وشراء بعض حصص الشريك الأجنبى .

٥- ملكية الأصول والمعدات بعد إنتهاء فترة عقد التنمية ، أو تخلى الشريك الأجنبى عن العقد ، وطريقة تسجيلها ، ومنع التلاعب أو احتمالات التواطؤ بين المقاول أو الشريك الأجنبى وبعض الموظفيين المصريين كما سوف نرى .

٦- نظم الرقابة والتفتيش على السجلات والعينات ، والتى بدا بوضوح من قراءة العقود المصرية مع الشركاء الأجانب خلال العشرين عاما الأخيرة ، التساهل وإستخدام تعبيرات ومصطلحات لم تكن موجودة من قبل ، من شأنها أن تغل يد المراقبين المصريين عن التفتيش بدقة وصرامة على أعمال المقاول والشريك الأجنبى مثل تعبيرات " فى الأوقات المناسبة " ، أو " بالطريقة المناسبة " أو " فى الحدود المعقولة " .

٧- الضرائب على الدخل والضريبة الأضافية ، أو ضرائب الأرباح ، وكيفية حسابها .

٨- الأتاوة التى تقدر كنسبة من كميات البترول أو الغاز المنتج من الأبار وفقا للسعر المعلن ، وهى تتفاوت من بلد إلى أخر ، ومن عقد إلى أخر ، حيث تصل فى ليبيا إلى ١٦.٦٧% بينما تتدنى فى مصر إلى ١٠% .

٩- حقوق الجانب المصرى مثل حق الإلغاء ، وحق الاستيلاء ، وحق الشريك الأجنبى فى التنازل ، وشروط تطبيق هذه الحقوق الأساسية فى التعاقد .

١٠-مسئولية الشريك الأجنبى أو (المقاول) ، أو الشركة القائمة بالعمليات فى التعويض فى حال الإضرار بالغير

١١-وأخيرا وليس أخرا مبادىء قانونية أساسية ينبغى أن يتضمنها العقد مثل مبدأ " القوة القاهرة " أو مبدأ " تغير الظروف " اللذين يمثلان بوابة العبور من المواقف الصعبة بالنسبة لحكومات الدول النامية أو المنتجة .

ووسط هذه الظروف الاقتصادية والسياسية والثقافية المصرية الجديدة التى مرت على مصر - دولة وشعبا - بعد عام ١٩٧٤ ، نشأت آليات منتظمة للفساد والإفساد داخل هذا القطاع وبين بعض قياداته نحددها فى أحدى عشرة آليه من آليات العمل نعرضها على النحو التالى :

الآلية الأولى : طريقة تسعير البترول والغازالطبيعى المصرى وتوزيع الحصص للزبائن

نظرا لأن مصر لم تكن دولة منتجة بكميات تصديرية لخام البترول والغاز الطبيعى طوال الخمسينات والستينات ، فقد ظلت مسألة تسعير الزيت الخام ، تقوم به مؤسسة البترول بالتوافق مع الشركاء الأجانب على سبيل تسوية الحسابات بين الطرفين ، ولكن مع عودة آبار البترول فى سيناء إلى مصر بعد إزاحة الإحتلال الإسرائيلى عنها ، وأقبال عدد كبير من الشركات الغربية ، وخصوصا الأمريكية إلى السوق المصرية ، وظهور البترول المصرى بكميات كبيرة وواعدة ، فقد أنيطت مسئولية تسعير الخام المصرى منذ عام ١٩٧٦ إلى لجنة برئاسة رئيس مؤسسة البترول – التى تحول مسماها إلى الهيئة المصرية العامة للبترول – وعضوية ثمانية من رؤساء القطاعات بالهيئة ، علاوة على أربعة من خارجها هم : مدير عام التجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد ، ووكيل مجلس الدولة ، ومدير عام البنك الأهلى للعلاقات الخارجية ، ومندوب عن وزارة النقل البحرى .

وكان مهمة هذه اللجنة فقط هو التسعير الدورى للزيت الخام ومشتقاته ، ولا تمتد صلاحياتهم إلى حجم الكميات المباعة ، ولا توزيع الحصص بين زبائن مصر الذين بلغ عددهم فى مطلع الثمانينات إلى حوالى ٣٠ عميلا رئيسيا ، كان فى مقدمتهم إسرائيل (بنسبة ٢٠% من صادرات البترول المصرى) ، وتركت هذه الصلاحية لوزير البترول ورئيس هيئة البترول . ولم تكن نتائج أعمال هذه اللجنة سارية المفعول ، إلا بعد عرضها على اللجنة العليا للسياسات بمجلس الوزراء قبل إعلانها .

وقد تحولت هذه اللجنة بعد تولى المهندس " أحمد عز الدين هلال " مسئولية وزارة البترول أواخر عام ١٩٧٣ ، وأستمراره فى هذا المنصب حتى عام ١٩٨٤ ، إلى لجنة تتأثر تقديراتها بتوجهات الوزير المسئول وسياساته * ،وخصوصا فى عهدى الوزيرين عبد الهادى قنديل (١٩٨٤-١٩٩١) وسامح فهمى (١٩٩٩-٢٠١١) ،وقد أستمرت هذه التأثيرات الشخصية للوزراء اللاحقين ، خصوصا الكيميائى عبد الهادى قنديل (١٩٨٤-١٩٩١) والمهندس سامح فهمى (١٩٩٩-٢٠١١) ، اللذين أرتبطت سياساتهم بالكثير من ملامح الفساد وإهدار المال العام والتساهل مع الشركاء الأجانب فى الكثير من هذه البنود.

فعلى سبيل المثال تبين عام ١٩٨٤ أن من بين ٣٠ زبونا للبترول المصرى ، يوجد مكتب فى جنيف زادت حصته من البترول المصرى عن مليون طنسنويا(أى ما يعادل ١٠% من الزيت المصرى المصدر) ، وتحصل إسرائيل على ٢ مليون طن سنويا (بما يعادل ٢٠% من البترول المصرى المصدر) ، وتأتى رومانيا فى الترتيب الثالث بحوالى نصف مليون طن سنويا (٥% من صادرات مصر البترولية) ، أى أن مكتب جنيف المرتبط صاحبه بعلاقات خاصة مع رئيس هيئة البترول وقتئذ(عبد الهادى قنديل) ، وبعض أبناء شخصيات سياسية مسئولة فى النظام الحاكم فى عهد مبارك يستحوذ وحده على ١٠% من صادرات مصر البترولية .

ولجأ الوزير (أحمد عز الدين هلال) ورئيس هيئة البترول (عبد الهادى قنديل) إلى وسائل أضافية مثلت علامات إستفهام حقيقة حول نوايا وشفافية ونزاهة القائمين على قيادة هذا القطاع من قبيل :

١- منح مهل زمنية للسداد قد تصل إلى ٦٠ يوما لبعض العملاء ، مما يؤدى إلى تحقيقهم أرباحا ضخمة على حساب الخزانة العامة المصرية قد تصل الفروقات إلى حوالى ٢٠ إلى ٣٠ سنتا فى البرميل الواحد .

٢- توزيع الحصص على بعض العملاء والزبائن تقوم أحيانا على عنصر المجاملةوالمحسوبية ، والتربح والمنافع المتبادلة فى أحيان أخرى .

٣- وقد زاد الأمر فجاجة فى عهد الوزير سامح فهمى (١٩٩٩-٢٠١١) ، حينما أصدر تصريحاته الغريبة والمثيرة للسخرية فى جريدة المصرى اليوم بتاريخ (٢٠٠٨/٦/٣٠) ، التى كشف فيها إلى أى مدى أصبحت قضية تسعير البترول المصرى فى يد وزير فاسد وغيرأمين وغير مسئول عن الموارد الطبيعية المصرية ، حينما صرح إلى أن أسعار تصدير الغاز الطبيعى المصرى محكومه بعنصرين :

- الأول : تكلفة الاستخراج .
- الثانى : السعر المحلى .

والحقيقة أن هذه التصريحات ليست فقط مجافية للمنطق السليم ، لكنها محملة بمعانى فاسدة وعقل استعماري تقليدى وليس لوزير مؤتمن على ثروات مصر من النفط والغاز ؟

فشركات النفط العالمية الكبرى (أو ما كان يطلق عليها الشقيقات السبع) كانت تدير الثروة النفطية للبلدان المنتجة – العربية وغير العربية – منذ مطلع القرن العشرين بنفس هذا المنطق ، حيث كانت تكلفة الاستخراج متدنية تتراوح بين ٢٨ سنتا فى البلدان العربية وحوالى ٦٧ سنتا فى بلدان أخرى ، ومن ثم فقد كانت تمنح مشايخ الخليج وحكومة إيران أقل من ١.٥ دولار للبرميل ، فى حين كانت الشركات تحقق أكثر من ٢٠ دولارا فى صورة أرباح ، بالاضافة إلى ما تحققه الحكومات الغربية من ضرائب على مشتقات النفط تزيد فى المتوسط على ٣٠ دولارا فى البرميل الواحد ..!!

هذا المنطق علاوة على فساده، فهو يحمل مضامين خطيرة لرجل أسندت إليه مسئولية وأمانة إدارة هذا القطاع الحيوى من ثروة البلاد من النفط والغاز ، ولعل مناط فساد هذا المنطق ثلاثة :

الأول : أن سعر مصادر الطاقة الأخرى مثل النفط أو الفحم أو الطاقة الحرارية أوغيرها فى السوق العالمية لا تتحدد بمؤشر تكلفة الاستخراج ، وإنما بأحوال العرض والطلب ونقطة التوازن بينهما ، فهل يمكن القول أن تكلفة استخراج برميل النفط السعودى أو الكويتى أو غيرهما من الضخامة بحيث يرجع إليه ارتفاع سعر برميل النفط فى السوق الدولية حاليا إلى أكثر من مائة دولار ؟

الثاني: أن عنصر الاحتياطيات المؤكدة أو المتوقعة ، وحق الأجيال القادمة تدخل عنصرا أساسيا فى التسعير عبر وسيلتين ، أما التسعير المباشر من خلال الصفقات أو المزايدات التى تقوم بها الدول المنتجة ذاتها ، أو من خلال التحكم فى كميات المعروض فى السوق العالمية سواء من النفط أو الغاز.

الثالث : أن عامل المضاربة المنتشر فى الأسواق العالمية بعد حرمان دول منظمة (الأوبك) والمنتجين عموما منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضى من تحديد سعر برميل النفط بزعم مخالفة ذلك لمبدأ حرية التجارة ، كان يدفع لصالح شركات المضاربة التى يسيطر عليها ويديرها فعليا كبار الرأسماليين والشركات الأمريكية والأوربية ، يكفى أن نشير إلى أن هذه الشركات وبورصات النفط قد زاد نصيبها فى تسويق النفط العالمى من ٨% عام ١٩٨٦ إلى ٦٠% عام ٢٠٠٧ ، كما أن عدد العقود المستقبلية المتداولة للنفط فى بورصات البترول قد زادت بدورها من سبعة آلاف وثلاثمائة عقد فقط عام ١٩٨٢ إلى ٤٦٧ ألف عقد فى منتصف عام ٢٠٠٢ .

وبالتالى فأن حديث الوزير (سامح فهمى) فى ذلك الوقت ، أما أنه ينم عن جهل الرجل بأحوال ومقتضيات سوق الطاقة العالمى – وهو ما أستبعده أنا شخصيا – أو أنه يكشف عن أهواء وأغراض ضارة بالمصلحة العليا لمصروفساد مستشري فى إدارة هذه الأصول الاستراتيجية التى توشك على النفاذ .

أذن كيف يتحدد السعر العادل للغاز الطبيعى المصرى ؟

هناك أكثر من عشرة عوامل يتحدد فى ضوئها سعر الغاز الطبيعى سواء فى مصر إو فى غيرها من الدول ، ويجرى على أساسها المعادلات الحسابية ، وهذه العوامل هى :

١- تكاليف الاستخراج ، ومنها عمليات البحث والتنقيب والنقل والتأمين وغيرها .
٢- مقدار المتاح منه كاحتياطيات مؤكدة لدى الدولة المنتجة وليس التوقعات والتقديرات المنفلتة .
٣- مقدار وأهمية هذه المادة فى الاقتصاديات المحلية والعالمية.
٤- طبيعة الفرص البديلة للاستخدام ونمط الأولويات المحددة من جانب الدولة والقائمين عليها
٥- شكل وهيكل السوق الدولية للطاقة عموما وللغاز الطبيعى على وجه الخصوص ، وأسعار البدائل المتاحة .
٦- مدى الخطط الاقتصادية التنموية داخل الدولة المنتجة ومدى رغبتها فى استخدامه كمصدر للتوسع الصناعى أو الخدمات المنزلية أو غيرهما .
٧-وضع وهيكل سوق النفط العالمى من حيث أسعاره وهيكل الطلب والعرض القائم فى الحاضر وفى المستقبل المتوسط والطويل .

٨–ضرورة مراعاة المتطلبات الحاضرة واحتياجات الأجيال القادمة ، فلا ينبغى أن تترك البلاد خاوية وخربة من مصادر الثروات الطبيعية والطاقة فى المستقبل .

٩–مدى نقاء الغاز الطبيعى المستخرج، حيث يتباين السعر وفقا لاختلاف درجة نقاء الغاز الطبيعى .

١٠–متوسط سعر البدائل السائدة فى أسواق الطاقة العالمية وخصوصا برميل البترول فى الفترات المرجعية للحساب (برميل البترول يوفر ٥.٤ إلى ٥.٨ مليون وحدة حرارية بريطانية B.T.U وفقا لجودة وكثافة الزيت الخام) .

وكذلك يؤثر وجود تكتلات للدول المنتجة للغاز من عدمه ، فى سيادة حالة من الفوضى والغموض فى صفقات بيع الغاز الطبيعى بين الأطراف المختلفة فى السوق الدولية حاليا .

أذن وكما هو واضح فأن هذه النظرة السطحية المخلة التى طرح بها وزير البترول المصرى الموضوع ، تعكس ليس جهلا بحقائق وقيمة هذه المادة الحيوية فحسب ، وإنما تعكس المستوى المتدنى لمدركات صانع القرار الإقتصادى والسياسى فى مصر لحقائق الأسواق الدولية ومقتضيات الحفاظ على الأصول والموارد الحيوية .

نعود الآن إلى سؤالنا المحورى .. كيف نحدد السعر العادل للغاز الطبيعى المصرى ؟

حتى نقترب ببساطة من الموضوع ويسهل على القارىء غير المتخصص فهم أبعاده نشير إلى العناصر والمكونات التالية :

١– أول هذه العناصر هو طبيعة ومستوى أسعار برميل النفط الخام فى المتوسط بالأسواق الدولية ولفترات متوسطة الأجل ، فكما نعلم فأن برميل النفط الخام ينتج ما بين ٥.٤ إلى ٥.٨ مليون وحدة حرارية بريطانية (BTU) وهى وحدة القياس المعتمدة دوليا ، ويرجع سبب التباين إلى اختلاف نوع الزيت (ثقيل – خفيف .. الخ) .

٢– فإذا كان سعر برميل النفط فى السوق الدولية يعادل ٣٠ دولار ، فأن المليون وحدة حرارية بريطانية تعادل ٥.٥٥ إلى ٥.١٧ دولار فى المتوسط ، محملا بتكاليف النقل والتأمين ، وهو ما كان سائدا فعلا فى الأسواق الدولية قبل الغزو الأمريكى للعراق عام ٢٠٠٣ والتى شهدت بعدها أسواق الطاقة عموما والنفط خصوصا قفزة هائلة لم تشهدها من قبل :

٣- ومع ارتفاع سعر برميل النفط من أقل من ٣٠ دولار مطلع عام ٢٠٠٣ إلى ما يجاوز ١٤٥ دولار للبرميل فى يونيه من عام ٢٠٠٨ ، ثم انخفاضه إلى حدود أقل من ١٢٠ دولار للبرميل خلال شهور صيف ذلك العام ، وإستمراره عند هذا المستوى حتى خريف عام ٢٠١٤ ، فأن متوسط سعر المليون وحدة حرارية من الغاز (وتساوى ٢٨.٤متر مكعب غاز أو ألف قدم مكعب) سوف يتراوح طوال السنوات الثلاثة الماضية والسنوات الثلاثة القادمة بين ١٦ إلى ٢٠ دولار .

٤–بيد أن عمليات بيع وشراء النفط الخام تكاد تجرى يوميا ، والعقود الآجلة أو المستقبلية تجرى عبر عمليات المضاربة المنتشرة فى الأسواق الدولية ، وهى بالتالى تختلف إلى حد بعيد عن عقود بيع وشراء الغاز الطبيعى التى تتحكم فيها الحكومات المنتجة من ناحية ، والتى تتطلب عقد اتفاقيات متوسطة وطويلة الأجل ، بما لا يسقط حق الدولة المنتجة عن شرط " مراجعة الأسعار كل فترة زمنية " غالبا تتراوح بين ثلاث إلى خمس سنوات كما جرى فى حالة تعاقدات روسيا الاتحادية مع دول الاتحاد الأوربي أو أوكرانيا .

٥– أذن السعر العادل للمليون وحدة حرارية من الغاز المصرى الذى جرى التعاقد به منذ منتصف التسعينات أو مطلع الألفية الثالثة مع أسبانيا أو فرنسا أو بريطانيا أو إيطاليا أو الكيان العنصرى فى فلسطين المحتلة لم يكن متوافقا مع التعاقدات التى كانت تجرى أيضا فى السوق الدولية خلال نفس الفترة ، الذى كان يتراوح بين ٦ دولارات إلى ٩ دولارات للمليون وحدة حرارية ، وبالتالي فأن ما جرى فى الحالة المصرية ببيع الغاز المصرى بين ٠.٧٥ سنتا للمليون وحدة حرارية بريطانية للأردن إلى ٢.٢٥ دولار للمليون وحدة حرارية لإسرائيل وأسبانيا وفرنسا وإيطاليا وغيرهم يعد انتهاكا خطيرا للمصالح الاقتصادية والوطنية المصرية تستوجب المساءلة والعزل من الوظيفة أيا كان شاغلها .

٦– وإذا قدرنا – مع الغالب من رأى الخبراء فى مجال الطاقة واقتصادياته – بأن سعر برميل النفط فى السوق الدولية سوف يتوازن غالبا عند سبعون دولارا لسنوات قد تطول بسبب من اعتبارات جيو – سياسية وجيو – استراتيجية ، فأن الغاز المصرى ينبغى إلا يقل سعره خلال السنوات القادمة حتى عام ٢٠١٥ عن ١٥ دولار للمليون وحدة حرارية تحت أى ظرف من الظروف مع ضرورة الاستمساك بشرط المراجعة الدورية للأسعار .

الآلية الثانية :إرباك مجلس الشعب بزحمة القوانين التعاقدية للبترول

من أبرز الوسائل والتكتيكات التى أتبعتها وزارة البترول والقائمين عليها بالتوافق مع رئاسة الجمهورية ورئيس الوزراء ، هو إرباك مجلس الشعب (أعلى جهاز رقابى وتشريعى فى البلاد) – وبصرف النظر عن ضمان ولاء وتبعية الغالبية الكاسحة من أعضائه للحكومة والنظام – من خلال تقديم عشرات العقود (المعدلة أو الجديدة) للمجلس فى جلسة واحدة أو جلسات متقاربة زمنيا ، حتى لا يتاح لأعضاء المجلس عموما ، وأعضاء المعارضة المحدودة وغير الخبيرة فى هذا المجال التخصصى ، مراجعة دقيقة لهذه العقود التى ينبغى أن تصدر بقوانين من المجلس وفقا للدستور وإشتراطات الشركات الأجنبية .

وقد أدى ذلك فعليا إلى تمرير الكثيرهذه القوانين التى حمل الكثير منها خسارة فادحة للاقتصاد المصرى ، دون مناقشة جدية ، ولعل هذا ما دفع المرحوم الدكتور محمد حلمى مراد النائب بالمجلس عن حزب العمل الاشتراكى ،

إلـى كتابـة سلسـلة مقالاتـه الشـهيرة حـول الفسـاد فـى قطـاع البتـرول منـذ عـام ١٩٨٤ وحتـى عـام ١٩٨٩ دون أن يصحح أحدا هذا الإنحراف والإعوجاج بدءا من رئيس الجمهورية – وقتئذ– حسنى مبارك ، وحتى يومنا هذا (عام ٢٠١٥) .

فعلى سبيل المثال وليس الحصر ، قدمت الحكومة ممثلة فى وزارة البترول فى جلسة واحدة بتاريخ ٢٠٠٥/٤/١١ أربعة عشرة قانونا بعقود بترول وغاز ، وبالقطع لم يكن هناك متسع من الوقت لمراجعة الأعضاء لهذه العقود ، بل أننا قد أجرينا حصرا لقوانين صدرت فى شهرين فقط هما مايو ويونيه عام ٢٠٠٥ ، فتبين أنها تزيد على ٤٠ قانونا ، يحتاج كل واحدة منها لقراءة قد تستغرق عدة أيام متواصلة

وهكذا كان يجرى لسنوات طويلة ، حيث تقوم الوزارة وهيئة البترول بتجميع هذه الاتفاقيات ودفعها إلى مجلس الشعب دفعة واحدة ، بحيث يصعب المراجعة والفحص والتحليل .

الآلية الثالثة :المشاركة فى رأس مال عدد كبير من الشركات والمشروعات خارج نطاق الرقابة المالية

من أبرز الوسائل التى أتبعتها وزارة البترول وبصحبتها هيئة البترول ، خصوصا فى عهد الوزير سامح فهمى – مشاركة هيئة البترول بأموال فوائضها التى ينبغى وفقا لقانون الموازنة العامة للدولة المعدل بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٩ ، أن تؤول إلى الخزانة العامة لدعم الموازنة وتغطية جانب من العجز فى تلك الموازنة ، بيد أن السياسة التى أتبعتها وزارة البترول ووزيرها منذ منتصف الثمانينات ونمو جماعات الفساد والمصالح الذاتية داخل هذا القطاع ، هو أستثمار جزء كبير من هذه الفوائض المالية فى تأسيس شركات مشتركة وخاصة ، مما يحرم الخزانة العامة من هذه الأموال .

وقد يرد البعض بالقول أن من شأن هذا الاستثمار توسيع شرايين الاقتصاد المصرى ، وزيادة العوائد والإيرادات المستقبلية لهيئة البترول ووزارة البترول . لكن التجربة قد كشفت عن حقائق على جانب كبير من الأهمية والخطورة من قبيل :

١– المشاركة فى رأس مال كثير من هذه الشركات بنسبة أقل من ٢٥% حتى تتجنب رقابة وفحص مراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات ، وهو ما يضع علامات أستفهام حول نوايا هذا التوظيف المالى وأغراضه .

٢– قيام الهيئة بعد فترة ليست بالطويلة بالتخارج من هذه المشروعات ، وكأن المقصود هو دعم أصحاب هذه الشركات والمشروعات والمشاركة فى مصمصة (بدلا من خصخصة) الاقتصاد المصرى وشفط الموارد العامة لصالح القطاع الخاص ، تماما كما كان يجرى فى الشركة المصرية للاتصالات وفى شركات التأمين التجارى الحكومية .

٣- الاستفادة من نص المادة التاسعة من قانون الانفتاح الأول رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ ، التى نصت على إعتبار شركات الاستثمار الخاضعة لأحكامه من شركات القطاع الخاص ، مهما كانت نسبة مشاركة القطاع العام فى رأس مالها . كما عزز من هذا التوجه صدور القانون رقم (٩٧) لسنة ١٩٨٣ الخاص بالهيئات العامة ، حيث نصت المادة (٣٩) من هذا القانون على أنه (عند مساهمة شخص عام أو شركة قطاع عام فى شركة أخرى لا تعتبر قطاعا عاما ، يتعين على كل منها أن يقدم للجهاز المركزى للمحاسبات ، تقرير مراقبى الحسابات السنوى ، وكذلك أية بيانات أو مستندات يطلبها لمراجعتها وإبداء الرأى فيها) . وهكذا أستبعدت المادة الفحص المستندى لمراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات وأكتفت بالتقرير المالى الذى تعده مكاتب المحاسبة والمراجعة الخاصة ، مع ما يكتنفها عادة من تجاوزت أثبتتها التجارب على مدى أربعين عاما فى البلاد (أنظر الملحق رقم ٣) .

٤- كما زاد الأمر سوءا صدور قانون قطاع الأعمال العام الذى أعده د. عاطف عبيد رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ ، الذى نص فى مادته الثالثة على حق الشركات القابضة والهيئات العامة فى إنشاء شركات فرعية ، مما فتح الباب واسعا لعملية منظمة لتهريب أموال الشركات العامة إلى شركات خاصة ، يجرى التخارج منها بعد ذلك ببيع حصة المال العام منها بأبخس الأسعار ، وكذلك ما نصت عليه المادة (٥٥) على حظر عمل الأجهزة الرقابية داخل شركات هذا القطاع إلا بعد إخطار وإستئذان الوزير المختص أو رئيس الشركة القابضة ، علما بأن كثير من رؤوساء ووزراء هذا القطاع كانوا محاطون بالشكوك والتجاوزات .

أذن وكما هو واضح فأن هذه النظرة السطحية المخلة التى طرح بها وزير البترول المصرى الموضوع ، تعكس ليس جهلا بحقائق وقيمة هذه المادة الحيوية فحسب ، وإنما تعكس المستوى المتدنى لمدركات صانع القرار الإقتصادى والسياسى فى مصر لحقائق الأسواق الدولية ومقتضيات الحفاظ على الأصول والموارد الحيوية .
وهكذا كان يجرى لسنوات طويلة ، حيث تقوم الوزارة وهيئة البترول بتجميع هذه الاتفاقيات ودفعها إلى مجلس الشعب دفعة واحدة ، بحيث يصعب المراجعة والفحص والتحليل .

الآلية الرابعة : إنشاء شركات متعددة وأستخدامها لأغراض غير اقتصادية ومصالح شخصية

أظهرت تجربة الأربعين عاما الماضية ، وخصوصا فى الخمسة عشرة عاما الأخيرة ، إستخدام وزير البترول وبعض قيادات الوزارة والهيئة ، أموال الفوائض المالية لقطاع البترول فى إنشاء شركات غير ضرورية ، وتعيين عشرات الأشخاص لأغراض غير المصلحة العامة ، فعلى سبيل المثال وليس الحصر :

١- تعيين بعض أعضاء المجالس التشريعية (شعب وشورى) كأعضاء فى مجالس إدارات هذه الشركات ، مقابل مكافآت مالية كبيرة جدا .

٢- تعيين أبناء كبار المسئولين والشخصيات العامة والصحفيين فى هذه الشركات بمبالغ ومرتبات لا تتناسب مع مؤهلاتهم وخبراتهم العملية ، والهدف من وراء ذلك ترويض وإرضاء ذويهم من كبار الشخصيات ومن الإعلاميين والسياسيين وغيرهم ، فعلى سبيل المثال لا الحصر قام الوزير عبد الهادى قنديل بتعيين عدد كبير جدا من الضباط دون مقتضى ومنهم اللواء محمود درويش واللواء حسن ممتاز واللواء محمود ثابت واللواء رشاد عمارة واللواء ابراهيم المهندس واللواء نبيل الهلالى ، واللواء مختار عبد المعطى ، واللواء محمد عادل فريد ، واللواء على سلامة والعميد ابراهيم سويلم ، والعقيد عصام طاهر ، والعقيد وجدى يوسف ، والعقيد أحمد محمود فهيم ، والعقيد صبرى عبد المقصود ، والعقيد محمد نجيب الرافعى ، والعقيد عبد الوهاب الشيخ ، والمقدم عمر عبده حسن ، والمقدم محمد محمد إسماعيل ، والمقدم عبد الفتاح خميس والمقدم محمد عبد الفتاح والمقدم محمد غالى نصر وأخرين من أبناء المسئولين والصحفيين ، وكذلك فعل الوزير سامح فهمى وشقيقه هادى فهمى صاحب فضيحة بيع شركة عمر أفندى وصاحب الكلمة النافذة فى قطاع البترول برغم عدم عمله بها .وبلغ الأمر أن أحد أبرز أعضاء مجلس الشورى المصرى ، وعضو لجنة السياسات بالحزب الوطنى ، وصحفى بارز فى جريدة الأهرام ورئيس تحرير أحد مطبوعاتها ، صرح للكاتب عام ٢٠٠٩ بأنه لا يستطيع أن يذكر أو يتفوه بكلمة ضد وزير البترول سامح فهمى لأن الأخير قد قام بتعيين كريمة شقيقته الحديثة التخرج من الجامعة الأمريكية بمرتب ٣٠ ألف جنيه شهريا ..!!

٣-استخدام هذه الشركات فى التعيين المؤقت والدائم لمئات من الشباب والشخصيات العامة أثناء المعارك الانتخابية التى يشارك فيها الوزير سامح فهمى وأقربائه وكبار المسئولين المرتبطين به ، مما يحمل القطاع بأعباء مالية ليست ذات جدوى اقتصادية وأنما للمنافع الخاصة وإهدار المال العام الذى كان من الممكن استثماره فى مشروعات مفيدة توظف عشرات الآلاف من الشباب ،وقد تكرر هذا الأمر عدة مرات ، فبمناسبة نزول الوزير (سامح فهمى) فى انتخابات مجلس الشورى عام ٢٠٠٧ ، وافق الوزير على تعيين السيدة سهام بكرى زوجة الصحفى ورئيس مجلس إدارة مؤسسة روز اليوسف وعضو لجنة السياسات بالحزب الوطنى الحاكم (كرم جبر) ، كمديره بشركة (OGC) للبترول ، مقابل حملة إعلامية ودعائية للوزير ، كما شملت الحملة توزيع عدد كبير جدا من المجلة والجريدة على العاملين فى شركات البترول ، كما جرى تعيين السيدة (سميحة عاشور) شقيقة نقيب المحامين وعضو المعارضة الناصرية سامح عاشور ، كما جرى تعيين ثلاثة من أبناء مدير حملة الوزير الانتخابية (محمد أنور زيدان) بشركات البترول ، أحدهم فى شركة جنوب الوادى القابضة للبترول ، والثانية فى الهيئة العامة للبترول ، والثالثة فى الجمعية التعاونية للبترول ، كما جرى ترقية الرجل إلى منصب نائب رئيس مجلس إدارة الشئون الإدارية بشركة (جاسكو) .

٣- وبالتوازى مع ذلك يجرى تبذير وأسراف مال وفوائض هيئة البترول وشركاتها فى نشاط رياضى ضخم لا يستفيد منه العاملون فى القطاع ، فعلى سبيل المثال ووفقا للتقرير السنوى للهيئة لعام ٢٠٠٩/٢٠١٠ فقد تبين أن قطاع البترول يشارك فى ١٦٧ لعبة ، ينخرط فيها حوالى ثلاثة آلاف لاعب وإدارى من مختلف المستويات ، ويساهم شقيق الوزير سامح فهمى (السيد هادى فهمى) برغم أنه ليس من العاملين فى قطاع البترول بدور كبير جدا فى هذا النشاط ، ويقوم بتحرير شيكات بملايين الجنيهات لهذا النشاط .كما يجرى تعيين عدد من لاعبى كرة القدم المتعزلين فى وظائف قيادية (مدير عام) بقطاع البترول وشركاته ، مثلما هو الحال بالنسبة للاعب على ماهر ، وخالد بيبو ، وأحمد ناجى ، وياسر ريان ، وهشام يكن وحسام البدرى بشركة بتروجيت .

٤- كما يجرى تعيين مستشارين بعد سن التقاعد لبعض المقربين للوزير ، مثلما هو الحال فى تعيين السيد حسن صقر – بعد إحالته للتقاعد – بوظيفة إستشارى بمرتب ٣٠ ألف جنيه شهريا بشركة جنوب الوادى القابضة للبترول ، وكذلك تعيين السيد حسن محمد محمد عقل بوظيفة إستشارى بديوان عام وزارة البترول ، بمرتب ٨٠ ألف جنيه شهريا وغيرهم كثير .

الآلية الخامسة :<u>إفساد أعضاء الأجهزة الرقابية</u>

لم تحظر القوانين السارية تعيين أعضاء الأجهزة الرقابية المتقاعدين من الخدمة فى الجهات التى كانوا يشرفون عليها ويراقبون أدائها أثناء خدمتهم الوظيفية ، سواء كان ذلك فى قطاع البنوك والمصارف ، أو قطاع الأسكان والتعمير ، أو فى قطاع الكهرباء والطاقة ، أو فى قطاع البترول والغاز ، مما أدى لأنتشار ظاهرة تعيين أعضاء الأجهزة الرقابية (هيئة الرقابة الإدارية – الجهاز المركزى للمحاسبات – البنك المركزى – هيئة الرقابة المالية – مباحث الأموال العامة وغيرها) فى هيئة البترول وشركاتها .

وتمثل هذه الظاهرة ثغرة أبليس فى نظامنا الإدارى ، وينطبق نفس الأمر على أعضاء الهيئات القضائية بكافة صورهم الذين يجرى تعيينهم فى وظائف تنفيذية بعد تقاعدهم أو أستقالاتهم كمافظين أو وزراء أو غيرها من الوظائف الكبرى .

هذا الخلل يكشف إستمراره حتى بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ ، عن عدم جدية الحكم والنظام (الجديد) فى محاربة الفساد وتفكيك مفاصله وهدم أحد مرتكزاته فى الإدارة الحكومية والنظام السياسى المصرى .

ومن هنا رأينا عشرات من جرى تعيينهم فى قطاع البترول وشركاته من كبار موظفى الأجهزة الرقابية الذين كانوا مسئولين عن كشف – أو إخفاء تجاوزات وأخطاء وجرائم – القيادات المسئولة فى قطاع البترول .

أضافة إلى ذلك فأن المكافآت الكبيرة جدا التى تمنح لمراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات ، فى ختام إعداد التقرير النهائى لميزانية الهيئة وشركاتها ، تجعل من الصعب على الكثيرين منهم إغضاب قيادات الوزارة والهيئة

، بتسجيل المخالفات الجسيمة فى الأداء المالى والاقتصادى داخل الوزارة والهيئة وشركاتها التابعة ، حتى لا يؤدى ذلك إلى خسارة موقعه ذلك ، ومن ثم ضياع وخسارة هذه المكافآت الضخمة التى يتقاضاها سنويا .

الآلية السادسة :سلطة الوزير المطلقة فى تفكيك وتركيب قطاع البترول

يقصد بذلك منح السلطة المطلقة لوزير البترول فى إعادة هيكلة قطاع البترول وشركاته وفقا لما يراه ويرغبه ، دون رقابة أو مراجعة الأجهزة المسئولة عن التنظيم الإدارى للدولة و الهيئات العامة – كالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة والجهاز المركزى للمحاسبات – فعلى سبيل المثال وليس الحصر قام الوزير بتقليص صلاحيات الهيئة العامة للبترول ورئيسها ، من خلال إنشاء شركة جنوب الوادى القابضة للبترول عام ٢٠٠٢ ، تتولى هى القيام بمعظم مهام الهيئة من قبيل توقيع العقود مع الشركاء الأجانب ، وإنشاء الشركات التابعة للشركة القابضة ، وكل هذه الإجراءات من شأنها تحقيق عدة أهداف فى آن واحد ، فهى من ناحية تنقل جزءا كبيرا من الفائض المالى المحقق لدى هيئة البترول لصالح هذه الشركة القابضة ، وهو ما يغير النمط المحاسبى المعتمد ونظام الحساب الضريبى ، ومن ناحية أخرى فمن شأن هذا تصرف الشركة القابضة عبر إنشاء عدد غير محدود من الشركات التابعة فى إدارة الأموال والفوائض المالية بعيدا عن أعين الرقابة الحكومية والجهاز المركزى للمحاسبات وأجهزة الرقابة الأخرى ، تلك السياسة التى بدأت بعد تولى سامح فهمى مقاليد وزارة البترول بعدة شهور قليلة ، ومن أمثلة ذلك إستصدار الوزير سامح فهمى للقرارات الجمهورية التالية :

- صدور القرار الجمهورى بقانون رقم (٢٣٦) لسنة ٢٠٠١والمعدل بالقرار الجمهورى بقانون رقم (١٠٠٩) لسنة ٢٠٠١ بإنشاء الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية .
- صدور القرار الجمهورى بقانون رقم (١٢٠٩) لسنة ٢٠٠١ بإنشاء الشركة المصرية القابضة للصناعات البتروكيماوية .
- صدور القرار الجمهورى بقانون رقم (١٧٥٥) لسنة ٢٠٠٢ بشأن إنشاء شركة جنوب الوادى القابضة للبترول لتحل عمليا محل الهيئة العامة للبترول فى التعاقد مع الشركاء الأجانب وبالتالى تقليص صلاحيات وسلطات رئيس هيئة البترول لصالح تعزيز سلطة الوزير (سامح فهمى) .
- صدور القرار الجمهورى بقانون رقم (١٩٦٣) لسنة ٢٠٠٥ بشأن إنشاء شركة جنوب الوادى للثروة المعدنية .

لقد أستهدفت هذه السياسة – تماما كما حدث فى شركات قطاع التأمين التجارى وشركات قطاع الاتصالات وغيرهما – تفكيك الكيانات الكبرى ، وتقليص صلاحيات هيئة البترول ورئيسها ، ثم إنشاء كيانات وشركات ومشروعات أصغر حجما ، بعيدة عن الرقابية المحاسبية والمالية الدقيقة ، تمهيدا لعمليات بيع وخصخصة لاحقة فى هذا القطاع ، تجرى على الأصول الأكبر والأهم ، والعمود الفقرى لقطاع البترول ، وغالبا لن يكون المشترين الجدد سوى هؤلاء وأقربائهم وأصدقائهم السماسرة من المصريين و العرب والأجانب .

الآلية السابعة :طريقة إسناد الأعمال والمشروعات

فى كثير من المواقف المعروفة – غير المعروفة – تبين أن طريقة إسناد أعمال المقاولات الفرعية من شركة المقاول (أو الشريك الأجنبى) إلى شركات محلية مصرية ، غالبا ما تكون الوساطة والمحسوبية والمجاملة ، ناهيك عن علاقات تبادل المصالح الخفية بين الوزير أو كبار القيادات بالوزارة والهيئة من ناحية وهذه الشركات الأجنبية تلعب الدور الأكبر فى إسناد هذه العمليات والمقاولات ، بصرف النظر عن الكفاءة وسابقة الأعمال لهذه الشركة أو تلك .

١- تماما كما حدث فى حال أسناد أعمال إلى شركة " مارى ديف " لصاحبها المهندس " مجدى زيد " ، ذو الصلة الوثيقة بالوزير عبد الهادى قنديل . ويؤدى اسناد إعمال ومشروعات بترولية لشركات من الباطن ، سواء كانت أجنبية أو محلية ، غير ملتزمة بالقطع بقانون المزايدات والمناقصات ، إلى مغالاتها فى الأسعار ، وبالتالى أهدار المال العام لأن بند إسترداد التكاليف أو بند تحمل مصروفات التشغيل أو غيرها سوف يتحملها فى كثير من الأحيان الجانب المصرى والخزانة العامة المصرية ، التى سوف تحرم من أرباح أو دخول أكبر ، لو كانت قد أتبعت نظما رشيدة فى إسناد المشروعات من الباطن .

وتؤدى مثل هذه العلاقات الباطنية بين الوزير أو رئيس الهيئة ، وكبار قيادات وزارة البترول والهيئة معا ، مع كبار رجال المال والأعمال إلى القيام بمشروعات غير ذات أولوية اقتصادية فى هذه المرحلة أو تلك ، فعلى سبيل المثال ، حينما تكون طاقة تكرير البترول فى مصر عام ١٩٨٥/١٩٨٦ من معاملها الستة تزيد على ٢٠.٥ مليون طن ، بينما الاستهلاك المحلى من هذه المشتقات لا يزيد على ١٧.٧ مليون طن ، بوجود فائض يقارب ٣.٠ مليون طن ، ثم يقوم الوزير بإصرار غير مفهوم على إنشاء معمل تكرير جديد فى محافظة أسيوط بتكلفة قدرها ٢٥٠ مليون جنيه مصرى ، بينما الديون المصرية للخارج خانقة ، وصلت إلى حد مطالبة رئيس الجمهورية (حسنى مبارك وقتئذ) الشعب المصرى للتبرع من أجل سداد هذه الديون ، وزاد الأمر بأن جرى أقتطاع ألف فدان كان من الممكن زراعتها ، وكذلك مد خط أنابيب من ميناء شقير على البحر الأحمر إلى أسيوط بطول ٣٥٠ كيلو متر فى الصحراء الشرقية ، وبأقطار تتراوح بين ٢٦ بوصة و ٣٢ بوصة ، وبتكلفة قدرها ٤٣ مليون جنيه ، هذا بخلاف ثمن المواسير والبلوف ومحطتى الضخ ، وأشرفت شركة " بكتيل " الأمريكية العملاقة على هذا المشروع .

٢- ومن الأمثلة كذلك أسناد مشروع مجمع البتروكيماويات العملاق فى العامرية عام ١٩٨٦ لشركة "تكنى بترول " الإيطالية ذات الصلة الوثيقة بوزير البترول الأسبق عبد الهادى قنديل ، بعد موافقة الحكومة الإيطالية على تقديم قرض لمصر من أجل تسيير تنفيذ هذا المشروع وإسناده إلى الشركة الإيطالية .

الآلية الثامنة :اضافة المد فى عقود البترول لفترات أخرى

تعاملتالحكومات المنتجة للبترول مع العقود مع الشركات الأجنبية بثلاثة طرق مختلفة :

- أولها : هو منح فترة الأمتياز للبحث والتنقيب ، ثم الانتاج وتنمية الحقول لفترات طويلة جدا قد تمتد لأكثر من ٤٠ عاما أو يزيد .
- ثانيها : هو الفصل بين فترة البحث والتنقيب ، عن فترة الانتاج وتنمية الحقول بحيث يكون لكل منها عقدا مستقلا ، يوضح الحقوق والإلتزامات المحددة لكل طرف من طرفى العقد .
- ثالثها : بين هذا وذاك جاء شرط الإمتداد الأختيارى للعقد الأولى ، والذى يعنى أنه فى حال عدم إكتشاف البترول بكميات تجارية فى فترة البحث والتنقيب الأولية التى عادة تبلغ ٢٠ عاما ،   فاللشركة

الأجنبية أو المقاول أن يطلب من الحكومة المحلية قبل ستة شهور وأحيانا أثنتى عشرة شهرا من إنتهاء تاريخ العقد الأولى ، مد فترة البحث والتنقيب لمدة أخرى قد تمتد إلى ثمانى سنوات أخرى . ويرى كثير من الخبراء – ونحن منهم – أن هذا الشرط الذى أدخل على العقود المصرية مع فترة الانفتاح والرغبة فى جذب الشركات الأجنبية ، قد أضر بالمصالح الوطنية المصرية لعدة أسباب هى :

الأول : أنها بهذا تعطى الشركات الأجنبية مساحة زمنية طويلة قد تؤدى إلى حرمان مصر من أمكانية أستغلال هذه المساحات الجغرافية الكبيرة ، وفى إعادة طرحها مرة أخرى للمزايدات الدولية والحصول بالتالى على شركات أكثر جدية أو لديها من الخبرة ما يساعد فى أكتشاف أسرع لمصادر الثروة البترولية .

الثاني : انها تحرم مصر من منح التوقيع على العقد الجديد (عقد المد) من خلال الموافقة على المد الأختيارى دون مقابل .

الثالث : أنها تحمل الجانب المصرى بأعباء مالية كبيرة فى حال أكتشاف البترول خلال فترات المد ، مما يؤدى لحساب بند إسترداد التكاليف منذ بداية سريان العقد الأولى أى منذ لحظة بداية البحث والتنقيب ، بعكس الموقف فى حال أحتساب بند إسترداد التكاليف مع سريان العقد الثانى بالمد لفترة أخرى .

وقد لعب بعض ممثلى الشركات الأجنبية دورا كبيرا فى إجبار الحكومة المصرية منذ النصف الثانى من السبعينيات على قبول هذا الشرط وإدراجه فى العقود المصرية وكان على رأس هؤلاء السيد (طارق حجى) ممثل شركة شل فى مصر ، وكان وراء الحملات الصحفية لإبتزاز الحكومة المصرية ، بزعم أن ذلك من شأنه جذب مزيدا من المستثمرين فى قطاع البترول ومستخدما فى ذلك سطوة وقوة مجموعة شل العالمية التى كان لها أكثر من خمسة فروع فى مصر هى (سوكو – ديوكو – باتيكو – سيتكو) .

ومن المعروف أن التطور التكنولوجى الكبير الذى حدث فى العلوم الجيولوجية والجيو– فيزيقية ، وأساليب المسح السيزمى المتعدد الأبعاد ، كل هذا قد قلص فجوة البحث بحيث ارتفعت نسبة الأبار المنتجة إلى الآبار

الجافة من ١ إلى ١٣ فى الخمسينات ، إلى ١ إلى ٣ فى الثمانينات والتسعينات . ويزيد الأمر سوءا ما يجرى أحيانا من تساهل الجانب المصرى فى تحصيل المنحة المستحقة للهيئة – أو شركة جنوب الوادى القابضة فيما بعد عام ٢٠٠٢ – عند إمتداد فترة البحث والتنقيب أو منحة الانتاج

الآلية التاسعة :التساهل مع الشركات الأجنبية فى بعض الحقوق المالية المصرية

كشفت ممارسات التعامل بين وزارة البترول وهيئة البترول المصرية من جهة ، والشركات الأجنبية من جهة أخرى طوال الأربعين عاما الماضية ، وجود تنازلات غير مبررة قانونيا ومنطقيا من الجانب المصرى وقياداته لصالح الشركات الأجنبية ، وعلى سبيل المثال وليس الحصر :

١- بينما تمنح العقود المصرية الشريك الأجنبى ، الحق فى التنازل عن كل أو بعض حقوقه لصالح طرف ثالث ، فأنها قيدت هذا الحق بشرطين :

- الأول : ضرورة موافقة الحكومة المصرية على هذا التنازل .
- والثانى : أن تكون الشركة الأجنبية المتنازلة قد أوفت بإلتزاماتها الواردة فى أصل العقد الأولى .

بيد أن التجربة المصرية قد أظهرت أن هذا التنازل فى الكثير من الحالات يتم فعلا دون الحصول على الموافقة المسبقة للجانب المصرى ، أو أنها تأتى لاحقة بفترة من الزمن ، وهو ما جعل كثير من الشركات الأجنبية ، خصوصا الأمريكية والبريطانية والأسبانية والهولندية تستخف بالجانب المصرى ، ويؤدى ذلك إلى ضياع بعض الحقوق المصرية وتهرب بعض الشركات الأجنبية من تنفيذ بعض إلتزاماتها المالية والاستثمارية الواردة فى العقد الأولى .

٢- ما قام به رئيس هيئة البترول عبد الهادى قنديل عام ١٩٨٣ – الذى عين فيما بعد وزيرا للبترول – مع الشركة الفرنسية " ألفا كيتين " للبحث عن البترول وأستغلاله فى منطقة شمال الأسكندرية البحرية ، فوفقا للمادة (٢٦) من قانون الاتفاقية رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٥ ، تلتزم الشركة الفرنسية (المقاول) بضرورة الإعلان خلال عامين على الأكثر ، عن الأكتشاف التجارى للغاز الطبيعى غير المصاحب للزيت ، فإذا لم تعلن ذلك للجانب المصرى ، يحق للحكومة المصرية أن تسترد البئر دون مقابل ، وبرغم أن الاتفاقية قد عدلت مرتين (بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٧ والقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٣) ، فأن الشركة لم تعلم الجانب المصرى بأنها قد أكتشفت الغاز الطبيعى عام ١٩٧٨ ، بل أنها أعلنت الهيئة فى ١٩٨٣/٣/٢٨ عدم رغبتها فى مد الاتفاقية لفترة ثالثة ، وطالبت الهيئة بالدخول فى عملية تقدير الغاز المكتشف لتسوية حقوقها المالية ..!! والغريب والمدهش على حد تعبير أستاذنا الدكتور محمد حلمى مراد ، أن رئيس الهيئة (عبد الهادى قنديل) قد وافق

على طلب الشركة الفرنسية ، ودون عرض الأمر على مجلس الشعب كما تقضى بذلك القواعد المعمول بها ، قدم الرجل للشركة الفرنسية ٨٠ مليون دولار بالمخالفة للقانون المصرى .

والمدهش والمثير للسخرية أكثر أن هناك واقعتين مشابهتين حدثتا مع شركة " فيلبس " الهولندية عام ١٩٦٩ وشركة MOBIL عام ١٩٧٧ ، وتنازلت فيهما الشركتين للحكومة والهيئة عن الآبار دون مقابل تطبيقا للنص القانونى (٢٧) .

فهل كان تصرف رئيس هيئة البترول (عبد الهادى قنديل) هو من دوافع شخصية ، أم كانت طلبا وتوجيهات مباشرة من رئيس الجمهورية (حسنى مبارك) عشية زيارته لفرنسا ولقاءه الأول مع الرئيس الفرنسى " فرانسوا ميتيران " ، وسوابق علاقته الخفية مع الدوائر الفرنسية منذ صفقة طائرات الميراج عام ١٩٧٢ . . !!

٣- وقد أدت هذه الواقعة إلى إدخال تعديل عام ١٩٨٤ يقضى بأن يسترد الشريك الأجنبى نفقات البحث إذا ما بلغ أحتياطى الغاز المكتشف فى منطقة البحث ٧ مليارات متر مكعب ، وبرغم أن هذا التعديل كان معيبا من ناحية المصالح المصرية ، فقد أستمر ضغط الشركات الأجنبية على قيادات وزارة البترول وهيئة البترول ، فجرى تعديل جديد على الاتفاقية عامى ١٩٨٧ و ١٩٨٨ ، ووفقا لهذه التعديلات ، ففى حال ظهور الغاز الطبيعى تسترد الشركات الأجنبية تكاليف البحث والتنقيب فى حدود ٤٠% ، علاوة على ٢٥% حصتها من الغاز المستخرج ، وبهذا تحصل الشركة الأجنبية على ما يزيد على ٦٥% من الغاز المصرى المكتشف ، ويبقى لمصر حوالى ٣٥% فقط من هذا الغاز ، كما أصبحت مصر منذ ذلك التاريخ ملتزمة بشراء ٧٥% من حصة الشريك الأجنبى من الغاز ، وهو ما يعفى الشريك الأجنبى من أعباء تسييل الغاز وتصديره ، كما أعطت هذه التعديلات الشريك الأجنبى حق التحفظ على الغاز لمدة سبعة سنوات للبحث عن وسيلة لتسويقه أو تصديره إلى الخارج دون إلتزام بالحفاظ على أحتياطى قومى لمصر .

٤- ومن ضمن الوسائل والأساليب التى قد تضر بالجانب المصرى ، ما يجرى فى طريقة حساب إيرادات شركات البترول والغاز الأجنبية ، فهناك طريقتان الأولى : التى تستخدم ما يسمى الأسعار المعلنة لبرميل الزيت الخام Posted Price وتحسب على أساسها الضرائب المستحقة للدولة المصرية ، والثانية : التى تستخدم ما يسمى الأسعار الفعلية لبرميل الزيت الخام Realized Price وغالبا تقدمها الشركات الأجنبية لمساهمى الشركات ومموليها . فالطريقة الأولى التى تستخدم عادة فى مصر مع الشركات الأجنبية تحت شعار جذب الاستثمارات وعدم (تطفيش المستثمرين) ، تؤدى دائما إلى إهدار جزء من الموارد التى كان من المفترض دخولها إلى الخزانة العامة . فجميع الخبراء العاملين فى هذا الحقل يعرفون تماما أن الشركات الأجنبية غالبا ما تتلاعب بالأسعار المعلنة ، والذى يتكون من جزأين ، الأول : السعر المعلن الأساسى

Base Postingوالثانى : السعر المتغير والذى يمثل علاوة مؤقتة تمنح على السعر ، وقد نجحت ليبيا فى عهد القذافى وبعض دول أمريكا اللاتينية فى أضافة هذه العلاوة على السعر المعلن وأسمتها علاوة التضخم أو علاوة الشحن أو غيرها .

فأسعار السوق هى الأسعار الحقيقية التى – للأسف – لا يجرى التعامل على أساسها فى مصر لحساب إيرادات الشركات الأجنبية من ناحية وبالتالى حساب الضرائب المستحقة عليها للدولة المصرية .

٥- فى حساب تكاليف إنتاج برميل بترول المشاركة ، هناك أيضا ما يستلزم الإنتباه حرصا على المصالح المصرية ، فوفقا لما هو معمول به فأن تكاليف إنتاج برميل المشاركة تعادل سعر البيع الرسمى مطروحا منها هامش الربح المقرر على البرميل .

بمعنى أخر فأن تكلفة برميل المشاركة على أساس السعر المعلن تساوى جميع ما تدفعه الشركة عن البرميل الواحد .

وطبقا للمعادلة فأن :

ك س = أ د + ت ب + ض د .

حيث :

ك س = تكاليف نفط المشاركة على أساس السعر المعلن .

أ د = أتاوة الدولة وهى عادة نسبة محددة تتراوح بين ١٢.٢٥% إلى ١٠% من السعر المعلن .

ت ب = تكاليف انتاج البرميل الواحد بما فيها الاستهلاكات ومصاريف التشغيل .

ض د = ضريبة الدخل الخاضع للضريبة وكانت فى ليبيا فى عهد القذافى ٦٥% وهى فى مصر إنخفضت من ٣٢% قبل عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠% وفقا لقانون الضرائب على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ ، وأصبحت ٢٥% لفترة قصيرة منذ عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٤ ، وأصبحت ٢٢.٥% بداية من عام ٢٠١٥ .

وهنا قد يحدث شىء من التواطؤ أو التلاعب من بعض الشركات الأجنبية ، ومن ثم فأن نظم الرقابة الدقيقة من الجانب المصرى تصبح ضرورية للغاية

٦- طريقة حساب الأتاوة أيضا من الأمور الهامة فهى تحسب وفقا للمعادلة التالية :

أ د = (ص ك – س ش) × س م × & × س ص .

ثم تحسب الأتاوة عن كل برميل من خلال :

أ د ÷ (ص ك – س ش) .

حيث :

أ د = أتاوة الدولة .

ص ك = صافى الكمية المنتجة من الزيت الخام .

س ش = استعمالات الشركة الأجنبية من الزيت .

س م = السعر المعلن للبرميل بالدولار .

& = نسبة الأتاوة التى تتراوح فى مصر بين ١٠% إلى ١٢.٢٥% من السعر المعلن .

س ص = سعر صرف الدولار بالنسبة للعملة المحلية وقت الحساب .

وكما نرى فأن بعض هذه العناصر يمكن التلاعب بها من جانب الشريك الأجنبى ، ما لم يكن الطرف المصرى القائم بعملية الرقابة من النزاهة والخبرة الفنية المناسبة .

الآلية العاشرة :المبالغة فى الأجور والمرتبات فى هذا القطاع

صحيح أن شركات البترول تحقق مكاسب هائلة ، وصحيح كذلك أنها من المهن الشاقة التى تستدعى العمل فى ظروف بيئية شديدة القسوة ، ولكن المؤكد أن هذه الأعباء تتحملها الحكومات والدول المنتجة ، خصوصا من منطقة الشرق الأوسط ودول أمريكا اللاتينية وأفريقيا ، عبر ما يسمى " إسترداد التكاليف " COST RECOVERY .

ومن ثم فعندما تبالغ الشركات الأجنبية ، فهى تعلم أن هناك من سوف يتحمل هذا العبء من الدول المنتجة ، فى حين أن مبالغة الحكومة المصرية وهيئة البترول وشركات البترول المصرية ، سواء التابعة للهيئة أو الاستثمارية والمشروعات المشتركة ، للأجور والمرتبات للتماهى مع نظرائهم الأجانب هو بمثابة إستنزاف وإهدار للمال العام ، وسوء تقدير للمسئولية الملقاة على عاتق هؤلاء المسئولين فى وزارة البترول وهيئة البترول ، تماما كما فعل المهندس كمال مصطفى رئيس شركة بتروجيت بتعيين ما يسمى خبراء من شركة Brown & Root الإنجليزية ومنحهم مرتبات بمبلغ ١٤٧٥٠ دولار أمريكى شهريا (٢٩) .

ولا شك أن غياب المسئولية المدنية المباشرة فى قوانين العقوبات والجزاءات الإدارية عن أخطاء القيادات فى الأجهزة والمصالح الحكومية المختلفة ، جعلت التهاون والتساهل فى التعامل مع مثل تلك الأخطاء وإتخاذ القرارات التعسفية ، التى ترد قضائيا بالتعويض لأصحابها غالبا ، ومن هنا فأن الضرورة أصبحت ماسة لإجراء مثل تلك التعديلات القانونية بحيث يتحمل المسئول الإدارى أو الوزير المسئولية المباشرة عن أخطائه فى التعسف بإستخدام سلطته من ناحية أو فى حال الإضرار العمدى بالمال العام .

ولا تقدم قيادات قطاع البترول ، لأية جهة رقابية وتشريعية فى الدولة المصرية بيانات بشأن هيكل ونظام الأجور والمرتبات والمكافآت الموزعة على العاملين فى هذا القطاع ، وخصوصا للقيادات العليا فيه ، من واقع

كشوفات الصرف ، ولا المزايا العينية التى يحصل عليها هؤلاء ، بما يمثل تحديا حقيقيا لدولة القانون ، بما فى ذلك ما يسمى قانون " الحد الأقصى للأجور " الذى صدر فى أكثر من صورة منذ قيام ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ ، سواء فى عهد المجلس العسكرى الأول (طنطاوى – عنان) ، أو فى عهد الرئيس المشير عبد الفتاح السيسى .

الآلية الحادية عشرة :أساليب منح تراخيص المناجم والمحاجر

منذ تلك اللحظة التى فقدت مصلحة المناجم والمحاجر قوتها ، وتوزعت عملية منح تراخيص العمل فى المناجم والمحاجر بين أكثر عشرين جهة ، وهذا القطاع يشهد فساداو أهدارا هائلا للثروة الوطنية فى مجال التعدين ، نذكر منها علي سبيل المثال:

(١)نقل اختصاصات الوزير المختص بشأن المحاجر إلي المحافظين بالمحليات التى تولت ادارة المحاجر والملاحات.

(٢)تولت هيئة المجتمعات العمرانية إصدار تراخيص وعقود استغلال المحاجر لحين نقلها من المدن الجديدة إلي المحليات وذلك منذ عام ١٩٧٩ .

(٣)قيام هيئة تنمية بحيرة السد العالي بمنح تراخيص بحث وعقود استغلال خامات المناجم والمحاجر من منطقة نشاطها شرق البحيرة.

(٤)صدور قرار إنشاء هيئة المواد النووية متضمناً حقها فى البحث وتعدين وبيع وشراء الخامات النووية دون غيرها.

(٥) قيام هيئة قناة السويس بمنح تراخيص بحث وعقود استغلال خامات المناجم والمحاجر من المنطقة المحيطة بقناة السويس وفى سيناء .

(٦)منح بعض الشركات مزايا سيادية مثل " شركة النصر للملاحات " حيث تسيطر بمفردها علي صناعة وتجارة الملح.

(٧)قيام جهاز الخدمة الوطنية التابع للقوات المسلحة باستخراج بعض المعادن وقصر ذلك علي الجهاز.

(٨) انتشار التعدين العشوائي للذهب في جنوب البلاد بسبب قصور الهيئة في التعامل مع هذه الثروة الهامة .

(٩) بداية هيمنة الشركات الخاصة والمقاولين على الجزء الأكبر من الثروة المعدنية منذ نهاية عقد السبعينات من القرن العشرين (٣٠) .

وتبلغ عددالشركات العاملة فى هذا القطاع فى مصر حوالى ٤٢٠ شركة ، هذا بخلاف عشرات ومئات المقاولين من الباطن ، ولن يتحقق شىء ذو بال فى هذا المجال ، إلا بعد توحيد جهة منح التراخيص ،

وتعديل القانون رقم (٨٦) لسنة ١٩٥٦ ، وإنشاء وزارة مستقلة للثروة المعدنية ، ووضع خطة إستراتيجية كاملة للتصنيع فى هذا المجال ، وفقا لما سوف نعرضه بعد قليل .

دورة الفساد وإهدار الثروة الوطنية فى قطاع البترول

(٢٠) خطة للإصلاح الهيكلى ومعالجة الفساد فى قطاع البترول والغاز

لاشك أن عملية وضع إستراتيجية لإعادة هيكلة ذلك القطاع الحيوى للاقتصاد المصرى ، فى ظل أوضاع الفوضى والفساد ، وتمكن جماعات المصالح الطاغية فى الداخل والخارج من رقبة وجسد والأعصاب الحساسة لهذا القطاع ، تصبح مهمة فى غاية الصعوبة والتعقيد ، خاصة وأن تلك المهمة الصعبة تحتاج إلى مؤازة من إرادة سياسية على أعلى مستوى فى دوائر إتخاذ القرار ، وهى – للأسف – غير متاحة أو مرئية حتى اليوم .

لذا فأن هذا الجهد الفردى ، هو مجرد تمهيد لمسرح عمليات ينبغى أن تقام له ورش عمل Work Shops من المتخصصين والعاملين فى هذا القطاع الذين لم يمسسهم نار الفساد وإغراءاته ، تتعامل مع هذه الرؤية بأعتبارها مدخل أولى لمراجعة كافة سياسات تشغيل هذا القطاع ، والأطر القانونية والإدارية الحاكمة له .

وسوف نقسم رؤيتنا على القطاعين ، فنفرد فى الجزء الأول لقطاع البترول والغاز ، ونخصص الجزء الثانى لبرنامج إصلاح وهيكلة قطاع التعدين والثروة المعدنية .

أولا : إصلاح القطاع البترول والغاز

وتتمحور خطة الإصلاح فى هذا القطاع على ثلاثة محاور ، هى الإصلاح المالى والاقتصادى ، والإصلاح الإدارى والتنظيمى ، وأخيرا إصلاح ومراجعة الأطر والإتفاقيات القانونية وطريقة صياغة العقود مع الشركاء الأجانب .

وبادىء ذى بدأ ينبغى أن نؤكد أن هذه المحاور المتكاملة ، والمتوازية ينبغى أن توضع فى التنفيذ العملى معا ودون فصل بينها ، وإنما إستدعت ضرورات العرض والتبسيط عرض كل منها بصورة منفصلة ، فهى جوهريا تتساند وتتكامل معا ، بحث أن إتخاذ إجراء تصحيحى على المستوى التنظيمى والإدارى ، أو على المستوى القانونى والعقود مع الشركاء الأجانب سوف ينعكس فورا على الهيكل الاقتصادى والمالى لهذا القطاع ككل ، والعكس صحيح .

(أ) الإصلاح المالى والاقتصادى .

١- إعادة النظر فورا فى نمط الاستثمارات التى تقوم بها هيئة البترول المصرية ، أو الشركات التابعة لها سواء من جراء تعليمات وتوجيهات الوزير المختص ، أو بدافع قيادات تلك الشركات أو الهيئة ، فهذا النمط الاستثمارى كما عرضنا ، يحمل القطاع جزءا كبيرا من هدر الموارد المالية التى كان ينبغى أن تدعم بها الخزانة العامة ، وتوجه بالتالى إلى خطط ومشروعات التنمية فى كافة المجالات مثل التعليم والصحة وغيرها ، لصالح شراكة مع مستثمرين من القطاع الخاص ومن رجال المال والأعمال المصريين والعرب ، أستحلبوا هذه الثروة النفطية والغازية ، فحققوا من ورائها أرباحا ضخمة ، ولم يبق للقطاع الحكومى (فى صورة شركاته العامة أو الهيئة) سوى الفتات ، ويمكن بمراجعة العوائد من حصص أرباح تلك الشركات المشتركة أو الاستثمارية أن نتبين ذلك بكل سهولة (أنظر الجدول رقم (٢٣) والجدول رقم(٢٤) و(٢٥) .

٢- ويتم ذلك أما بزيادة حصة الشريك المصرى إلى ٥١% على الأقل كما هو موجود فى الدول العربية النفطية التى عرضنا لها من قبل ، أو ببيع حصتنا فى رأس مال تلك الشركات بأسعار السوق السائدة ، للإستفادة منها فى مجالات أخرى .

٣- التراجع فورا عن سياسة الخراب المسمى خصخصة قطاع البترول ، سواء بتأجير بعض الحقول والآبار أو بيعها لرجال المال والأعمال والمستثمرين المصريين والعرب والأجانب ، وهى سياسة مدمرة لأفق تنمية هذه الحقول من ناحية ، وخسارة لموارد صافية للخزانة العامة المصرية .

٤- إيجاد هيئة متخصصة ومستقلة ضمن تشكيلات المجلس الأعلى للطاقة ، لمراجعة وفحص المشروعات التى قامت بها الهيئة أو الشركات العامة خلال العشرين عاما الماضية ، والتدقيق فى المشروعات المقترحة من قطاع البترول والغاز بشأن مشروعات استثمارية جديدة ، للتأكد من مدى جدواها الاقتصادية ، ووقف تلك الحالة من التسيب المالى التى كانت تؤدى بالوزير وقيادات الشركات بإدراج مشروعات إستثمارية تنفق فيها عشرات الملايين من الجنيهات دون أن ترتد إيجابا على القطاع سواء فى مجال الاكتشافات الجديدة ، أو تقديم خدمات للمواطنيين مثل مد شبكة الغاز إلى منازل المصريين ، الذى تلكلكت قيادات القطاع فى هذا المشروع الحيوى لأكثر من عشرين عاما منذ أن بدأ فى الأفق أن هناك ثروة غازية تلوح فى الأفق ، فأهتموا بفكرة التصدير وتوقيع العقود بأسعار بخسة مع بعض الدول والشركات كما سبق وعرضنا .

٥- فتح باب التفاوض مع الشركاء الأجانب حول توزيع الحصص من المنتج النفطى أو الغاز بين الطرفين أو طريقة حساب بند إسترداد التكاليف ، أو تدنى نسبة الإتاواة الممنوحة للجانب المصرى مقارنة بغيرها من الدول المحيطة ، وبسبب الغبن البين فى العقود الموقعة ، والتى أدت إلى تفاقم مديونية قطاع البترول المصرى إلى الشركاء الأجانب والشركات الاستثمارية ، وكثير من الدول لجأت إلى هذا الأسلوب تحت عنوان " تغير الظروف " المنصوص عليه فى العقود ، وهو ما سنتناوله تفصيلا بعد قليل .

٦- مراجعة نظام حساب الضرائب على الدخل من أرباح تلك الشركات ، والتى كانت معفاة من الضرائب لسنوات طويلة من خلال إدراجها فى نظام المناطق الحرة ، حتى جرى التراجع عن هذا النظام بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٤ ، مما أدى إلى إخضاعها غلى ضرائب الدخل ، دون أن تراجع نسبة الإستقطاع الضريبى التى تصل فى بعض الدول العربية النفطية إلى أكثر من ٦٠% من الأرباح ، بينما لا تتجاوز لدينا ٢٥% .

٧- مراجعة نظام المكافآت والأجور والمرتبات المبالغ فيها لقيادات الشركات العامة العاملة فى هذا القطاع ، وكذلك الهيئة والوزارة ، والتى تستنزف جزءا كبيرا جدا من الفائض الاقتصادى لهذا القطاع ، ولا يحاججنا أحدا بأن هذا من شأنه هجرة الكفاءات المصرية إلى الشركات الأجنبية أو إلى الخارج ، فالخدمة الوظيفية هى خدمة وطنية ، وليست غنيمة أو نهيبه للعاملين فى هذا القطاع أو ذاك .

٨- مراجعة طريقة حساب تكاليف الأصول الثابتة ، التى غالبا ما يجرى التحايل من الشركات الاستثمارية والأجنبية بتحويلها إلى مصروفات تشغيل سنوية ، ومن ثم تحمل على بند إسترداد التكاليف بدلا من إستنفادها .

٩- مراجعة طريقة حساب أجور الخبراء الأجانب ، خصوصا وأن المبالغة فى تلك الأجور والمكافآت يتحملها فى النهاية الجانب المصرى – فى حال إكتشاف الزيت أو الغاز- فى صورة إسترداد للتكاليف .

١٠- مراجعة نظم إستخدام السيارات داخل هذا القطاع ، سواء للشركات العامة أو الشركات الأجنبية ، التى عادة ما تكون معفاة من الجمارك ، كما أنها تحصل على الوقود بصورة مجانية ، سواء كانت خدمتها تتعلق بمهام العمل أو بالأغراض الشخصية ، مما يمثل إهدارا للموارد تتحملها مصر .

١١- ينبغى أن تتولى لجنة الطاقة المستقلة ، وبعد مراجعة دقيقة مع وزير البترول وقيادات الشركات ، الإعلان عن الإكتشافات الجديدة ،وكذلك الاستثمارت الأجنبية الجديدة ، ولا تترك هذه المسألة لتلاعبات وظيفية أو سياسية ، كما جرى طوال السنوات العشرين الأخيرة .

١٢- تعديل سعر توريد وتصدير الغاز المصرى للدول والشركات المختلفة بما يتناسب مع المعادلة السعرية المعمول بها فى كثير من دول العالم – ومنها روسيا وقطر والجزائر – والتى تربط بين سعر الوحدة الحرارية الناتجة من الغاز بتلك الناتجة من برميل الزيت الخام بحسب كثافاته أو نقاء الغاز .

١٣- من الضرورى إعادة النظر فى القانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٩ المعدل لقانون الموازنة العامة للدولة (رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣) ، الذى أخرج الهيئات الاقتصادية – ومنها هيئة البترول – من زمام الموازنة العامة للدولة ومن ثم من الرقابة اللصيقة لوزارة المالية والجهاز المركزى للمحاسبات ، وأفرد للهيئات الاقتصادية ككل ومنها هيئة البترول موازنات مستقلة ، فتحولت تلك الهيئات إلى دول داخل الدولة ، وسهلت تحولها إلى منطق الإقطاعيات الخاصة لمن يديرها ، ومن تلك اللحظة بدأ تفكيك المفاصل الاقتصادية للدولة المصرية ، التى أعقبها برنامج ما يسمى الخصخصة (أو المصمصة بتعبير أكثر دقة) ، فأضعفت الدولة لصالح طبقة جديدة من رجال المال والأعمال من صنع الغرب والولايات المتحدة وأحد ركائز سياستها الإقليمية فى مصر .

(ب) الاصلاح الإدارى والتنظيمى (الشركات والهيئة)

رأينا من واقع دراسة تجارب بعض الدول الرئيسية المنتجة للنفط والغاز مثل الملكة السعودية ، والكويت ، وأبو ظبى والجزائر ، وإيران ، علاوة بالطبع على فنزويلا التى أممت تقريبا شركات البترول الأجنبية لديها ، أن جل هذه الدول تمتلك الشركة الوطنية أو الحكومات أكثر من ٥١% من رأس مال الشركات العاملة لديها ، على عكس التجربة المصرية التى تشاركت مع الشركات العربية والأجنبية وشركات رجال المال والأعمال المصريين بنسب متواضعة (أقل من ٢٥%) ، أما تهربا من رقابة وفحص الجهاز المركزى للمحاسبات ، أو تهريبا للمال العام فى حضن المال

الخاص والأجنبى ، لم يعد بفائدة ملحوظة على الخزانة العامة المصرية ، وذلك من واقع تحليل نمط الاستثمارات فى قطاع البترول ، وحصة هيئة البترول الحكومية المصرية من أرباح تلك الشركات والمشروعات .

ومن هنا فأن خطة الاصلاح وإعادة هيكلة قطاع البترول المصرى ، وفى القلب منه هيئة البترول والشركات الحكومية يبدأ بالأتى :

١- دمج الشركات الحكومية والأعمال العام ، فى عدد وكيانات كبيرة متخصصة ، بهدف منحها قوة أكبر فى مجال العمل ، وكذلك تخفيض عدد مجالس الإدارات الذين يلتهمون جزءا كبيرا من كعكعة الفائض الاقتصادى الذى هو حق للدولة والمجتمع والخزانة العامة فى هذا القطاع ، والذى أستنزفته جماعات وشلل المصالح التى سيطرت على هذا القطاع وعلى الثروة النفطية والغازية المصرية لحساباتها الخاصة ، دون إعتبار كبير للمصلحة الوطنية العليا ، فأحالوا هذا القطاع من فرصة للتنمية والنمو ، إلى بقرة حلوب لمصالحهم الشخصية .

٢- وقف وإلغاء الانشطة غير الاقتصادية فى القطاع ، والتى تمثل بابا خلفيا لجماعات مصالح ، واستنزاف الفاض الاقتصادى مثل الشركة المصرية للخدمات الرياضية للعاملين بقطاع البترول (بتروسبورت) ، التى يعمل بها أكثر من ثلاثة آلاف رياضى وإدارى ليس للكثيرين منهم صلة مباشرة أو غير مباشرة بشركات البترول ولا المزايا العينية التى تمنح للعاملين فيها ، لقد تشكلت جماعة مصالح يرأسها هادى فهمى شقيق وزير البترول الأسبق سامح فهمى والمتحلقين حوله ، وتنفق هذه الشركة أكثر من ٢٠٠ مليون جنيه سنويا ، دون أن يكون لذلك مبرر من العادالة الاجتماعية والانصاف .

٣- رفع نسبة انتاج الشركات العامة فى مجال تعبئة أنبوبة البوتاجاز من ٣٠% حاليا إلى ٧٥% على الأقل من أجل التخلص من عمليات الاستنزاف للثروة والتلاعب والتسرب اللذين يتما من جانب كثير من المصانع الخاصة فى المحافظات وخلق سوق سوداء فى مجال تعبئة وتوزيع أسطوانات البوتاجاز على المواطنيين ، والذين يعانون بصفة دورية ومؤلمة من سيطرة هذه المصانع الخاصة على عملية تعبئة البوتاجاز والتوزيع وذلك لحين مد شبكة الغاز الطبيعى إلى كافة المنازل فى المدن والأحياء الفقيرة والقرى المصرية ،

٤- إجراء تغييرات جوهرية فى قيادات الصف الأول بقطاع البترول الحكومى ، ويشمل ذلك قيادات هيئة البترول والشركات القابضة والشركات العامة التابعة ، لمنح الصف الثانى فرص التقدم لشغل تلك المواقع ، مع تنظيم دقيق لنظم الرقابة الإدارية والمالية ، ومن خلال نظام التدوير الوظيفى rotations حتى لا تتخلق مراكز قوة ونفوذ داخل هذا القطاع ، يكون ضارا بالمصلحة الوطنية والعلاقة مع الشركاء الأجانب .

٥- إجراء مراجعة دقيقة لمنظومة النقل للمواد البترولية ، بحيث يزاد الاعتماد على وسائل النقل بالسكك الحديدة ، وعبر الانابيب لتخيف الضغط والأحمال على الطرق المصرية .

٦- إعادة عمل لجنة تسعير النفط والغاز المصرى تحت رئاسة رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء مباشرة ، وتوسيع تشكليلها لتضم الخبراء الوطنيين المعروفين بالنزاهة والحرص على المصلحة الوطنية ، وغير المرتبطين بشركات أجنبية أو عربية أو خاصة محلية ، ، على أن ينشأ مركز أبحاث متخصص فى دراسة أحوال الأسواق الدولية للطاقة ، أو أن يضم إليه مركز بحوث الطاقة ، ويكون مستقلا عن وزارة البترول ، ويتبع فقط لجنة " تسعير الطاقة المصرية " المشار إليها من قبل .

٧- إعادة بناء الهيكل الوظيفى لشركات قطاع البترول وهيئة البترول والشركات القابضة ، بحيث تتحمل الشركات بما يناسبها من طاقة وظيفية ، والتخلص من العمالة بالمجاملة ، والعمالة بالمناسبات الانتخابية ، وبناء نظام عادل للأجور والمرتبات توازن بين المؤهلات العلمية والخبرات العملية بعيدا عن المجاملات والاعتبارات السياسية الفاسدة التى كانت سائدة فى العقود الأربعة الماضية .

٨- مراجعة الهياكل التنظيمية لشركات البترول العامة والشركات القابضة ، لترشيد العمل فى تلك الشركات ، وتجميد التوسعات التنظيمية غير الضرورية .

٩- إذا كان من الضرورى الإبقاء على تجربة الشركات القابضة ، فمن الضرورى مراجعة دور الهيئة العامة للبترول ، بحيث يقتصر دورها على الأبحاث وتقييم العروض ، وغيرها من الموضوعات الإدارية واللوجيستية ، ويترك أمر التعاقد مع الشركات القابضة ، وفى هذه الحالة ينبغى تخفيض الهيكل التنظيمى والوظيفى للهيئة العامة للبترول فى إطار تقسيم أدوار من جديد ، أوالعودة بالهيئة إلى دورها السابق المهيمن على الثروة البترولية والغازية واختصاص التعاقد مع الشركاء الجنب ، وفى هذه الحالة ينبغى إلغاء دور الشركات القابضة وفى طليعتها شركة الوادى القابضة للبترول .

(ج) على مستوى الاتفاقيات والعقود

لا شك أن نمط العقود الذى ساد بين مصر والشركاء الأجانب ، او العرب ، أو حتى رجال المال والأعمال المصريين ، منذ منتصف الثمانينات وزاد تأثيره منذ مطلع التسعينات وبداية الانزلاق إلى سياسات الخصخصة ، قد أضرت ضررا بليغا بالمصلحة الوطنية ، وأهدرت الثروة الوطنية تحت شعارات كاذبة من قبيل " جذب الاستثمارات الأجنبية " و " تشجيع المستثمرين " .. الخ تلك العبارات والشعارات .

والدارس لتجارب البلدان النفطية الناجحة سواء العربية منها أو غير العربية ، يكتشف بسهولة أن حرص هذه الدول على مصالحها الوطنية وتعظيم الاستفادة من ثرواتها النفطية والغازية ، لم يتعارض أبدا مع جاذبيتها للاستثمار الأجنبى ، وأنما كانت التعارض ينشأ حينما تتشكل جماعات مصالح خفية من داخل جهاز الدولة أو من خارجها وبالتوافق مع قياداتها ، يقدم التنازلات للمستثمرين من كل نوع وصنف ، مقابل مزايا شخصية ، ومغانم لتلك الجماعات وأفرادها ، على حساب المصلحة الوطنية العليا .

وقد كانت هذه هى لب وجوهر عمليات الاستنزاف المنظم والممنهج الذى جرى للثروة النفطية والغازية المصرية طوال الثلاثين عاما الأخيرة ، والتى أخذت أشكالا عديدة أبرزها نمط العقود التى وقعت مع الشركاء الأجانب وجرى التضحية بكثير من المصالح المصرية لصالح الشركاء العرب والأجانب ، وزاد عليها دخول رجال المال والأعمال المصريين منذ مطلع التسعينات .

وقد عرضنا بالتفصيل فى الفصول السابقة مناط التنازلات فى العقود ومن هنا فأن الاصلاح المطلوب ينبغى أن يكون على النحو التالى :

١- مراجعة العقود السابقة ، خصوصا تلك التى جرت منذ منتصف التسعينات ، وجرى فيها تخفيض الأتاواة المقررة للجانب المصرى من ١٥% إلى ١٠% فقط ، وكذلك مراجعة طريقة حساب بند إسترداد التكاليف ، والحصص المقررة للشركاء الأجانب التى تزيد فعليا على ٦٠% إلى ٦٥% من كميات الانتاج من الآبار المصرية سواء من الزيت الخام أو الغاز الطبيعى .

٢- إلغاء بند المد الأختيارى فى البحث والتنقيب للشركاء الأجانب ، والذى قد يصل إلى ١٠ سنوات أضافية ، مما يحرم مصر من فرص إعادة طرح هذه الأراضى والمساحات فى مزايدات عالمية جديدة تتحصل مصر من خلالها على الكثير من المزايا والمكاسب (ليس أقلها منح التوقيع ووقف هيمنة بعض الشركات البريطانية والأمريكية والإيطالية على الانتاج المصرى والثروة النفطية والغازية) .

٣- العودة مرة أخرى إلى إلزام الشركات الأجنبية بتوقيع عقود تنمية للحقول المكتشفة وفقا لشروط تحقق مزايا مالية وإنتاجية للجانب المصرى .

٤- العودة إلى ما هو متبع فى معظم عقود الدول المنتجة للنفط والغاز إلا وهو شرط الحصول على جزء من حصة الشريك الأجنبى بأسعار تفضيلية وليس بأسعار السوق العالمية ، أو ما يسمى فائض زيت الانتاج Excess Cost Recovery.

٥- مراجعة ماجرى خلال العقدين الأخيرين من تنازلات مؤلمة للمصالح الوطنية المصرية عبلا تغاضى هيئة البترول أو شركاتها التابعة عن أيلولة الأصول إلى الجانب المصرى بعد إستنفاد الاتفاقية ، أو إسترداد التكاليف أيهما أقرب .

٦- ينبغى أن لا تنفرد وزارة البترول أوهيئة البترول ، أو الشركات القابضة بتوقيع عقود الشراكة مع الشركاء الأجانب أو العرب دون مشاركة المجلس الأعلى لطاقة ولجنة التسعير القومية ، لفترة من الزمن حتى تكتمل عمليات تطهير قطاع البترول من القيادات الفاسدة ، وخلق قيادات جديدة وكوادر جديدة تدير هذا القطاع من منظور خطط التنمية بالدولة ومراعاة للمصالح الوطنية العليا .

٧- مراجعة السياسات الضريبية المعتمدة فى محاسبة شركات البترول الأجنبية والعربية والمحلية ، فى ضوء سياسة ضريبية قومية عادلة تراعى المصلحة الوطنية ، ولا تتحيز فقط للمستثمرين العرب والأجانب والمصريين ، تحت شعارات كاذبة وزائفة .

٨- العودة فى تقدير قيمة الاتاواة على بالقيمة السوقية للزيت الخام والمواد الكربونية المصاحبة ، الذى جرى التراجع عنه لصالح ما سمى السعر المعلن تحت ضغط الشركات الأجنبية وممثليها فى مصر ومنهم السيد طارق حجى .

٩- إلغاء سلطة وإختصاص الوزير فى كثير من جوانب التعاقد مع الشركاء الأجانب (مثل حق التخلى ، أو مد العقد أختياريا ، أو إعفاء الشركات من الغرامات نتيجة عدم إلتزامها ببعض البنود ، وغيرها من الموضوعات) مما يفتح بابا واسعا ، إما لمجاملة الوزير لبعض الشركات الأجنبية فى أحسن الفروض ، أو الحصول على الرشى والعمولات مقابل ممارسته لهذه الاختصاصات لصالح الشركات الجنبية أو الشركاء العرب أو المستثمرين عموما ، وهى ثغرة قانونية ينبغى سدها فورا ، ونقل هذا الاختصاص إلى لجنة الطاقة العليا التابعة لرئيس الجمهورية أو رئاسة مجلس الوزراء .

١٠- ينبغى أن تكون العقود المصرية مع الشركاء الأجانب واضحة فيما يتعلق ببند إسترداد التكاليف ، بحيث لا تزيد نسبة الاسترداد عن ٢٥% على الإطلاق من المنتج وليس ٣٥% حاليا ، ويجرى توزيع الحصص فيما بعد ذلك .

١١- تفترض حالة الظروف المتغيرة أو القوة القاهرة فى العقود تجنب التحكيم الدولى – المناصر دائما للمستثمرين الأجانب – وبالتالى فأن وجود هذا النص لم يمنع من إحتكام كثير من الشركاء الأجانب والمستثمرين للجان التحكيم الدولية ، كما جرى فى حالة شركة شرق المتوسط بعد تفجيرات خط أنابيب الغاز من العريش إلى عسقلان بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ ، ومن هنا فلابد من إتخاذ موقف صارم من كل المستثمرين العرب أو الأجانب والشركات التى لجأت للتحكيم الدولى ضد مصر ، وحرمانها تماما من الدخول إلى السوق المصرية .

(٢١) آليات إعادة هيكلة قطاع الثروة المعدنية وإدخاله فى منظومة تنموية وتصنيعية**

يحتاج تعديل المسار الخاطىء الذى سارت عليه السياسة التعدينية المصرية منذ منتصف السبعينات ، إلى رؤية مختلفة وحزمة متكاملة من السياسات والإجراءات حتى تؤتى ثمارها .

وتنطلق هذه السياسات من مفهوم أساسى يعتمد على التخطيط المتكامل ووقف ترك هذا القطاع لفوضى السوق ، وجماعات المصالح التى سيطرت على عليه لأكثر من أربعة عقود كاملة ، وبالمقابل جرى تخسير عمدى يصل إلى حد الأغتيال الاقتصادى والمالى والمصرفى وخنق تسويقى لشركات القطاع العام التى كانت عاملة فى هذا القطاع ، من أجل ميراث المغدور من جانب جماعات المصالح تلك ، التى تكونت من روافد متعددة بعضها من رجال المال والأعمال المصريين والمقاولين ، وبعضها الأخر من شركات أجنبية متربصة منذ زمن بهذه الثروات الطبيعية والتعدينية المصرية ، ثم تكامل معهم بعض المتخصصين والأكاديميين المصريين الذين لم يعد لمرتباتهم وأجورهم الحكومية كافية لمواجهة متطابات حياتهم المرغوبة ، وأخيرا جل الساسة ورجال الحكم والإدارة من البيروقراطية الإدارية والأمنية والعسكرية ، التى وجدت ضالتها فى الثروة المعدنية سواء من باب الطمع والفساد ، أو من باب العداء الأيدلوجى لكل ما هو قطاع عام ، الذى أستفحل منذ منتصف السبعينات وزاد تأثيره مع دخول البلاد عصر الخصخصة وبيع الأصول العامة فى مطلع التسعينات .

<u>(١) إنشاء وزارة للثروة المعدنية</u>

ضماناً للاستغلال الأمثل وعدم إهدار الثروات المعدنية يُقترح إنشاء "وزارة للثروة المعدنية" أسوة بدول عديدة مثل السودان وزامبيا وغانا وشيلى وأفغانستان وإثيوبيا ونيجيريا وإندونيسيا والهند.. إلخ ، وتقوم على هيئتين أساسيتين هما :

- "هيئة المساحة الجيولوجية" .
- و "هيئة التعدين" .

١- ولكى يتحقق المردود الاقتصادى والمالى المناسب ، ينبغى ضم الملاحات والإدارات العامة للمحاجر بجميع محافظات مصر إلى "هيئة المساحة الجيولوجية " ، والتى تم نقلها الى المحافظات طبقا لقرار نائب رئيس الجمهورية للخدمات رقم٣٥٤بتاريخ ٢٧ يونية سنة ١٩٦٢ ، والذى كان فى الأصل مخالفا للقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦. وهذه الخطوة فى غاية الأهمية لعدة أسباب هى :

(أ)تقوم المحافظات بالترخيص باستغلال المحاجربالمخالفة للقانون اعتمادا على قرار نائب رئيس الجمهورية للخدمات رقم٣٥٤بتاريخ ٢٧ يونية سنة ١٩٦٢ .

***** أعتمدنا فى هذا الجزء على بعض دراسات الدكتور يحيى بالقزاز أستاذ علم الجيولوجيا فى جامعة حلوان***

(ب)الإيجارات الخاصة بهذه المحاجر تحدد قيمتها بمعرفة لجنة تحديد الإيجارات بهيئة المساحة الجيولوجية بالقاهرة ، وتذهب الى صناديق خاصة بالمحافظات بعيدا عن رقابة الجهاز المركزى للمحاسبات حيث يتم توزيع الكثير منها فى صورة مكافات لقيادات المحافظات .

*(ج)*يوجد تداخل بين المناجم والمحاجر فى بعض المواقع فمثلاً هناك تداخل بين خام أكسيد الحديد (مادة منجمية) والطفلة (مادة محجرية) المستخدمة فى صناعة السيراميك بمحافظة أسوان ، مما يؤدى إلى حدوث المشاكل والمعوقات فى تراخيص المناجم والمحاجر معاً .

(د)لذلك يجب أن تكون تراخيص المناجم والمحاجروالملاحات من جهة واحدة ، وهى هيئة المساحة الجيولوجية على أن يضم إليها جميع إدارات الملاحات والمحاجر بالمحافظات بجميع العاملين بها(١) .

(٢) التعديلات فى القوانين والقرارات المنظمة لاستغلال الثروة المعدنية

يعتبر القانون رقم (٨٦) لعام ١٩٥٦ الخاص بالمناجم و المحاجر(٢) هو القانون الذى لا يزال معمولا به حتى اليوم (٢٠١٤) ، وهو ما أدى الى عجزه عن تنميه قطاع الثروة المعدنية ، فالمتأمل لهذ القانون ، يكتشف أنه قد صدر فى ظل اتجاه الدولة بالكامل الي الملكية العام وتعظيم قيمة شركات القطاع العام ، وعدم وجود أي أثر للقطاع الخاص مما أعطي للشركات العاملة في قطاع المناجم والمحاجر مزايا قانونية ، مثل عدم وجود أتاوات أو أي نصيب للخزانة العامة من انتاج خامات المناجم مثل الحديد والفوسفات وغيرها .

كما أن من أسوأ القرارات الوزارية التى تعرضت لقطاع الثروة المعدنية وأثرت على نموه و أدت الى إعاقته وضعف إمكانياته ، القرار الوزاري رقم (   ) الصادر من وزير الصناعة عام ١٩٦٢ بتفويض المحافظين بشأن المحاجر والملاحات ، كما فوض أيضا رئيس هيئه المساحة الجيولوجية فى معظم الوقت بشأن المناجم و استلزم صدور القرار الوزاري المشارإليه بتفويض المحافظين، صدور قرار مكمل من السيد / نائب رئيس الجمهورية للخدمات رقم(٣٨) لسنه ١٩٦٤ بنقل الاختصاصات المخولة لوزارة الصناعة المتمثلة فى الجهاز الادارى المعاون للوزير الى المحليات ، فيما عدا التخطيط والبحوث الفنية والتفتيش الفني الذى استبقى لوزارة الصناعة وهيئه المساحة الجيولوجية ، و كان هذا منطقيا أن يكون للمحافظات الجهاز الادارى الذى يعاون المحافظ فى تطبيق قانون المناجمو المحاجر.

ومع مرور الوقت، وتغير الظروف السياسية والاقتصادية نتج عن ذلك، الخلط بين اختصاصات الوزير المحددة دستوريا – والذى من حقه أن يفوض من يشاء فى اختصاصاته – واختصاصات الوزارة ، و قد أدى ذلك الخلط فى التفسير الى الإخلال بقواعد وأسس تطبيق قانون المناجم والمحاجر الذى مازال معمولا به ، و اختلاف المفاهيم

فى التطبيق بين محافظه وأخرى ، كما أدى الى العشوائية و التضارب والإخلال فى استغلال الثروة المعدنية و سيطرة غير المختصين على هذه الصناعة الرئيسية و التداخل بين الأجهزة و التنازع بينها فى بعض الأحيان (٣) .

وهذا القرار الذى صدر فى ظروف خاصة كانت تمر بها البلاد وقت صدوره ، حوى فى مادته الثانية خطأ دستوريا وهو النص على أن تؤول الى المحافظة إيرادات المحاجرالواقعة فى دائرة اختصاصها اعتبارا من أول يونيو عام ١٩٦٢، وترجع عدم دستوريه هذا النص الى مايلى:

١ – إن أيلولة الإيرادات السيادية الى جهة ما لابد أن تكون بأداة دستوريه من خلال السلطات التشريعية و ليس غيرها.

٢–إن الثروات المعدنية تعتبر من أموال الدولة بنص المادة الثانية من القانون ٨٦ لعام ١٩٥٦ " قانون المناجم والمحاجر "، و أموال الدولة لا تؤول الى جهة أخرى غير خزانه الدولة(٤) .

و كان لنشأة و تقادم مشروعات المحاجر بالمحافظات الكثير من الآثار السلبية ، وإذا أردنا تنمية حقيقية و مستدامة لقطاع الثروة المعدنية، فان الأمر يقتضينا أن نلج هذه الغابة من القوانين والقرارات المتشابكة والعشوائية المنشأ ، والمتباينة الأهداف ، لتهذيبها و تنسيقها فى إطار موحد خدمه لأهداف التنمية والاقتصاد القومي .

(٣) توحيد <u>جهات التخطيط والتنفيذ والرقابة والمتابعة علي النشاط التعديني.</u>

يبدأ الاصلاح بالإسراع في إصدار القانون الموحد للمناجم و المحاجر والملاحات لتفادي القصورفيالقانون رقم (٨٦)لسنة ١٩٥٦ ، وتحديد "الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية" بأعتبارها جهة الولاية الوحيدة علي جميع الثروات التعدينية في مصر، ولها دون غيرها الترخيص لأي كيان سواء كان من القطاع الخاص أو الاستثماري أو حكومي بالبحث والاستكشاف والاستغلال، وتعديل فئات الأتاوات والايجارات الخاصة بالمناجم والمحاجر لتتوافق مع الوقت الراهن . ويرى بعض المهتمين باقتصاديات التعدين أنه إذا تم تعديل رسوم الأتاوات وتوحيد جهة الاشراف وانهاء أعمال الصناديق الخاصة ، يمكن أن يتحقق دخل للخزانة العامة لا يقل عن ١٠ مليار جنيه مصري فورا بدون ابطاء كإتاوات ، فضلا عن نصيب الدولة من الانتاج عن بعض الخامات وليس كل الخامات.

<u>المحاور الرئيسية لتنمية الثروة التعدينيه</u>

١– الإرتقاء بالمساحه الجيولوجية والخدمات التى تقوم بها من دراسات إستكشافية والتقييم التعدينى للخامات ، وعمل دراسات للخامات التعدينيه وعمل الدراسات جيو تقنيه وجيو فيزيقيه لدراسه المخاطرالطبيعيه مثل الزلازل والإنهيارات الصخريه والسيول، وإنشاء الخرائط الجيولوجية وإرسال البعثات الحقليه والإستكشافية لتنمية الثروات التعدينيه والتعاون العلمى والبحثى مع المراكز والهيئات العالميه وتكويد التعدين المصرى حسب التكويد العالمى .

٢- الحفاظ على ثروة مصر الناضبة وإستثمارها الإستثمار الأمثل من الخامات الإستيراتيجية ذات الندرة فى العالم مثل (الذهب – التنتالم – النيوبيم – الفوسفات – اللألمنيت) .

٣- إسترجاع حصة مصر الضائعة من منجم ذهب السكرى الذى أنتج حتى الآن ٣١ طن ذهب وبيع بمتوسط إجمالى ١٠ مليار جنيه مصرى ، ولم تتحصل مصر على أى حق من حقوقها خلال ٣ سنوات إنتاج بل أصبحت مدينه بحوالى ٣,٨ مليار جنيه .

٤- مراجعة جميع الإتفاقيات الخاصة بالذهب وخلافه من المواد التعدينيه وتصحيح مساراها لصالح الإقتصاد المصرى .

٥- مراجعة جميع الشركات التى تعمل فى مجال التعدين لضمها فى كيان الثروة التعدينيه لصالح الإقتصاد المصرى وليست لتعمل منفردة كل على حدا ، مع وجود الرابط الإقتصادى بينهم وبين هيئة المساحة الجيولوجية .

الفصل الرابع
الإصلاح المالى و دهاليز الحسابات الخاصة

طفت إلى السطح فى الأسابيع القليلة الماضية (نوفمبر ٢٠١٦) ، قضية الصناديق والحسابات الخاصة ، وتبنى عددا من النواب هذه القضية ، كما أثارها موظفى صندوق النقد الدولى مع الحكومة المصرية ، بدعوى ضرورة إجراء إصلاحات هيكلية فى الموازنة العامة للدولة المصرية ، وتنظيم الشئون المالية التى تتسم بالفوضى والفساد ، وكما يعلم الجميع فقد كان كاتب هذه السطور هو أول من تبنى هذه القضية لسنوات ، وظل ينادى بضرورة تصحيح هذا الوضع الشاذ فى الهيكل المالى المصرى .. فما هى الحكاية .. وكيف نعالجها المعالجة الصحيحة ؟

(٢٢) ظاهرة الصناديق والحسابات الخاصة .. وكيف نشأت

تمثل الشئون المالية عنصرا أساسيا في في جوهر الحركة الاقتصادية والاجتماعية في الدول الحديثة ، وقد نشأت البرلمانات في الأصل تحت شعار " لا ضريبة بدون قانون " ، وبمعنى أخر فأنه لا يمكن فرض أعباء وضرائب على جموع الشعب ، دون أن يعرض الأمر على ممثلى الشعب في صورة برلمان ، لمناقشة الأمور المالية ، وإقرار هذه الأعباء الضريبية على جمهور المواطنيين .

ومنذ نشأت هذه الممارسة البرلمانية في إنجلترا في منتصف القرن السابع عشر ، وأنتشرت بعدها في الدول الأوربية والعالم أجمع ، أصبحت من الأمور المستقرة في الحياة السياسية والاقتصادية والبرلمانية .

وقد برزت في السنوات الثلاثين الأخيرة في مصر ، ظاهرة جديدة وغريبة ، فرضتها في البداية مقتضيات الحرب وضروراتها بعد نكسة يونيو عام ١٩٦٧ ، ثم أخذت في التوسع دون مقتضى فزادت عن الحد المقبول ، وتحولت إلى عبء مالى وقانونى ، إلا وهى ظاهرة الصناديق والحسابات الخاصة Special & Accounts Funds .

وعلى الرغم من أن سلطة إنشاء صناديق وحسابات خاصة كانت – ولا زالت – مناطة لرئيس الجمهورية حصرا ، وفقا للمادة (٢٠) من قانون الموازنة العامة للدولة رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣ ، إلا أن السنوات التى أعقبت حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ، شهدت توسعا كبيرا في إنشاء الصناديق والحسابات الخاصة ، بعضها جاء بنص قانونى ، وبعضها الأخر صدر نظامه بقرارات إدارية ، بما يمثل مخالفة قانونية ودستورية صريحة .

وخلال أكثر من أربعين عاما تشكلت لوحة غريبة ومعقدة من النظام المالى الموازى ، الذى تتحرك فيه كميات مالية كبيرة جدا ، تكاد تكون خارج نطاق وسيطرة راسم السياسة المالية والاقتصادية المصرية ، كما أن غياب إطاررقابى يسمح بالتعرف على عدد ، وموجودات هذه الصناديق والحسابات الخاصة ، سواء في الأجهزة الرقابية (الجهاز المركزى للمحاسبات – هيئة الرقابة الإدارية – مباحث الأموال العامة – البنك المركزى المصرى) ، أو وزارة المالية ، قد أدى لتوسع غير مبرر ، وترسيخ سلوك غير إيجابى بين المسئولين عن هذه الصناديق والحسابات الخاصة ، وخصوصا لدى الوزارات والجهات الحكومية القوية والمرهوبة الجانب .

وقد ثار جدل واسع النطاق في البلاد ، بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ ، حول هذه الظاهرة المالية التى أعتبرها كثير من المحللين الماليين والاقتصاديين أنها شاذة وغير مرغوبة ، كما تبين في المناقشات التى جرت تحت قبة البرلمان المصرى (مجلس الشعب – مجلس الشورى السابق) خلال عام ٢٠١٢ ، أن الأجهزة الرقابية ليست لديها علم ودراية كافية بعدد وموجودات هذه الصناديق والحسابات الخاصة ، خصوصا تلك الموجودة خارج نطاق حساب الخزانة الموحد الموجود بالبنك المركزى المصرى .

ومن هنا تأتى أهمية هذه الدراسة الشائكة ، التى تتناول ظاهرة مالية واقتصادية ذات أبعاد إدارية ، وتهدف هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف في آن واحد هى :

١– إلقاء الضوء على هذه الظاهرة المالية فى الإدارة الحكومية المصرية ، ومعرفة تاريخ نشأتها وتطورها

٢– التعرف على عدد هذه الصناديق والحسابات الخاصة والأساس القانونى الذى أسست فى ضوءه .

٣– التعرف – لو أمكن – على الموجودات المالية لهذه الصناديق والحسابات الخاصة .

٤– التعرف على مخاطر وأضرار هذه الظاهرة فى حال إستمرارها .

٥– وضع تصور أو رؤية حول كيفية التعامل معها والتصرف حيالها .

تنطلق الدراسة من عدة فروض أساسية مطلوب أختبارها ومعرفة مدى صحتها من عدمه وهى :

الفرض الأول : أن هذه الظاهرة قد أملتها ضرورات لم تعد قائمة .

الفرض الثانى : أن هذه الصناديق والحسابات الخاصة قد أدت إلى إهدار موارد مالية ، وحرمت الخزانة العامة من هذه الموارد ، ومن ثم فاقمت من ظاهرة العجز السنوى المزمن في الموازنة العامة للدولة .

الفرض الثالث : أن هذه الصناديق والحسابات الخاصة قد ساعدت على إنتشار ممارسات الفساد المالى والإدارى في الجهاز الحكومى المصرى ، وخلقت دوائر وجماعات مصالح مستفيدة من وجودها .

الفرض الرابع : أن هذه الصناديق والحسابات الخاصة تحتوى على كميات مالية ضخمة ، لا يعرف عنها صانع السياسة الاقتصادية والمالية الكثير ، وبالتالى تحرمه من رسم سياسة اقتصادية فعالة .

الفرض الخامس : أن هذه الصناديق والحسابات الخاصة لا تستند معظمها على سند قانونى لإنشائها .

لا شك أن هذه الظاهرة المالية الشاذة قد خلقت جماعات مصالح تحرص على إبقاءها من ناحية ، وتحرص بالمقابل على عدم إفشاء أبعادها واسرارها من ناحية أخرى ، كما أن وجود هذه الصناديق والحسابات الخاصة في كثير من البنوك التجارية ، بعيدا عن حساب الخزانة الموحد بالبنك المركزى ، بعد التعديل القانونى الذى أجراه وزير المالية الأسبق (د . يوسف بطرس غالى عام ٢٠٠٦ على قانون المحاسبة الحكومية رقم (١٢٧) لسنة ١٩٨١ ، بالقانون رقم (١٣٦) لسنة ٢٠٠٦) ، بما سمح لبعض الجهات الحكومية بإنشاء صناديق وحسابات خاصة في البنوك التجارية شريطة أن يكون هناك حساب صفرى مقابل في البنك المركزى .

ومن هنا فقد واجهتنا صعوبات جمة في الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بهذا الموضوع ، سواء من جانب الأجهزة المسئولة بوزارة المالية ، أو غيرها من الأجهزة الرقابية .

وقد قمنا بجهود كثيرة من أجل الحصول على بعض ما ينير الطريق ، وعبر وسائل متعددة ، بعضها رسمى وبعضها الأخر بصورة ودية وشخصية ، حتى تمكنا من الحصول على بعض البيانات الخاصة بالموضوع محل الدراسة ، وأعد منها هذا التحليل المعروض عليكم .

أولا : تطور تنظيم الموازنة العامة للدولة في مصر(١٨٠٥ – ٢٠١٤)

لم تعرف الدولة المصرية فى العصور الوسطى وفى العهود المملوكية ، مفهوم الميزانية العامة للدولة المصرية ، بسبب تعدد مراكز القوى والنفوذ بين الجماعات المملوكية وأمراءها ، وقد ظل الأمر على هذا النحو ، لقرون طويلة ، حتى نشأت الدولة الحديثة فى عهد محمد على باشا ، فأنشىء الدواوين مقتبسا أياها من نظام الحملة الفرنسية تحت قيادة نابليون بونابرت التى لم تستمر فى مصر سوى ثلاث سنوات (١٧٩٨– ١٨٠١) ، كما نظمت الشؤون المالية للدولة المصرية ، بهدف تنظيم الإنفاق على أحتياجات الجيش الجديد الضخم من ناحية ، وعلى مشروعات التنمية الاقتصادية الصناعية والزراعية من ناحية أخرى .

وتعرف الموازنة العامة للدولة بأنها (الوثيقة التي تتضمن النشاط المالي للحكومة وأجهزتها خلال سنة مالية ، سواء من ناحية النفقات (المصروفات) أو الإيرادات ، وهى بالتالي أحد أهم الوثائق الاقتصادية والمالية للدولة لكنها ليست الوثيقة الوحيدة أو الأداة الوحيدة للإدارة الاقتصادية في المجتمع والدولة فى العصر الحديث حيث يوجد :

١) الخطط الخمسية أو الثلاثية التى تعدها وزارة التخطيط .

٢) السياسات النقدية والمصرفية التى يديرها البنك المركزى المصرى بالتعاون مع البنوك والقطاع المصرفى

ويكشف قراءة الدساتير والمواثيق الأساسية للدولة المصرية خلال قرنين من الزمان موقع ومركز الموازنة العامة ، أو ميزانية الدولة فى هذا البناء القانونى والدستورى كما يظهرها الجدول التالى :

جدول رقم (٢٥)

المركز الدستورى لسلطة البرلمان المصرى على الموازنة العامة للدولة

منذ عام (١٨٣٧ حتى عام ٢٠٠٧)

عدد المواد والوزن النسبى الدساتير	إجمالى المواد	ما يخص الموازنة	الوزن النسبى
قانون السياساتنامة فى يوليو ١٨٣٧	٦١	٥	%٨.٢
اللائحة الأساسية لمجلس شورى النواب (٧ فبراير ١٨٨٢)	٥١	٨	%١٥.٧
القانون النظامى المصرى الصادر فى	٥٤	٣	%٥.٦

(١ مايو ١٨٨٣)			
حدود ونظامنامة مجلس شورى النواب الصادر فى ٢٣ أكتوبر ١٨٦٦ م	٦١	–	–
قانون نمرة ٢٢ بتعديل القانون النظامى لسنة ١٩٠٩	٢٢	١	%٤.٥
قانون نمرة ٢٩ الصادر فى ١ يوليو ١٩١٣	٥٥	٤	%٧.٣
دستور ١٩٢٣	١٧٠	١٤	%٨.٢
دستور ١٩٣٠	١٥٦	١٣	%٨.٣
دستور ١٩٥٦	٥٦	١٥	%٢٦.٨
دستور ١٩٥٨	٧٣	١٠	%١٣.٧
دستور ١٩٦٤	١٦٩	١٣	%٧.٧
دستور ١٩٧١	٢١١	١٢	%٥.٧
دستور ١٩٧١ المعدل فى ٢٠٠٧	٢١١	١٢	%٥.٧

المصدر : مجلس الشعب المصرى ، الأمانة العامة " مجموعة الدساتير المصرية من ١٨٢٤ م حتى١٩٧١ والتحليل من إعداد الباحث

.

وتظهر لنا بعض الوثائق التاريخية حجم وتوزيعات أبواب الإنفاق والإيرادات لهذه الدولة الحديثة فى عام ١٧٩٨ ، ومنها يظهر أن حجم إيرادات خزينة الحكومة والدولة المصرية فى ذلك العام لم تكن تزيد على ٤١١٤٦٩٩.٤٧ فرنك أى ما يعادل ١٥٨٧٢٤ جنيها و ٥٢٨ مليما ، كما يظهرها الجدول التالى :

جدول رقم (٢٦)

ميزانية الدولة المصرية عام ١٧٩٨ (الموافق ١٢١٣ هجرية)

الإيرادات		**المصروفات**	
البند	**القيمة (بالنصف فضة)**	**البند**	**القيمة(بالنصف فضة)**
مال الميرى على القرى والأوقاف	**٨٠٤٦٠٠٦٨**	**نفقات كبار الموظفين**	**٢٩٣٩٢٤٧**
مال الميرى على الإيرادات	**١٠٨٧٠٧٧٣**	**نفقات الخبز**	**٢٩٨٧٢٦٥٧**
مال الميرى على الصنائع والمأكولات	**٢٢٨١١٨٠٥**	**نفقات مختلفة**	**٢٦٥٣٥٨٥**
مال الميرى على الجماجم	**٢٥٠٩٠٨١**	**نفقات العلماء والتعليم ووقفيات**	**٨٤٣٨٩٩٤**
		نفقات الحج	**٤٢٠٧١٦٥٤**
		نفقات ترميم القلاع بالقاهرة	**٣٠٠٠٠٠٠**
		ترميم القلاع ببقية بلاد القطر	**١٥٠٠٠٠٠**
		أثمان سكر وخلافه	**٢٠٠٠٠٠٠**

		نفقات أخرى يأمر بها شيخ البلد	**٢٧٨٣٤٥١**
		نفقــات رجــال الــدين والجوامــع ونحوها	**١٣٨٩٢١٣٩**
إجمالى الإيرادات	**١١٦٦٥١٧٢٧**	**إجمالى المصروفات**	

المصدر : أمين سامى باشا " تقويم النيل " ، الجزء الثانى ، دار الكتب والوثائق القومية ، طبعة ٢٠٠ ، ص ١٣٠ . *علما بأن : النصف فضة تعادل فرنك واحد ، والجنية المصرى يعادل ٢٥.٧ فرنك .

أما فى عام ١٨٣٣ ، وبعد تنظيم دواوين الدولة المصرية فى عهد محمد على باشا (١٨٠٥– ١٨٤١) ، فقد بلغت إيرادات خزينة الدولة أكثر من ١.٩ مليون جنيه . كما يظهرها الجدول التالى :

جدول رقم (٢٧)

توزيع بنود الإيرادات والمصروفات فى ميزانية الدولة المصرية عام ١٨٣٣

ميزانية الحكومة المصرية فى سنة ١٢٤٩ هجرية الموافقة لسنة ١٨٣٣ ميلادية

الإيرادات	فرنك	المصروفات	فرنك
ميرى أو خراج الأراضى .	٢٨١٢٥٠٠٠	مرسل نقدا للأستانة .	١٥٠٠٠٠٠
فرضة الرءوس .	٨٧٥٠٠٠٠	ميزانية الجيش وكان مؤلفا من ١٥٠٠٠٠ جندى	١٥٠٠٠٠٠٠
رسوم القيراط .	٨٠٠٠٠	مرتبات كبار الضباط ورؤساء المصالح .	٥٠٠٠٠٠
رسوم على التركات (بيت المال) .	١٥٠٠٠٠	ماهيات الخيالة الباشبوزق .	٨١٢٠٠٠
عوائد مواشى الذبيح .	٢٥٠٠٠٠	ماهيات العرب البدو .	٦٥٠٠٠٠
عوائد الوكايل والأسواق فى الوجه القبلى .	٤٨٠٠٠	ثمن المهمات العسكرية .	١٧٥٠٠٠٠
عوائد الراقصات والموسيقين والحواة .	٦٠٠٠٠	ثمن مؤونة الجمال والبغال .	٣١٢٠٠٠
رسوم صب الفضة وشغل المقصب .	٥٦٢٥٠	المدارس الحربية .	٢٠٠٠٠٠
عشور النخيل .	٥٠٠٠٠٠	ميزانية موظفى البحرية ورجالها .	٧٥٠٠٠٠
عوائد صيد الأسماك ببحيرة المنزلة .	٢٥٠٠٠٠	إنشاء سفن حربية .	١٨٧٥٠٠٠
رسوم وعوائد الملح والمراكب والسمك .	٤٣٨٠٠٠	نفقات دور الصناعة لإنشاء السفن ببولاق .	٤١٢٥٠٠
عوائد الغلال .	٤٥٠٠٠٠٠	نفقات الفوريقات وأجور العمال .	٢٧٥٠٠٠٠
متحصلات الجمارك والمكوس .	٣٠٧٠٥٠٠	مرتبات موظفى الإدارة .	٢٥٠٠٠٠
عوائد (المشروبات) الروحية .	٣٤٦٠٠٠	تعيينات ممنوحة لكل المستخدمين .	٦٢٥٠٠٠
عوائد سنا .	٣٢٠٠٠	معاشات الملتزمين القدم .	٤٤٠٠٠٠
عوائد الصيد فى بحيرة قارون والمكوس بالفيوم .	٧٢٥٠٠	معاشات ممنوحة لجملة من أبناء العرب .	٧٥٠٠٠٠
الأرباح على البضائع الآتية		منصرف فى تشييد سرايات وقصور وفاوريقات وقناطر وجسور وغيره .	٢٢٥٠٠٠٠
القطن والنيلة والأفيون والسكر والنبيذ والأرز والعسل ورجع العسل والحنا وماء الورد وبذر الكتان والسمسم وبذر القص والقرطم والحرير والزعفران خام البارود أو كوهرجله والجبس والأحجار والنطرون والصودا وملح النشادر .	١٢٠٠٠٠٠٠	ثمن أشياء مجلوبة من أوربا برسم الفاوريقات	١٨٧٥٠٠٠
أرباح دار الضرب .	٣٧٥٠٠٠	مصاريف سرايات الخديوى .	١٢٥٠٠٠٠
« منسوجات القلوع .	١٥٠٠٠٠٠	مخصصات غذائية لسمو الوالى .	٥٠٠٠٠٠
« فابريقة منسوجات الحرير .	١٢٠٠٠٠٠	مخصصات لإدارة مشتروات الشيلان الكشمير والمنسوجات الحريرية والمجوهرات .	١٧٥٠٠٠٠
« الجلود الخام والمدبوغة .	٨٧٥٠٠٠	نفقات قوافل الحجاج	٢٥٠٠٠٠
« بيع الحصر .	١٠٠٠٠٠		
[illegible]ـلة .	[illegible]	المجمــوع .	٤٩٩٥١٥٠٠
		عنها جنيه / مليم	١٩٣٧٠٧٩ / ١١٢

ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٣٣م والموافقة لسنة ١٢٤٩هـ

أما فى عام ١٨٨٠ فبلغت ميزانية الحكومة المصرية حوالى ٨.٥٦ مليون جنيه إنجليزى (١٠) . أما عن إيرادات الحكومة المصرية فى ذلك العهد فيمكن الإطلاله عليها من خلال الجدول التالى :

جدول رقم (٢٨)

حجم محصول القطن المصرى وايرادات ومصروفات الحكومة المصريةخلال الفترة من عام ١٨٤٧م حتى ١٨٦٢م

السنة الميلادية	ما يقابلها هجريا	محصول القطن بالقنطار	سعر بيعه	إيرادات الحكومة	مصروفات الحكومة	الفائض أو العجز ( )
١٨٤٨/١٨٤٧	١٢٦٥/١٢٦٤	١١٩٩٦٥	٧.٢٥ ريال	غير مبين	غير مبين	غير مبين
بداية عهد الخديوى الحاج عباس حلمى باشا الأول (١٨٤٨ – ١٨٥٤ م)						
١٨٤٩/١٨٤٨	١٢٦٥ هـ	٢٥٧٥١٠	١٠ ريال	غير مبين	غير مبين	غير مبين
١٨٥٠/١٨٤٩	١٢٦٦	٣٦٤٨١٦	١١.٧٥ ريال	غير مبين	غير مبين	غير مبين
١٨٥١/١٨٥٠	١٢٦٧	٣٨٤٤٣٩	٨.٧٥ ريال	غير مبين	غير مبين	غير مبين
١٨٥٢/١٨٥١	١٢٦٨	٦٧٠١٢٩	١٠.٢٥ ريال	٢١٤٣٠٠٠	١٩٦٣٠٠٠	١٨٠٠٠٠
١٨٥٣/١٨٥٢	١٢٦٩	٤٧٧٣٩٧	١٠ ريال	٢١٩٢٠٠٠	١٩١٥٠٠٠	٢٧٧٠٠٠
١٨٥٤/١٨٥٣	١٢٧١/١٢٧٠	٤٧٧٩٠٥	٨.٥ ريال	٢٢٠٠٠٠٠	٢٨١٧٠٠٠	(٦١٧٠٠٠)
قتل الخديوى عباس حلمى فى ١٩ شوال من عام ١٢٧١ وتولى الخديوى محمد سعيد باشا (١٨٥٤ – ١٨٦٢)						
١٨٥٥	١٢٧٢/١٢٧١	٥٢٠٨٨٦	٩.٢٥ ريال	٢٠٧٨٠٠٠	٢٣٣٨٠٠٠	(٢٦٠٠٠٠)
١٨٥٦	١٢٧٣/١٢٧٢	٥٣٩٨٨٥	١٠.٧٥ ريال	٢٤٧٤٠٠٠	٢٦٣٧٠٠٠	(١٦٣٠٠٠)
١٨٥٧	١٢٧٤/١٢٧٣	٤٩٠٩٦٠	١٦.١٥ ريال	٢٢١٤٠٠٠	٢١٢٧٠٠٠	٨٧٠٠٠
١٨٥٨	١٢٧٥/١٢٧٤	٥١٩٥٣٧	١٢.٧٥ ريال	٢٠٢٥٠٠٠	٢١٢٧٠٠٠	(١٠٢٠٠٠)
١٨٥٩	١٢٧٦/١٢٧٥	٥٠٢٦٤٥	١٢ ريال	٢١٢١٠٠٠	٢١٧١٠٠٠	(٥٠٠٠٠)
١٨٦٠	١٢٧٧/١٢٧٦	٥٠١٤١٥	١٢ ريال	٢١٥٤٠٠٠	٢٩٨٤٠٠٠	(٨٣٠٠٠)
١٨٦١	١٢٧٨/١٢٧٧	٥٩٦٢٠٠	١٣.٥ ريال	٢١٥٤٠٠٠	٥١٨٤٠٠٠	(٣٠٣٠٠٠٠)

١٨٦٢	١٢٧٩/١٢٧٨		١٢ ريال			

توفى الخديوى محمد سعيد فى ٢٦ رجب من عام ١٢٧٩ هـ الموافق ١٨٦٢ ميلاديا .

المصدر : أعداد الباحث عبد الخالق فاروق ، من واقع البيانات الواردة فى كتاب أمين سامى باشا " تقويم النيل " ، الجزء الثالث ، القاهرة ، طبعة هيئة قصور الثقافة ،

٢٠٠٩ من واقع البيانات الواردة فى كتاب أمين سامى باشا " تقويم النيل " ، الجزء الثالث ، القاهرة ، طبعة هيئة قصور الثقافة ، ٢٠٠٩ صفحات ،* الريال =

صفحات ، ص ١٠ ص٢٦ ص ٣٥ ص٤٣ ص٥٣ ص٥٩ ص٨٧ ص١٢٩ ص١٧٩ ص٢٣٣ ص٢٨٩ ص٣٣٢ ص٣٥٠ ص٣٧٦ ص٤٠٨ على الترتيب .

* الريال = عشرون قرشا ، أى خمس جنيه مصرى .

( ) الأرقام بين الأقواس تمثل عجزاً فى الميزانية .

وقد عادت الفوضى للشئون المالية المصرية مرة أخرى ، فى عهد الخديوى إسماعيل ، وبسبب طموحاته الشخصية من ناحية ، وميله للإسراف والتبذير من ناحية أخرى ، فأمتزج وتداخل الجيب الخاص للخديوى ، بخزينة الدولة ، مما عرض الدولة المصرية فى النهاية إلى حد الإفلاس ، وتدخل الأجانب فى شئون البلاد المالية والسياسية ، وهو ما أنتهى فى النهاية بالإحتلال العسكرى البريطانى الصريح للبلاد منذ عام ١٩٨٢ حتى عام ١٩٥٦ ( ) .

وفى إطار محاولات الإصلاح الإدارى والمالى للدولة المصرية بعد الحصول على الاستقلال الصورى بصدور تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ ، من جانب الدولة المستعمرة (بريطانيا) ، بعد إندلاع ثورة ١٩١٩ ، ثم مع إنتهاء الإمتيازات الأجنبية بتوقيع مصر وبقية الدولة الأوربية أتفاقية " مونتريو " عام ١٩٣٧ ، جرت محاولات متعددة لتنظيم الشئون المالية والإدارية ، وأستقدمت بعثات من الخبراء الإنجليز لإعادة تنظيم الجهاز الإدارى للدولة ونظم الوظائف ( ) . كما أعيد تنظيم هيكل الموازنة العامة للدولة فى مصر منذ عام ١٩٥٢ عدة مرات ، وفى كل مرة كانت تعكس الطابع المضطرب والمتناقض للتطورات الاقتصادية والسياسية فى البلاد . ففى عام ١٩٦٣/٦٢ قسمت الموازنة العامة للدولة إلى موازنتين رئيسيتين هما :

الأولى : هى موازنة الخدمات ، وقد اشتملت على قطاعات الحكومة بالعاصمة (وكان يطلق عليها الحكومة المركزية) ، بالإضافة إلى الإدارة المحلية بالمحافظات والهيئات العامة الخدمية .

الثانية : ما أطلق عليها " موازنة الأعمال " وضمت شركات القطاع العام ومؤسساته والهيئات الاقتصادية

فى عام ١٩٦٩/٦٨ وكنتيجة لظروف العدوان الإسرائيلي على مصر وبقية البلاد العربية فى الخامس من يونيه عام ١٩٦٧ ، أعيد تنظيم الموازنة العامة للدولة مرة أخرى ، فقسمت إلى خمسة موازنات فرعية هى (١) :

١- موازنة الجهاز الإدارى .

٢- موازنة المؤسسات العامة وشركات القطاع العام .

٣- موازنة صناديق التمويل الخاصة (مثل صندوق الموازنة الزراعية وغيرها) .

٤- موازنة صندوق الاستثمار (التى جرى استبدالها عام ١٩٧٣ بما سمى صندوق الودائع والتأمينات ، ثم ألغى عام ١٩٨١/٨٠ وحل محله بنك الاستثمار القومى) .

٥- وأخيرا موازنة الخزانة العامة .

****

وفى عام ١٩٧٣ ، أعيد تنظيم الموازنة العامة للدولة مرة أخرى ، بصدرو القانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣ ، وجرى تقسيم الموازنة العامة للدولة إلى موازنتين متكاملتين هما :

١- موازنة جارية تضم كافة النفقات الجارية للحكومة وهيئاتها ومؤسساتها وشركاتها .

٢- وموازنة رأسمالية تتضمن كافة الاستخدامات الاستثمارية والتحويلات والإيرادات الرأسمالية مثل القروض والتسهيلات الائتمانية وغيرها .

ومع تصاعد موجة الانفتاح الاقتصادى ، والبحث عن سبل من أجل إدخال الاقتصاد بكافة مكوناته فى آليات السوق والعرض والطلب ، صدر القانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٩ بتعديل قانون الموازنة العامة رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣ ، وأهم ما نص عليه القانون الجديد هو فصل الهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام عن بقية الموازنة العامة للدولة ، وأستقلال كل واحدة بموازنة مستقلة ، وأن تنحصر العلاقة بينهما على ما يؤول للموازنة العامة للدولة من فوائض هذه الهيئات الاقتصادية ، أو على العكس ما تتلقاه هذه الهيئات من معونة أو دعم من الموازنة العامة .

وكان هذا بمثابة أول خروج عن مبادىء علوم المالية العامة الذى يؤكد على مبدأي وحدة الموازنة وشمولها لكافة التصرفات المالية للحكومة وهيئاتها وأجهزتها كافة . وقد ترتب على هذا بالضرورة إجراء تغييرات تنظيمية اقتضت اختلاف تبعية بعض الجهات والوحدات الإدارية من قطاع إلى قطاع (٢)

فقد كان توزيع أبواب الإنفاق فى الموازنة العامة للدولة (وفقا للقانون رقم ٥٣لسنة ١٩٧٣) على أربعة أبواب (٣) هى :

- الباب الأول : الأجور والمرتبات .
- الباب الثانى : النفقات الجارية والتحويلات الجارية ، وقد اشتملت على مجموعات وبنود وأنواع وفروع ، وتضمنت فوائد الديون المحلية والأجنبية .
- الباب الثالث : ويشمل الاستخدامات الاستثمارية .
- الباب الرابع : ويضم التحويلات الرأسمالية مثل أقساط الديون المحلية والأجنبية وكذلك الاعتمادات المخصصة لتمويل عجز الهيئات الاقتصادية .

أما الإيرادات العامة فقد توزعت بدورها على أربعة أبواب أيضا هى :

- الباب الأول : الإيرادات السيادية مثل الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها .
- الباب الثانى : الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية .
- الباب الثالث : الإيرادات الرأسمالية المتنوعة .
- الباب الرابع : القروض والتسهيلات الائتمانية المحلية والأجنبية .

أما التقسيم الإدارى فقد قسمت الموازنة العامة – دون الهيئات الاقتصادية – بين خمسة عشر قطاعا إداريا مثل الزراعة والرى ، والصناعة والتعدين ، والدفاع والأمن والعدالة ، والخدمات الصحية وغيرها

وبرغم وضوح التقسيمات الفنية المالية (بين أبواب الإنفاق وأبواب الإيرادات) ، والتقسيمات الإدارية أو الاقتصادية (زراعة – تعليم ..الخ) ، فقد كان يعيب هذا التقسيم دمجه لأنشطة أو قطاعات لا يجوز الجمع بينها ، بما يؤدى إلى صعوبات حقيقية فى التحليل المالى والاقتصادى المقارن ، فمثلا :

١- كان يجرى غالبا دمج ثلاثة أنشطة فى قطاع واحد مثلما هو الحال فى قطاع التعليم والبحوث والشباب .

٢- وكذلك قطاع الخدمات الصحية والدينية والقوى العاملة ، وأحيانا يضاف إليها قطاع الشئون الاجتماعية .

٣- أو قطاع الدفاع والأمن والعدالة حيث يختلف كل مكون من هذه المكونات .

٤- أما بند " الاعتماد الإجمالى " فقد تحول وحده إلى لغز مالى كبير و" ثغرة إبليس " داخل هيكل وبنية الموازنة المصرية .

ومن ناحية أخرى فإن " التأشيرات العامة " التى كانت تلازم وتصاحب قانون أصدار الموازنة العامة للدولة ، غالبا ما كانت تمنح وزير المالية ورئيس الوزراء سلطة التصرف فى أبواب الإنفاق بالموازنة خارج نطاق الرقابة التشريعية ، والمشروعية المالية ، صحيح أن مواد " التأشيرات العامة " ، كان قد وافق عليها مجلس الشعب وأعضائه ، بما يعنى أنه قد ترك وتنازل عن إختصاصاته الأصيلة فى الرقابة المالية على أعمال الحكومة ، إلى رئيس الوزراء ووزير ماليته عبر السماح لهما بنقل الاعتمادات من باب إلى باب ، دون حدود مقررة ، وبما كان يؤدى إلى تغيير شكل وهيكل الحساب الختامى للميزانية فى نهاية كل سنة مالية .

قراءة نقدية فى تعديلات قانون الموازنة (٨٧) لسنة ٢٠٠٥

التغيير الأهم جاء عام ٢٠٠٥ حينما صدر القانون رقم (٨٧) لسنة ٢٠٠٥ المعدل لقانون الموازنة العامة للدولة رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣ . لقد جرى تغيير نصوص عشر مواد فى القانون الأصلى هى المواد (٤، ٥، ٦،٧،٨، ١٨،١٤،١٢،١٠، ٢٤) ، فغيرت تماما من شكل الميزانية العامة وقلبتها رأسا على عقب ، ومنحت وزير المالية سلطات واسعة من خلال إنفراده بإعداد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الجديد .

وتحت زعم إدخال مسميات مثل " التصنيف الإقتصادى " لأوجه نشاط الدولة ، جرى تمرير هذا القانون الذى يمثل انعطافه أكثر سوءا من تلك التى جاء بها القانون السىء (رقم ١١ لسنة ١٩٧٩) .

ووفقا للقانون الجديد (رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥) أعيد تقسيم أبواب الموازنة ، سواء فى جانب النفقات (أو المصروفات) ، أو فى جانب الإيرادات بصورة تفتقر إلى " ذوق الفن المالى " من ناحية وتزيد الغموض والالتباس فى بعض أبوابه من ناحية أخرى .

فقد توزعت أبواب الإنفاق إلى ثمانية بدلا من أربعة وهى :

- الباب الأول : الأجور وتعويضات العاملين .
- الباب الثانى : شراء السلع والخدمات .
- الباب الثالث : الفوائد .
- الباب الرابع : الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية .
- الباب الخامس : المصروفات الأخرى (أحد ثغرات إبليس) .
- الباب السادس : شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) .
- الباب السابع : حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية .
- الباب الثامن : سداد القروض المحلية والأجنبية .

وبالمقابل جرى تقسيم أبواب الإيرادات بالموازنة إلى خمسة أبواب هى :

- الباب الأول : الضرائب .
- الباب الثانى : المنح .
- الباب الثالث : الإيرادات الأخرى (ثغرة أخرى) .
- الباب الرابع : المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول .
- الباب الخامس : الاقتراض .

وهنا نلاحظ مجموعة من الالتباسات هى :

الأولى : أن استخدام والتوسع فى استعمال تعبير " أخرى " فى الأدوات المالية ، يؤدى غالبا إلى مغالطات وغموض على الأرقام والبيانات المالية ، فقد أظهر تحليل موازنة العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ الذى كان بمثابة أول تطبيق عملى للقانون الجديد إلى أن " الإيرادات الأخرى " كانت فى معظمها عبارة عن متحصلات ضريبية ، بما يعطى مؤشرات غير دقيقة بشأن الأوزان النسبية للإيرادات الحكومية ومصادرها المختلفة . ونفس الأمر يمكن ملاحظته بشأن المصروفات الأخرى .

الثانية : أن استخدام تعبير " شراء الأصول غير المالية " بدلا من " الاستثمارات " أو " الاستخدامات الاستثمارية " هو اقتباس غير موفق لتعبيرات ومصطلحات الموازنة الفرنسية وبعض الموازنات المالية الأوربية ، وكأن عملية الاستثمار هى مجرد شراء للأصول وليست إنشاء للأصول ، والفارق بين المعنيين يحمل عداءا أيدولوجيا مقيتا لكل ما هو دور حكومى فى مجال الإنتاج والاستثمار .

الثالثة : أن هذا التطبيق الجديد للموازنة قد نقل عمليا حالة الالتباس السياسى ، إلى حقل المالية العامة خاصة فيما يتعلق بالباب الرابع (الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية) ، حيث أدرجت فروق التسعير للمشتقات

البترولية والغاز المحلية ، وتلك المعمول بها فى السوق الدولية ، باعتبارها مبالغ دعم وإعانات اجتماعية (ما يسمى الدعم الضمنى) ، والتى بلغت فى موازنة عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ حوالى ٤١ مليار جنية ، وهى مغالطة اقتصادية ومالية ، بقدر ما هى مغالطة سياسية واجتماعية ، لم يجرأ أحدا من وزراء المالية السابقين على الإتيان بها .

الرابعة : كما استمر نفس التقسيم الإداري للقطاعات دون أن يجرى التمييز بين الأنشطة المختلفة ، فعلى سبيل المثال لم يخصص مجالا مستقلا لموازنات قطاع البحوث أو قطاع الشئون الدينية أو الشئون الشبابية ، بحيث تمكن المحلل الإقتصادى والمالى من التعرف بدقة على الوضع المقارن والمسار الذى تتحرك عليه مثل هذه القطاعات .

الخامسة : وبدلا من التلاعب بالمجلس التشريعى فيما يتعلق بسلطات رئيس الوزراء ووزير المالية لتغيير بنية الكميات المالية أثناء السنة المالية عبر صلاحيتهما فى نقل مبالغ من باب إلى باب داخل نفس الجهة ، أو نقل الاعتمادات المالية من جهة إلى جهة أخرى ، فقد نصت المادة (٢٤) من القانون (الفقرة الثانية) على تلك الصلاحية ، فأصبحت من الآن فصاعدا سلطة مطلقة متروكة لرئيس الوزراء ووزير ماليته دون قيد من " طلب موافقة المجلس التشريعى " ، كما كان ينص عليه أحيانا مواد " التأشيرات العامة " المصاحبة لقانون إصدار الموازنة السنوية ، وقد جاءت الفقرة واضحة وفاضحة ، لا لبس فيها حيث نصت على (ويجوز النقل داخل اعتمادات الباب الواحد لكل جهة ، أو النقل من باب فى جهة إلى نفس الباب فى جهة أخرى ، وذلك على ضوء ما يقرره وزير المالية أو من يفوضه ..) ويبلغ متوسط هذه التحركات المالية حوالى ٢٠% من قيمة المبالغ المعتمدة والموافق عليها من المجلس التشريعى بما يخالف كل الأعراف المالية فى الدول الدستورية المحترمة .

السادسة : أما بند " الاعتماد الاجمالى " الذى ظل بمثابة " ثغرة إبليس " فى هيكل الموازنة العامة المصرية منذ مطلع عقد الثمانينات وتولى الرئيس " مبارك " الحكم ، ، وأزداد تأثيره منذ منتصف عقد التسعينات من القرن العشرين ، ليؤكد نص المادة العاشرة من القانون الجديد عليها ويعزز سطوتها فى هيكل الميزانية العامة حيث نصت على (يجوز لاعتبارات خاصة تقتضيها المصلحة العامة للبلاد ، أن تدرج فى أبواب الاستخدامات بالموازنة العامة للدولة ، اعتمادات إجمالية لبعض الجهات ، أو احتياطيات عامة دون التقييد بالتصنيفات الاقتصادية لهذه الأبواب ..) ، ثم استكملت الفقرة الثانية (ويراعى أن ما يدرج كاعتمادات إجمالية للجهة الواحدة لا يتجاوز ٢٠% من إجمالى الاعتمادات المدرجة لإنفاق هذه الجهة بالموازنة العامة للدولة (...) ويستثنى من ذلك مجلس الشعب ومجلس الشورى ، والجهاز المركزى للمحاسبات ، وجهاز المدعى الاشتراكى ، والقوات المسلحة والهيئات القضائية والجهات المعاونة لها) .

أذن هناك خلل واضح فى بنية وأولويات ومراكز ثقل المالية العامة للدولة ، فكيف نعيد النظر فى أساليب إدارتنا للشئون المالية ، وبما يعكس موازنة عامة ذات توجه تنموى حقيقى ؟

كيف نشأت وتطورت ظاهرة الصناديق والحسابات الخاصة

تتأسس ميزانيات الدول الحديثة على مجموعة من القواعد والأسس، من أجل ضمان سلامة البناء المالي للدولة، والتأكد من فاعلية السياسات المالية والنقدية المتبعة في تنشيط دورة الإنتاج والتسويق من ناحية، والحد من الضغوط التضخمية وارتفاع الأسعار الضار لمحدودي الدخل من ناحية أخرى.

ومن هنا جاءت القواعد الملزمة لوضع الموازنات العامة للدول، ومن أبرزها :

- وحدة الميزانية.
- وشمولها لكافة الموارد وأوجه الإنفاق.
- عدم تخصيص مورد لنفقة محددة .
- سنوية الموازنة العامة .

وخروجا على هذه المبادىء ، جاء اختراع ما سُمي" الحسابات الخاصة " Special Accounts أو الصناديق الخاصة Special Funds في النظام المالي المصري، والذي بدأ فعليا بعد نكسة الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ بصندوقين في كل محافظة من محافظات الجمهورية، لسد عجز الموارد في تقديم بعض الخدمات، ثم بدأ في التوغل بعد عام ١٩٧٩ حتى تجاوز في بعض التقديرات آلاف الحسابات والصناديق الخاصة، العصية على الحصر والإحصاء حتى اليوم، والتي شكلت أحد مرتكزات دولة الفساد في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك.

والحقيقة أن هذه الظاهرة الشاذة قد انتقلت من مصر، إلى الموازنات العامة لكثير من الدول العربية غير الديموقراطية ، مثل تونس والمملكة السعودية، والأردن وغيرها من الدول (١).

في البدء كانت نكسة يونيه عام ١٩٦٧

ترتب على العدوان الإسرائيلي على مصر وثلاث دول عربية في الخامس من يونيو عام ١٩٦٧، آثار اقتصادية ومالية سيئة. وفي محاولة من الحكومة المصرية تعويض العجز في تمويل بعض الخدمات في المحافظات، أصدرت القانون رقم(٣٨) لسنة ١٩٦٧، الذي فرض بموجبه رسوم للنظافة على المستأجرين للعقارات، ونص القانون على إيداع حصيلة هذه الرسوم في حساب خاص خارج حسابات الموازنة العامة للدولة، لصالح تلك المحافظات.

ثم في عام ١٩٧٦ صدر قرار وزير الحكم المحلي رقم(٨) الذي فرض رسوم على أوعية محلية بكل محافظة لتمويل موارد خاصة بالخدمات. وفي العام نفسه، صدر قانون البناء رقم(١٠٦) لسنة ١٩٧٦، الذي أنشأ في أحد مواده حساب خاص لمشروعات الإسكان الاقتصادي بهدف تمويل مشروعات الإسكان بالمحافظات، تأتي موارده من حصيلة بيع الأراضي المعدة للبناء، ومن حصيلة الضرائب العقارية على الأراضي الفضاء، وهو ما عادت وألغته المحكمة الدستورية العليا بعد سنوات.

وفي عام ١٩٧٩ صدر قانون الإدارة المحلية رقم(٤٣)، متضمنا إنشاء حساب خاص للخدمات والتنمية المحلية، وحساب أخر لمشروعات الإسكان الاقتصادي، وحساب ثالث لاستصلاح الأراضي، وحساب رابع للجان الخدمات بالمناطق الصناعية. وبهذا أصبح لدينا بكل محافظة من المحافظات أربعة حسابات وصناديق خاصة خارج الموازنة العامة للدولة، هي(الإسكان الاقتصادي، والنظافة، والخدمات، واستصلاح الأراضي).

ومنذ ذلك العام(١٩٧٩) بدأ العصر التفكيكي للموازنة العامة للدولة، والكيان الاقتصادي للدولة المصرية، فصدرت عشرات القوانين التي تدفع دفعا لتحقيق أهداف التفكيك تلك. يأتي في مقدمتها القانون رقم(١١) لسنة ١٩٧٩، الذي عدل قانون الموازنة العامة للدولة رقم(٥٣) لسنة ١٩٧٣، ونص فيه على فصل الهيئات الاقتصادية، وشركات القطاع العام من الموازنة العامة للدولة، واستقلال كل واحدة منها بموازنة خاصة بها، وأن تقتصر علاقتها بالموازنة العامة للدولة على ما يؤول من فائضها إلى الخزانة العامة، أو في حالة العجز تحصل على دعم مالي من الموازنة العامة للدولة. فنشأت إقطاعيات الهيئات الاقتصادية الكبرى مثل هيئة قناة السويس وهيئة البترول والبنك المركزي والبنوك الحكومية التابعة له.

وبالنسبة للصناديق والحسابات الخاصة بدأت سلسلة طويلة من القوانين التي نصت على إيداع إيرادات بعض هذه الهيئات في حسابات خاصة وصناديق خاصة بعيدا عن الخزانة العامة، فحرمت الخزانة العامة من إيرادات ضخمة من ناحية، وخلقت شبكات فساد ضخمة تتربح من هذه الموازنات غير الرسمية.

فعلي سبيل المثال، صدر القانون رقم(٥٩) لسنة ١٩٧٩ بإنشاء هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، ونص في مادته(٣٣) على أن تضع هذه الهيئة إيرادات مبيعات أراضي الدولة في حساب خاص، يتولى مجلس إدارة هذه الهيئة التصرف فيه وفقا للخطة التي يضعها مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، فخسرت الموازنة العامة موارد تقدر بحوالي ١٢٠٠ مليار جنيه طوال ثلاثين عاما من نشاط هذه الهيئة، وتكشف مقدار الفساد والنهب الذي تعرضت له أراضي الدولة من جراء هذه السياسة المالية والاقتصادية.

والشيء نفسه بعد صدور القانون رقم(١٤٣) لسنة ١٩٨١، بإنشاء هيئة التعمير والتنمية الزراعية، التي أسند إليها الولاية على أراضي الدولة القابلة للاستصلاح الزراعي، ونص في مادته رقم(١٥) على إيداع مبيعات هذه الأراضي في حساب خاص بعيدا عن الرقابة اللصيقة لوزارة المالية والجهاز المركزي للمحاسبات، وهو ما

تكشف حجم ضرره الضخم بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، سواء في منح تلك الأراضي بأبخس الأسعار (طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي– طريق القاهرة الإسماعيلية الصحراوي– أرض الشركة الكويتية بالعياط، وغيرها كثير)، أو بتغيير النشاط وتحويلها إلى منتجعات سكنية فاخرة، حققت من ورائها تلك الشركات والأفراد عشرات المليارات كأرباح صافية لم تؤد ما عليها للدولة والخزانة العامة.

وانتشرت كالنار في الهشيم هذه الرياح المسمومة في معظم القوانين المصرية، مثل قانون البنك المركزي رقم(٨٨) لسنة ٢٠٠٣، وقانون المناطق الاقتصادية الخاصة رقم(٨٣) لسنة ٢٠٠٢، وصندوق تنمية الصادرات رقم(١٥٥) لسنة ٢٠٠٢، وقانون فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب رقم(٨٨) لسنة ٢٠٠٠ والقانون(٩٥) لسنة ٢٠٠٠.

لقد قدرت بعض المصادر حجم الأراضي التي تصرف فيها وزير الإسكان الأسبق (محمد إبراهيم سليمان) خلال فترة توليه المسئولية الوزارية من عام ١٩٩٣ حتى عام ٢٠٠٥ بحوالي ٥٠٠ مليون متر مربع خصصت لكبريات الشركات العقارية والأشخاص القريبين منه ومن رجال الحكم والإدارة. هذا بخلاف الأموال التي تدفقت عبر هذه الصناديق والحسابات إلى شبكات الفساد والمتربحين من هذه الحسابات والصناديق.

وهكذا اتسع الفتق على الراتق– كما يقولون– بحيث بدت الصورة، عشية ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ شديدة الغموض والتشعب، وقد قدرت بعض المصادر شبه الرسمية بالجهاز المركزي للمحاسبات، وبعض المراقبين (٢) عدد هذه الحسابات والصناديق الخاصة بحوالي ثمانية آلاف إلى عشرة آلاف صندوق وحساب خاص، وقدرت حجم الفوائض المالية المتاحة(رصيد أخر المدة) حتى ٢٠١٠/٦/٣٠ بحوالي ٩٧ مليار جنيه(أي ما يعادل ١٦ مليار دولار بسعر الصرف السائد وقتئذ).

ووفقا للبنك المركزي المصري، فقد تبين أن عدد الصناديق والحسابات الخاصة المدرجة في الحساب الموحد بالبنك المركزي حتى العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ حوالي ٣٣٠٢ حسابا، وبلغت الأرصدة المجمعة لها حوالي ٥٠.٨ مليار جنيه، علاوة على ٦١٦ حسابا بالعملة الأجنبية، تشتمل على حوالي ثلاثة مليارات دولار أمريكي(٣)، كما يظهرها البيان التالي:

جدول رقم (٢٩)

عدد الصناديق والحسابات الخاصة المدرجة في الحساب الموحد بالبنك المركزي فقط عام ٢٠١٠/٢٠٠٩

م	الجهات	عدد الصناديق	ي الرصيد" بالمليار جنيه مصري"
١	الجهاز الإداري	٧٨٣	٨.٧
٢	الإدارة المحلية	١٣٦٩	٧.٦

٣	الأشخاص الاعتبارية والهيئات الاقتصادية	٢٤٦	٤.٠
٤	إتحاد الإذاعة والتليفزيون	١٨	٢.٠
٥	الهيئات الخدمية(الجامعات والمراكز البحثية)	٢٧٦	٢٦.٥
٦	جامعة القاهرة وجامعة الإسكندرية	٦١٠	٢.٠
	الإجمالي	٣٣٠٢	٥٠.٨

المصدر: البنك المركزي المصري، نظام حسابات البنك المركزيالمصري،أرصدة العملاءحتى ٢٠١٠/٦/٣٠(رمز ورقم التقرير ٢٨٢-١٣٠٨٠- ١١) R–ACC

وقد تكشف بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١، وجود عشرات ومئات الحسابات والصناديق الخاصة في رئاسة الجمهورية ، ووزارة العدل ، ومكتب النائب العام ، ووزارة الداخلية، مثل صندوق مشروعات أراضي وزارة الداخلية(وبلغت إيراداته ٥٦٨ مليون جنيه) ، وصندوق تطوير نظام الخدمة المدنية ، وصندوق تصنيع السجون، وصندوق تحسين الخدمة بمستشفيات الشرطة وغيرها.

وقد زاد الأمر صعوبة ما قام به وزير المالية الأسبق(د. يوسف بطرس غالي) في عام ٢٠٠٦، حينما أدخل تعديلا على لائحة قانون المحاسبة الحكومية رقم(١٢٧) لسنة ١٩٨١ بالقانون رقم(١٣٩) لسنة ٢٠٠٦، سمح بمقتضاه للجهات صاحبة الحسابات والصناديق الخاصة ، بفتح حساباتهم في البنوك التجارية، بعد موافقة وزير المالية، خروجا عما كان سائدا من قبل ذلك التاريخ بحظر فتح هذه الحسابات خارج الحساب الموحد بالبنك المركزي المصري، فزاد الغموض وفرص التلاعب بهذه الحسابات والصناديق من بعض المسئولين في كثير من الجهات الحكومية.

وتكشف بعض الأمثلة التفصيلية التي وقعت تحت أيدينا مقدار الفساد والإفساد الذي ساهمت به تلك الوسيلة، ففي كلية الهندسة بجامعة القاهرة، ابتكر الأساتذة وإدارة الكلية– وهو ما أصبح منتشرا في كل الكليات العملية كالطب والطب البيطري والصيدلة وغيرها وكذلك في كثير من الكليات النظرية مثل الاقتصاد والتجارة والحقوق خاصة الأقسام التي يجري التدريس فيها باللغات الأجنبية– ما يسمى"**الساعات المعتمدة**" وهي نوع من الدروس الخصوصية وبمقتضاها يدفع الطالب ما يعادل ٢١ ألف جنيه في الموسمين الدراسيين(الترم)، هذا بخلاف ٥٠٠ جنيه أخرى قيمة ما يسمى ساعات التدريب، وبالمقابل يحصل الطالب على فاتورة غير قانونية بهذه القيمة، ولا تسجل عليها بيانات الطالب بصورة صحيحة، وهي فاتورة غير معتمدة من أية جهة رسمية في الجامعة، وتصل حصة وزارة المالية من هذا المبلغ حوالي ١٩.٠ جنيها فقط (تسعة عشرة جنيها فقط)..!!

والحقيقة أنه لا يمكن وصف هذه الحالات المنتشرة بالجامعات الحكومية المصرية سوى بأنها لصوصية فاضحة ومفضوحة من جانب الأساتذة المشاركين في هذه الجريمة ومن إدارة هذه الكليات، لقد تحولت الجامعات الحكومية من المجانية إلى الخصخصة الخصوصية للأساتذة الذين تعلموا في العهد الناصري بالمجان، فحولوا الجامعة إلى مجرد حوائط حاملة، يجري استغلالها لأغراض التربح الشخصي.

وتوضع هذه الأموال في حساب وصندوق خاص يسمى(حساب الساعات المعتمدة) يجري توزيع مغانمه بين الأساتذة الأفاضل ، وبحساب بسيط فإن قيمة وحصيلة هذه الساعات المعتمدة في الصف الواحد(٤٥٠ طالبا) تعادل ٨.٦ مليون جنيه، وتصل مجموع المبالغ المحصلة من الطلاب في ستة أقسام في الصف الواحد بالكلية، وفي الصفوف الخمسة بكلية الهندسة جامعة القاهرة حوالي ٢٨٦ مليون جنيه في العام الدراسي الواحد، ولو افترضنا أن نصف الطلاب بالكلية فقط هم الذين يحصلون على هذه الدروس الخصوصية تحت مسمى الساعات المعتمدة، فتكون المبالغ المحصلة في حدود ١٤٣ مليون جنيه، تدخل إلى جيوب حفنة من المدرسين في كلية الهندسة بجامعة القاهرة في العام الواحد، ولتذهب مجانية التعليم المنصوص عليها في الدستور إلى الجحيم..!!

وبحساب بسيط في كل الكليات العملية وبعض الكليات النظرية، فإن حصيلة هذه الجريمة قد تتراوح بين ٥٠٠ مليون جنيه إلى مليار جنيه في جامعة القاهرة وحدها وفي العام الدراسي الواحد، توزع على حفنة من المدرسين وتذهب بعض عوائدها إلى مدير الجامعة وبعض القيادات الجامعية وعمداء هذه الكليات لتشكل شبكة من مافيا الدروس الخصوصية داخل الجامعات المصرية وخصوصا الجامعات الحكومية.

حصر الصناديق والحسابات الخاصة وموجوداتها المالية

نشأت الصناديق والحسابات الخاصة ، كما أشرنا فى السطور السابقة ، لتغطية بعض العجز فى الموارد المتاحة لوحدات الحكم المحلى بالمحافظات ، ثم رويدا رويدا أتخذت أبعادا أخرى .

فبعض الجهات الحكومية ، وخصوصا الهيئات الاقتصادية ، التى إنتزعت من حضن الموازنة العامة للدولة بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٩ ، لجأت إلى إنشاء صناديق وحسابات خاصة ، بحجة إستخدامها فى تغطية بعض الاستثمارات ، والأحتياجات بعيدا عن قيود ولوائح الحكومة وتعقيداتها ، ومنها على سبيل المثال وليس الحصر هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، التابعة لوزارة الإسكان ، بحجة استخدام هذه الأموال فى ترفيق المجتمعات العمرانية الجديدة ، وبرغم أن هذه الهيئة تحصل على الجزء الأكبر من مواردها مما تخصصه لها الموازنة العامة للدولة ، فأنه أضافت إليها التبرعات ومبيعات الأراضى بعد ان أصبحت هى الجهة المهيمنة وصاحبة الإختصاص على أراضى الدولة الصحرواية بصدور القانون رقم (٥٩) لسنة ١٩٧٩ ، ثم تعديلاته اللاحقة .

وكذلك الأمر بالنسبة لهيئة التعمير والتنمية الزراعية التابعة لوزارة الزراعة بصدور قانونها رقم (١٤٣) لسنة ١٩٨١ ، وتعديلاته اللاحقة ، وبقدر ما حرمت هذه الصناديق الخزانة العامة من موارد ضخمة سنويا ، كان من الممكن أن تخفف من أثر العجز فى الموازنة العامة للدولة والفجوة التمويلية التى تعانيها البلاد ، بقدر ما عززت الممارسات غير القانونية فى إنشاء مئات الصناديق والحسابات الخاصة ، وتعدلت قوانين الجامعات ، والإدارة المحلية وبعض الجهات الحكومية ، بحيث تختصم جزء من مواردها ، أو الرسوم التى تفرضها على طالبى خدماتها بالمخالفة للقوانين ، وتجنيبها فى حسابات خاصة ، يديرها رأس السلطة المختصة (محافظون – وزراء ورؤوساء جامعات) ، ومن بعدهم إلى رؤوساء الأحياء والمدن ، والكليات والوزارات والهيئات العامة الاقتصادية والخدمية .

فعلى سبيل المثال نجد أن جامعة بنها يوجد بها حوالى ٣٨ صندوقا وحسابا خاصا ، وجامعة القاهرة أكثر من ٩٧ صندوقا وحسابا خاصة ، وجامعة بورسعيد بها أكثر من ٣٩ صندوقا وحسابا خاصا ن وغيرها من الجامعات ، بما خلق جماعات مصالح تتكسب من وجود هذه الصناديق على حساب الإيرادات المحولة للخزانة العامة للدولة .

وتقدر بعض الدراسات والتقارير الرقابية حجم التدفقات المالية التى تتحرك فى شرايين هذه الصناديق والحسابات الخاصة بحوالى ٢٠٠ إلى ٣٠٠ مليار جنيه سنويا ن فى صورة إيرادات ومصروفات ، وفوائض مالية تمثل رصيد أخر العام (٤) .

لا تقدم أية جهة حكومية حصرا أو بيانا رسميا بعدد الصناديق والحسابات الخاصة ، بزعم حساسية الموضوع ، وأرتباطه ببعض الجهات المسئولة .

وقد نجحنا فى الحصول على تقرير شامل من البنك المركزي المصري بعنوان " نظام حسابات البنك المركزي المصري ، أرصدة العملاء حتى ٢٠١٠/٦/٣٠ (٥)

وبصورة عامة فأن الحسابات والصناديق الخاصة الموجودة فى الحساب الموحد بالبنك المركزى المصرى حتى ٢٠١٠/٦/٣٠ بلغ عددها ١٧٨٩ حسابا وصندوقا ، منها حسابات صفرية ١٤١٩ حسابا ن وحسابات دائنة ٣٧٠ حسابا وصندوقا . هذا بخلاف الصناديق والحسابات الخاصة الموجودة فى البنوك التجارية وربما فى صناديق البريد .

أين تذهب حصيلة الصناديق والحسابات الخاصة ؟

أما الحسابات والصناديق الخاصة التى أمكن التعرف عليها التابعة لوزارة الداخلية بالحساب الموحد بالبنك المركزى – بخلاف تلك الموجودة بالبنوك الخاصة – فقد تبين أنها أحدى عشرة حسابا وصندوقا تحتوى على أكثر من ١٣٢٣.٦ مليون جنيه حتى يونيه ٢٠١١ ، وموزعة على النحو التالى :

جدول رقم (٣٠)

الحسابات والصناديق الخاصة بوزارة الداخلية الموجودة فى الحساب الموحد بالبنك المركزى حتى ٢٠١٠/٦/٣٠ (بالجنيه)

م	أسم الحساب	محتوياته (بالجنيه)
١	أكاديمية الشرطة – نشاط رياضى وثقافى	٤٩٠٢١
٢	أكاديمية الشرطة – تأمين صحى	٨٣٩٤٦
٣	أكاديمية الشرطة – مقابل خدمات	٢٣٥٢٠٩٩
٤	صيانة وإصلاح إستراحات وفنادق الشرطة	٤٠٦٥٦
٥	أكاديمية الشرطة – حصيلة رسوم الطلبة الأجانب بالنقد المحلى	١١٤٣٨١٧
٦	حساب مصلحة وثائق السفر والهجرة	٨٣٥١٨٤٨٥٨
٧	مركز تدريب العاملين المدنيين على أعمال الدفاع المدنى بالشرقية	٣٥٣٢
٨	مصلحة وثائق السفر والهجرة (أوعية إدخارية)	–
٩	حصيلة تأمينات اللوحات المعدنية	٤٧٩٨٩٨٧٠٣
١٠	مصلحة السجون	٣٥٢٣٤٦٢
١١	اللجنة المنظمة لشهادات صلاحية أجهزة أطفاء المركبات	١٣٦٥١٧٧
إجمالى حسابات خاصة بوزارة الداخلية		١٣٢٣٥٥٨٦٦٧

المصدر : البنك المركزى المصرى ، نظام حسابات البنك المركزى ، أرصدة العملاء حتى ٢٠١٠/٦/٣٠ ، رمز التقرير R-ACC (١٣٠٨٠٢٨٢-١١) .

ويوجد بخلاف هذه الحسابات والصناديق الخاصة ، التابعة لوزارة الداخلية أو غيرها من الوزارات عشرات غيرها مودعة فى حسابات بالبنوك التجارية العامة والخاصة والأجنبية ، لا تدرج فى الحساب الموحد بالبنك المركزى المصرى ، وبالتالى لا يعرف عنها أحدا شيئا فى الدولة المصرية وأدجهزتها الرقابية ، كما أن هناك حسابات بالعملات الأجنبية المختلفة سواء تابعة لوزارة الداخلية ، أو وزارة الخارجية وقنصلياتها فى الخارج أو غيرها من الجهات .

مخاطر إستمرار ظاهرة الصناديق الخاصة

تشكل هذه الظاهرة المالية الشاذة – حتى لو تلفحت بنصوص قانونية أو مواد لائحية أو قرارات جمعيات عمومية ، أو قرارات مجالس إدارات لهيئات – مخاطر جمة على الاقتصاد الوطني للدولة من عدة زوايا:

١- فهي من ناحية تتشكل على ضفافها وفي بركها الآسنة شبكات فساد مروعة من كبار المسئولين في كافة القطاعات، ويسعى القائمون على هذه الصناديق إلى إرضاء بعض ذوي النفوذ من عمداء كليات أو رؤساء جامعات أو محافظين، أو مديري إدارات الأمن بالمحافظة، ورجال مباحث أمن الدولة السابقين أو قيادات فروعهم القريبة من تلك المؤسسة على الأقل.

٢- أنها تخلق تيارات مالية(إيرادات ومصروفات) خارج نطاق السياسات المالية الرسمية، بحيث لا تمكن راسم أو صانع السياسة المالية والاقتصادية، من التعرف بدقة على أثر قراراته على الاقتصاد الكلي وعلي الأسواق، فتفلت الأمور من تحت يديه في التنبؤ بمسار التضخم وارتفاعات الأسعار، أو نمط توزيع الدخول في المجتمع ، أو مستوى السيولة في الاقتصاد أو غيرها.

٣- أنها تخلق حالة من عدم اليقين في المستقبل وفي الجدارة الأخلاقية لمؤسساتنا سواء التعليمية أو الخدمية، التي تقوم بتحصيل هذه الأموال قهرا، وابتزازا من المواطنين سواء كانوا طلابا أو طالبي خدمات هذه الجهات الحكومية، فتضيف لحالة الغضب والكراهية، حالة أخرى من رفض هذه الدولة الظالمة وتدفع الكثيرين إلى التفكير بالهجرة والهرب من تلك البلاد.

٤- تؤثر هذه الظاهرة المالية على مستوى معيشة المواطنين من خلال فرضها رسوما وما يشبه الضرائب خارج نطاق القانون، بما يؤدي إلى خسارة جزء من دخول المواطنين لصالح جهات وأفراد وجماعات، بما يشكل واحدة من آليات توزيع غير رسمي للدخول.

٥- أثرت هذه الظاهرة الخطيرة تأثيرا سلبيا كبيرا على إيرادات الموازنة العامة للدولة، فحرمتها من موارد مالية كبيرة، ذهبت في دهاليز غير معروفة فى الكثير من الحالات ، فتفاقمت ظاهرة العجز المزمن في الموازنة العامة للدولة، وما صاحبها من اضطرار السلطات المالية إلى تغطية هذا العجز من خلال الاقتراض من الداخل عبر طرح سندات دين على الحكومة المصرية وأذون خزانة، فتضخم الدين المحلي الإجمالي إلى حد الخطر الهائل على التوازنات المالية للدولة المصرية حيث زاد من ١٥ مليار جنيه عام ١٩٨١ إلى ٨٨٨ مليار جنيه فى مطلع عام ٢٠١١ ، ثم ها هو يقترب فى العام ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى ٢.٦ تريليون جنيه ، ناهيك عن ابتلاعه ما بين ربع وثلث مصروفات الموازنة لسداد الفوائد عن هذا الدين الضخم، فحرمت بالتالي قطاعات مثل التعليم والصحة من الحصول على الموارد الكافية لتقديم خدمات تتناسب مع رغبات وطموح المصريين. الجهات المعنية بالرقابة على تنفيذ وتطبيق القوانين الخاصة بالصناديق والحسابت الخاصة .

جدول رقم (٣١)

بعض الحالات والجهات والمواد القانونية التي أنشئت بمقتضاها حسابات وصناديق خاصة

الجهة	القانون	المادة	ا أضاعه على الخزانة العامة سنويا تقريبا
يئة المجتمعات العمرانية الجديدة	رقم(٥٩) لسنة ١٩٧٩	م (٣٣)	ن ٣ مليار إلى ٥ مليار جنيه سنويا
هيئة التعمير والتنمية الزراعية	(١٤٣) لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بالقوانين (٢٠٥) لسنة ١٩٩١ و(٩٦) لسنة ١٩٩٥ و(٧٢) لسنة ١٩٩٦	م (١٥)	ن ٣ مليار إلى ٥ مليار جنيه سنويا
البنك المركزي المصري	رقم (٨٨) لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته بالقانون (١٦٢) لسنة ٢٠٠٤	(٩٦) ١٣١، ١٣٢، ١٣٣	٣٠٠ مليون إلى ٥٠٠ مليون جنيه
المنطقة الاقتصادية الخاصة	القانون (٨٣) لسنة ٢٠٠٢	م (٧)	من ٧ مليار إلى ١٠ مليار جنيه
ض الحراسة وتأمين سلامة الشعب	القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٠ والقانون٩٥ لسنة ٢٠٠٠	٢) مكرر (١) و(٣٣) مكرر (٢)	٢ مليار جنيه
صندوق تنمية الصادرات	القانون رقم (١٥٥) لسنة ٢٠٠٢	م (٣)	من ٢ مليار إلى ٤ مليار جنيه

: من واقع القوانين المشار إليها والتقديرات من قبل الباحث .

(٢٣) مقترحات بشأن إعادة تنظيم الموازنة العامة للدولة

لا يمكن تصحيح هذا الوضع الشاذ ، الذى تكونت وتحلقت من حوله جماعات مصالح ، بعضها فاسد وبعضها ليس كذلك ، إلا من خلال إعادة النظر فى الهيكل المالى والتنظيمى للموازنة العامة ككل ، والتخلص من ذلك التشوه الذى جرى فيها ، خصوصا بعد صدور القانون رقم (٨٧) لسنة ٢٠٠٥ ، تحت زعم الانتقال من موازنة البنود إلى موازنة البرامج ، فلا نحن أستفدنا من وضوح وشفافية موازنة البنود ، ولا نحن إنتقلنا إلى موازنة البرامج .

ومن هنا فأن نقطة البداية الصحيحة هى إعادة النظر فى هيكل وبنية الموازنة العامة للدولة ، ونقدم هنا مجموعة من الأفكار الصالحة للتنفيذ إذا ما توافرت الإرادة السياسية لذلك .

أولا : إعادة توحيد الموازنة العامة للدولة

وذلك بضم الهيئات الاقتصادية والشركات العامة فى صلب الأداء المالى للحكومة المصرية ، وللموازنة العامة ، بحيث ينتهى ذلك الوضع الشاذ ، وغير الطبيعى الذى ساد منذ عام ١٩٨١/٨٠ ، بما يعيد للموازنة العامة للدولة ، وحدتها وشمولها لكافة التصرفات المالية والاقتصادية للحكومة ، ولا يضر من العودة إلى تقسيم الموازنة العامة إلى قسمين رئيسيين فى إطار الوحدة المالية وهما :

- الأول : قطاع الخدمات وتشمل كافة الوزاراتوالهيئات والوحدات المحلية ، المسئولة عن تقديم الخدمات العامة مثل التعليم والصحة وغيرها .
- الثانى : قطاع الأعمال والتى تشمل كافة الوزاراتوالهيئات والشركات المسئولة عن الأنشطة الاقتصادية للحكومة وشركات القطاع العام والهيئات الاقتصادية .

ثانيا : وداخل هذا التقسيم ينبغى التمييز بوضوح بين مخصصات الأجهزة الإدارية والبيروقراطية للحكومة ، وبين أنشطتها الاقتصادية والبرامج الاستثمارية الواردة فى خطط الهيئات والأجهزة الحكومية المختلفة .

ثالثا : تقسيم قطاعات الموازنة بما يظهر ويميز بين الأنشطة المختلفة ، فقد جرت العادة فى الموازنة العامة منذ عام ١٩٧٣ على تقسيم قطاعات الموازنة إلى خمسة عشرة قطاعا ، وبعضها يدمج ثلاثة أنشطة مختلفة عن بعضها البعض مثل :

- قطاع التعليم والبحوث والشباب .
- قطاع الخدمات الصحية والدينية والقوى العاملة .
- قطاع الدفاع والأمن والعدالة . قطاع الخدمات الرئاسية الذى يضم أنشطة مختلفة .
- قطاع الصناعة والثروة المعدنية وأحيانا يضاف البترول .
- قطاع السياحة والطيران .
- قطاع النقل والمواصلات والطيران .

- وهكذا دواليك .

والصحيح أن هناك أنشطة لا يجوز دمجها أو التعامل معها ، كملحق مالى لأنشطة رئيسية أخرى ، وبصفة خاصة التعليم والبحوث والشباب والخدمات الصحية والدينية ، والثقافة والإعلام . الخ .

فنحن بحاجة إلى تخصيص قطاع مالى مستقل فى الموازنة العامة لأنشطة :

- البحوث .
- الشباب .
- الشئون الدينية .
- الأمن .
- الشئون الاجتماعية .
- الصناعة .

للتعرف بدقة على مدى ما تحظى به هذه القطاعات تحديدا من أهمية وأولوية ، فى مدركات صانع القرار السياسى والاقتصادى فى البلاد ، علاوة على ما يوفره مثل هذا التقسيم من وضوح وسلاسة فى العرض ، وقدرة على تحليل نتائج الأداء المالى لكل قطاع أو نشاط من هذه الأنشطة .

رابعا : مراجعة طريقة إستخدام " بند الاعتماد الإجمالى " من بنود وتقسيمات الموازنة التى تتميز بخروجها عن الرقابة التشريعية والمالية ، واستخدامه فى غير الأغراض المخصص لها (الكوارث والظروف الطارئة) ، والاقتصار على مخصص محدد وواضح " للظروف الطارئة " ، ويكون تحت الرقابة الدائمة للهيئة التشريعية والأجهزة الرقابية المعنية (الجهاز المركزى للمحاسبات) .

خامسا : التأشيرات العامة والمادة (٢٤)

لقد جرى تقنين التلاعب السياسى بأبواب الموازنة فى القانون الجديد (رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥) بالمادة رقم (٢٤) ، والتى كانت تتضمن سابقا فى التأشيرات العامة المصاحبة لقانون إصدار الموازنة العامة ، فتحول الوضع الاستثنائي الموافق عليه من المجلس التشريعي ، إلى وضع دائم ومقنن ، وهذا خطأ سياسى ومالى ينبغى تصحيحه والرجوع عنه . أن كل تصرف مالى بعد صدور قانون الموازنة ينبغى أن يعرض على المجلس التشريعى للموافقة عليه ، أو رفضه ولا يترك لوزير المالية ، أو رئيس الوزراء سلطة تبديل أبواب الموازنة عبر النقل أو الحذف أو الإضافة فى حدود ٢٠% من كل باب من أبوابها .

سادسا : توسيع سلطات المجلس التشريعي

إن اقتصار مناقشة المجلس التشريعى للموازنة العامة للدولة على أبوابها فقط ، بالموافقة أو الرفض دون منح المجلس حق الغوص فى تفاصيل الأبواب الرئيسية (المجموعات ، البنود ، الأنواع ، والفروع) ، هو باب خلفى

أيضا لتلاعب السلطة التنفيذية بالإعتمادات المالية ، والمخصصات للجهات والوحدات الإدارية المختلفة ، وكما يقولون فإن " الشيطان يسكن فى التفاصيل " ، حيث يجرى اعتماد مبالغ مالية فى بعض البنود والأنواع والفروع هى بالقطع تحتاج إلى مراجعة ورقابة المجلس التشريعى .

سابعا : فاعلية التقسيم الإدارى والاقتصادى

تستدعى أسس إنتهاج التقسيمات الاقتصادية والإدارية للإعتمادات المالية للموازنة العامة للدولة ، دقة وشمول هذه التقسيمات لكافة الأنشطة ووضوح الهدف منها ، ولا ينبغى أن يطغى أحداهما على الأخر ، ومن ثم فإن الأمر يتطلب تفكيك القطاعات الإدارية من ناحية وانسجام القطاع بكافة مكوناته من ناحية أخرى .

كما يستدعى الأمر إنشاء وحدات متخصصة داخل وزارة المالية والأجهزة الرقابية (المحاسبات) ، لإجراء تقييم مالى واقتصادى " لكفاءة النفقة العامة " Cost Effiency، وفقا للمعايير المالية والاقتصادية التى توصلت إليها العلوم الاقتصادية الحديثة .

ثامنا : تصفية الصناديق والحسابات الخاصة

يتحقق هذا الهدف من خلال اتباع الإجراءات التالية :

١– إصدار قرار جمهورى بتشكيل لجنة على أعلى مستوى مكونة من :

- رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات أو من يفوضه من المستوى التالى له مباشرة .
- محافظ البنك المركزى أو من يفوضه من المستوى التالى له مباشرة .
- وزير المالية أو من يفوضه من المستوى التالى له مباشرة .
- رئيس هيئة الرقابة الإدارية أو من يفوضه من المستوى التالى له مباشرة .
- رئيس هيئة الأمن القومى أو من يفوضه من المستوى التالى مباشرة .
- مدير مباحث الأموال العامة .

٢–وتكون مهمة هذه اللجنة ومجموعات العمل المشكلة من هذه الهيئات والوزارات العمل معا كفريق لإجراء عمليات حصر ومسح Survey شامل لكل الصناديق والحسابات الخاصة ، سواء الموجودة فى الحساب الموحد بالبنك المركزى ، أو فى البنوك التجارية والمشتركة والأجنبية العاملة فى مصر ، وفروعها فى الخارج .

٣–بعد حصر كافة الصناديق والحسابات الخاصة من حيث العدد والنوع ، وفحص الأسس القانونية لإنشائها ، والموجودات المالية لها ، سواء من باب مصروفاتها ، أو إيراداتها ، والفوائض المالية المتاحة فيها فى نهاية السنة المالية (رصيد أخر المدة) .

٤–يصدر قرار جمهورى بضم هذه الفوائض المالية فورا خاصة من الصناديق والحسابات فى الجهات الحكومية دون قطاع الصحة ومستشفياتها حتى يجرى تنظيم هذه الصناديق والبحث عن وسائل أكثر فاعلية لتمويل منظومة العلاج فى البلاد .

٥–يتم حصر المواد القانونية ، سواء فى القوانين المشرعة ، أو اللوائح والقرارات الوزارية ، والقرارات الإدارية التى كانت تسمح للقيادات الإدارية أو ما يسمى السلطة المختصة إنشاء هذه الصناديق والحسابات وعرضها على المجلس التشريعى لإلغائها تماما ، مع تضييق سلطة رئيس الجمهورية الواردة فى المادة (٢٠) من قانون الموازنة العامة للدولة رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣ فى إنشاء الصناديق والحسابات الخاصة ، وربطها بضرورة العرض على البرلمان فى كل حالة على حده لإقرارها .

أن كل تصرف مالى بعد صدور قانون الموازنة ينبغى أن يعرض على المجلس التشريعى للموافقة عليه ، أو رفضه ولا يترك لوزير المالية أو رئيس الوزراء سلطة تبديل أبواب الموازنة عبر النقل أو الحذف أو الإضافة فى حدود ٢٠% من كل باب من أبوابها .

هوامش الفصل الرابع

٢- عن الموازنة العامة لتونس، أنظر القانون الأساسي للموازنة لدولة تونس رقم(٥٣) لسنة ١٩٦٧ وتنقيحه بالقانون رقم(١٠٣) لسنة ١٩٩٦، والقانون الأساسي رقم(٤٢) لسنة ٢٠٠٤. ويتضمن المادة رقم(١٦) التي نصت على إمكانية استعمال بعض الموارد لتسديد بعض المصاريف بواسطة صناديق الخزينة والصناديق الخاصة.

٣- عن البلاغات المقدمة من عدد من مراقبي الجهاز المركزي للمحاسبات حول هذه الصناديق رجعنا إلى البلاغ رقم ٨٦٦٤ لسنة ٢٠١١ إلى النائب العام المصري المقدم من المراقب بالجهاز المركزي للمحاسبات إبراهيم الشحات محمد جبل.

٤- رجعنا في هذا إلى مذكرة غير رسمية أعدها أحد قيادات الجهاز المركزي للمحاسبات عام ٢٠١١ حول الحسابات والصناديق الخاصة. وكذلك تقرير أعده البنك المركزي المصري بعنوان" كشف حساب أرصدة العملاء بالبنك المركزي المصري حتى ٢٠١٠/٦/٣٠، ورقم التقرير ٢٨٢-١٣٠٨٠- ١١) R-ACC

٥- المصدر : البنك المركزي المصري ، نظام حسابات البنك المركزي المصري ، أرصدة العملاء حتى ٢٠١٠/٦/٣٠ ، رمز التقرير R- ACC ١٣٠٨٠٢٨٢ - ١١

الفصل الخامس

القدرات المهدرة فى الاقتصاد المصرى .. وكيف نعالجها

تمثل دراسات التحليل الاجتماعي والطبقي ؛ حجر الزاوية في التعرف علي نمط وطبيعة توازنات القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمعات الإنسانية عموماً ؛ والمجتمعات النامية علي وجه الخصوص .

وقد تعرضت مصر طوال القرنين الماضيين إلى تغيرات عميقة في اتجاهات مختلفة ؛ بدت متناقضة في بعض الأحيان ؛ لكنها في مجملها كانت محكومة بمسار للتطور قائم علي علاقات توازن هشة بين مختلف الفئات و الطبقات الاجتماعية.

وتعتبر دراسات حصر الأصول والممتلكات الخاصة ؛ سواء تلك ذات الصلة المباشرة بالنشاط الاقتصادي في كافة فروعه و مجالاته (الصناعية – الزراعية – الخدمية – التجارية .. إلخ) ، أو تلك الممتلكات الشخصية ، المدخل الأولى للتعرف علي هيكل القوى الاجتماعية ؛ و درجة تأثير و فاعلية هذه القوى وقياداتها في التوجه السياسي للدولة وآلية عمل الهيئة التشريعية ؛ بالنظر إلى كون القوانين هي الصياغة اللفظية لحقائق القوى الاجتماعية والسياسية في الدولة والمجتمع ؛ وهو ما ينطبق إلي حد كبير على القانون الدولي والعلاقات الدولية.

وتتخذ عمليات الحصر والتقييم **عدة أشكال وأساليب**؛ فقد تعتمد على أدلة الشركات الذي تصدره بعض المؤسسات والمصالح الحكومية (مصلحة الشركات – اتحاد الصناعات – اتحاد الغرف التجارية – هيئة الاستثمار والمناطق الحرة ... إلخ)؛ وقد تعتمد علي عمليات الحصر والإحصاء المباشرة التي يقوم بها الباحثون؛ خاصة لتلك الأنشطة التي يغيب عنها نظام إحصائي أو رقابي دقيق ومنضبط (كما هو الحال في قطاع البناء والتشييد).

كما تقدم البيانات الخاصة بالنشاط المصرفي والائتماني للبنوك العاملة في الدولة؛ مؤشرات ذات دلالات هامة في تتبع حجم الأصول والممتلكات العينية أو النقدية واتجاهات تراكمها أو انحسارها.

وبالمثل فإن التغيرات التي قد تنشأ في الأصول والممتلكات بفعل السياسات العامة والحكومية الجديدة (كسياسة الخصخصة وبيع الأصول والممتلكات الحكومية) ، تؤدي بدورها إلي تغير شكل خريطة توزيعات القوى الاقتصادية ؛ بل وتذهب أبعد من ذلك إلى ما يصاحب عادة عمليات نقل الملكية من تغيير في طبيعة النشاط ومن ثم انخفاض حصة أنشطة (كالصناعة مثلاً أو الزراعة) لصالح الأنشطة العقارية.

وأخيراً فإن ما جرى في **الحالة المصرية** من استخدام الأراضي المملوكة للدولة وتخصيصها بطرق مختلفة – لا تخلو كثيراً من فساد – قد أدت إلى توزيع جديد للثروات و الدخول؛ وساهمت في تعزيز دور وثقل جماعات السمسرة والمضاربة داخل بنية المجتمع وفي تراكم الثروات في مجالات لا تؤدي إلى توسعات استثمارية إنتاجية بالضرورة.

و يحدونا الأمل في أن إجراء هذا الحصر والإحصاء والتحليل يحقق عدة **أهداف** :

الأول : ما يمكن أن نطلق علية الرفع المساحي لمكامن الثروات و الأصول العقارية أو الإنتاجيةوفقاً لتطور عمليات الحصر والتحليل وبالتالي التعرف علي خرائط القوى الاجتماعية و الاقتصادية في البلاد.

الثاني: التعرف عن قرب على **أحد مصادر الجباية الضريبية** في إطار منظور أكثر استقامة للعدالة الاجتماعية وفي الصدارة منها العدالة الضريبية.

الثالث : التعرف علي **نمط الاستثمار والتنمية** الذي ساد في مصر طوال الأربعين عاماً الأخيرة ، خاصة بعد اتباع الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادي عام ١٩٧٤ وحجم تكاليفه علي المجتمع والدولة المصرية.

الرابع: في ضوء هذا التحديد يمكن **تقديم البدائل و السياسات التنموية الجديدة** بالاتباع في المستقبل.

وهنا سوف نركز على الأصول والثروات العقارية كجزء من مشروع موسع يهدف إلى تحقيق ما أشرنا إليه من قبل، علنا بذلك نكون قد قدمنا جديدًا في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية نفتح به مسارا طويلا ومعقدا لإجابة عن سؤال مصيري :

ما الذى جرى في مصر طوال الأربعين عامًا الأخيرة؟

وكيف إهدرت فرص متاحة للتنمية الجادة ؟

ومن استفاد من هذه الفوضى المنظمة ؟

ويمثل هذا البحث جزء من مشروع بحثي أكبر يحاول التعرف على مصادر الثروات المصرية والقدرات الكامنة ويساهم في الرفع المساحي للخرائط الاجتماعية والطبقية في مصر، وبهذا المعنى فإن هذا الجزء من البحث يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها :

١- التعرف بصورة أكثر موضوعية وعلمية على إنفاق قطاع من المصريين على هذا النوع من الإسكان.

٢- التعرف على حجم الأراضي المملوكة للدولة التي خصصت لهذا النوع من الإسكان والأسعار التي بيعت بها ومقدار الهدر أو الضياع على الخزانة العامة بسبب التسعير المتدني لهذه الأرض.

٣- تقديم ملامح السياسات التنموية البديلة أمام صانع القرار أو راسم السياسة الاقتصادية بشأن كيفية توجيه وتوظيف الفوائض والمدخرات المتاحة للمصريين في الداخل أو الخارج، أو البنوك لصالح توسع استثماري حقيقي في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات والاتصالات وغيرها.

٤- تقدير أولي لحصيلة الضريبة العقارية العادلة على هذا النوع من الإسكان التي من شأنها تعزيز موارد الدولة.

وقد أنتشرت في مصر طوال الأربعين عاماً الماضية ؛ ظاهرة بناء منتجعات سكنية compounds شبة مغلقة ؛ ذات مستويات سكنية و إجتماعية أكثر ثراءً من غيرها من المنتجعات السكنية التي أقامتها الدولة المصرية للفقراء والطبقة المتوسطة (مدن السلام – مساكن النهضة – العبور – الشروق – السادات الجديدة – المنيا الجديدة – .... إلخ) ، وقد تميزت هذه المنتجعات السكنية الجديدة **بعدة خصائص ومميزات** سبق وعرضناها فى الجزء الأول المنشور (بتاريخ الأحد ٢٠١٧/١/٢٢) .

ويبقى السؤال قائماً : **كم هي أعداد هذه الوحدات بالمنتجعات السكنية الفاخرة ؟ وكم تكلفت علي أصحابها ؟**

وكم نستطيع أن نحصل منها ضريبياً سواء من الشركات التي حققت الأرباح الطائلة (في صورة ضريبة علي الأرباح الرأسمالية أو ضرائب علي الدخل)، أو في صورة ضرائب عقارية سنوية تعزز الخزانة العامة وتسد جزءاً من العجز الضخم في الموازنة العامة؟

أولا : ملامح التركيب السكنى فى مصر

وفقا لنتائج التعداد والإحصاء لعام ٢٠٠٦ الذى قام به الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى مصر ، فأن عدد الوحدات السكنية الخالية والمؤجرة بموجب القانون القديم رقم (١٣٧) لعام ١٩٨١ ، بلغ ٥.٧ مليون وحدة سكنية ، كما تبين أن عدد الوحدات السكنية المؤجرة بنظام قانون عام ١٩٨١ حوالى ٢.٤ مليون وحدة سكنية ، وبهذا يستخلص المحلل أن لدينا حوالى ٣.٣ مليون وحدة سكنية خالية ، أو مغلقة بسبب عدم إستعمالها ، بما يعنى أن لدينا فائض سكنى متاح ، ولكن نظم وسياسات التأجير أو التمليك المعمول بها فى مصر حاليا غير مناسبة وتؤدى إلىهذا الخلل الهيكلى ، والذى يمثل فى المحصلة النهائية إهدارا لموارد متاحة فى الاقتصاد المصرى

فمنها يتبين أن عدد العمارات قد زاد بثلاثة أضعاف تقريبا خلال العشرين عاما الماضية (١٩٨٦ – ٢٠٠٦) لتبلغ ١.٢ مليون عمارة فى جميع أنحاء الجمهورية ، وكذلك المنازل زادت بحوالى خمسة أضعاف خلال الفترة نفسها إلى ٥.٥ مليون منزل تقريبا ، أما البيت الريفى فقد زاد عددها ثلاثة أضعاف إلى ٣.٧ مليون بيت ريفى ، أما الفيلات فقد زاد عددها بحوالى ثلاثة أضعاف من ٣٢.٠ ألف فيلا تقريبا إلى ٩٨.١ ألف فيلا تقريبا خلال الفترة ذاتها ، أما الشاليهات التى لم تكن مدرجة فى التصنيف التعدادى عام ١٩٨٦ فقد ظهرت فى التعدادات اللاحقة لتصل إلى ٤١.٥ ألف شاليه عام ٢٠٠٦ ، وعموما فأن عدد المبانى العادية للسكن قد قاربت ١٠.٥ مليون مبنى ، وإذا أستبعدنا منها المبانى المخصصة للعمل ، وتلك المخصصة للعمل والسكن معا (مثل المستشفيات) ، فأن العدد سوف ينخفض إلى حوالى ٩.٥ مليون مبنى للسكن فقط .

وبادىء ذى بدأ يهمنا أن نوضح أن هذا الحصر الذى قمنا به للمنتجعات السكنية والمنتجعات السياحية والتجمعات السكنية الفاخرة والتجمعات المختلطة ، لا تشمل كل أنشطة قطاع الإسكان الذى جرى فى مصر بعد عام ١٩٧٤ حتى عام ٢٠١٢ من عدة زوايا :

أولا : فهو لا يشمل – مثلا – البناء الشعبى لمحدودى الدخل الذى قامت به بعض أجهزة الدولة كهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، أو الجهاز المركزى للتعمير ، أو بنك الإسكان والتعمير ، أو البنك العقارى المصرى ، سواء فى بناء المدن الجديدة (مدينة السلام ، مدينة الشروق ، مدينة العبور ، مدينة بدر ، مدينة بنى سويف الجديدة ، مدينة السادات ، مدينة السادس من أكتوبر أو غيرها) ويقدر عدد هذه الوحدات منذ عام ١٩٧٤ حتى الأن (٢٠١٢) بحوالى ٢ مليون وحدة سكنية .

ثانيا : وهذا الحصر لا يشمل أيضا الوحدات السكنية التى أقامها القطاع الخاص ، سواء كمقاولين ، أو أصحاب عقارات وأراضى ، أو من بسطاء الناس ، الذين حققوا وفورات ومدخرات مالية من مصادر متعددة ، يأتى فى مقدمتها العمل فى الأقطار العربية النفطية ، وعادوا ، وقاموا بشراء مسكن خاص ، أو أنشئوا مسكن خاص بهم وبأسرهم ، أو حتى قاموا بتطوير مسكن كان قائما مثلما هو الحال لأبناء الريفوالقرى ، الذين طوروا مسكنهم المصنوع من الطوب اللبن ، إلى منزل مشيد بالطوب الأحمر والأسمنت المسلح ، ويقدر عدد هذه الوحدات السكنية بأكثر من ٣ مليون وحدة سكنية إضافية خلال الفترة نفسها .

ووفقا للبيان الصادر عن وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة عام ١٩٨٨ عن تراخيص البناء التى منحت للقطاع الخاص خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٨٦ على مستوى كافة محافظات الجمهورية ، فقد تم بناء ١.١ مليون وحدة سكنية ، هذا بخلاف الوحدات السكنية التى إقيمت بدون ترخيص ، وأن من بينها ٥٨٤٨٨٠ وحدة من الإسكان الاقتصادى ، وحوالى ٢٨٩٩٤٨ وحدة من الإسكان المتوسط ، أما الإسكان فوق المتوسط والفاخر فقد بلغ عددها ٢٠٠٠٠ ألف وحدة سكنية (٢).

ووفقا لمسح العقد الاجتماعى لعام ٢٠٠٥ الذى قام به مركز معلومات مجلس الوزراء المصرى ، فقد كشف عن نمط من حيازات المسكن فى مصر يغلب عليه الملك الخاص (بنسبة ٧٠%) ، يليه الإيجار القديم (بنسبة ١٥.٦%) ، والباقى يتوزع على النحو التالى :

جدول رقم (٣٢)

توزيع الأسر فى مصر وفقا لنمط الأسكان فى عام ٢٠٠٥

نوع الحيازة	%
ملك	٦٩.٩
إيجار قديم	١٥.٧
ملك مشترك	٦.٦
الإيجار جديد	٥.٧
تابع لجهة عمله	٠.٢
إيجار مفروش	٠.١
هبه	٠.١
أخرى	١.٧
الإجمالى	١٠٠

المصدر : د. محمود عبد الفضيل " رأسمالية المحاسيب" مرجع سبق ذكره ، نقلا عن مركز معلومات مجلس الوزراء

بيد أن هذه ليست الصورة الكاملة ، فوفقا لأحدث تقرير للجنة الإسكان بمجلس الشعب المنحل عام ٢٠١٢ فقد تبين الحقائق الإسكانية التالية :

١- أن هناك حوالى ١.٤٣ مليون مبنى فى مصر معرض لخطر الإنهيار .

٢- وأن هناك ٤٢٥.٠ ألف مبنى مهددة بالإنهيار فعلا بما يعادل ١٨% من مبانى المصريين .

٣- وأن ٩٠% من المبانى فى مصر مخالفة للتصاريح ، فى حين أن ٥٠% من هذه المبانى تحتاج إلى صيانة .

٤- وأن أوجه الإنتهاكات والمخالفات تتمثل فى البناء بدون تصريح ، والتعدى على أملاك وأراضى الدولة .

٥- كما تبين أن هناك حوالى ١١٢.٠ ألف قرار إزالة لمبانى آيله فعلا للإنهيار ، وأن ٤٠% من هذه القرارات بمحافظة الأسكندرية تليها محافظة دمياط .(٣)

ثانيا :سكن العشوائيات فى مصر

من أكبر المفارقات فى الحالة الاجتماعية والسكنية فى مصر ، هى تجاور ظاهرتى سكن العشوائيات ، وسكن المنتجعات الفاخرة طوال الثلاثين عاما الماضية ، حيث تنامت الظاهرتين المتناقضتين .

فمن ناحية رصدت الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية ظاهرة العشوائيات ومخاطرها من كافة المظاهر الأمنية وغير الأمنية (٤) ، ومن أبرز ملامح العشوائيات فى مصر الحقائق المؤلمة التالية :

١- عدد المناطق العشوائية بلغ ١٢٢١ منطقة منتشرة في محافظات مصر عام ١٩٩٦ ، تحتل القاهرة المركز الأول بحوالي ٨١ منطقة، مطلوب إزالة ١٢منها ، وتطوير ٦٧ منطقة، أما في الجيزة فهناك ٣٢منطقة عشوائية مطلوب إزالة ٤ وتطوير ٢٨ منها، والإسكندرية بها ٤١ منطقة مطلوب إزالة ٨ وتطوير الباقي، وتعتبر محافظة الدقهلية من أعلي المحافظات في احتواء المناطق العشوائية من بين كل المحافظات تقريبا (١٠٩ منطقة) ، كما أن هناك ثمانية ملايين من بين ١٥ مليونا يسكنون العاصمة يعيشون في تلك العشوائيات التي تحتل ٤٥% من مسطح العاصمة .

٢- وعموما يقدر عدد سكان العشوائيات فى مصر ١٧ مليونا يسكنون العشش والحجرات المشتركة والمقابر والأرصفة ، ووفقا لمحافظ العاصمة (القاهرة) لصحيفة المصرى اليوم ، فأن القاهرة تضم ١١٢ منطقة عشوائية عام ٢٠١٣ ، سوف يجرى العمل على تطويرها (٥) .

٣- أنتهى صندوق تطوير العشوائيات حتي مارس٢٠١٣ من تطوير عدد ٥١ منطقة، وذلك بمساحة ٤٧١.٣ فدان وتضم عدد ١٥.٣٧٥ وحدة سكنية بتكلفة١.٤٦١ مليار جنيه وتضم حوالي ٦٠.٠٠٠ نسمة. ويجري العمل حاليا لتنفيذ مشروعات التطوير في عدد ٦٩ منطقة، تشمل٢٦ درجة أولي و ٤٠ درجة ثانية علي أملاك الدولة والجهات المركزية و ٢ من الدرجة الثالثة و ١ من الدرجة الرابعة، وذلك بمساحة إجمالية حوالي ٦٣٧.٣ فدان وتضم عدد ٢٣٧,٤٣ وحدة سكنية وتضم حوالي ١٦٨.٦٠٠ نسمة.اما مشروعات التطوير في مناطق الدرجة الثانية علي

الأملاك الخاصة فقد تم فتح التراخيص للهدموإعادة البناء كتطوير ذاتي في ١٠٢ منطقة، بمساحة ٧١١.٣ فدان وتضم عدد ٤٥.١٠١ وحدة سكنية، وتضم حوالي ١٧٥ ألف نسمة (٦) .هؤلاء يعيشون حياة لا يتوافر فيها الحد الأدني من الحياة الآدمية. فهم محرومون من المياه النقية والكهرباء والصرف الصحي .

٤- وتؤكد الدراسات والتقارير الرسمية وغير الرسمية ، أن العشوائيات تنتشر كالسرطان في الوطن. وأنها تحولت لأوكار لجميع أنواع الجريمة والإنحراف من اغتصاب إلي قتل وسرقة ومخدرات.

٥- أوضحت دراسة أخرى حول(إسكان محدودي الدخل) أعدها الدكتور أبو زيد راجح الرئيس السابق لمركز بحوث الإسكان والبناء والتخطيط العمراني أن ١٨% من الأسر المصرية تعيش في غرف مشتركة وغير آدمية(٧)

٥- إضافة إلي ذلك هناك دراسة صادرة عن المركز الديموجرافي بالقاهرة ، أعدها كل من الدكتورة نادية حليم والأستاذ الدكتور هشام مخلوف، تشير إلي أن هناك بعض العوامل التي تحدد صورة الأوضاع الحياتية الاجتماعية داخل العشوائيات، ومع استمرار هذه العوامل تستمر الأوضاع بل تتفاقم نظرا لاستمرار نمو العشوائيات ، حيث تشير الدراسة أن النمو السكاني لبعض العشوائيات يرتفع بنسبة ٣٤% سنويا كما هو الحال في عشوائيات قسم السلام بالقاهرة. وفي عشوائيات أخري يصل النمو إلي ٩% سنويا ، ولا يعود سبب النمو إلي الزيادة في المواليد فقط كما تقول الدراسة ، وإنما يعود كذلك إلي استمرار تدفق الهجرة الداخلية(٨)

٦- وهو ما تشير إليه دراسة أخري للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، أوضحت أن الكثافة السكانية في بعض العشوائيات ترتفع إلي ١٢٨ ألف نسمة في الكيلو متر مربع، هذا التكدس في العشوائيات وخاصة في الأماكن المزدحمة ، وإذا عرفنا أن متوسط حجم الوحدات السكنية في المناطق العشوائية يتراوح بين (٣٠ و ٢٦) مترا مربعا استطعنا استنتاج مدي انتهاك خصوصية الأسرة، فنتيجة التلاصق الشديد بين العشش يصبح كل ما يدور داخل العشش أو الحجرات الضيقة مشاعا لدي الجيران، مما يجعل الخصوصية الأسرية مستباحة للمجاورين علاوة علي المارة أيضا، .

(٢٥) المنتجعات السكنية والمشكلة المالية المصرية

عندما يتحدث كثير من المتنفذين فى الحكم والإدارة فى مصر ، حول الحاجة إلى جذب الاستثمار والمستثمرين ، والحاجة إلى منحهم مزيدا من المزايا والإعفاءات الضريبية والجمركية ، وفى تخصيص الأراضى وغيرها ، باعتبارها الوسيلة الوحيدة لإنقاذ الاقتصاد والمجتمع المصرى ، ويردد هذه المعزوفة الجهولة الكثير من الإعلاميين المرتبطة مصالحهم برجال المال والأعمال المصريين أو العرب ، فأن الخبراء الوطنيين يضعون أيديهم على قلوبهم من هذا التيار الذى يخشى أن يذهب بالقيادة الجديدة فى مصر ، إلى نفس المسار والمصير لما ألت به تجربة حسنى مبارك ومن قبله أنور السادات .

ومن هنا تأتى أهمية الدراسات البديلة التى نقدمها أستنادا على نتائج التحليل الاجتماعي لخرائط السكن والسكان خلال الثلاثين عاما الماضية ؛ والتى تمثل حجر الزاوية في التعرف علي نمط وطبيعة توازنات القوى الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية في المجتمعات الإنسانية عموماً ؛ والمجتمعات النامية علي وجه الخصوص

وتعتبر دراسات حصر الأصول والممتلكات الخاصة ؛ سواء تلك ذات الصلة المباشرة بالنشاط الاقتصادي في كافة فروعه و مجالاته (الصناعية – الزراعية – الخدمية – التجارية .. إلخ) المدخل الأولى للتعرف علي هيكل القوى الاجتماعية ؛ و درجة تأثير و فاعلية هذه القوى وقياداتها في التوجه السياسي للدولة وألية عمل الهيئة التشريعية ؛ بالنظر إلى كون القوانين هي الصياغة اللفظية لحقائق القوى الاجتماعية والسياسية في الدولة والمجتمع ؛ وهو ما ينطبق إلي حد كبير على القانون الدولي والعلاقات الدولية.

وتتخذ عمليات الحصر والتقييم **عدة أشكال وأساليب**؛ فقد تعتمد على أدلة الشركات الذي تصدره بعض المؤسسات و المصالح الحكومية (مصلحة الشركات – اتحاد الصناعات – اتحاد الغرف التجارية – هيئة الاستثمار والمناطق الحرة ... إلخ)؛ وقد تعتمد علي عمليات الحصر والإحصاء المباشرة التي يقوم بها الباحثون؛ خاصة لتلك الأنشطة التي يغيب عنها نظام إحصائي أو رقابي دقيق ومنضبط (كما هو الحال في قطاع البناء والتشييد).

كما تقدم البيانات الخاصة بالنشاط المصرفي والائتماني للبنوك العاملة في الدولة؛ مؤشرات ذات دلالات هامة في تتبع حجم الأصول والممتلكات العينية أو النقدية واتجاهات تراكمها أو انحسارها.

وبالمثل فإن التغيرات التي قد تنشأ في الأصول والممتلكات بفعل السياسات العامة والحكومية الجديدة (كسياسة الخصخصة وبيع الأصول والممتلكات الحكومية) تؤدي إلي تغير شكل خريطة توزيعات القوى الاقتصادية ؛ بل وتذهب أبعد من ذلك إلى ما يصاحب عادة عمليات نقل الملكية من تغيير في طبيعة النشاط ومن ثم انخفاض حصة أنشطة (كالصناعة مثلاً أو الزراعة) لصالح الأنشطة العقارية.

وأخيراً فإن ما جرى في **الحالة المصرية** من استخدام الأراضي المملوكة للدولة وتخصيصها بطرق مختلفة – لا تخلو كثيراً من فساد – قد أدت إلى توزيع جديد للثروات و الدخول؛ وساهمت في تعزيز دور وثقل جماعات السمسرة والمضاربة داخل بنية المجتمع وفي تراكم الثروات في مجالات لا تؤدي إلى توسعات استثمارية إنتاجية بالضرورة.

و يحدونا الأمل في أن إجراء هذا الحصر و الإحصاء و التحليل تحقيق عدة **أهداف :**

الأول : ما يمكن أن نطلق علية الرفع المساحي لمكامن الثروات و الأصول العقارية أو الإنتاجية وفقاً لتطور عمليات الحصر والتحليل وبالتالي التعرف علي خرائط القوى الاجتماعية و الاقتصادية في البلاد.

الثاني : التعرف عن قرب على **أحد مصادر الجباية الضريبية** في إطار منظور أكثر استقامة للعدالة الاجتماعية وفي الصدارة منها العدالة الضريبية.

الثالث : التعرف علي **نمط الاستثمار والتنمية** الذي ساد في مصر طوال الأربعين عاماً الأخيرة خاصة بعد اتباع الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادي عام ١٩٧٤ وحجم تكاليفه علي المجتمع والدولة المصرية.

الرابع : في ضوء هذا التحديد يمكن **تحديد البدائل و السياسات التنموية الجديرة** بالاتباع في المستقبل.

في هذا المقال سوف نركز على الأصول والثروات العقارية ، كجزء من مشروع موسع يهدف إلى تحقيق ما أشرنا إليه من قبل، علنا بذلك نكون قد قدمنا جديدًا في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية نفتح به مسار طويل ومعقد لإجابة عن سؤال مصيري **ما الذى جرى في مصر طوال الأربعين عامًا الأخيرة ؟ فإ**ن هذا الجزء من البحث يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي:

٥- التعرف بصورة أكثر موضوعية وعلمية على إنفاق قطاع من المصريين على هذا النوع من الإسكان.

٦- التعرف على حجم الأراضي المملوكة للدولة التي خصصت لهذا النوع من الإسكان والأسعار التي بيعت بها ومقدار الهدر أو الضياع على الخزانة العامة بسبب التسعير المتدني لهذه الأرض.

٧- تقديم ملامح السياسات التنموية البديلة أمام صانع القرار ، أو راسم السياسة الاقتصادية بشأن كيفية توجيه وتوظيف الفوائض والمدخرات المتاحة للمصريين في الداخل أو الخارج، أو البنوك لصالح توسع استثماري حقيقي في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات والاتصالات وغيرها.

٨- تقدير أولي لحصيلة الضريبة العقارية العادلة على هذا النوع من الإسكان التي من شأنها تعزيز موارد الدولة.

٩- ومحاولة للإجابة عن سؤال هل تمتلك مصر من القدرات والإمكانيات ، ما يؤهلها لتطور إقتصادى فى حال وجود حكومة ونظام حكم أكثر كفاءة يبعدنا عن التسول من هذا البلد العربى أو ذاك أو من غيرها ؟

****

فقد أنتشرت في مصر خلال الأربعين عاماً الماضية ؛ ظاهرة بناء منتجعات سكنية compounds شبة مغلقة ؛ ذات مستويات سكنية و إجتماعية أكثر ثراءً من غيرها من التجمعات السكنية التي أقامتها الدولة المصرية للفقراء والطبقة المتوسطة (مدن السلام – مساكن النهضة – العبور – الشروق – السادات الجديدة – المنيا الجديدة – .... إلخ)

وقد تميزت هذه المنتجعات السكنية الجديدة **بعدة خصائص ومميزات** أبرزها :

١. أنها تكاد تكون مجتمعات مغلقة علي سكانها يحيطها سور وبوابات للحراسة .
٢. أنها وحدات سكنية راقية من حيث البناء (فيلات – قصور) وتتميز بالجمال والإتساع (٢٥٠ متر إلى ألف متر)
٣. أنها ذات تكاليف بناء أعلى وأغلى من تلك الوحدات الخاصة بالمجتمعات العمرانية للفقراء ومتوسطي الدخول ، حيث تتراوح تكاليف البناء في المتوسط بين ألف جنية للمتر المربع إلى ٣٠ ألف جنية للمترالمربع، بينما هي ما بين ٢٠٠ جنية إلى ٤٠٠ جنيه للوحدات الفقيرة والمتوسطة.
٤. أنها تتميز بوجود مساحات فراغية وخضراء لا تقل في المتوسط عن ٤٠% من إجمالي المساحة الكلية المخصصة للبناء.
٥. أنها قد حققت أرباحاً طائلة للشركات المنفذة لهذه المنتجعات السكنية (ومعظمها عربي وأجنبي ومشترك) تقدر بعشرات المليارات من الجنيهات.
٦. والمدهش أنه وفقاً لقوانين الضرائب السابقة ؛ فأن هذه التصرفات الرأسمالية المكسبة لواقعة الربح لم تخضع لضرائب الأرباح الرأسمالية capital gains taxes غير المعمول بها في النظام الضريبي المصري بعد اتباع سياسات الانفتاح الاقتصادي (بدءاً من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ انتهاء بقوانين حوافز الاستثمار رقم ٧ لسنة ١٩٩٨ والقانون رقم ( ) لسنة ٢٠١٥)وخصوصاً بعد تأسيس وتشغيل البورصة المصرية وسوق الأوراق المالية بعد عام ١٩٩٢.
٧. والأن ومع تطبيق قانون الضرائب العقارية رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته بالقانون رقم (١١٧) لسنة ٢٠١٤أصبح من الضروري أن تتحمل هذه الوحدات والمنتجعات السكنية بوقع ضريبي يتناسب مع حالة الثراء التي تميز أصحابها في أطار سياسة ضريبية عادلة توازن بين المكاسب و الأرباح من جهة والعبء الضريبي المتناسب معها وفي سياق عدالة إجتماعية يطالب بها الشعب المصري ويلح في تطبيقها الملايين الذين شاركوا في الثورة المصرية.

وتعتبر دراسات حصر الأصول والممتلكات الخاصة ؛ سواء تلك ذات الصلة المباشرة بالنشاط الاقتصادي في كافة فروعه و مجالاته (الصناعية – الزراعية – الخدمية – التجارية .. إلخ) المدخل الأولى للتعرف علي

هيكل القوى الاجتماعية ؛ و درجة تأثير و فاعلية هذه القوى وقياداتها في التوجه السياسي للدولة وألية عمل الهيئة التشريعية .

لقد صغنا فى هذا البحث مجموعة من المعايير للتقسيم والتمييز بين هذه الوحدات الى أربعة مستويات هي:

١- المنتجعات السكنية Compounds التى هي المجتمعات المغلقة التي تتميز برقي الوحدات داخلها حيث تتنوع الوحدات بين (القصور، الفيلات، التوين هاوس، التاون هاوس)، وتتوافر بداخلها كافة الخدمات، وتتفاوت من حيث المساحة من حد أدنى ٢٥٠متر مربع الى ١٥٠٠متر مربع. وقد أطلق عليها بعض الدارسين منتجعات العزلة Retreat Resort بإعتبارها تجمعات سكنية معزولة عن بقية محيطها الاجتماعي .

٢- المنتجعات السياحية Compound tourism فهي تتميز بوجودها في المناطق الساحلية بالأساس، وتتنوع بين قرى سياحية ، ومنتجعات سياحية، ويقصد بالقرى السياحية: نوع منالوحدات يتمثل في الشاليهات والفيلات والأستوديوهات وعدد الشاليهات بها تمثل النسبة الأكبر من عدد الوحدات ، أما المنتجع السياحي: فالوحدات بها بين الشاليهات والفيلات وعمائر سكنية بها شقق مصيفيه وأستوديوهات. والاستديو " شقة صغيرة متوسط مساحتها ٥٠ م٢ تكفي لأسرة صغيرة ". وقد عرفها بعض الدارسين بأنها المواقع التي توفر الاكتفاء الذاتي وتتوفر فيها أنشطة سياحية مختلفة وخدمات متعددة لأغراض الترفيه و الاستراحة والاستجمام .

٣- التجمعات السكنية: عبارة عن مجموعة من المباني السكنية (عمائر وأبراج) المتجاورة والتي تتوافر بداخلها خدمات، ولا يقتصر تواجد هذه التجمعات على المناطق السكنية الجديدة وتتفاوت من حيث مستوى التشطيب والمساحات التي تتراوح بين ٧٠متر إلى ٤٠٠متر مربع.

٤- التجمعات والمنتجعات المختلطة: فهي تشتمل على مساحة تضم نوعين من العقارات ما بين القصور

٥- والفيلات من ناحية ، والمساكن العادية (أبراج -عمارات) من ناحية أخرى ، مثلما هو الحال في مدينة الشروق والعبور وأكتوبر والقاهرة الجديدة وغيرها من المدن الجديدة.

واستند هذا التقسيم على مجموعة من المعايير هي :-

- المساحة .
- نوع الوحدات من حيث مستوى التشطيب والتجهيز .
- فترات الإقامة .
- الاستقلالية للوحدات .

كما حددنا تمرحلا زمنيا time stages لتكاليف الانتاج من ناحية ، وإيرادات البيع من ناحية أخرى قائمة على التقسيم الزمنى التالى :

الفترة الأولى : من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٩٠ .

الفترة الثانية : من عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠٠٠ .

الفترة الثالثة : من عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠١١ .

ويقوم هذا التقسيم على عدة عناصر ، منها ما يتعلق بمستويات الأسعار ومعدلات التضخم السائدة فى كل فترة من هذه الفترات ، وكذا من زاوية درجة الانتعاش أو الركود السائدة فى سوق العقارات ، وأخيرا درجة إتساع حركات المضاربة على الأراضى والعقارات وإنتشار عمليات تخصيص الأراضى المملوكة للدولة بأبخس الأسعار مصحوبة بشبهات فساد واسعة النطاق خاصة فى الفترتين الإخيرتين .

جدول رقم (٣٣)

إجماليات المنتجعات السكنية بمستوياتها الأربعة التي جرى حصرها وفقاً للسيناريو المنخفض

المستوى	عدد المنتجعات	المساحة الإجمالية المقدرة (بالمتر المربع)	الإيرادات وفقاً للتمرحل الزمني (بالمليار بالجنيه)
المنتجعات السكنية	١٠٠	٥٤,٥٠٢,٧١٩	**٥٩,٣**
المنتجعات السياحية	١٦٨	٦٠,٨٨٠,٥١٢	**٦٤,٥**
التجمعات السكنية	١٠٩	٢٥,٤٦١,١٦٧	**١٠٥,٣**
المختلط	٣٨	٨٩,٧١٦,٠٤٦	**١٨٥,٧**
الإجمالي	٤١٥	٢٣٠,٥٦٠,٤٤٤	**٤١٤,٨**

المصدر : لمزيد من التفاصيل راجع كتاب عبد الخالق فاروق " عشش وقصور .. كم أنفق المصريون على المنتجعات السكنية والسياحية الفاخرة " ، القاهرة ، مركز الأستقلال ، ٢٠١٦ .

ويبقى السؤال قائماً : كم هي أعداد هذه الوحدات بالمنتجعات السكانية الفاخرة ؟ وكم تكلفت علي أصحابها ؟وكم نستطيع أن نحصل منها ضريبياً سواء من الشركات التي حققت الأرباح الطائلة (في صورة ضريبة علي الأرباح الرأسمالية أو ضرائب علي الدخل) أو في صورة ضرائب عقارية سنوية تعزز الخزانة العامة وتسد جزءاً من العجز الضخم في الموازنة العامة؟

وهكذا يبدو واضحا أن المصريين قد أنفقوا طوال الثلاثين عاما الماضية ٤١٥.٠ مليار جنيه كحد أدنى ، على هذا النوع من الإسكان الفاخر جدا ، وهنا يطرح السؤال ما هى الطاقة الكامنة داخل الاقتصاد والمجتمع المصرى ، خاصة إذا تحلى القائمون على الحكم والإدارة برؤية إستراتيجية متكاملة تجاه قضايا التنمية ؟

وعلى الجانب الأخر فإذا طبقنا ضريبة عقارية متواضعة تتراوح بين ألفى جنية إلى خمسة آلاف جنيه للوحدة ، بحسب حجمها ومساحتها ومستوى تجهيزها ، يتحقق للخزانة العام مبلغ يتروح بين خمسة مليارات إلى سبعة مليارات جنيه من بند واحد فقط ، هو ضريبة المبانى الفاخرة سنويا .

(٢٦) السياحة فى مصر .. مصدر للدخل .. ووسيلة أيضا للنهب

(المشكلة فى مصر لم تكن أبدا ندرة الموارد ، بل فى سوء إدارة تلك الموارد)

تعرض الاقتصاد والمجتمع المصرى إلى تبدلات وتغيرات عميقة منذ منتصف عقد السبعينات من القرن الماضى ، وإنتهاج الدولة ما سمى بسياسة الانفتاح الاقتصادى ، متناغمة مع التغيرات الإقليمية والدولية ، وخصوصا بروز الثقل المالى والاقتصادى للدول العربية النفطية فى الخليج وليبيا والجزائر والعراق .

وكان من أهم نتائج تلك السياسة الجديدة ، تبوأ بعض مصادر الدخل والإيرادات مركز الصدارة فى هيكل وبنية الاقتصاد المصرى عموما ، والإيرادات العامة وحصيلة النقد الأجنبى على وجه الخصوص ، وهو ما بات يطلق عليه فى الأدبيات الاقتصادية المصرية والعربية " المصادر الريعية الأربعة " ، وهى قطاعات السياحة والبترول والتحويلات المالية للعاملين فى الخارج ثم أخيرا رسوم المرور فى قناة السويس (١) .

بالإضافة إلى تلك المصادر المالية ، فقد تدفقت إلى مصر كميات هائلة من المساعدات والقروض العربية والأجنبية ، بحيث بلغت هذه التدفقات التى شهدها الاقتصاد المصرى منذ عام ١٩٧٤ حتى عشية الثورة المصرية فى يناير عام ٢٠١١ مايربوا على ٨٥٠ مليار دولار موزعة على النحو التالى :

جدول رقم (٣٤)

قائمة الأموال والتدفقات المالية التي دخلت الاقتصاد المصري منذ عام ١٩٧٤ حتى عام ٢٠١١

م	المصدر	القيمة بالمليار دولار أمريكي
١	تحويلات العاملين المصريين بالخارج	١٦٠.٠
٢	السياحة	١٢٠.٠
٣	دخل قناة السويس	٦٠.٠
٤	البترول	١٢٠.٠
٥	قروض ومعونات أمريكية	١٠٠.٠
٦	قروض ومعونات عربية	٢٠٠.٠
٧	قروض ومعونات أوربية	٦٠.٠
٨	مصادر أخرى	٣٠.٠
	المجموع	٨٥٠.٠

المصدر : من تجميع الباحث.

ولم تكن معظم هذه الموارد والتدفقات معروف من قبل فى بنية وتاريخ الاقتصاد المصرى ، فعلى سبيل المثال لم يكن دخل مصر من عائدات السياحة فى عام ١٩٧٥ يزيد على ١٨٩.٤ مليون جنيه ، بينما كان الناتج المحلى الاجمالى GDP للبلاد يبلغ ٥٢٢٩ مليون جنيه ، بما يعنى أن دخل السياحةلم يكن يمثل سوى ٣.٦% من هذا الناتج (٢) ،

وبالمقابل كان حوالى ٦٠% من هذا الناتج المحلى يأتى من قطاعات الانتاج السلعى وهى الزراعة والصناعة والبترول والكهرباء والبناء والتشييد (٣)، وكذلك الأمر بالنسبة لتحويلات العاملين المصريين فى الخارج .

انتعاش السياحة فى مصر .. ومأزق النموذج التنموى

بعد عام ١٩٧٥ بدأ التغير الكبير والجذرى فى بنية وهيكلية الاقتصاد المصرى ، فتراجعت نسبة قطاعات الانتاج السلعى فى توليد الناتج – وهى العمود الفقرى لأى اقتصاد قوى وحديث – لصالح قطاعات الخدمات المالية والاجتماعية وقطاعات التجارة والتوزيع ، الذى كان تعبيرا عن حقيقتين جوهريتين هما :

- الأول : تغيرات فى مدركات ونمط تحيزات صانع السياسات الاقتصادية المصرية لصالح نمط جديد للنمو والتنمية .
- الثانى : الاستفادة مما تصوره فرص سانحة من التغيرات الإقليمية خصوصا بعد توقيع اتفاقية تسوية مع إسرائيل ، وتنامى قوة والنفوذ المالى لدول الخليج العربية .

ومن هنا جاء قطاع السياحة فى مقدمة إهتماماته من ناحية ، وبالتوافق مع نشأة طبقة إجتماعية رأسمالية جديدة فى مصر ، تميل أكثر إلى قطاعات الخدمات والنشاط العقارى والسياحى ، مدعومة بتمويل هائل من البنوك المحلية والإقليمية ، وفرص للتسويق بدت فيها إسرائيل وتركيا نافذتين مقبولتين خصوصا فى أوربا وأمريكامن ناحية أخرى.
أذن فى ضوء هاتين الحقيقتين ، نما قطاع السياحة فى مصر نموا كبيرا ، ومقابل كل زيادة فى أعداد السائحين والزائرين والوافدين إلى مصر ، كانت الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية فى هذا القطاع تتزايد ، والإيرادات أيضا تتزايد .

وبقدر ما أنتعش قطاع السياحة والسفر إلى مصر بعد عام ١٩٧٤ إنتعاشا كبيرا ، من حيث أعداد السائحين والزوار القادمين إلى مصر ، والليالى السياحية التى يقضونها فيها ، بقدر ما زاد عدد السائحين المصريين المسافرين إلى الخارج سواء فى رحلات الحج والعمرة الدينية (١) الذين تزايد عددهم بصورة ملحوظة من عدة عشرات الآلاف ، إلى أن تجاوزوا عام ٢٠٠٨ حوالى مليون ونصف المليون من المواطنيين المصريين ، ينفقون خلالها حوالى ٣.٥ مليار دولار سنويا (٢) ، أو المسافرين للسياحة فى العالم الخارجى ، والذين قارب عددهم بحلول عام ٢٠٠٨ حوالى مليون مصرى أخر . وقد ترتب على كل هذا :

١– أن زادت الطاقة الفندقية فى البلاد من أقل من ٢٥٠ فندقا عام ١٩٧٥ إلى ١١٢٧ فندقا (قرى سياحية وفنادق عائمة) عام ٢٠٠٢ ثم زادت إلى أكثر من ١٤٤٦ فندقا عام ٢٠٠٨ بطاقة حجرات تزيد على ١٥٠ ألف حجرة تضم حوالى ٢٧٠ ألف سرير ، هذا بخلاف الشقق المفروشة التى إنتشرت فى المدن المصرية الساحلية وغير الساحلية ، ووفرت أكثر من الطاقة المتاحة فى الفنادق ، ولكنها من جانب أخر حفرت سلوكا غير إيجابى لدى الكثير من المصريين .

جدول رقم (٣٥)

تطور الطاقة الفندقية فى مصر خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠١٢

النوع /السنوات	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
أولا : الفنادق والقرى السياحية							
عدد (١)	٨٦٦	١٣٠٧	١٢٧٣	١٢٣٠	١٢٣٩	١٢٠١	١١٤٠
الحجرات	١١٧٥٤٥	١١١٤٢٨	١٢٦٤٢١	١٣١٤٧٦	١٤١١٨٦	١٣١٤٣١	١٢٥٢٣٧
الأسرة	٢٣٥٠٩٠	٢١١٨٠٣	٢٣٧٧٦٨	٢٤٢٨٣١	٢٦٠٠١٣	٢٣٧٩٩٨	٢٣١٩٨٤
ثانيا : الفنادق العائمة							
عدد (٢)	٢٦١	١٧٨	١٤٩	٢١٦	١٩٤	١٢٠	٨٣
الحجرات	١٤٥٦٤	١٠٠٣٤	٨٨٩٥	١٢٤٥٦	١١٨٩٥	٨٣٣٥	٥٠٥٩
الأسرة	٢٩١٢٨	١٩٤٥٠	١٧٤٠٧	٢٣٩٠٦	٢٢٥٥٩	١٦٠٣٢	٩٧٠٨
الإجمالى ١+٢	١١٢٧	١٤٨٥	١٤٢٢	١٤٤٦	١٤٣٣	١٣٢١	١٢٢٣

المصدر : الكتاب الإحصائى السنوى لعام ٢٠١٤ ، مرجع سابق ، ص ٤٠٣ .

٢- هذه الطاقة الفندقية التى تربوا على ٢٧٠ ألف سرير يضمها حوالى ١٤٠٠ فندق وقرية سياحية ، كونت من جانب أخر جماعات مصالح شديدة القوة والبأس ، حريصة دائما على تعظيم أرباحها ، وتقليل حجم الأعباء الضريبية التى تتحملها ، خصوصا أن كثير من رجال الحكم والإدارة فى عهد الرئيس المخلوع حسنى مبارك وأقربائهم ، كانوا هم من كبار المستثمرين فى هذا القطاع السياحى والبارزين فيه ، وليس أقلهم السيد حسين سالم ونجلى الرئيس وكبار رجال الحكم والوزراء .

٣-كما أنتشر عمل شركات الطيران الخاصة والأجنبية لتصل إلى ٤٣ شركة ، بالإضافة إلى شركة مصر للطيران ، كما أتسعت دائرة العاملين ، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة بأنشطة السياحة وخدماته لتصل إلى مليون شخص عام ١٩٩٩ ، زادوا إلى حوالى ٢.٠ مليون شخص فى نهاية عام ٢٠٠٨ ، كما جرى حصر حوالى ١١ صناعة مرتبطة بخدمات السياحة (ليس من بينها الصناعات الجلدية والعاديات والنحاسية وغيرها) (١٠) .

٤-وهكذا زاد عدد الشركات العاملة فى مجال السياحة بكافة أنواعها (الدينية – الترفيهية – الثقافية وغيرها) من ١٨٠ شركة عام ١٩٧٥ إلى ٥٠٢ شركة عام ١٩٨٥ ، ثم إلى ٨٩٢ شركة عام ١٩٩٧ ، ثم إلى ٩٩٠ شركة عام ٢٠٠٠ ، زادات إلى ١٤٠٩ شركة عام ٢٠٠٧ ، وفى عشية الأزمة المالية العالمية وتأثراتها السلبية على قطاع السياحة فى العالم كله ، كان عدد الشركات المصرية العاملة فى مجال السياحة قد بلغ ١٧٠٠ شركة ، من جميع

الأنواع والفئات ** تركز معظمها فى خمسة محافظات هى **(القاهرة والإسكندرية والدقهلية والجيزة والشرقية)**، يعمل بها حوالى ٦٠ ألف إلى ٧٠ ألف عامل ومشتغل (٤).

٥-وخلال الفترة الأولى لهذا الانتعاش السياحى (١٩٧٥- ١٩٨١) بلغ حجم العوائد المحققة من قطاع السياحة للاقتصاد المصرى حوالى ٢٢٣٠ مليون جنيه (أى حوالى ٥.٥ مليار دولار بأسعار الصرف وقتئذ) ، أى بمتوسط ٣٥٠ مليون جنيه مصرى سنويا ، وهو مبلغ كبير فى ذلك الوقت (٦)، ثم استمر فى التزايد عاما بعد أخر، فبلغ ٤.٣ مليار دولار عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، ثم زاد إلى ١٠.٨ مليار دولار عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ (٧) حتى قارب عشية ثورة ٢٥ يناير حوالى ١٢.٣ مليار دولار .. كما زاد عدد السائحين والزوار إلى مصر من حوالى ٦٠٠ ألف سائح عام ١٩٧٥ ، حتى قارب ٦ مليون سائح عام ٢٠٠٢ ، وزاد بعد ذلك حتى بلغ ١٤.٧ مليون سائح وزائر عام ٢٠١٠ ، وإن أخذ منحى هبوطيا بعد الثورة بسبب التداعيات الأمنية(٧) .

٦-كما زاد عدد السائحين والزوار إلى مصر من حوالى ٦٠٠ ألف سائح عام ١٩٧٥ ، حتى قارب ٦ مليون سائح عام ٢٠٠٢ ، وزاد بعد ذلك حتى بلغ ١٤.٧ مليون سائح وزائر عام ٢٠١٠ ، وإن أخذ منحى هبوطيا بعد الثورة بسبب التداعيات الأمنية (٨) .

وقد شكلت هذه الحركة البشرية والاقتصادية الهائلة ، أحد أهم مصادر الدخل الأربعة للنقد الأجنبى فى الاقتصاد المصرى (البترول – السياحة – تحويلات العمالة المصرية فى الخارج – رسوم المرور فى قناة السويس) ، والتى عززت ما أصبح يطلق عليه فى الأدبيات الاقتصادية المصرية " الإتجاه الريعى " (٩) .

الأول : التشريعات(حيث صدر أكثر من ثمانى قوانين للاستثمار فى مصر بدءا من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ مرورا بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ والقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ، المعدل بدوره بالقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٢ والقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٤ والقانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٥ حتى القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٥) ، كلها تشجع وتوفر حوافز للاستثمار فى كثير من المجالات وفى مقدمتها قطاع السياحة) .

الثانى : التمويل (حيث فتحت البنوك محافظ إقراضها لقطاع الأعمال الخاص عموما والإقراض فى الاستثمار السياحى والعقارى خصوصا) .

****تصنف شركات السياحة بين ثلاثة فئات هى : أ و ب و ج ، ولكل منها مجتاها المسموح به ، فالأولى يسمح لها بالعمل فى كافة مجالات النشاط السياحى بما فى ذلك تنظيم رحلات الحج والعمرة ، أما الفئة (ب) فهى محصورة فقط فى إصدار وبيع تذاكر السفر بكافة أنواعها الجوية والبحرية والبرية ، أما الفئة (ج) فهى متخصصة فقط فى النقل السياحى وتشغيله .**

وهنا نستطيع أن نشير إلى ثلاثة عناصر أساسية حظى بهم قطاع السياحة والمستثمرين فى مصر وهى :

الثالث : الحماية السياسيةعبر مشاركة كبار المسئولين وأقربائهم فى هذا النشاط السياحى ، وبالتوازى مع هذا فتحت خزائن البنوك المصرية – التى كان ولا زال يسيطر عليها البنوك الحكومية – لتمويل أنشطة القطاعات سريعة العائد مثل النشاط العقارى والنشاط السياحى ، وقطاعات التجارة والخدمات ، خصوصا لرجال المال والأعمال الجدد ، فزادت حصة هذه الطبقة من الأئتمان والقروض المصرفية من ٣.٧% من إجمالى القروض الممنوحة من البنوك عام ١٩٧٠ إلى ١٥% عام ١٩٧٩ (بقيمة ٧٩٨ مليون جنيه) ، وبحلول عام ٢٠٠٤ كان الممنوح لأنشطة القطاع الخاص ورجال المال والأعمال عموما من التسهيلات والقروض المصرفية يزيد على ٨٠% من إجمالى المحافظ الإئتمانية للبنوك العاملة فى مصر سواء كانت بنوكا عامة أو بنوك خاصة أو مشتركة أو حتى أجنبية بمبالغ زادت على ٣٥٠ مليار جنيه مصرى ، كان نصيب القطاع السياحى منها ٢٠% تقريبا من هذه القروض والتسهيلات (٥).

المصـــــــدر : الجهـــــاز المركـــــزى للتعبئـــــة العامـــــة والإحصـــــاء ، الكتـــــاب الســـــنوى لعـــــام ٢٠١٤ ، القـــــاهرة ، ســـــبتمبر ٢٠١٤ ، ص٤٠٢ .

سائحين وتوزيعاتهم بحسب المناطق خلال الفترة من ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١٣ (بالآلف)

الدول	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
	١٣٢٢	١٤٩٦	١٧٠٣	١٩٢٢	١٩٦٠	١٩٥٥	١٨٧٩	٢٠٩٢	١٨٠٢	٢٢٧٠	١٧٦١
	٢١.٩%	١٨.٥%	١٩.٨%	٢١.٢%	١٧.٧%	١٥.٢%	١٥.٠%	١٤.٢%	١٨.٣%	١٩.٧%	١٨.٦%
	٤٢٠٤	٥٩٢٠	٦١٢٠	٦٢٦٠	٧٩٣٩	٩٦٢٢	٨٤١٦	١١١٧٧	٧٢١١	٨٤١٦	٦٩٧٦
	٦٩.٥%	٧٣.١%	٧١.١%	٦٨.٩%	٧١.٦%	٧٥.٠%	٦٧.١%	٧٥.٩%	٧٣.٢%	٧٣.٠%	٧٣.٧%
	١٨٨	٢٥٧	٢٩٨	٣٤٠	٤٣٠	٤٨٦	٤٨٩	٥٦٣	٢٨٧	٢٨٥	٣٤٠
	٣.١%	٣.٢%	٣.٥%	٣.٧%	٣.٩%	٣.٨%	٣.٩%	٣.٨%	٢.٩%	٢.٥%	٣.٦%
	٣٣١	٤٣١	٤٨٧	٥٦١	٧٦٢	٧٧٢	١٧٥٢	٨٩٩	٥٤٥	٥٦١	٣٨٧
	٥.٥%	٥.٣%	٥.٧%	٦.٢%	٦.٩%	٦.٠%	١٤.٠%	٦.١%	٥.٥%	٤.٩%	٤.١%
	٦٠٤٥	٨١٠٤	٨٦٠٨	٩٠٨٣	١١٠٩١	١٢٨٣٥	١٢٥٣٦	١٤٧٣١	٩٨٤٥	١١٥٣٢	٩٤٦٤

وبرغم ملاحظاتنا النقدية على تلك الأرقام والإحصائيات الرسمية المصرية لأسباب سوف نعود لشرحها بعد قليل ، إلا أن هذه الأرقام – بنسبة خطأ تتراوح بين ٥% إلى ١٠% – تشير إلى حقائق اقتصادية وسياسية على درجة عالية جدا من الأهمية وهى :

٣- أن معظم السائحين إلى مصر يأتون من الدول الأوربية بنسب تتراوح بين ٧٠% إلى ٧٥% فى المتوسط سنويا ، ويأتى فى صدارة هؤلاء الإيطاليون والروس .

٤- ومن بعدهم يأتى السائحون العرب بنسب تتراوح بين ١٥% إلى ٢٠% فى المتوسط سنويا ، وإذا أخذنا بعين الإعتبار أعداد النازحين العرب من مناطق المنازعات والحروب مثل الكويتين أثناء غزو صدام حسين للكويت عام ١٩٩٠ ، وأزمة العراق بعد الغزو الأمريكى لهذا البلد عام ٢٠٠٣ ، ثم أخيرا المأسأة السورية الجارية منذ أكثر من خمس سنوات ، ومن قبل هؤلاء ملايين الأخوة السودانيين ، ودفعت بملايين الأشقاء العرب من هذه الدول للنزوح إلى مصر فى صورة سياحة أو إقامة مؤقتة مما يدفع السلطات الأحصائية الرسمية إلى إدراج الكثيرين منهم فى صورة سائحين ، كل هذا يجعل الأرقام محل شك كبير .

٥- يأتى بعد هؤلاء السائحون الأمريكيون بنسب تدور حول ٣.٠% إلى ٤.٥% سنويا .

٦- وأخيرا السائحون من جنسيات أخرى متعددة كالصينيون واليابانيون وغيرهم وهؤلاء لا يزيدون فى المتوسط على ٥.٠% إلى ٦.٥% سنويا .

٧- وقد أمضى هؤلاء السائحون – وفقا للتعريف الواسع لمفهوم السائح الذى أخذت به الأجهزة الإحصائية الرسمية المصرية – حوالى ١٤٧ مليون ليلة سياحية عام ٢٠١٠ ،أنخفض بعد ثورة يناير إلى أقل من ٩٤.٤ مليون ليلة سياحية عام ٢٠١٣ ، وكان توزيعها بين مجموعات السائحين يتوازى تقريبا مع التوزيعات السابقة لأعدادهم

٦-هذا الانتعاش الدائم لقطاع السياحة طوال الأربعين عاما الماضية ، كانت تقطعه بصورة قاسية بعض أحداث العنف فى مصر فى دورات متعاقبة (١٩٨١ – ١٩٩٢ حتى ١٩٩٧ – ٢٠١١ – ٢٠١٣ حتى اليوم) ، هذا بخلاف تأثير بعض الأزمات الاقتصادية الرأسمالية الدولية (٢٠٠٨ وما بعدها) ، فتؤدى إلى أنهيار القطاع السياحى فى مصر بصورة مؤلمة سواء على المستثمرين فى هذا القطاع ، أو العاملين فيه الذين يتعرضون لبطالة قاسية لفترات طويلة .

مخاطر الاعتماد على هذا النوع من التنمية .. وكيف جرت عمليات النهب وتحويل الأموال

من نافلة القول التأكيد على ما سبق ونبه إليه معظم أساتذة الاقتصاد التنموى – وليس اقتصاد البورصة وسوق الأوراق المالية – فى مصر بشأن المخاطر والأضرار الناجمة عن الاعتماد المتزايد على مثل هذا النوع من الإيرادات لعدة أسباب :

الأول : أن هذا النوع من الموارد هشة جدا لأى أحداث داخلية أو إقليمية أو حتى دولية (مثل الأزمات الاقتصادية الدولية) ، خصوصا وأن مصر والمنطقة العربية عموما لم تخرج أبدا من دائرة الإستهداف العدائى من جهة ، ولا التأثيرات المتتالية للصراع العربى – الصهيونى ، واستمرار إحتلال إسرائيل للأراضى العربية فى لبنان وسوريا وفلسطين ، مما يدخل المنطقة فى دورات عنف ومقاومة تؤثر تأثيرا دراميا على قطاع السياحة بأكثر ما يكون لبقية القطاعات .

الثانى : أن الصراع مع إسرائيل – حتى لتلك الدول العربية التى وقعت إتفاقيات تسوية معها – قد تداخل معه صراع داخلى متكرر أوصل البلاد إلى حافة الحروب الأهلية ، وبالتالى جعل كل نجاحات هذا القطاع فى مهب الريح ، مثلما حدث مثلا بعد تفجير حافلة سائحين كوريين فى طابا فى فبراير عام ٢٠١٥ ، أو غيرها من الأحداث الإرهابية فى سيناء وفى القصر منذ عدة شهور .

الثالث : أن غياب التدقيق وأسلوب محاسبة الشركات السياحية ، جعل من السهل عليها التلاعب بنصيب الخزانة العامة من الضرائب أو الرسوم ، أو حصيلة النقد الأجنبى الوارد إلى البنوك المصرية ، فقد دأبت كثير من هذه الشركات على التعامل المزدوج مع الوفود والرحلات السياحية من بلاد المنبع أو من خلال شريك ثالث – سواء كانت شركات تركية إو إسرائيلية – للمحاسبة المالية وحساب التكاليف بعيدا عن الحقيقة ، ومن ثم يجرى إيداع جزء من الحصيلة بالنقد الأجنبى فى حسابات بالبنوك الأجنبية ، بما يحرم السلطات النقدية المصرية من تلك الأموال .

الرابع : الأخطر والأهم أن هذا النشاط قد خلق طبقة إجتماعية – تماما كما الوكلاء التجاريون – مرتبطين بصورة كبيرة بمفهوم معين للإستقرار والبعد عن المشاكل والصراعات فى المنطقة وربما العالم ، وهم بالتالى عنصر ضاغط على صانع السياسة المصرية لتوجيه تلك السياسات بعيدا عن المشكلات بما فى ذلك الحقوق الفلسطينية والقضية الفلسطينية والحقوق العربية وغيرها ، وبأخذ هذا العنصر فى الإعتبار نستطيع تفهم القيود والعناصر الموجهة للسياسات المصرية الدولية والإقليمية ، وهو حديث يطول فيه الشرح .

الخامس: أن هذا النشاط السياحى الكبير فى مصر ، وربما فى بعض الدول العربية الأخرى ، بقدر ما إستجلب موارد مالية للاقتصاد ، بقدر ما إستنزف موارد أخرى كان من الممكن لو توافرت رؤية إستراتيجية للتنمية مختلفة لنقلت الأوضاع الاقتصادية فى مصر نقلة نوعية هائلة ، فعلى سبيل المثال ، وتحت تأثير لوبى المصالح العقارية الطاغى ، وإستغلالا لرغبة كثير من المصريين الذى تحقق لهم فوائض ومدخرات مالية سواء من عملهم خارج مصر أو داخلها ، توجهت عشرات المليارات من الجنيهات والدولارات المتاحة للاستثمار فى الإسكان الفاخر جدا وفى المنتجعات السياحية تلبية للطلب الجديد على هذا النوع من النشاط

الاقتصادى ، فبلغ عدد تلك المنتجعات التى أمكن حصرها حوالة ١٦٤ منتجعا ، و حجم مشتريات للمصريين طوال الثلاثين عاما الماضية (١٩٨٠ – ٢٠١٠) من هذه الوحدات السياحية الفاخرة تجاوزت ٦٤.٥ مليار جنيه مصرى ، بقدر الأرباح الضخمة – المعفاة من الضرائب وخصوصا الضرائب الرأسمالية والعقارية – التى تجاوزت فى هذا النوع فقط من الاستثمار ما يزيد على ٣٥.٠ مليار جنيه على الأقل (١١) .

السادس :وفقا للتعريف الإجرائى والإحصائى الذى تتخذه الأجهزة الإحصائية الرسمية فأن تعريف السائح هو : (هم الأشخاص القادمون بطريق مشروع لزيارة مصر مدة لا تقل عن ٢٤ ساعة ولا تزيد على ٩٠ يوما لأى من الأغراض التالية : الترفيه – العلاج – الدراسة – الرياضة – لقاءات العمل –زيارة الأسرة – ركاب الرحلات السريعة بالبحر) ، ويستبعد من تعبير السائحين القادمون للعمل والعابرون بدون توقف .وهذا التعريف الواسع هو المسئول عن إظهار النشاط السياحى فى مصر بهذا التطور والزيادة الكبيرة خلال السنوات العشرين الماضية ، سواء بسبب أزمات النزوح العربى التى سبق وأشرنا إليها أو غيرها ، مما يجعلنا نتريث فى تقييم هذا النجاح المشار إليه من المصادر الحكومية والرسمية فى مصر .

هوامش

(١) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى كتابنا " اقتصاديات الحج والعمرة .. كم ينفق المصريون على الحج والعمرة " ، القاهرة ، مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية ، ٢٠١٢ .

(٢) المرجع السابق ، خاصة الفصل الثالث .

(٣) مجلس الشورى ، تقرير عن " مستقبل مصر سياحياً " لجنة الثقافة والإعلام والسياحة ، القاهرة ، دور الإنعقاد العادى (١٩) مضبطة الجلسة (٣٨) بتاريخ السبت ٢٠ مارس ١٩٩٩م ، ص ٥٥

(٤) مركز المعلومات وطعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، منشورة بجريدة المصرى اليوم بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٨م .

(٥) بنك مصر ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، ١٩٨٥ ، ص ٢٤ .

(٦) عبد الخالق فاروق " الاقتصاد المصرى من عهد التخطيط " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢١ .

(٧) مركز معلومات مجلس الوزراء ، منشورة بجريدة المصرى اليوم بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٢ .

(٨) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب السنوى لعام ٢٠١٤ ، القاهرة ، سبتمبر ٢٠١٤

(٩) من أبرز وأوائل من كتبوا فى هذا الموضوع الأستاذ الدكتور محمد دويدار فى كتابه "الإتجاه الريعى فى الإقتصاد المصرى " ، الأسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٨٢ ، ومن بعده برزت كتابات الأستاذ الدكتور محمود عبد الفضيل " ....

والدكتور جلال أمين " ....

(١٠) مجلس الشورى المصرى " مستقبل مصر سياحيا " ، تقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة ، دور الإنعقاد العادى (١٩) ، مضبطة الجلسة (٣٨) ، السبت بتاريخ ١٩٩٩/٣/٢٠ ، ص ٧٢ .

(١١) لمزيد من التفاصيل حول المنتجعات السياحية وتوزيعاتها ومشتريات المصريين منها أنظر كتابنا : " عشش وقصور .. كم أنفق المصريون على المنتجعات السكنية والسياحية الفاخرة " ، القاهرة ، مركز الاستقلال ، ٢٠١٦ .

(٢٧) اقتصاد الكرتونة .. ومأزق نموذج التنمية فى مصر

اعتاد القطاع الأوسع من المصريين فى العقود الأربعة الماضية (١٩٧٥- ٢٠١٥) ، على إستخدام تعبير " الكرتونة " الانتخابية ، لوصف حالة الرشاوى التى تجرى من الجماعات السياسية عموما ، ولدى التنظيمات " الإسلامية " خصوصا ، وفى طليعتها تنظيم الأخوان " المسلمين " ، بحيث باتت ممارسة شبه معتادة من جانب أفراد وكوادر هذه المجموعات السياسية سواء من الحزب الحاكم قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ ، أو من غيرها ، إستغلالا لحالة الفقر المنتشرة بين قطاعات واسعة من السكان ، وأقتناصا لأصواتهم فى الدوائر الانتخابية المختلفة وقتما تحل لحظة الاستدعاء الانتخابى .

والحقيقة أن هذه الظاهرة التى أخذت فى الاتساع والانتشار منذ منتصف السبعينات من القرن العشرين ، قد أرتبطت بعدة عوامل متضافرة ومتكاملة ، لعل أهمها زيادة رقعة الفقر والحرمان ، وتدهور مستوى المعيشة لقطاعات واسعة من المهمشين من ناحية ، مقابل إنسحاب الدولة عمليا من تقديم الخدمات الحيوية وتوفير مظلة فعالة للحماية والآمان الاجتماعى من ناحية ثانية ، مع تنامى نفوذ الجماعات الدينية السلفية وتنظيم الإخوان " المسلمين " بصورة كبيرة مدعومة من جمعيات ودول عربية خليجية ، ومحاولتها ملأ الفراغ الذى نتج عن إنسحاب الدولة من أدوارها ووظائفها الحيوية من ناحية ثالثة .

وبرغم إنكسار تنظيم الإخوان " المسلمين " فى مصر وكثير من الدول العربية بعد الثلاثين من يونيه عام ٢٠١٣ ، وبعد تجربتهم المريرة فى حكم مصر ، وإنتفاضة المصريين ضدهم فى هذا التاريخ ، فأن المثير للدهشة هو تنامى وإتساع ظاهرة " الكرتونة " ، التى تقدمها جهات عديدة فى الدولة المصرية ، بدءا من الجيش والشرطة ، مرورا ببيت الزكاة ، إنتهاءا بوزارة الأوقاف والجمعيات الأهلية التابعة لوزارة التضامن الاجتماعى وغيرهم .

وهنا يثور السؤال : لماذا أتسع نطاق هذه الممارسة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر ؟ وما هى علاقتها بما يسمى فى الأدبيات الاقتصادية الحديثة التى زرعتها مؤسسات التمويل الدولية بشبكات الآمان الاجتماعى ومظلة الحماية الاجتماعية ؟

هذا ما سنحاول الإجابة عليه فى هذه الدراسة .

أولا : بروز وتطور ظاهرة اقتصاد الكرتونة

بادىء ذى بدأ ينبغى التمييز بين ثلاثة مفاهيم مختلفة ، وإن كانوا يتلامسون ويتقاطعون فى بعض المواقع والنقاط وهى :

الأول : العمل الخيرى والتطوعى .

الثانى : اقتصاد الكرتونة .

الثالث : مفهوم شبكات الأمان الاجتماعى ، أو شبكات الحماية الاجتماعية .

فإذا كان العمل الخيرى والتطوعى قديم بقدم المجتمعات الاسلامية والمسيحية والانسانية عموما ، سواء عبر نظام الوقف الإسلامى أو المسيحى ، أو من خلال نظم " الزكاة " و " العشور " ، فأن اقتصاد

الكرتونة هو نمط حديث نسبيا ، يبدأ وينتهى بأهداف سياسية لمن يمارسه ، سواء كان من يمارسه جماعات سياسية مختلفة ، أو اجهزة ومؤسسات الدولة المصرية الرسمية .

وإذا رغبنا فى التعرف على البدايات الأولى لظاهرة " الكرتونة " فى الحياة المصرية خلال الخمسين عاما الماضية ، وتحديدا منذ مطلع عقد السبعينات من القرن العشرين ، الذى تعطلت فيه جهود ومسارات التنمية ، بعد العدوان الإسرائيلى على مصر وبعض الدول العربية فى الخامس من يونيه عام ١٩٦٧ ، وبهذا التوقف والتعثر ، وتركز الجهد المصرى فيما أطلق عليه " إزالة آثار العدوان " ، و " لاصوت يعلو على صوت المعركة " ، وما صاحبهما من عمليات حشد وتعبئة للموارد الاقتصادية المتاحة من أجل إعادة بناء الجيش المصرى الذى تعرض لهزيمة قاسية ، وتوقفت معها جهود تحسين مستوى الخدمات التعليمية والصحية ، وتدنت مستويات التشغيل والانتاج ، وإستقرت بالتالى عند نقطة من الزمن هى لحظة العدوان الإسرائيلى فى ذلك التاريخ .

وبإنطلاق حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ، بدأ مسار مختلف نوعيا فى الحياة السياسية والاقتصادية المصرية تجسدت فى أربعة عناصر أساسية هى :

الأولى : بداية تخلى الدولة المصرية وأجهزتها – تحت قيادة الرئيس الأسبق أنور السادات – عن التخطيط الاقتصادى ، والإنغماس فى سياسة جديدة أطلق عليها " الانفتاح الاقتصادى " ، مستهدفة إلحاق مصر سياسيا وأقتصاديا وثقافيا بالغرب الرأسمالى عموما ، والولايات المتحدة الأمريكية خصوصا .

الثانية : إطلاق يد الجماعات الدينية عموما ، وتنظيم الأخوان " المسلمين " فى الحياة المصرية وإستعادته للروح بعد أن كاد يذهب تماما فى طى النسيان .

الثالثة : إطلاق حملة عداء إعلامية وسياسية منظمة ضد ما أسماه " إشتراكية الفقر " وكل ما يمت بصلة للتجربة الناصرية وميراثها فى التحيز الاجتماعى للفقراء ومحدودى الدخل ، ورفع شعارات من قبيل " تخفيف العبء عن الدولة " و " ترشيد مجانية التعليم " ، و " ترشيد الدعم " وغيرها من الشعارات الضالة والمضللة .

الرابعة : فتح الباب على مصراعيه لحركة هجرة ونزوح هائلة لملايين المصريين ، للسفر والعمل فى البلاد العربية النفطية والخليجية من ناحية وبلاد المهاجر البعيدة فى أوربا وأمريكا وكندا وإستراليا من ناحية أخرى ، وخلال أقل من أثنتى عشرة سنة (١٩٧٤– ١٩٨٦) كان ما يقارب ٢١ مليون من المصريين قد أستخرجوا وثائق سفر(١) بما يكاد يعادل ثلث السكان فى البلاد ، على أمل الهجرة والعمل فى البلاد النفطية ، ومغادرة البلاد فيما أطلقنا عليه " حلم علاء الدين النفطى " ، فى ظاهرة غير مسبوقة فى تاريخ المجتمعات الإنسانية المعاصرة (٢) .

وبتفاعل هذه العوامل الأربعة على مدى أربعين عاما فى مصر ، تبلورت ملامح جديدة تماما فى البلاد ، سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى ، أو حتى الثقافى والاجتماعى . سوف نتوقف عند واحدة منها هنا ، وهو الملمح الاقتصادى .

وبقدر ما أدت عمليات الهجرة المؤقتة ، أو الدائمة للعمال والمهنيين المصريين إلى البلدان العربية النفطية وبلدان المهاجر الأوربية والأمريكية إلى حركة تدفقات مالية من الخارج إلى داخل البلاد ، وما ترتب عليها من تحسن مستوى معيشة مئات آلاف الأسر المصرية (تملك عقارات ووحدات سكنية – تملك سيارات وأجهزة معمرة وغيرها) ، بقدر ما أدت إلى تعرض الاقتصاد المصرى إلى موجات تضخم وإرتفاع أسعار جامحة أدت إلى تدهور مستوى معيشة ملايين الأسر الأخرى ، خصوصا فى الإحتياجات الأساسية كالغذاء والمسكن ، والخدمات الحيوية كالتعليم والصحة وغيرها .

وصاحب ذلك – للأسف – تراجع قوى الانتاج فى مصر ، وإتساع الإختلالات الهيكلية فى بنية الاقتصاد المصرى ، فى غير صالح قطاعات الانتاج السلعى (كالزراعة والصناعة والكهرباء والطاقة) ، لصالح قطاعات الخدمات والتجارة والبناء والتشييد والمصارف والبنوك والمال ، مما زاد من الفجوة ، ودفع بفئات واسعة إلى حد العوز والفقر .

والمصيبة أن هذه التغيرات قد تزامنت مع تحولات عميقة فى السياسة المصرية ، سواء بإندفاعها لإتباع آليات السوق ، والتحرر من مفهوم التخطيط الاقتصادى ، ورفع شعارات " تحمل المواطنين لبعض الأعباء " كما سبق وأشرنا ، مما ترتب عليه إنسحاب الدولة تدريجيا من دعم وتطوير أهم القطاعات الخدمية الحيوية كالتعليم والصحة ، ومراقبة الأسواق وضبط الأسعار ، مما أوقع بملايين المصريين سواء فى المدن أو الريف إلى وهدة الفقر والعوز .

وقد كشفت الدراسات الرسمية حول إنتشار المناطق العشوائية فى مصر عاما بعد أخر، حتى بلغ عددها ٨٦٩ منطقة عشوائية فى عام ٢٠٠٦ ، يتركز بها حوالى ١٣.٧% من سكان محافظة الدقهلية ، و ٩.٦% من سكان محافظة الشرقية ، و ٨.٦% من سكان محافظة القاهرة ، وهكذا فى بقية المحافظات (٣)لقد كانت الدولة طوال الفترة الناصرية (١٩٥٢–١٩٧٠)، تقوم عبر إنتهاج سياسات التخطيط بضبط إيقاع الحياة والأنشطة الاقتصادية ، سواء ما تعلق منها بضبط والسيطرة على الأسواق ، أو ضبط الاستهلاك ، ومن خلال دورها كمنتج مرجح وتاجر مرجح (التوزيع) ، فحافظت خلال عقدين من الزمان على قدر من التوازن المعقول بين الأجور والمرتبات من جهة ، وبين الأسعار والاستهلاك من جهة أخرى (٤) .

كما كان لمجانية قطاعى التعليم والصحة ، دورها فى تخفيف الأعباء عن الأسر المصرية ، والأن وبعد الانفتاح الاقتصادى ، لم تعد الدولة راغبة فى إطار تحيزاتها الاجتماعية الجديدة لرجال المال والأعمال والسماسرة والمستثمرين ، فى تحمل الجزء الأعظم من هذه الأعباء ، وتركتها لعوامل السوق وآليات العرض والطلب .

وهنا تسرب تنظيم الإخوان " المسلمين " فى ظهوره الثالث (١٩٧١–٢٠١٣) ، وبقية الجماعات الدينية السلفية ، اللتين طالما أعلنتا العداء لكل ما يمثله المشروع الناصرى من تحيز للفقراء والتخطيط الاقتصادى والاشتراكية ، إلى حيث تستطيع أن تخلق ركائز نفوذ سياسى وإجتماعى طويل الأجل ،

مستغلة إنسحاب الدولة المصرية من بعض وظائفها وأدوارها الاجتماعية من ناحية ، وإنتشار حالة الفقر والعوز فى الأحياء الفقيرة والقرى من ناحية أخرى .

وقد أتخذ نشاط هذه الجماعات الدينية – وخصوصا تنظيم الإخوان " المسلمين " – عدة أشكال متكاملة ومتزامنة هى :

الأولى : حركة واسعة ولحوحة لجمع التبرعات وجمع الأموال من الداخل ومن الخارج ، من أجل بناء المساجد التى تعد مركز القيادة والسيطرة ، والتعبئة والحشد والتجنيد ، ودعمتها أموال خليجية وسعودية كثيفة ، وقد بلغ عدد المساجد الأهلية التى جرى بناءها منذ عام ١٩٧٤ حتى عام ٢٠١١ أكثر من ١٥٠ ألف مسجد وزاوية للصلاة فى كافة المحافظات بالمدن والقرى ، وكلها ظلت بعيدة تماما لسنوات طويلة عن سلطة الدولة وخطابها المباشر (٥) .

الثانية : على ضفاف هذه المساجد غالبا نشأت شبكة خدمات إجتماعية واسعة النطاق يديرها أفراد وكوادر هذه التنظيمات والجماعات ومنها :

١– إفتتاح مئات المستوصفات والمستشفيات الصحية ملحقة بهذه المساجد ، تقدم خدماتها لأهالى المنطقة المحيطة بالمسجد بأسعار زهيدة ، فى وقت تنامى فيه سلوك الطمع والجشع لدى كثير جدا من الأطباء فى العيادات الخاصة ، وفى المستشفيات الاستثمارية ، مع تدنى الخدمات الصحية المقدمة للمرضى فى المستشفيات الحكومية ، فأصبحت هذه العيادات " الإسلامية " – وكذلك الملحقة بالكنائس المسيحية – ملاذا لكل مريض فقير لا يقوى على تكاليف العلاج ، ولا يتحمل المعاملة غير اللائقة فى المستشفيات الحكومية ، وهكذا أحتمى الفقراء من الرمضاء بالنار .

٢– إفتتاح آلاف المراكز التعليمية الملحقة بالمساجد – والكنائس – لتنظيم مجموعات للتقوية والدروس الخصوصية بأسعار فى متناول الأسر الفقيرة ، فى وقت كان النظام التعليمى الحكومى المجانى يكاد يلفظ أنفاسه الأخيرة ، وأنتشرت جريمة الدروس الخصوصية كالنار فى الهشيم تأكل ليس فقط الدخول المحدودة للفقراء وأولياء الأمور ، بل الأخطر تدمر قيمة القدوة والإستاذية لدى أجيال وراء أجيال .

٣– أفتتاح عدد كبير من مراكز رعاية الإيتام ورعاية الشيخوخة ، فوفرت مظلة حتى ولو جزئية ومتواضعة لفئات من الناس لا يجدون رعاية من الدولة ومؤسساتها الاجتماعية .

٤– توفير مظلة مساعدات مالية وعينية لكثير من الأسر الفقيرة ، بدأت موسمية (شهر رمضان – عيدى الفطر والأضحى) من حصيلة الأموال والتبرعات التى تتجمع لدى هذه التنظيمات من الداخل ومن الخارج ، وهنا بدأت تظهر ظاهرة " الكرتونة " بالمعنى الذى تداوله المصريون فى العقود الأربعة الماضية ، والتى تحتوى على سلة من السلع الغذائية قد تكفى أسرة مكونة من خمسة أشخاص لمدة أسبوع أو أكثر .

وهكذا كونت هذه الجماعات ، وخصوصا تنظيم الأخوان " المسلمين " – الأكثر حركية وعقلا سياسيا – رصيدا بشريا كبيرا ، يستدعى دائما وقت الضرورة ، وخاصة فى أوقات الانتخابات التشريعية والمحلية .

والحقيقة أن الجماعات السياسية الأخرى ، وخصوصا أعضاء الحزب الحاكم ، لم يتأخروا بدورهم عن إستخدام وسائل الرشوة الانتخابية وعمليات شراء الأصوات ، وتقديم الخدمات لأهالى الدوائر الانتخابية فى أوقات الانتخابات تحديدا ، ثم أنخرط بعضهم فى إستخدام أسلوب " الكرتونة " ، خاصة إذا تزامنت الانتخابات مع شهر رمضان أو الأعياد الدينية .

وهكذا تسابق الجميع على إستغلال فقر الناس الذى صنعته الدولة المصرية بسياستها ، من أجل شراء الذمم وضمائر المواطنيين .

لقد تبين فى دراسة حديثة أجريت عام ٢٠١٣ ، أن الإيرادات السنوية المتاحة لتنظيم الأخوان " المسلمين " فى مصر قد تراوحت بين ٦.٥ إلى ٧.٠ مليار جنيه (٦) ، فإذا عدنا للوراء عقدين من الزمان نستطيع أن نقدر حجم إيرادات هذا التنظيم بعشرات الملايين من الجنيهات ، وهو مبلغ ضخم فى ذلك الوقت كان يتيح لهذا التنظيم التحرك بحرية وسط الفقراء .

كما أظهرت نتائج التحقيقات فى القضية المعروفة بأسم التمويل الأجنبى لمنظمات المجتمع المدنى فى مصر بعد ثورة يناير عام ٢٠١١ (القضية رقم ١١٠ لسنة ٢٠١١) ، بأن جمعية سلفية واحدة هى " أنصار السنة المحمدية " ، قد تلقت أموالا وتمويلا من دولة قطر بلغ ١٨١ مليون جنيه فى عامين فقط ، كما حصلت على ١١٤ مليون جنيه أخرى من جمعية " أحياء التراث الإسلامى " الكويتية (٧) ، وبالمثل حصلت الجمعيات السلفية الأخرى المنتشرة فى طول البلاد وعرضها على مئات الملايين من الجنيهات فى صورة تبرعات .

التمييز بين العمل الخيرى .. واقتصاد الكرتونة

قد يتشابه العمل الخيرى والمساعدات التى تقدمها بعض الجمعيات الأهلية والأفراد والمؤسسات ، واقتصاد الكرتونة فى بعض الجوانب ، ولكنهما يختلفان فى جوانب أخرى عديدة ، ومن أبرز نقاط الإختلاف والتمييز بين المفهومين الأتى :

١- إذا كان العمل الخيرى والتطوعى فى مصر يتفق مع " اقتصاد الكرتونة " فى أنهما يحملان طابع المساعدات العينية والمالية لبعض الفئات الفقيرة والمحرومة فى المجتمع ، إلا أنهما يختلفان فى كون المساعدات التى تقدم من خلال العمل الخيرى والتطوعى لا يستهدف بصورة مباشرة أو غير مباشرة تحقيق غاية سياسية ، سواء فى الأجل القصير أو الأجل المتوسط والطويل، بينما اقتصاد " الكرتونة " ومنذ بداية بروز هذه الظاهرة فى الحياة المصرية الحديثة ، على يد تنظيم الأخوان " المسلمين " ، وبقية الجماعات السلفية الإسلامية ثم المسيحية يتجه إلى تحقيق هدفا سياسيا ، وخلق ركائز أنصار ومؤيدين على المدى القصير والطويل ، إستغلالا لفقر وحرمان المستهدفين به من ناحية ، وأقتناصا لأصواتهم الانتخابية من ناحية أخرى ، وتوسيعا لتجنيد المؤيدين والمتعاطفين مع هذه التنظيمات والجماعات من ناحية ثالثة .

٢- أن تنظيم الأخوان " المسلمين " وبقية الجماعات السلفية ، يديران شبكات الدعم تلك بصورة موازية ومستقلة تماما عن العمل الخيرى الذى تديره الجمعيات غير المنتمية لهما ، حتى لو كان بعض جوانب الدعم والمساعدة المقدمة من هذا التنظيم وهذه الجماعات السلفية يستخدم أحيانا بعض الأشكال والكيانات القانونية والشكلية والنقاط الإرتكازية التى تستخدمها جمعيات العمل الخيرى مثل المساجد أو الجمعيات الأهلية ، فالتقاطع هنا لا يعنى أبدا الاندماج أو الإمتزاج بين القطاعين .

٣- أن اقتصاد " الكرتونة " قد أمتد بعد الانتفاضة الشعبية والعسكرية فى ٣٠ يونيه عام ٢٠١٣ ضد حكم تنظيم الأخوان المسلمين لمصر ، ليشمل مشاركة عدد كبير من مؤسسات الدولة الرسمية (مثل القوات المسلحة والشرطة ووزارة الأوقاف وبيت الزكاة ووزارة التضامن الاجتماعى وغيرها كثير) ، بهدف ملأ الفراغ الذى خلفته " كرتونة " الأخوان المسلمين والمجموعات السلفية ، حتى بلغ عدد هذه الكراتين المقدمة للفئات الفقيرة فى شهر رمضان عام ٢٠١٨ ، أكثر من خمسة ملايين كرتونة ، وإذا أضفنا ما قدم فى الفترة السابقة على شهر رمضان من جانب القوات المسلحة وغيرها من المؤسسات لمعالجة حالات الحرمان الناتجة عن بعض الكوارث والسيول ، أو العمليات العسكرية فى سيناء ما يربوا على ٧ ملايين كرتونة ، والتى يقدر تكاليفها بأكثر من مليار جنيه مصرى ، بعضها مدعومة من رجال الأعمال وإن كانت قليلة .

دعونا إذن نطل على ما تقدمه الجمعيات الأهلية وغيرها من منظمات المجتمع المدنى والتطوعى فى مصر ، لنتعرف اكثر على سمات هذا النشاط ،ومدى تمايزه عن ما أطلقنا عليها " اقتصاد الكرتونة " .

فإذا كان العمل الخيرى فى البلاد ينقسم بين العمل الخيرى والعمل التطوعى ، فقد تبين من واقع المسح المعلوماتى الذى قام به مركز معلومات مجلس الوزراء المصرى عام ٢٠١٠ ، اعتمادا على بيانات مسح النشء والشباب الذى قام بتنفيذه مجلس السكان العالمى بالتعاون مع مركز معلومات مجلس الوزراء عام ٢٠٠٩ ، وكذلك مرصد أحوال الأسرة المصرية الذى ينفذه المركز بصورة دورية ، والذى شمل ١٠ آلاف أسرة معيشية موزعة على كافة محافظات البلاد باستثناء محافظات الحدود الأربعة ، حيث تبين الحقائق التالية :

١-أن حجم المبالغ المنفقة على العمل الخيرى والتطوعى فى مصر عام ٢٠١٠ يتراوح بين ١٨.٠ مليار إلى ٢٢.٠ مليار جنيه ، ووتتوزع هذه الأموال بين عدة صور وأشكال منها ، الزكاة التى قدرت بحوالى ١٢.٠ مليار جنيه فى ذلك العام ، والتبرعات لأنشطة معينة أو لأسر محددة ، وأقامة الولائم والذبائح ، وتقديم الملابس فى المناسبات للأيتام والأرامل والمطلقات وغيرها من الصور والأنواع .

٢-أن ١٧.٥% من إجمالى الأسر المصرية (التى كان عددها فى ذلك العام ١٨.٠ مليون أسرة) تعتمد فى دخلها على مساعدات الأهل ، ونحو ٣٠.٠% على مساعدات أهل الخير (٨) ، وعلينا أن نلاحظ هنا أن ٣.٣ مليون أسرة (بمتوسط ١٦.٦ مليون فرد) يتحصلون على مساعدات سواء كانت مالية أو عينية

من الأهل غالبا ، ثم من أهل الخير بنسبة أقل وهذا يختلف عن اقتصاد الكرتونة الذى غالبا لا يميز بين الأهل وغير الأهل .

٣–أن إجمالى ما أنفقته الأسر المصرية التى شاركت بأموالها ومجهوداتها فى أعمال الخير عام ٢٠٠٩ قد بلغ حوالى ٤.٥ مليار جنيه (٩) .

٤–وأن ٩٧.٩% من الأسر المصرية التى تقوم بأعمال خيرية يدفعون أموالا بغرض الزكاة الإسلامية ، أو العشور المسيحية ، والتى قدرت بحوالى ١.٨ مليار جنيه (بمتوسط ١٢٠ جنيها للأسرة الواحدة) ، تتفاوت بين أسر الحضر (١٥٥ جنيها) والريف (٩٣ جنيها) .

٥–كما أن هناك حوالى ٤٥.٥% من هذه الأسر تقوم بأعمالها الخيرية من خلال أداء الصدقات ، أو تقديم المساعدات والهبات ، بينما ٢١.٦% من هذه الأسر يقومون بدفع تبرعات .

٦–وقد بلغ حجم هذه التبرعات والصدقات المقدرة حوالى ٢.٥ مليار جنيه سنويا بمتوسط ٢٧١ جنيها للأسرة (تزداد فى الحضر إلى ٣٤٣ جنيها للأسرة وتنخفض فى الريف إلى ١٩٥ جنيها للأسرة) .

٧–وقد تبين كذلك أن دور العبادة سواء كانت المساجد أو الكنائس تأتى فى الترتيب الثانى من حيث أوجه إنفاق التبرعات بنسبة ٢٣% ، وأن معظم هذه التبرعات (٧٥.٣% منها) تكون فى صورة نقدية (١٠) .

٨–وقد برز فى تجارب العمل الخيرى والتطوعى فى مصر بنك الطعام الذى يقدم خدماته لحوالى ١٥٠ ألف أسرة سنويا ، بموارد مالية بلغت عام ٢٠١٠ حوالى ٢٤٠ مليون جنيه ، وكذلك جمعية رسالة الخيرية التى بدأت كنشاط طلابى بكلية العندسة جامعة القاهرة عام ١٩٩٩، وأمتدت فروعها لتصل إلى ٥٠ فرعا عام ٢٠٠٩ فى معظم محافظات مصر ، وكذا مؤسسة " مصر الخير " التى أنشئت عام ٢٠٠٧ ، مقدمة هدماتها لحوالى ١٠٠ ألف أسرة ، وبالمثل مستشفى سرطان الأطفال (٥٧٣٥٧) ، وجمعية كاريتاس القبطية التى تأسست عام ١٩٦٧ ، وجمعية الهلال الأحمر المصرى التى تأسست عام ١٩٤١ وغيرها من الجمعيات الخيرية (١١) .

٩–ومن مظاهر العمل الخيرى والتطوعى فى مصر التى أنتشرت بصورة كبيرة جدا خلال العشرين عاما الأخيرة ، موائد الرحمن فى شهر رمضان ، والتى قدر عددها فى رمضان عام ٢٠٠٨ بحوالى ١٣٥٥٥ مائدة ، يتراوح عدد المترددين عليها بين ١.٨ مليون شخص إلى ١.٩ مليون شخص ، وقد تبين أن ٨٧% من هذه الموائد يقيمها أفراد وأسر ، بينما ١٣% فقط يقيمها جمعيات خيرية وشرعية (١٢).

ويكشف تحليل التطور الكمى فى عدد الجمعيات الأهلية فى مصر طوال المائة عام الماضية عن مفارقات مدهشة ، وتعكس درجة الغفلة التى ميزت أداء الدولة المصرية فى التعامل مع هذه الظاهرة .

فالجمعيات الأهلية التى لم يزد عددها فى عام ١٩٧٦ على ٧٥٩٢ جمعية ، الكثير منها لا يعمل فعليا ، أزداد عددها عاما بعد عام حتى بلغ عام ١٩٨٥ حوالى ١١٤٧١ جمعية من جميع الأنواع والأنشطة ، وحينما بدأ تدفق التمويل الأجنبى لبعض تلك الجمعيات ، خصوصا الإسلامية والمسيحية كلا من مصادره المختلفة ، أندفع الكثيرون لإنشاء جمعيات أهلية فبلغ عددها عام ٢٠١٦ حوالى ٤٨٦٠٠ جمعية ، وقد

شهدت الفترة التى أعقبت ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ موجة هائلة لإنشاء تلك الجمعيات خصوصا من كوادر تنظيم الأخوان " المسلمين " والمجموعات السلفية الأخرى (١٣) ، ومع غياب الشفافية والنزاهة ، تحول هذا النشاط إلى سبوبة مالية ومصدرا للتربح لدى الكثيرين ، بدلا من كونه عملا تطوعيا .

ووفقا للبيانات الرسمية التى صدرت من جهات التحقيقات القضائية ، فيما عرف بقضية " التمويل الأجنبى لمنظمات المجتمع المدنى (القضية رقم ١١٠ لسنة ٢٠١١) ، فقد بلغ إجمالى التمويل الجنبى للجمعيات والمؤسسات الأهلية فى مصر خلال ثلاث سنوات فقط (يوليو ٢٠١٣ حتى يونيه ٢٠١٦) حوالى ٣.٠٢ مليار جنيه (١٤).وإن كنا من جانبنا نشك كثيرا فى دقة هذه الأرقام ، نظرا لمعرفتنا السابقة بوسائل إخفاء كثير من مصادر التمويل الأجنبى لدى هذه الجمعيات والمنظمات الأهلية .

ثالثا : مفهوم شبكات الآمان الاجتماعى .. واقتصاد الكرتونة

تقدم المؤسسات الاقتصادية والتمويلية الدولية كالبنك الدولى IB ، والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة UNDP وصندوق النقد الدولى IMF، ومنظمة العمل الدولية ILOكل فترة زمنية مجموعة من المصطلحات والتعبيرات والمفاهيم ، التى تجد رواجا وإنتشارا لدى الكتاب والخبراء الاقتصاديين فى كثير من دول العالم ، مثل مفهوم " الإحتياجات الأساسية " ، Basic Needs، ومفهوم BOOT، وشبكات الأمان الاجتماعى Social Security Networks، وأخيرا ما يسمى النمو الإحتوائى Contained Growth، سواء كان ذلك بهدف التعامل مع ظواهر اقتصادية وإجتماعية معينة ، كالفقر والحرمان مثلا ، أو من أجل وضع أطر نظرية جديدة تستظل بها المقولات والكتابات التى يرددها وينشرها العاملون فى الحقل الاقتصادى فى البلدان النامية ، متواضعى الموهبة ، والمسحوقين نظريا أمام تلك المنظمات الرأسمالية الغربية .

وتعرف هذه الأدبيات الغربية شبكات الأمان أو الحماية الاجتماعية بأنها (نظام قانونى ووسيلة إلزامية تأخذ بها الدولة لتحقيق الحماية الاجتماعية لمواطنيها من المخاطر الاجتماعية) .

كما يعرفها البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة بأنها (حزمة متكاملة من التدابير المؤسسية للفئات المتأثرة ، أو غير المستفيدة من سياسات الإصلاح الاقتصادى) ، وبالطبع فأن المقصود بسياسات " الاصلاح الاقتصادى " هى السياسات التى يوصى بها صندوق النقد الدولى ، أو البنك الدولى للتنمية والتعمير ، أو كليهما .

وتتخذ الدولة عدة وسائل عادة لتحقيق ذلك ، فأما من خلال المساعدات الاجتماعية ، أو عبر نظم التأمينات الاجتماعية بكافة أشكالها وأنواعها ، مثل التأمين ضد الشيخوخة ، والتأمين الاجتماعى ضد الوفاة والترمل واليتم ، والتأمين الاجتماعى ضد البطالة ، وكذلك التأمين الاجتماعى ضد أصابات العمل وضد المرض .

ومن وسائلها كذلك المساعدات الفردية (كالتبرعات) ، أو التعاون والدعم العائلى ، أو التعاون الجماعى الخيرى ، كما أنها تشمل سياسات الإقراض للمشروعات الصغيرة وتشجيع الإدخار الفردى وغيرها من صور الدعم الجماعى .

وهكذا فأن سياسات الأمان الاجتماعى هى مجموعة من الآليات والأنشطة المترابطة المستخدمة لتحقيق الاستقرار للأفراد والجماعات ، وتحرير الإنسان من الحاجة والعوز والحرمان (١٥) .

وقد زاد الاهتمام بشبكات الأمان الاجتماعى خلال العقود الأربعة الأخيرة ، بسبب إتساع نطاق تطبيق السياسات الليبرالية المتوحشة فى كثير من دول العالم الثالث ، والإنقلاب على سياسات التخطيط والتنمية ، خصوصا منذ منتصف السبعينات من القرن الماضى ، كوسيلة تعويضية لتخفيف حدة الآثار الضارة لهذه السياسات اليبرالية على الفقراء وأبناء الطبقة الوسطى ، وكاسبى الأجور والمرتبات عموما ، والعمالة غير المنظمة Informal.

وتحت مظلة مفهوم شبكات الأمان الاجتماعى ، حاولت الدولة فى مصر ، وفى غيرها من الدول التى إنتهجت السياسات الليبرالية المتوحشة تلك ، وأنصاعت بالتالى إلى أوامر وأجندات صندوق النقد والبنك الدوليين إلى توسيع إطار دعمها المالى لهذه الفئات الاجتماعية المتضررة ، من خلال تشجيع آلاف الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدنى للعمل فى هذا الإطار الاقتصادى والخيرى ، تعويضا عن تنفيذ سياسات جادة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية القائمة على التخطيط فى تعبئة وتوجيه الموارد ، والدور النشط والفعال للدولة كمنتج مرجح ، وتاجر مرجح ، ومن ثم توفير مئات آلاف فرص العمل سنويا التى يعجز القطاع الخاص وحده عن توفيرها لأبناء الفقراء فى المجتمع المصرى .

وهكذا نستطيع أن نميز بين ملامح كل من سياسات الرعاية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعى و" اقتصاد الكرتونة " فى النقاط التالية :

١- أن سياسات الرعاية الاجتماعية ومنها شبكات الأمان الاجتماعى تمثل منظومة وآليات عمل تتكامل مع سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بينما أقتصاد الكرتونة يقوم فقط على تقديم المساعدات المباشرة والعينية لقطاع من الفقراء ، والتى غالبا ما تتخذ شكل كرتونة تحتوى على بعض السلع الأساسية التى بالكاد تكفى لإستهلاك أسرة لعدة أيام قليلة .

٢- أن سياسات الرعاية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعى ، ذات ديمومة نسبية فى السياسات العامة للدولة ، بينما اقتصاد الكرتونة يتخذ غالبا طابعا موسميا ، حتى لو تجاوز عدد المستفيدين منه سبعة ملايين أسرة ، كما هو الحال فى شهر رمضان ، وأيام الأعياد الدينية (عيد الفطر والأضحى لدى المسلمين والعشور لدى المسيحيين).

٣- أن سياسات الرعاية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعى تضم آليات لتقديم القروض لإقامة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ، وتوسيع نطاق شبكات التأمين الاجتماعى للشيخوخة والعجز والوفاة والبطالة ، والتأمين الصحى ضد المرض ، بينما اقتصاد الكرتونة الذى أتسع ليشمل ملايين

الأسر الفقيرة فى مصر يقتصر فقط على تقديم سلع عينية ، نقيضا للمثل الصينى الشهير " لا تعطنى سمكة .. بل علمنى كيف أصطاد " .

٤- اقتصاد الكرتونة يعتمد بصورة أساسية على تبرعات وصدقات أهل الخير ، يضاف إليها تبرعات مقدمة من مؤسسات رسمية (مثل الجيش والشرطة ووزارات الأوقاف والتضامن الاجتماعى وبيت الزكاه التابع للأزهر وغيرها) ، ولا يؤدى ذلك على المدى القصير والمتوسط أو الطويل إلى تغيير جوهرى فى مستوى معيشة هذه الفئات الفقيرة ، بينما تمثل سياسات الرعاية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعى خطوة أولى لتغيير العلاقات الاجتماعية ، وتحسين مستوى معيشة هذه الفئات من خلال رفع مستوى دخولها وتوفير فرص العمل لها ولإبناءها .

٥- كما أخذ اقتصاد الكرتونة أشكالا جديدة ، من خلال التوسع الكبير فى دعوة المواطنيين للتبرع من أجل بناء المستشفيات العامة ، والمستشفيات المتخصصة ، وملاجىء الايتام ، وغيرها من الخدمات الحيوية التى هى جزء من صميم عمل الدولة ، وإنشئت فى هذا السياق صناديق وحسابات خاصة لجمع الأموال والانفاق على تلك الأنشطة ، وكان من أبرزها " صندوق تحيا مصر " برعاية رئيس الجمهورية الجديد مباشرة بعد ٣٠ يوليو عام ٢٠١٤ ، دون أن يكون هناك إعلان للرأى العام المصرى يقدم بصورة دورية عن حجم الإيرادات والمصروفات لهذا الصندوق ، وكذا مراجعة الجهاز المركزى للمحاسبات ، أو حتى البرلمان المصرى .

٦- برغم التشابه القائم بين فضيلة " التكافل الاجتماعى " ، التى هى سمة مميزة للمجتمعات الإنسانية الاسلامية والمسيحية فى الشرق أو الغرب ، واقتصاد " الكرتونة " الذى يعد شكلا من التكافل الاجتماعى ، فأن أخطر ما يصاحب عادة اقتصاد الكرتونة فى الحالة المصرية ، والحالات المشابهة ، هو غياب خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تستهدف توفير فرص العمل ورفع مستوى معيشة الطبقات الفقيرة ، ووجود سياسات لمحاربة الفقر وتخفيض نسب الأسر والفئات الفقيرة فى المجتمع ، تماما كم نجحت البرازيل فى تخفيض نسب الفقر خلال ثمانى سنوات فقط من حكم الرئيس الاشتراكى " لولا دى سيلفيا . فنحن هنا إزاء اقتصاد يقوم على الصدقات والتبرعات ، وتقديم " الكرتونة " لفئات واسعة من الفقراء بديلا عن إلتزام للدولة بسياسات جادة لمحاربة الفقر فى المجتمع المصرى .

٧- وكذلك فأن العمل الخيرى والتطوعى فى الدول الرأسمالية المتقدمة مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، يشكل نسبة لا تقل أبدا عن ٥.٠% إلى ١٠% من الدخل القومى فى هاتين الدولتين ، ويضم بين صفوفه عشرات الآلاف من العاملين التطوعيين فى صفوفه ، ومن غير المتطوعيين ، لكنه يظل عملا أهليا ومجتمعيا ، يخفف من غلواء الفقر لدى الفئات الفقيرة ، لكنه أبدا لا يحل محل الدور التنموى للدولة وأجهزتها وسياستها الاقتصادية وسياستها فى مجال الرعاية الاجتماعية والصحية (١٦)، وإن كان يحظر على منظمات العمل الخيرى فى تلك البلاد العمل بالسياسة بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

كلمة ختامية :

نستطيع أن نؤكد أن اقتصاد الكرتونة هو نمط جديد فى إدارة الشأن الاقتصادى وسياسات الرعاية الاجتماعية فى الدولة المصرية خلال السنوات الخمسة الماضية ، لقد أكتشفت الدولة وأجهزتها الأمنية والعسكرية ، أن الفراغ الذى نشأ عن مصادرة نشاط الجماعات السلفية وتنظيم الأخوان " المسلمين " ، وسط الفقراء والفئات المحرومة فى الأحياء الفقيرة وفى القرى المصرية ، الذى أستمر لقرابة أربعة عقود ، وأسس لهم مرتكزات اجتماعية من المتعاطفين والمتحلقين حولهم ، يحتاج بعد ٣٠ يونيه عام ٢٠١٣ ، إلى من يملأه .

وهنا نزلت الدولة بكل قوتها وأجهزتها لتقوم بالدور الذى كانت تقدمه منظمات أهلية ذات أهداف سياسية بعيدة المدى ، بدلا من وضع الخطط التنموية الحقيقية لمحاربة الفقر ، وتنمية قطاعات الانتاج ، وتنشيط دور الدولة فى هذه المجالات الحيوية ، نقيضا لما كان يجرى طوال أربعين عاما من دور المنظم الفاشل ، والمقاول لمشروعات البنية الأساسية تسهيلا للاستثمار والمستثمرين .

وفى محاولة القيام بهذا الدور ، أستحثت الدولة وقياداتها الجديدة بعد ٣٠ يونيه عام ٢٠١٣ ، رجال المال والأعمال ، وأبناء الطبقات المتوسطة إلى التبرع " ولو بجنيه " ، و" صبح على مصر ولو بجنيه " ، و " أترك الفكة " ، وتمويل الحملات الإعلانية المنظمة سواء لتوفير كرتونة المساعدات الغذائية ، أو تمويل أقامة المستشفيات ، وعلاج المرضى من الفقراء والأطفال ، ولم تتنبه الدولة بأن هذه السياسة القصيرة الأجل والقصية النفس لا يمكنها أن تغير من توازنات القوى الاجتماعية ، ولا مستويات تركز الثروات فى جانب وإستمرار إتساع الفقر فى جانب أخر .

ولم يكن الحصاد بقدر الثراء والأرباح التى تحققت لرجال المال والأعمال طوال أربعين عاما سابقة ، مما أضطر الدولة إلى السحب من رصيد حسابات بعض الأجهزة الأمنية والعسكرية لتغطية الموقف وملأ الفراغ .

والحقيقة أنه ما لم تتنبه الدولة والقائمين عليها إلى خطورة إستمرار هذه السياسة ، واهمية بناء إستراتيجية اقتصادية جديدة تقوم على التخطيط وتعبئة الموارد ، ونزول الدولة إلى سوق الانتاج والتوزيع ، فلن تفلح كل هذه المسكنات فى وقف موجات الغضب المتصاعد ، وأصوات الرياح القادمة من بعيد .

هوامش

(١) وزارة الداخلية ، إدارة جوازات والجنسية ، بيان مستقل ١٩٨٧ .

(٢) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى كتابنا (مع أخر) " أزمة الانتماء فى مصر .. الآثار الاجتماعية لسياسة الانفتاح " ، القاهرة ، مركز الحضارة العربية ، ١٩٩٨ .

(٣) جريدة المصرى اليوم بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢١ ، نقلا عن مركز معلومات مجلس الوزراء .

(٤) لمزيد من التفاصيل أنظر كتابنا " الاقتصاد المصرى من عهد التخطيط إلى عصر الإمتيازات والخصخصة " ، القاهرة ، مركز المحروسة ، ٢٠٠٤ .

(٥) وزارة الأوقاف ، مركز المعلومات والتوثيق والإحصاء ، بيان بعدد المساجد الأهلية فى مصر ، ٢٠١٢ .

(٦) راجع كتابنا " اقتصاديات جماعة الإخوان المسلمين فى مصر والعالم " ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٤ .

(٧) د. أمانى قنديل " الجمعيات الأهلية فى مصر وسنوات المخاطرة ٢٠١١-٢٠١٧ " ، القاهرة ، موقع الدكتورة أمانى قنديل .

(٨) **مركز معلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصرى " العمل الخيرى للأسر المصرية "** ، القاهرة ، تقارير معلوماتية ، السنة الرابعة ، العدد (٤٤) ، أغسطس ٢٠١٠ .

(٩) مركز معلومات مجلس الوزراء ، المرجع السابق .

(١٠) مركز معلومات مجلس الوزراء ، المرجع السابق .

(١١) مركز معلومات مجلس الوزراء ، المرجع السابق .

(١٢) مركز معلومات مجلس الوزراء ، المرجع السابق .

(١٣) د. أمانى قنديل " الجمعيات الأهلية فى مصر وسنوات المخاطرة ٢٠١١-٢٠١٧ " ، القاهرة ، موقع الدكتورة أمانى قنديل .

(١٤) د. أمانى قنديل " الجمعيات الأهلية فى مصر وسنوات المخاطرة ٢٠١١-٢٠١٧ " ، القاهرة ، موقع الدكتورة أمانى قنديل .

(١٥) حفلت تقارير البنك الدولى والبرنامج افنمائى للأمم المتحدة بالكثير من الفصول حول مفهوم شبكات الأمان الاجتماعى ، أنظر مثلا :

- World Social Protection Report 2014/15
- World Social Protection Report 2017–19 Universal social protection to achieve the Sustainable Development Goals

(١٦) القطاع الخيرى فى إنجلترا وويلز عام ٢٠٠٦ .

الفصل الختامى

روشتة البديل والانقاذ الاقتصادى

الاقتصاد المصرى .. بين القدرات الكامنة والعجز المزمن

غالبا ما تساءل المصريون : هل نحن بلد فقير حقا ؟

ولعقود طويلة كان المصريون يواجهون بخطاب سياسى وإعلامى رسمى يكرر دون تردد :

- نعم نحن دولة فقيرة .. بل نحن بلد فقير قوى .
- وقد أخذت هذه المقولة السامة أشكالا وعبارات وصور متعددة ، فتأتى مرة فى صيغة " نحن نفتقر إلى الموارد والإمكانيات " ، أو فى عبارة " نحن بلدا كثيف السكان يتوالدون بكثرة ، فتبتلع ثمار التنمية " .

وبقدر ما كانت هذه الكلمات والعبارات تسعى لترسيخ حالة من اليقين المغشوش لدى المصريين بأننا غير قادرون على النمو الذاتى ، والتنمية والنهوض ، ومن ثم فنحن فى حاجة ماسة " للمساعدة " و " العون " و " المنح " ، سواء جاءت من الأشقاء الأقربين ، أو الأصدقاء البعيدين ، بقدر ما كانت ظواهر الثراء والغنى الفاحش ، ومظاهر الإنفاق السفيه من فئات إجتماعية محددة ، أو من بعض أجهزة الدولة والمسئولين فيها ، تدفع المصريين دفعا إلى الشك فى المقولات السابقة ، والتساءل العميق :

- إذا كنا فقراء حقا ، وشحيحى الموارد والإمكانيات ، فمن أين تأتى كل هذه الثروات ، وكل هذا الإنفاق السفيه لدى الوزراء وكبار المسئولين ؟

وقد ظل هذا التناقض الصارخ بين مقولات الخطاب الرسمى والحكومى من جهة ، وطبيعة المشاهدات والممارسات الفجة والمكشوفة تضرب على الأوتار الحساسة فى أعمق أعماق الوعى الباطنى لدى القطاع الأوسع من المصريين وقواهم الحية .

وهنا جوهر الأزمة النفسية والسلوكية التى يحياها المصريون ، خاصة قطاعات الشباب والمحرومين منهم من فرص التعلم الجيد والتوظف والتشغيل .

فما هى أوجه الحقيقة فى هذا التناقض القائم منذ أكثر من ستين عاما على الأقل ، وخصوصا منذ بداية تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى فى عام ١٩٧٤ فصاعدا ؟

يبدو للمحلل المدقق للوضع الاقتصادى المتأزم فى مصر منذ أكثر من خمسين عاما ، أننا بصدد مجموعة من الحقائق والتناقضات لعل من أبرزها الآتى :

أولا : أن الإختلالات الهيكلية العميقة فى الاقتصاد المصرى قد أنعكست سلبيا على خلق ظواهر من قبيل تفاقم العجز فى الموازنة العامة للدولة عاما بعد أخر ، وإتساع الفجوة المستمر فى ميزان المدفوعات المصرى ، وخصوصا فى الميزان التجارى (الصادرات والواردات) ، وهاتين الظاهرتين تعودان لتؤدى إلى تآكل دورى فى الأحتياطى النقدى بالبنك المركزى المصرى من ناحية ، وبالتالى التدهور المستمر والمنتظم فى سعر صرف الجنيه المصرى بالنسبة للعملات الجنبية وخصوصا الدولار الأمريكى من ناحية أخرى .

ثانيا : أن السياسات والإجراءات التى أتبعت على مدى العقود الخمسة الماضية ، أبتعدت عن إيجاد حلول لجوهر الخلل فى الهيكل الاقتصادى المصرى خاصة فى قطاعات الانتاج السلعى مثل الزراعة والصناعة والكهرباء والطاقة ، وأهتمت أكثر بمعالجة الظواهر والأعراض ، ومن هنا أنخفضت قدرتنا على أنتاج

غذائنا ، من ٧٥% فى مطلع السبعينيات إلى ما دون ال٥٠% فى المتوسط من معظم مصادرنا الغذائية ، وإن تفاوتت من مصدر إلى اخر (القمح – الزيوت – اللحوم – الأعلاف .. الخ) ، فأصبحنا حاليا نستورد ٦٥% تقريبا من غذائنا من الخارج ، وكذلك جرت تحولات عميقة فى قطاع الصناعة ، وأصبحنا حاليا نستورد حوالى ٧٠% من مستلزمات التشغيل الصناعى من الخارج .وهى كلها عوامل أثرت سلبيا على قدرتنا على الأحتفاظ بأحتياطى نقدى مناسب بالبنك المركزى ، وكذلك على سعر متوازن لتبادل الجنيه المصرى مع العملات الأجنبية ، وبالتالى على معدلات التضخم وإرتفاع الأسعار محليا .

ثالثا : كما ساهمت السياسات العامة التى أتبعتها الحكومات المصرية منذ عام ١٩٧٤ ، وإستسهال الإقتراض من الجهاز المصرى تارة (طبع البنكنوت أو ما يسمى التمويل بالعجز) قبل عام ١٩٨٥ ، أو اللجوء إلى الإقتراض من خلال سندات الدين وأذون الخزانة ، وكذلك الإقتراض من الخارج إلى تعميق الأزمة ، فقد زاد الدين المحلى الإجمالى من ٣٠٠ مليون جنيه فى مطلع السبعينات ، إلى ١٥.٠ مليار جنيه فى أواخر عام ١٩٨١ ، وبحلول يناير من عام ٢٠١١ كان هذا الدين المحلى قد تجاوز ٨٨٨ مليار جنيه ، وها هو الأن فى ديسمبر من عام ٢٠١٧ يقترب من ٣.٥ تريليون جنيه . أما الدين الخارجى فقد زاد من ٣٥.٠ مليار دولار فى مطلع عام ٢٠١١ ، إلى ما يقارب ٧٩.٠ مليار دولار فى يونيه عام ٢٠١٧ ، ثم بلغ فى نهاية فبراير عام ٢٠١٨ إلى ٨٣ مليار دولار ، ثم بلغ فى يونيه عام ٢٠١٨ أكثر من ٩٢.٦ مليار دولار .

وهكذا تجاوز نسبة الدين العام المصرى حوالى ١٣٥% من الناتج المحلى الاجمالى فى الربع الأول من عام ٢٠١٨ ، ولولا السحر الإحصائى statistical magic الذى يمارس من جانب السلطات الرسمية المصرية والأجهزة المتخصصة فى حساب مصفوفة الناتج المحلى الاجمالى لتجاوزت النسبة الحقيقية للدين العام إلى الناتج المحلى الاجمالى ١٥٠% .

رابعا : وقد أدت هذه السياسة الاقتصادية والمالية المصرية طوال العقود الخمسة الماضية ، إلى تفاقم مرض عضال فى صلب الموازنة العامة ، إلا وهو زيادة المخصصات المالية المدرجة فى الموازنة لسداد فوائد هذا الدين ، بحيث زادت من ١٥% عام ١٩٩٢/١٩٩١ ، إلى أكثر من ٤٠% من إجمالى استخدامات الموازنة العامة للدولة عام ٢٠١٨/٢٠١٧ ، فأقتطعت بالتالى كميات مالية كان ينبغى أن توجه إلى قطاعات الخدمات الأساسية للشعب المصرى وخصوصا التعليم والصحة والإسكان والبيئة وغيرها .

خامسا : وتوازى مع هذه السياسات المالية والاقتصادية ، تغيرات عميقة فى بنية المجتمع المصرى وفئاته ، بحيث تخلقت طبقات ، بدا فى كثير من الحالات أن مصالحها تكاد تتناقض مع المصالح الوطنية ، والقدرة على تطوير قطاعات الانتاج والتنمية الداخلية والذاتية ، وبناء اقتصاد وطنى قائم على التوازن ، خذ مثلا عدد طبقة المستوردين والوكلاء التجاريين المسجلين فى السجلات الرسمية المصرية ، فلم يكن

عددهم فى عام ١٩٩٤ يزيد على ٤٠ ألف مستورد ، فإذا بنا بحلول عام ٢٠١٥ يزيدون على ٨٤٠ ألف مستورد من جميع الأصناف والأحجام ..!!

وكان معظمهم منفذا وبابا لموجة عاتية من الواردات غير الضرورية وتغذية النزوع الاستهلاكى لدى فئات إجتماعية عديدة ، مما زاد من إتساع الفجوة فى الميزان التجارى المصرى (الصادرات والواردات) التى زادت من أقل من ٩.٠ مليارات دولار فى عام ١٩٩١ إلى أن تجاوزت عام ٢٠١٥ أكثر قليلا من ٥٠.٠ مليار دولار ، وقد سهل تحالف رجال المال والأعمال ورجال الحكم والإدارة طوال الثلاثين عاما الأخيرة من حكم الرئيس المخلوع حسنى مبارك ، من نشوء قوى أحتكارية هائلة داخل بنية الاقتصاد المصرى ، فتحكمت هذه القوى فى السوق المصرية ، وحققت ارباحا هائلة دون سقف أو حدود ، كما ساهمت فى خلق أزمات فى كثير من الحالات (الخبز – السكر – الدواجن – اللحوم – الأسماك – الحديد وغيرها) ، بهدف تحريك الأسواق بما يناسب مصالحها ويعظم أرباحها .

سادسا : وقد صاحب كل هذا إنتشار جماعات الفساد المقنن والمنظم فى معظم قطاعات المجتمع والدولة المصرية ، بدءا من الدروس الخصوصية فى النظام التعليمى ، إلى جماعات مصالح فى أنهيار المنظومة الصحية المصرية وصناعات الدواء ، إلى تحالف رجال المال والأعمال مع رجال الحكم والإدارة ، فأنتشرت ظواهر جديدة فى الإدارة الحكومية مثل الصناديق والحسابات الخاصة التى أحتوت على عشرات المليارت من الجنيهات سنويا ، فى ظاهرة غير مسبوقة فى النظم المالية المتحضرة ، فحرمت الخزانة العامة والموازنة العامة من كميات مالية كبيرة ، وضاعت فرص توظيف أكثر كفاءة للموارد والإمكانيات .

وهكذا ما بين سوء وضعف الكفاءة فى إدارة الاقتصاد المصرى من ناحية ، وسيطرة جماعات المصالح الضارة وجماعات الفساد من ناحية ثانية ، وهيمنة " البورصجية " على عملية رسم وصنع السياسات الاقتصادية من ناحية ثالثة ، ضاعت فرص التنمية الحقيقية وأستبعد خبراء التخطيط والتنمية من المشهد العام ومن دوائر رسم السياسات العامة .

والأن .. إذا كان الأمر كذلك فما هى الفرص المتاحة لإعادة بناء الاقتصاد الوطنى والإستفادة من القدرات والأمكانيات الكامنة فيه ؟

القدرات والإمكانيات الكامنة :

قليلة هى الكتابات التى تناولت ظاهرة الفائض الاقتصادى ، ووسائل إستنزافه أو الإستفادة منه ، وقد برز فى حقبة الخمسينات ثلاثة من أهم الخبراء الاقتصاديين الذين أسسوا لمفاهيم الفائض الاقتصادى بصورته العلمية الحديثة ، وهم الكاتبان الأمريكيان " بول أ. باران " و " بول م. سويزى فى كتابهما الرائع " رأس المال والأحتكارى " عن وسائل إستنزاف الفائض الاقتصادى فى النظام الأمريكى ، وفى النظام الرأسمالى عموما ، بينما أسس المفكر الاقتصادى الفرنسى " شارل بتلهايم فى محاضراته التى جمعها وترجمها الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله فى كتاب بعنوان " قضايا التخطيط والتنمية " ، وصدرت عن دار

المعارف عام ١٩٦٥ . وفيها قدم شارل بتلهايم عدة مفاهيم جديدة عن " الفائض الاقتصادى الفعلى " و " الفائض الاقتصادى الإحتمالى " ، و" الفائض الاقتصادى الكامن " ، هذا فى الوقت الذى كان الكتاب والمفكريين الاقتصاديين فى الشرق والغرب قد أستغرقوا فى شرح عمليات النهب الاستعمارى وإستنزاف الفائض الاقتصادى للشعوب النامية عبر وسائل التجارة غير المتكافئة من ناحية ، أو تحركات رؤوس الأموال من ناحية ثانية ، وكذلك عبر مصيدة الديون والإقراض من ناحية ثالثة .

وبرغم ان خبراء معهد التخطيط القومى فى مصر ، قد قاموا بدراسات جادة حول صور وأحجام الفائض الاقتصادى المستنزف فى بعض قطاعات الاقتصاد المصرى ، مثل القطاع الزراعى ، والقطاع الصناعى وغيرهما ، فقد ظلت هذه الدراسات ذات طبيعة جزئية وقطاعية ، ولم تلضمها رؤية ومنهجية قائمة على المعايير الكلية لمفاهيم الفائض الاقتصادى وعلاقتها بالنهب والفساد .

على أية حال ، فأن ما نود التأكيد عليه هنا ، أن الاقتصاد المصرى والمجتمع المصرى قد ضاعت منهما فرصة حقيقية للتنمية والتحديث بعد عام ١٩٧٤ ، خاصة بعد أن لاحت فى الأفق موارد جديدة لم تكن معروفة بهذا المقدار فى العقود السابقة .

يكفى أن نشير إلى أن التدفقات المالية والنقدية التى أندفعت كالسيل فى شرايين الاقتصاد المصرى منذ عام ١٩٧٤ حتى فبراير عام ٢٠١١ قد زادت على ٨٥٠ مليار دولار ، سواء كان ذلك فى صورة تحويلات للعاملين المصريين فى الخارج (١٦٠ مليار دولار) ، أو إيرادات البترول والغاز (٦٠ مليار دولار) أو دخل رسوم المرور فى قناة السويس (٦٠ مليار دولار) ، أو دخل السياحة المسجلة فقط (٦٠ مليار دولار) ، بالإضافة بالطبع إلى المساعدات والقروض العربية والأمريكية والأوربية واليابان وغيرها . مثلت اضافة هائلة ، بددت معظمها فى مسارب وقنوات غير تنموية .

ولم تكن هذه هى القدرة الوحيدة التى جرى تبديدها فى مسارب إستهلاكية و" فشخرة " إستثمارية حكومية ، وأنما تعدتها إلى مصادر أخرى للموارد والقدرات، جرى إهمالها أو نهبها لصالح فئات محددة من كبار رجال المال والأعمال والشركاء الأجانب ، ومنها على سبيل المثال وليس الحصر :

١- ففى قطاع البترول والغاز ، جرت فيه عمليا تنازل مستمرة ومنتظمة عن بعض الحقوق والمصالح المصرية لصالح الشركاء الأجانب والمستثمرين المصريين والعرب (نسبة الأتاواه – بند إسترداد التكاليف – توزيع حصص الانتاج – حساب الأصول – نمط التوظيف الاستثمارى للأموال هيئة البترول والشركات العامة فيه .. الخ) ، وهو ما تناولناه تفصيلا فى كتابنا " أين البترول والغاز المصرى " الصادر عن هيئة الكتاب عام ٢٠١٧ ، ومن شأن إعادة هيكلة هذا القطاع إداريا وماليا واشريعيا وتنظيميا ، أن يتوفر للخزانة العامة ما يقارب ٢٠ مليار جنيه أضافية ، نسترجع بها للقطاع حيويته وقوته التى بددتها سياسات تشغيل أقل ما توصف بها أنها فاسدة وضارة .

٢- وفى قطاع الثروة المعدنية ، الذى ترك نهبا لحفنة من المقاولين المصريين والعرب والجانب ، مع كبار رجالات الإدارة المحلية فى بعض المحافظات ، بحيث ضاعت على مصر فرصة حقيقيةللتنمية وتوفير

فرص عمل أضافية للشباب من خلال تصنيع مكثفة لمخرجات المناجم والمحاجر ، بما يمكننا من زيادة الإيرادات المحققة منه بأكثر من ٢٠ مليار جنيه أخرى ، ولا يحتاج الأمر منا سوى خطة لإعادة هيكلة هذا القطاع وإنشاء وزارة مستقلة له ووضع خطة تصنيع حقيقية فيه .

٣- أما أموال الصناديق والحسابات الخاصة التى تتحرك فيما يمكن أن نطلق عليه " الموازنة السرية " ، أو " الموازنة الموازية " ، والتى تشتمل على عشرات المليارت من الجنيهات سنويا ، يقدرها بعض الخبراء بأكثر من ٢٠٠ مليار جنيه (إيرادا ومصروفا) ، تتحرك بعيدا عن أعين صانع السياسة الاقتصادية والمالية فى البلاد .

٤- الفوائض والمدخرات المالية المتاحة لدى الأفراد والقطاع العائلى ، والتى تركت نهبا للسلوك الإستهلاكى بعد أن إنسحبت الدولة من التنمية والتخطيط ، فأتجهت هذه الفوائض والمدخرات إلى شراء الفيلات والقصور والشاليهات السياحية الفاخرة compounds ، فبلغ حجم مشتريات المصريين من هذه الوحدات منذ عام ١٩٨٠ حتى العام ٢٠١١ حوالى ٤١٥ مليار جنيه (أى ما يعادل ١٨٠ مليار دولار بأسعار الصرف السائدة خلال تلك الفترة) ، وكان من الممكن تشجيع هذه الأسر والأفراد لإستثمار جزء ولو بسيط من هذه الفوائض فى صورة شراء أسهم لشركات صناعية أو زراعية ، لو توافرت للدولة رغبة وقدرة على التخطيط والتنمية .

٥- يضاف إلى ذلك ما توافر من معلومات عن حجم أيداعات المصريين فى البنوك خارج مصر ، والتى قدرتها الإستخبارات المركزية الأمريكية CIA فى أعقاب هجوم الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ بحوالى ١٦٠ مليار دولار ، وهى تقارب حاليا أكثر من ٢٥٠ مليار دولار ، بحيث يمكن لو توافرت قيادة سياسية جادة ومحل ثقة فى البلاد وبين المصريين جميعا ، أن تطلب منهم المشاركة سنويا ، بتغذية حساباتهم المصرفية داحل مصر بألف دولار فقط ، وبصورة دورية ، لتحققت مصادر أضافية من النقد الأجنبى تزيد على سبعة مليارات دولار ، تكفينا عناء الإستجداء من بعض الدول العربية أو مؤسسات التمويل الدولية كالبنك الدولى أو صندوق النقد الدولى ، ولنا فى تجربة الأكتتاب فى مشروع تفريعة قناة السويس الجديدة عام ٢٠١٤ عبرة وعظة .

٦- يضاف إلى ذلك وقف حالة السفه فى الإنفاق الحكومى وخصوصا على مكاتب الوزراء والمسئولين فى كافة الهيئات والمحافظات ، وشراء السيارات الحكومية وغيرها من مظاهر الإنفاق غير الرشيد .

هذه هى بعض من كثير جدا من أوجه أهدار الموارد وسوء إدارتها .

فكيف نعيد بناء مصر على أسس جديدة ؟

روشتة البديل والإنقاذ الاقتصادى لمصر :

فورا ودون إبطاء علينا وضع ثلاثة خطط متكاملة وتنقل كل مرحلة منها للأخرى مباشرة هى :

الخطط الأجل القصير لإنقاذ سريع للموقف الحرج (وتسنمر من لحظة تطبيقها لمدة ثلاث سنوات)

الخطط المتوسطة الأجل (من ثلاثة إلى سبعة سنوات) .

الخطـــــــط الطويلــــــة الأجـــــل (مـــــن ســــــبعة إلــــــى ١٥ عامـــــــا) .
وهذه الخطط تشمل الزراعة والصناعة والتعليم والصحة والبيئة والتشغيل والتوظف ، وإعادة بناء قطاع الأمن والعدالة ، وبناء نظام الأجور والمرتبات ، وتوجيه النظام المصرفى لخدمة أحتياجات وأولويات التنميــــــــــــة وفقـــــــــــــة للخطـــــــــــط الموضـــــــــــوعة

أولا : الخطط القصيرة الأجل : (من الأن حتى ٣ سنوات)

الأهم هنا هومعالجة الفجوتين التمويلتين الكبيرتين اللتين أسميهما تفاحتى أبليس ، فمنهما تبدأ سلسلة طويلة من المصائب وهما : العجز فى الموازنة العامة للدولة ، والثانية الفجوة الكبيرة فى ميزاننا التجارى ، وحتى نقترب فى الفهم إلى الشباب والشابات اللاتى يتابعن هذا التحليل ، نقول أنهما أشبه بربة منزل دخلها الشهرى ألف جنيه ، وتنفق فى الشهر خمسة آلاف جنيه ، فمن أين تأتى بالباقى ، أما بالأقتراض من الجيران ، مما يؤدى بعد فترة إلى تدخل الجيران فى شئون بيتها ، والتدخل فى طريقة تربيتها لأبناءها ، أو طلب زوج السيدة الجارة ، أن نذهب معه لنشاركه فى الخناقة التى ينوى القيام بها مع جيرانه (حال السعودية واليمن مثلا) ، أو ألا نعترض على تصرفاته حتى لو كان يدمر البيت والعمارة على من فيها .
أذن بالعودة إلى موضوعنا ينبغى أما الإستمرار بالأقتراض والسلف ، أو النظر فى مواردنا الذاتية التى أهملناها لفترة طويلة لنصحح الوضع ، ومن هنا القيام بالأتى :

١- إعادة النظر فى البنيان الوزارى الراهن ، ليس فقط من حيث التجانس الفكرى خصوصا للمجموعة الاقتصادية ، وأنما الجلوس معا فى ورشة عمل مغلقة لمدة أسبوع على الأقل للاتفاق على التحليل الشامل والتفصيلى للموقف ، الاقتصادى والسياسى والاجتماعى ، والخطط العملية لتصحيح هذه الاختلالات بحيث يصبح العمل الحكومى عملا جماعيا بحق ، وليس عزب مغلقة لكل وزير ، أو رئيس مصلحة أو هيئة ، وتشمل هذه الخطوة أعادة دمج وتفكيك وتركيب بعض الوزارات ، فالوزارات التى تتولى أجهزة مركزية القيام بعملها ليس هناك ضرورة لإستمرارها مثل وزارة التنمية الإدارية ، ووزارة التعاون الدولى تدمج فى وزارة التخطيط ، وإلغاء وزارة التنمية المحلية وأستبداله بمجلس تنسيقى للمحافظين يرأسه رئيس الوزراء ، وهكذا .

٢- إعادة النظر فى النظام الضريبى الراهن الذى لا يعكس العدالة الاجتماعية من ناحية ، ولا يمكن من تغطية النفقات المتزايدة للدولة وخصوصا فى قطاعات كالتعليم والصحة والإسكان والبيئة .. الخ ، والنظام الضريبى الصارم والعادل والمراقب من داخله ومن خارجه يمكن أن يوفر لنا وفقا لتقديرات كل خبراء الضرائب فى مصر ما بين ١٥٠ مليار جنيه إلى ٣٠٠ مليار جنيه إضافية سنويا خلال السنوات الثلاثة القادمة (حيث متوسط الحصيلة الضريبية فى مصر ١١% إلى ١٣% من الناتج المحلى بينما هى فى الدول المنضبطة ضريبيا تصل إلى ٣٥% إلى ٤٠% من الناتج المحلى الاجمالى) ، ويمكن أن نصل إلى الحصيلة بعدة إجراءات تفصيلية ليس هنا المجال لشرحها ، ولكن منها فرض الضريبة على أرباح

الشركات والدخول المرتفعة للأغنياء بما لا يقل عن ٣٥% ، (وهى بالمناسبة فى أمريكا تصل إلى ٤٢% وفى كثير من الدول الغربية) .

٣- إعادة هيكلة قطاع البترول والغاز الذى كان وما زال مرتعا لفساد غير معهود ولا معروف ومنها نستطيع توفير ما لايقل عن ٢٠ مليار جنيه سنويا (وبالمناسبة أقول هذا وقد أعددت كتابا كاملا حول الفساد فى هذا القطاع وكيفية إعادة بناءه ، أى لدينا مخطط كامل وواقعى لكيفية إعادة هيكلة قطاع البترول والغاز) وهذا يحقق نتائجه خلال سنتين على الأكثر .

٣- إعادة هيكلة قطاع الثروة المعدنية الذى كان وما زال نهبا للمقاولين والمحافظين والصناديق الخاصة وأحدى الجهات العسكرية ، وتصنيع هذه المنتجات ووفقا لكل خبراء الثروة المعدنية توفر لنا ما لايقل عن ٢٠ مليار جنيه سنويا ، وقد يسأل البعض من حسنى النية لماذا لا يقوم النظام والحاكم الراهن بتنفيذ ذلك ، السبب ببساطة هو وجود شبكات مصالح تمنع ذلك وهم جزء منها ولن نفصح الأن بأكثر من ذلك

٤- تصفية الصناديق والحسابات الخاصة الموجوده فى كل الوزارات والمصالح والمحافظات وتستنزف المواطنيين ولا تدخل إلى الخزانة العامة ويقدر حجم الحركة المالية لهذه الصناديق والحسابات الخاصة (إيرادات ومصروفات) بحوالى ٣٠٠ مليار جنيه سنويا ،وبها فوائض مالية (رصيد أخر المدة) يتجاوز ٩٧ مليار جنيه ومنها الموجود فى وزارة الداخلية والجيش والخارجية والقضاء والجامعات وغيرها كثير جدا (حوالى من ستة آلاف إلى عشرة آلاف صندوق وحساب خاص) . وسوف نستكمل بعد قليل .

٥- إعادة هيكلة الموازنة العامة للدولة ، التى ينفق فيها مبالغ هائلة دون مقتضى ، مثلا السيارات الحكومية (لدينا أسطول من السيارات الحكومية يزيد على ٢٥٠ ألف سيارة ومركبة من جميع الأنواع ، ولدينا مبانى حكومية ٤٤١ ألف مبنى حكومى من جميع الأنواع) ومع ذلك نجد وزراء يبنون مبانى جديدة ، ومنهم وزراء بمجرد أستلامهم المنصب ، يقومون بإنفاق مبالغ ضخمة لتجديد مكاتبهم ومثال على ذلك الدكتور المستشار الوزير محمد جميل رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، ومن يريد ان يتأكد يذهب إلى مبنى الجهاز فى ميدان رابعة العدوية بمدينة نصر ليرى بنفسه ، ومعظمهم يقومون بذلك ، وكأننا بلد يعيش فى رفاهية وليس مديونا أو يتسول من دول الخليج .

٦- مراجعة نمط الأولويات التى تتخذها الحكومة الحالية تحت ضغط الرئيس السيسى مثل العاصمة الإدارية الجديدة ، التى سوف تمتص جزءا كبيرا من الفوائض المالية المتاحى لدى الأفراد والأغنياء ، بدلا من توجيهها وتشجيع الناس على الاستثمار فى أسهم الشركات الصناعية (وبالتالى لابد من دخول الدولة والقطاع العام فى الاستثمار الانتاجى وهذا سنعود إليه فى الخطط المتوسطة الأجل) ، وعلينا أن نعرف أنه فى عصر أنور السادات وحسنى مبارك أنشأنا ٢٥ ألف كيلومتر طرق ، بصرف النظر عن كفاءة كثير من هذه الطرق والفساد المصاحب لها ، ومن هنا فأن قول رئيس الجمهورية الحالى بأنه يقوم بإنشاء خمسة آلاف كيلو متر طرق وأنها أول مرة فى تاريخ البلاد ، ويصور الأمر للشعب الطيب بأنه قد فتح

عكا ، فهذا كلام يفتقر إلى الدقة ، وهذا لا يعنى أننا لا نحتاج إلى طرق جديدة ، ولكن الكذب حرام ، هكذا علمتنا أمنا الله يرحمها .

٧- من ضمن الإصلاحات الضريبية تفعيل الضريبة على العقارات خصوصا وأن لدينا ثروة عقارية ضخمة ، فلدينا حوالى ٢٥٠ ألف قصر وفيلا وشاليه سياحى بنيت منذ عام ١٩٨٠ ، وكذلك الشقق التى يزيد قيمتها على ثلاثة أو أربعة مليون جنيه ، وعليكم أن تعرفوا أن المصريين إشتروا فيلات وقصور وشاليهات سياحية منذ عام ١٩٨٠ بحوالى ٤١٥ مليار جنيه ، والظاهرة تتزايد ، وهذه الضريبة يمكن أن توفر لنا حوالى من ٥ إلى ٧ مليار جنيه أضافية ، وكذلك الضريبة على الأرباح الرأسمالية Capital Gainsالمعمول بها فى أمريكا ومعظم الدول الرأسمالية لتخفيف حدة الأموال الساخنة التى تتحرك عبر البورصات والصفقات المشبوهة وعمليات غسل الأموال (أحمد هيكل حقق أرباحا فى شراء وبيع شركة أسمنت أكثر من ٤.٥ مليار جنيه ولم يسدد عنها مليما واحدا كضرائب ، وكذلك فعل نجيب وناصف ساويرس فى شراء وبيع شركة أسمنت وبيعها إلى شركة لافارج الفرنسية وحقق أرباحا حوالى ٢٣ مليار جنيه لم يسدد عنها مليما واحدا كضرائب لأن قانون الضرائب المصرى لا ينص على ضريبة على الأرباح الرأسمالية وجميعهم فعلوا ذلك وحققوا مئات المليارات كأرباح لم يسددوا عنها ضرائب ورقم مئات المليارت ليس مبالغة على الأطلاق) .

8- الإنتهاء خلال عام على الأكثر من ملف الأراضى التى جرى تحويل لإستخدامها من الاستصلاح الزراعى إلى الإسكان الفاخر (المنتجعات السكنية الفاخرة والشاليهات السياحية) ، خصوصا على طريقى القاهرة – الإسكندرية والقاهرة – الإسماعيلية وغيرها والتى قدرتها الجهات المسئولة (المهندس إبراهيم محلب مساعد رئيس الجمهورية لشئون المشروعات الكبرى) فى يوليو عام ٢٠١٦ بأكثر من ٣٥٠ مليار جنيه كفروق للتسعير ، دون أن يحتسب والجهات المسئولية خسائر الفرصة البديلة المتمثلة فى تدمير هذه الأرض نهائيا كأرض صالحة للإستزراع وفقانها كمصر هام لرفع نسب أكتفاءنا الذاتى من أهم المحاصيل الزراعية .

٩- وبالنسبة لمعالجة الخلل الضخم فى الميزان التجارى (الفجوة التمويلية الثانية الخطيرة) فهناك حزمة إجراءات وسياسات متكاملة لابد من أتخاذها أهمها :

١/٩ ترشيد الواردات وسجل الموردين من الخارج الذين زاد عددهم من ٤٢ ألف مستورد عام ١٩٨٥ إلى أكثر من ٨٤٠ ألف مستورد مسجل بصرف النظر عن العدد الفعلى للنشاط .

٢/٩ ترشيد الواردات من خلال مراجعة قوائم الواردات ، وخذف وحظر الكثير منها ، وهذا يمكن أن يقلل وارداتنا بحوالى ٥ إلى ٨ مليارات دولار فى السنة الأولى على الأقل ، وبالتالى تخفيف الضغط على الميزان التجارى وعلى الطلب على الدولار .

٣/٩ ترشيد الواردات من خلال إتباع نظام القوائم السلبية بحيث يحظر على القطاع الخاص إستيراد الخمسة عشرة سلعة إستراتيجية مثل اللحوم والقمح والسكر والشاى والزيت وغيرها .

٤/٩ ترشيد الواردات من خلال التوسع فى نظام التجارة بالمقايضة أو بالعملات المحلية المتبادلة ، وقد بدأت بعض الدول إستخدام هذه الطريقة لتخفيف الأثر السلبى لتقلبات سعر الصرف وخصوصا الدولار ، ومن هذه الدول روسيا والهند والبرازيل وفنزويلا وبوليفيا وإيران وغيرها من الدول فهى فرصة هائلة لتغيير قواعد التجارة الدولية الظالمة والتخفف من الثر السلبى لأتفاقية التجارة الدولية الضارة .

٥/٩ ترشيد الواردات من خلال تعظيم قدراتنا الانتاجية وهذا هو مفتاح الموقف كله ، خصوصا فى الزراعة والإستعانة بخبراء وعلماء زراعيين أبتكروا تقوى زراعية جديدة مثل الدكتور سعيد سليمان الذى أبتكر زراعة الأرز فى بيئة شحيحة المياة ويجرى محاربته بضراوة من جانب عصابات يوسف والى والصهاينة فى وزارة الزراعة ومعهد البحوث الزراعية .

نكمل غدا أنشاء الله ..

٦/٩ إلزام المصدرين والمتعاملين مع العالم الخارجى بتوريد ٨٠% على الأقل من حصيلة تعاملاتهم بالنقد الأجنبى إلى البنوك المصرية ، مع مراقبة البنك المركزى على هذه الحسابات ومدى إلتزام المصدرين سواء كانوا من القطاع الخاص أو العام بنص القانون ، وتوقيع أقصى عقوبة على المخالفين لهذا (تذكروا فى أزمة عام ٢٠٠٣ أصدر رئيس الوزراء وطباخ السم كله عاطف عبيد القرار رقم (٥٠٦) لسنة ٢٠٠٣ الذى ألزم هؤلاء بتوريد ٧٥% من الحصيلة إلى الجهاز المصرفى المصرى ، ثم بعد عدة شهور قليلة وتحت ضغط رجال المال والأعمال جرى إلغاء هذا القرار) .

٧/٩ البدء فورا فى مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة ، وخصوصا مشروعات الطاقة الشمسية .

٨/٩ البدء فورا فى تطبيق إستراتيجية تفكيك ركائز دولة الفساد .

ثانيا : الخطة المتوسطة الأجل (من ٣ إلى ٧ سنوات)

الأصل فى هذه الخطة والهدف منها هو تصحيح الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى وتفكيك ركائز دولة الفساد التى تأسست عبر خمسة وأربعين عاما وتحديدا منذ عام ١٩٧٤ ، مع الاعتماد بصورة أساسية على مواردنا الذاتية ، وتتكامل الخطة المتوسطة الأجل مع الخطة الطويلة الأجل ، فى كافة الإجراءات على النحو التالى :

١- وضع قضية إسترداد الأموال المنهوبة على رأس جدول أعمال الحكومة ورئيس الجمهورية ، مع الدول الخارجية التى لدينا معلومات بشأن الثروات المنهوبة والمودعة إليها ، وتجنيد كل الأجهزة الرقابية – بعد تطهير بعضها وخصوصا الرقابة الإدارية – لجمع المعلومات والمستندات وأعدادها للتعامل مع العالم الخارجى فى أطره السياسية والقانونية والشعبية (هناك خطة متكاملة لإدارة هذه المعركة على المستويات الثلاثة الدبلوماسية والقانونية والشعبية) .

٢- تنفيذ الخطة الاستراتيجية لتفكيك ركائز دولة الفساد فى مصر التى بنيت على مدى عقود خمسة ، ومنها تنقية المنظومة القانونية والتشريعية واللائحية من المواد التى تسهل وتغطى وتحمى الفاسدين ، ونظام عادل للأجور والمرتبات ، وأعادة بناء الأجهزة الرقابية كافة ، وإعادة هيكلة الموازنة العامة للدولة وضم

الهيئات الاقتصادية إلى الموازنة العامة ، التخلص من ظاهرة الحسابات والصناديق الخاصة ، إعادة بناء النظام الضريبى المصرى ، وإعادة بناء منظومة التعليم العام والخاص ، وكذلك منظومة الصحة ، تصحيح أداء البورصة وسوق الأوراق المالية التى اصبحت مائدة مضاربات ومقامرات كبرى وغيرها من الإجراءات المتضمنة فى الخطة الموضوعة من جانبنا)

٣- وضع خطة عاجلة لتنمية القدرات الزراعية ، وتنفيذ مشروع المليون فدان بأقصى سرعة ، مع الاستعانة بالشباب المصرى ، وتوزيعها على الفلاحيين من الشباب فى زمام عشرة فدادين ، مع إشتراط أن يستصحب معه أسرته بالكامل ، وأن يكون الزمام الفردى ، داخل زمام جماعى من ألف فدان على الأقل سواء فى صورة شركة ، أو جمعية تعاونية ، وأن ترعاها الدولة وبناء المصانع لتصنيع المنتجات الزراعية ، سواء لتوفيرها فى السوق المحلية ، أو تصدير بعضها إلى السوق الخارجى .

٤- وضع خطة كاملة للتصنيع ، بما فى ذلك شركات القطاع العام والتوسع فيها لتوفير فرص عمل للشباب من ناحية ، وتطوير الصناعة المصرية التى توقفت خلال الثلاثين عاما الماضية على التجميع .

٥- من ضمن الإجراءات المتوسطة الأجل حفز المصريين لمراجعة السلوك التدينى الشكلى والمظهرى فى موضوع سياحة الحج والعمرة ، والتى تكلفنا أكثر من ٣.٥ مليار دولار على الأقل سنويا يذهب أكثر من ثلثيها فى الاقتصاد السعودى ، ووضع قواعد لأداء فريضة الحج (مطلقة لكبار السن ، أما صغار السن فمرة واحدة كل خمس سنوات ، أما العمرة فمرة واحدة كل خمسة سنوات) وذلك حتى نمر بتلك الفترة العصيبية فى تاريخ مصر .

٦- مكافحة عمليات تهريب الأموال من كبار رجال المال والأعمال ، والتى تقدر بأكثر من خمسة مليارات دولار على الأقل سنويا منذ أكثر من عشر سنوات .

٧- مراجعة المنظومة التشريعية الإقتصادية المصرية التى سهلت الفساد ووفرت له بيئة مناسبة فورا (راجع فى هذا كراسة القوانين المفسدة) .





السيرة الذاتية وقائمة مؤلفات الخبير الاقتصادى / عبد الخالق فاروق

– ولد فى القاهرة فى ٢٦ يناير عام ١٩٥٧ .

– حصل على بكالوريوس الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – عام ١٩٧٩ .

– حصل على ليسانس الحقوق – جامعة القاهرة – عام ١٩٩٢ .

– حصل على دبلوم فى القانون العام – كلية الحقوق – جامعة القاهرة – ١٩٩٧ .

–حصل على دبلوم فى إدارة الجهاز الحكومى القومى من معهد الإدارة العامة باليابان ١٩٨٩ .

– عمل باحثاً اقتصادياً بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.١٩٨٠–٢٠٠٢ فترات متقطعة .

– وعمل باحثاً اقتصادياً بمكتب رئيس الوزراء المصرى.(د. فؤاد محيى الدين) عام ١٩٨٢.

– وعمل باحثاً اقتصادياً بالهيئة المصرية للرقابة على التأمين التابعة لوزارة الاقتصاد.عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٤

– وعمل خبيراً اقتصادياً بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة.

– يعمل الآن كاتبا صحفياً وخبيراً فى الشئون الاقتصادية والاستراتيجية ، ورئيسا لمركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية .

– يعمل خبيرا فى شئون الموازنات العامة الحكومية فى المنتديات الدولية.

– عضو المجلس القومى للأجور عام ٢٠١١ .

– عضو المجلس القومى لحقوق الانسان فى مصر عام ٢٠١٢ .

– مستشارا لوزير القوى العاملة والهجرة ٢٠١٣ .

<u>الجوائز الحاصل عليها :</u>

– حاصل على جائزة الدولة التشجيعية فى العلوم الاقتصادية والقانونية عام ٢٠٠٣ عن كتابه " النفط والأموال العربية فى الخارج " .

– وحاصل على جائزة أفضل كتاب اقتصادى لعام ٢٠٠٢ من أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا عن كتاب " النفط والأموال العربية فى الخارج " .

– وحائز على جائزة الدولة التشجيعية فى العلوم الاقتصادية والقانونية لعام ٢٠١٠، عن كتابه " كم ينفق المصريون على التعليم " .

– وحائز على جائزة أفضل كتاب فى العلوم الاجتماعية صدر فى مصر عام ٢٠١٥ عن معرض القاهرة للكتاب فى فبراير عام ٢٠١٥ ، عن كتاب " اقتصاديات جماعة الأخوان المسلمين فى مصر والعالم " ن الصادر عن هيئة الكتاب المصرية عام ٢٠١٥ .

مؤلفاته :

١ – اتجاهات الصحافة فى إسرائيل أثناء غزو لبنان (مع آخرين) صادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٨٤

٢ – " مصر وعصر المعلومات " – طبعة أولى – صادر عن الدار العربية للنشر والتوزيع ١٩٩١

٣ – " اختراق الأمن الوطنى المصرى " ، صادر عن مركز الحضارة العربية ١٩٩٣ .

٤ – " أوهام السلام " – طبعة أولى – صادر عن مركز الحضارة العربية ١٩٩٤ .

٥ – " التطرف الدينى ومستقبل التغيير فى مصر " ، صادر عن مركز الحضارة العربية ١٩٩٤ .

٦ – " النقابات والتطور الدستورى فى مصر ١٩٢٣ – ١٩٩٥ " ، صادر عن مركز المساعدة القانونية لحقوق الانسان ١٩٩٧

٧ – " أزمة الانتماء فى مصر " (مع آخر) صادر عن مركز الحضارة العربية ١٩٩٨ .

٨ – " أزمة النشر والتعبير فى مصر " ، صادر عن مكتبة دار الكلمة ٢٠٠٠ .

٩ – " أوهام السلام " – طبعة ثانية مزيدة ومنقحة – صادر عن مكتبة دار الكلمة ٢٠٠٠ .

١٠ – " مصر وعصر المعلومات " – طبعة ثانية مزيدة ومنقحة – صادر عن مكتبة دار الكلمة ٢٠٠٠ .

١١ – " أبو زعبل ١٩٨٩ " صادر عن جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان ٢٠٠٢ .

١٢ – " اقتصاديات الوقت الضائع وأزمة الإدارة الحكومية فى مصر " صادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ٢٠٠٢ .

١٣ – " الموازنة العامة للدولة .. وحقوق الإنسان " صادر عن جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان ٢٠٠٢ .

١٤ – " النفط والأموال العربية فى الخارج " – صادر عن دار المحروسة ٢٠٠٢ .

١٥ – " اقتصاديات الإدارة الحكومية " صادر عن مكتبة دار الكلمة ٢٠٠٣.

١٦ – " الاقتصاد المصرى .. من عهد التخطيط إلى عصر الامتيازات والخصخصة " صادر عن دار المحروسة ٢٠٠٤ .

١٧ – " البطالة .. بين الحلول الجزئية والمخاطر المحتملة " صادر عن دار المحروسة ٢٠٠٤.

١٨ – " المقاومة العراقية ومستقبل النظام الدولى " صادر عن دار سطور ٢٠٠٤ .

١٩ – مشروع للإصلاح السياسى والدستورى فى مصر" صادر عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، ٢٠٠٤ .

٢٠– " هموم مثقف فى وطن مرتبك " صادر عن دار يافا للدراسات ٢٠٠٥ .

٢١– "الغاز الطبيعى ومستقبل العمل العربى المشترك" صادر عن دولة الإمارات العربية المتحدة ، مركز زايد ، ٢٠٠٥ .

٢٢– " عشرون كتابا فى كتاب " صادر عن دار التعاون ٢٠٠٥

٢٣– " اقتصاد المعرفة العربى .. مشكلاته ووافق تطوره " ، صادر عن دولة الإمارات العربية المتحدة ، مركز زايد ، ٢٠٠٥ .

٢٤–" الفساد فى مصر .. دراسة اقتصادية تحليلية " ، دار العربى للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥ .

٢٥– " احتلال العراق ومستقبل الطاقة والنفط " ، دار العربى للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥ .

٢٦– " انتهاك الحقوق الثقافية فى مصر " ، صادر عن مركز يافا للدراسات عام ٢٠٠٦ .

٢٧- " مشكلات صناعة وترويج الكتاب فى مصر " ، صادر عن مركز يافا للدراسات عام ٢٠٠٧ ٢٨- " عريضة اتهام ضد الرئيس " ، صادر عن مركز يافا للدراسات عام ٢٠٠٨ .

٢٩- كم ينفق المصريون على التعليم " ، صادر عن دار العين ، ٢٠٠٨ .

٣٠- " جذور الفساد الإدارى فى مصر .. بيئة العمل وسياسات الأجور والمرتبات فى الفترة ١٩٦٢-٢٠٠٢ " صادر عن دار الشروق ٢٠٠٩ .

٣١- كيف نكتشف مواهب أطفالنا فى نظامنا التعليمى .. نحو استراتيجية قومية لإدارة الوقت الصيفى فى النظام التعليمى المصرى ، القاهرة ، دار العين ، ٢٠١٠ .

٣٢- اقتصاديات الفساد فى مصر .. كيف جرى إفساد مصر والمصريين ١٩٧٤-٢٠١٠ " ، القاهرة ، دار الشروق الدولية ، ٢٠١١

٣٣- الأسس الدستورية والقانونية لمحاكمة مبارك " ، القاهرة ، المركز العربى الدولى للإعلام ، ٢٠١١ .

٣٤- اقتصاديات الأجور والمرتبات فى مصر .. كيف نبنى نظاما عادلا ومتوازنا للأجور " ، القاهرة ، دار الشروق الدولية . ٢٠١٢

٣٥- اقتصاديات الحج والعمرة .. كم ينفق المصريون على الحج والعمرة ، صادر عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية بالقاهرة . ٢٠١٢

٣٦- عريضة إتهام ضد الرئيس ، طبعة ثانية مزيدة ومنقحة ، صادر عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية بالقاهرة . ٢٠١٢

٣٧- كيف نعيد بناء مصر ، صادر عن مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠١٢

٣٨- كيف نعيد بناء مصر " صادر عن مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠١٢ .

٣٨- الصحة ومستقبل الفقراء فى مصر .. *كم ينفق المصريون على الرعاية الطبية*" صادر عن مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠١٣

٣٩- مأزق الاقتصاد المصرى .. وكيفية الخروج منها " صادر عن دار الثقافة الجديدة ، ٢٠١٣ .

٤٠- الدلالات السياسية للانتخابات التشريعية فى مصر " - مع أخرين - صادر عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠١٢ .

٤١- " القوانين الاقتصادية المفسدة " - مع أخرين - صادر عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠١٢ .

٤٢- " أكذوبة الدعم " ورقة سياسات عامة ، صادرة عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠١٣

٤٣- " القضاء المصرى وأزمة حرية الصحافة حقوق الإنسان " صادر عن مركز دال للبحوث والتوثيق ، القاهرة . ٢٠١٤

٤٤- أقتصاديات الحج والعمرة - طبعة ثانية - صادرة عن مركز دال للبحوث والتوثيق ، القاهرة ٢٠١٤.

٤٥- اقتصاديات جماعة الأخوان المسلمين . ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٥ .

٤٦- "حقيقة الدعم وأزمة الاقتصاد المصرى .. بين المغالطات المالية والمحاسبية والحقائق السياسية والاقتصادية " ، صادر عن مركز الاستقلال للدراسات والاستشارات ، عام ٢٠١٥ .

٤٧- " تجربتى بين ثورتين .. حقائق ووثائق " ، صادر عن دار نشر جزيرة الورد ، عام ٢٠١٥ .

48- الركائز الاستراتيجية لإعادة بناء الدولة المصرية " ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٦

٤٩- " عشش وقصور .. كم أنفق المصريون على المنتجعات السكنية والسياحية الفاخرة " ، القاهرة ، مركز الإستقلال ، ٢٠١٦ .

٥٠-شهداء ثورة ٢٥ يناير .. قصة ثورة .. وقصة كتاب " ، القاهرة ، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ، ٢٠١٦

٥١- أختيارات صعبة " مشاغبات مثقف ثورى فى دواوين الحكومة " ، القاهرة ، دار دلتا للنشر ، ٢٠١٦

٥٢- أين البترول والغاز المصرى .. آليات الفساد ونهب الثروة الوطنية طوال أربعين عاما .. مع برنامج مقترح لإعادة بناء قطاع البترول " ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٧ .

٥٣- مال الحكومة السايب .. محاولة لتقدير قيمة الأصول الحكومية " ، مركز الاستقلال للدراسات ، ٢٠١٧ .

٥٤- هل مصر بلد فقر حقا " منشور على الانترنت ، ٢٠١٨ .

٥٥- إنقاذ مصر .. السياسات الاقتصادية البديلة " ، دار الثقافة الجديدة ، ٢٠١٨ .

٥٦-الطريق المسدود .. تقييم السياسات الاقتصادية للجنرال عبد الفتاح السيسى ..موجود على شبكة الانترنت من عام ٢٠٢٢ .

<u>له تحت الطبع</u>

٥٦- " اختيارات صعبة .. سيرة ذاتية وموضوعية (ثلاثة أجزاء) .

٥٧- كيف نهبت مصر (١٩٧٤- ٢٠١٥) خمسة أجزاء .

٥٨- الاقتصاد المصرى بين حكم الإخوان .. وحكم الجنرالات .

- هذا علاوة على مئات المقالات الصحفية المنشورة فى الصحف المصرية والعربية البارزة ، والدراسات الأكاديمية والتحليلية المنشورة فى أهم الدوريات العلمية .
- بالاضافة إلى مئات اللقاءات الصحفية والتليفزيونية .